مركز دراسات الوحدة العربية

الثورة العالمية الأولى

(من أجل مجتمع عالمي جديد)

تقرير نادي روما

ركينج برتراند شنيدر

مع مقدمة

دكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن

الثورة العالمية الأولى

(من أجل مجتمع عالمي جديد)

تقرير نادي روما

مركز دراسات الوحدة العربية

الثورة العالمية الأولى

(من أجل مجتمع عالمي جديد)

تقرير نادي روما

الكسندر كينج   برتراند شنيدر

مع مقدمة

الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن

...الى العربية:

...فاء عبد الإله

Ger... ...nization of the Alexandria Library (C

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ - ١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢

المحتويات

مقدمة .... ابراهيم حلمي عبد الرحمن ٩
تقديم .... رئيس نادي روما ٢١
المقدمة ٢٩

القسم الأول
الإشكالية

الفصل الأول : دوامة التغيير ٣٩
أولاً : التغيرات الاقتصادية ٤٣
ثانياً : الاعتماد المتبادل بين الدول ٤٧
ثالثاً : صحوة الأقليات والقوميات ٤٩
رابعاً : النمو الحضري ٥٠
خامساً : التنمية ٥١
سادساً : الانفجار السكّاني ٥٥
سابعاً : البيئة ٥٦
ثامناً : تقدم التقانات الراقية ٦٣
تاسعاً : الأوضاع المالية العالمية ٦٥
عاشراً : فقدان القيم ٦٧
حادي عشر : اللافتات الجديدة ٦٧
الفصل الثاني : بعض المجالات التي تثير قلقاً بالغاً ٧١
أولاً : تنامي النشاط الإنساني ٧١

ثانياً : تسخين سطح الأرض وانعكاساته على الطاقة ٧٥
ثالثاً : الأمن الغذائي العالمي ٧٨
رابعاً : مضاعفات التطور الديمغرافي ٨٢
خامساً : مجتمع المعلومات ٨٤

الفصل الثالث : سوء الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي ٩٣
أولاً : الاقتصاد الأمريكي ٩٣
ثانياً : الاقتصاد الياباني ٩٧
ثالثاً : المجموعة الأوروبية ٩٩
رابعاً : الدول النامية ١٠٠
خامساً : المشاركة في الاقتصاد العالمي ١٠٤
سادساً : الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ١٠٦
سابعاً : العلاقات مع اليابان ١٠٧

الفصل الرابع : إلماحات بشأن التضامن ١٠٩

الفصل الخامس : الفراغ ١١٥
أولاً : حدود الديمقراطية ١١٩
ثانياً : الإنسان هو العدو الحقيقي للبشرية ١٢٣

الفصل السادس : اعتلال البشرية ١٢٥
خاتمة القسم الأول ١٣٣

القسم الثاني
الحلولية

مقدمة ١٣٩

الفصل السابع : ثلاث أولويات ملحّة ١٤٣
أولاً : المدفع والزبد والسيف والمحراث ١٤٤
ثانياً : نحو بيئة صالحة لبناء البشرية ١٥١
ثالثاً : التنمية في مواجهة التخلّف ١٥٩
رابعاً : عدم ملاءمة السياسات التنموية
في خلال السنوات العشرين الماضية ١٦٠
خامساً : سكان الأحياء الفقيرة ومناطق
الإسكان العشوائي، وما شابهها ١٦١
سادساً : الحاجة الى السياسات السكانية ١٦٣

سابعاً : الحاجة الى استراتيجيات تنموية جديدة ١٦٤
ثامناً : المبادرات المحلية ١٦٦
تاسعاً : دور الحكومات ١٦٨
عاشراً : دور المؤسسات الدولية ١٧٠
حادي عشر : آثار التغيرات والتغيرات الوشيكة
في الأفراد والمجتمعات ١٧٣
الفصل الثامن : الحاكمية والقدرة على الحكم ١٧٥
أولاً : أبعاد جديدة لمشكلة الحاكمية ١٧٧
ثانياً : عدم كفاية الاستجابة للمشكلات الحالية ١٧٩
ثالثاً : هيكل الحكومات وسياساتها واجراءاتها ١٨١
رابعاً : بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة ١٨٥
الفصل التاسع : عناصر الحلولية ١٩٥
أولاً : التحدي الذي تمثله عملية التعلّم ١٩٧
ثانياً : اسهامات العلم والتقانة ٢٠١
ثالثاً : الابحاث الأساسية ٢٠٥
رابعاً : العلوم والتقانة من أجل التنمية ٢٠٧
الفصل العاشر : الدوافع والقِيَم ٢١١
خاتمة وملحق : ٢٢١
ـ فلنتعرّف على طريقنا نحو عصر جديد ٢٢٣
ـ دعوة الى التضامن ٢٣٣

مُقَدِّمَة

إبراهيم حلمي عبد الرحمن

* **نادي روما** أحد المنظمات الفكرية غير الحكومية الكثيرة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وبالذات في عام ١٩٦٨، تلك المنظمات التي تُشغل بمستقبل الانسان على الأرض بصورة جامعة تتجاوز حدود الدول الكبرى والصغرى، وتشمل القضايا السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية والتقانية في تجمّعها وتشابكها وامتدادها المحتمل، خاصة عبر المستقبل البعيد ـ الذي يعني ـ على هذا الوجه، مستقبل البشرية كلها.

* وتلخص رسالة نادي روما في أمور ثلاثة: **الأول** أن قضايا العالم ومشكلاته مترابطة ومتداخلة مما يدعو إلى النظر إليها في جملتها. والأمر **الثاني** أن معالجة هذه القضايا المتشابكة لا بدّ أن تكون على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً لأن الحلول العاجلة لا بدّ أنّ تكون حلولاً جزئية قد تسفر عن انفراج في جانب، ولكنها تخلق تعقيدات في جوانب أخرى. والأمر **الثالث** ان أية تصورات أو نماذج مستقبلية شاملة مستقبل الجنس البشري على كوكب الأرض لا بد أن تأخذ في اعتبارها درجة كبيرة من العدالة والانصاف بين الأغنياء والفقراء، وبين الأقوياء والضعفاء، وبين المتقدمين والمتخلفين. انهم جميعاً من جنس البشر الذين في نهاية الأمر يهدفون ـ صراحة أو ضمناً ـ إلى سلام ووئام وتعاون وتعاضد مهما اختلفوا حالياً في الغنى والفقر والقوة والضعف واللون والجنس.

* ونادي روما، من الوجهة الشكلية، مؤسسة فكرية مسجلة وفقاً للقانون الفرنسي، ومقيدة في مدينة باريس. والاجتماع التأسيسي الأول للنادي تم في مدينة جنيف في سويسرا، وليس في روما، إنما اكتسب اسم **نادي روما** نسبة إلى ان فكرة النادي نشأت بين مجموعة من المفكرين كانوا يجتمعون تباعاً في أكاديمية دي لينتشي

العتيقة في روما، وفي مقدمتهم أوروليو بتشاي الايطالي والكسندر كنغ الاسكتلندي البريطاني. وقد استمر بتشاي رئيساً للنادي حوالى عشرين عاماً، وتبعه زميله الكسندر كنغ في الرئاسة في السنوات الأخيرة، إلى ان اعتزل منذ عام واحد، وخلفه ريكاردو دياز هوخليتنر الاسباني. والغريب ان طيلة عهد بتشاي لم يكن للنادي مقر ثابت، ولم تكن له ميزانية ولا اشتراكات يدفعها الأعضاء، إنما كان على حدّ الوصف الذي ساد «منظمة دون تنظيم». ومن قواعد النادي المتبعة حتى الآن ان عدد الأعضاء لا يزيدون على المئة عداً، وتختارهم جماعة الأعضاء حينما يجتمعون معاً من حين إلى آخر في مدن مختلفة لمناقشة قضايا دولية شاملة. وكان بتشاي يبحث عن ممولين لهذه الأنشطة تبرعاً من المؤسسات والهيئات الصناعية والدولية. ويتفق مع المستضيفين المحليين في كل حالة على أن يعهد اليهم استضافة الاجتماع وتقديم التسهيلات المحلية اللازمة له، ثم يشرف على إعداد تقارير دورية عن الأنشطة المختلفة. وكان معظم الأعضاء يحضرون على نفقتهم الخاصة ـ إلا بعض الأعضاء وخاصة من الدول النامية الذين كانوا يُمنحون معونة لتغطية نفقات السفر والإقامة من فائض ما يتجمع من أموال خاصة بكل اجتماع. وكان بتشاي يدير كل هذه الأنشطة تقريباً مدة عشرين عاماً دون ان يكون للنادي ميزانية أو تمويل منظم. ولكن كان يعمل من غرفتين قدمتهما إلى النادي إحدى المؤسسات الايطالية التي تعهدت أيضاً بتقديم راتب سكرتيرة بدوام كامل، وأخرى نصف دوام، وكذلك نفقات الاتصالات والبريد. ويقال إن نادي روما لم يصدر شيكاً واحداً طوال العشرين عاماً التي كان بتشاي خلالها مؤسساً ورئيساً له.

هذا من الناحية الشكلية والتنظيمية (أو اللاتنظيمية). أما من الناحية الموضوعية، فقد درج النادي في سني حياته التي تجاوزت الآن ربع قرن على تكليف مؤلفين دراسة موضوعات معينة تتصل برسالة النادي المشار إليها آنفاً ونشرها بأسمائهم، ولكن بعد أن يكون النادي في أحد اجتماعاته السنوية قد ناقش النص وعلّق عليه. فالتأليف والنشر كانا دائماً مسؤولية المؤلف. ويصدر الكتاب بأية لغة من اللغات مذيلاً بعبارة «إنه مزكّى من نادي روما» دون أن يكون النادي بصفته الجماعية مسؤولاً عمّا فيه.

الكتاب الحالي الذي يقدّم مترجماً إلى اللغة العربية هو أول كتاب خرج عن هذه القاعدة ـ إذ إنه كتاب أصدره النادي ذاته. ولو انه في صورته الأولى كان من تأليف اثنين من أعضائه هما الكسندر كنغ الرئيس التالي لأوروليو بتشاي، وبرتراند شنايدر الذي يقوم حالياً بوظيفة سكرتير عام النادي تطوعاً دون أجر. وكان أعضاء النادي قد اتفقوا بعد وفاة بتشاي على إدخال «تنظيم» على أعمال النادي، كأن يكون له مقر ثابت وميزانية سنوية ومجلس إدارة منتخب يتناوب عضويته أعضاء على فترات. أي أن النادي قد أصبح «منظماً» بعد ان كان يديره ـ بنجاح واقتدار ـ بتشاي مدة عشرين

عـاماً بـالصورة التي سبق الاشـارة إليها. وقـد عُرض النص المـرفق عـلى مجلس إدارة النادي ونوقش في اجتماعين ذكرهما الرئيس الحالي في المقـدمة التي كتبهـا في الصفحات التالية.

ومنـذ الحرب العـالمية الثـانية نشـأت منظمات فكـرية غـير حكومية كثـيرة تعنى بالقضايـا الدوليـة على أسـاس شامـل. ولعلنا نـذكر منهـا على سبيـل المثال فقط لجنـة الجنوب التي رأسها جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا السابق، التي أصدرت منذ سنتين تقريراً هـاماً عـرف باسم تقـرير الجنـوب. وكان تمـويلها طيلة السنـوات الثلاث التي عملت فيها من تبرعات جُمعت من هيئات ومؤسسات غير حكـومية. وانفضت اللجنـة بعد إعداد تقريرها ونشره بلغات مختلفة، منها اللغة العربيـة بفضل تمـويل من مصـدر عربي له إسهامه المالي ودعمه المتـواصل لـلأنشطة الفكـرية في الـوطن العربي كله، ألا وهـو الصندوق العـربي للانمـاء الاقتصادي والاجتـماعي. ومثل آخـر هو تقـريـر لجنة برنتلاند نسبة إلى السيدة رئيسة وزراء النرويج وتتخذ بعنوان «عالمنا الواحد المشـترك». وكان تشكيل تلك اللجنة ونفقة عملها في هذه الحالة من عـدة مصادر دوليـة حكوميـة وخاصة، ثم تقارير أخرى كثيرة كان بعضها ممـولاً بالكـامل من هيئـة الأمم المتحدة أو منظماتها المتخصصة. هذا عدا التقارير السنوية التي تصدرها منظمات دولية منها تقـرير التنمية الذي يصدره البنك الدولي، وتقريـر التنمية البشريـة الذي يقـوم بإصـداره في السنـوات الثلاث الأخـيرة صندوق الأمم المتحـدة للتنمية، وتقـرير الاقتصـاد العـالمي الذي تصدره سكرتاريا الأمم المتحدة، وتقـرير أوضـاع الأرض الذي تصـدره منظمـة غير حكومية معروفة في واشنطن. وثمة تقاريـر عربيـة هامـة منها التقـرير الاقتصـادي العربي الموحّد الذي تصدره سنوياً مجتمعة عدة منظمات عربية إقليمية هامة، كما تصدر دار الاهرام تقريراً سنوياً استراتيجياً مصرياً وعربياً ودولياً ـ وكثير غيرها.

ومـع هذا كله، فقـد أحدث الكتـاب الأول الذي زكـاه للنشر نادي رومـا منذ عشرين عاماً وهو كتاب حدود التنمية اهتماماً كبيـراً في جميع أنحـاء العالم، وتُـرجم إلى العديد من اللغات، منها اللغة العربية، وعُرف عامة بأنه تحذير لـلإنسانيـة جمعاء بـأن الموارد المعدنية والطبيعية في العالم يجري استنفادها بمعدلات عالية مما يُنذر بنضـوبها إذا لم تتغـير سياسـات الاستخدام والانتـاج. وهوجم هـذا التقريـر ووصف بأنـه «نـذيـر تشاؤم»، بل وُصف نادي روما كله بهذا الوصف غير الصحيح لأن ما جاء في الكتـاب المذكور كان مجرد استنتاجات رياضية قـائمة عـلى فروض وشروط ذكـرت فيه بـوضوح ولا يعني ذلك تحديد المستقبل، إنما يدعو إلى تدبر الأمور. وكثيراً ما حـدث مثل هـذا اللبس في دراسـات أخرى لنـماذج تنمويـة منها مثـلاً نموذج بـرلـوتشي المشهـور الـذي أصدرته مجموعة من البـاحثين في الأرجنتـين، وقدرت فيهـا درجة أعـلى من التنمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا نـظراً لمواردهمـا الطبيعيـة الغنية، وتقـدماً أقـلّ في آسيا بسبب

كثافتها السكانية العالية ـ ولم يحدث هذا التوقع ـ بل ان آسيا (وخاصة منطقة شرق آسيا) أحدثت نقلة حضارية وعلمية لا زالت تبهر العالم كله، ويقدّر لها في السنوات القادمة تحويل تلك المنطقة الشاسعة إلى ان تصبح منطقة صناعية غنية.

اشترك علماء عرب في كثير من هذه الدراسات الدولية المستقبلية على المستوى العالمي، ولكن لوحظ ان المنطقة العربية في العقود الأخيرة كانت أكثر انشغالاً بمشاكلها المعقدة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي طال أمده، ويزداد تعقيده سنة بعد سنة، بعد ان استقرت الحشود اليهودية في أرض فلسطين، وتكاثر عليها المهاجرون من انحاء العالم، وتدفقت إليهم الأموال والمساعدات من دول العالم الصناعي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما ان الأوضاع الداخلية في كثير من البلدان العربية الغنية والفقيرة سواء بسواء، شهدت أحداثاً متتالية من القلاقل وعدم الاستقرار والنزاعات المحلية والجوارية بأشكال مختلفة، تستأثر لا شك بالاهتمام الأكبر لدى الأفراد والجماعات الرسمية والفكرية. وعندما زادت الموارد المالية من النفط وجدت الدول الصناعية مصالح لها في التقارب ـ فكرياً واقتصادياً ـ من الأقطار العربية، فكان الحوار دون تعاون حقيقي.

لم يكن ذلك التقارب والحوارات الكثيرة التي نشأت عنه كافية للاستحواذ على اهتمام شعبي أو رسمي جادّ في المجتمع القومي العربي، ثم جاءت الخلافات العربية ذاتها وخاصة غزو الكويت، حرب الخليج الثانية، فصعب معه ان يعنى المفكر العربي بالعالم الواسع ومستقبل البشرية على المدى الطويل بينما الفقر والدمار والاحتلال والحروب والصراعات تجتاح المنطقة شرقاً وغرباً. وكثرت أطماع الدول والشعوب الأجنبية في عوائد أقطار العرب وأموالهم، ولم تكن العوائد العربية المودعة في الخارج كافية لدفع غائلة الأحداث المفجعة عن العرب المعتدين والمعتدى عليهم. والقليل من هذه الأموال (وهو ليس بالقليل عدداً) الذي اتجه إلى التنمية في داخل البلدان العربية ابتلعته الخلافات والقلاقل الداخلية في البلدان العربية الفقيرة، وضاع أغلبه في الإنفاق المظهري المسرف في البلدان العربية الغنية، عدا ما ذهب في شراء العتاد والسلاح الذي استخدمه العربي ليغمده في صدر عربي آخر. وهكذا يستمر التمزق والضياع العربي.

ان دورات التطور في العالم لا تقف، بل ان الأحداث العالمية تتسارع الواحد بعد الآخر وخاصة في السنوات القليلة الماضية، ولعل أظهرها انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة دولية نداً للقوة الأمريكية والغربية، وبالتالي انفراد شبه كامل للقوة الأمريكية والغربية وعظم تأثيرها ـ أو تسلطها على المنظمات الدولية ـ وسقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وتوحيد ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية، واستمرار خطوات

التكامل الأوروبي، والتقارب المتزايد بين الجماعة الأوروبية والدول الأوروبية التي ما زالت خارجها، واستمرار النمو في اليابان ودول شرق آسيا التي تصنعت حديثاً بما في ذلك جزيرة تايوان التي جمعت رصيداً من العملات الأجنبية لا يزيد عليه سوى رصيد اليابان، وبعد ان استنفدت ألمانيا الغربية (سابقاً) الجزء الأكبر من رصيدها في تمويل التطوير في المانيا الشرقية (سابقاً) واستمر العجز المالي الكبير في موازنة الولايات المتحدة في حسابها مع العالم الخارجي، ولم ينجح الرئيس جورج بوش كثيراً في زيارته الأخيرة إلى اليابان وشرق آسيا في الحصول على تعاون من اليابان في سد الثغرة المالية الكبيرة في التعامل بين الدولتين، وهي تزيد على خمسين بليون دولار سنوياً. أما في الدول النامية فقد تكاثرت على العديد منها الديون الأجنبية، وأرهقت مواردها، وانخفضت مستويات العيش فيها. ان سنوات الجفاف والجدب زادت دول أفريقيا السوداء فقراً على فقر، وانهكت تركيباتها الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى انتشار المجاعات ومرض الايدز والانقلابات المتتالية، وامتدت الفوضى إلى شعوب الاتحاد السوفياتي السابق، فتبعثرت دوله وشعوبه شرقاً وغرباً. واندلعت الحروب الداخلية بين دويلات يوغوسلافيا وهرعت دول كثيرة إلى تقديم الغذاء والدواء إلى شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. هذا، مع بقاء القوة العسكرية والنووية التي كانت ترهب أقوى الأقوياء، ولكنها ترسانة حربية لا يعلم المرء ماذا تفعل الآن وكيف يمكن التخلص منها أو بيعها بالمزاد العلني أو سراً لتجار السلاح الظاهرين منهم والمستترين، فهي ترسانة دون دولة ولا هدف ولا مستقبل.

العالم يتغير يوماً بعد يوم في الشرق والغرب، ولكن رسالة الأغنياء الأقوياء إلى الفقراء الضعفاء الحالية كثيراً ما تنقصها عناصر العون والمساعدة، وتغلب عليها أوامر التشكيل السياسي والتوجه ـ ولو شكلياً ـ نحو الديمقراطية والتعددية وفتح الأبواب للتجارة الدولية، والاكتفاء بحصيلة الصادرات المتناقصة، وقبول الانتهاكات المستمرة للسيادة القومية، والتدخل صراحة باسم الشرعية الدولية أو القوة الغاشمة.

ومع هذا كله، فالعرب والمسلمون شرقاً وغرباً لهم دورهم الذي لا يمكن ان يهمل، بغض النظر عن مجريات الأمور ـ وهم وإن كانوا يُشغلون بشؤونهم الداخلية، فإن العالم كله حرص لأغراض متباينة، على إشراك العرب في كثير من المداولات والمباحثات تقديراً لضرورة ذلك، لبناء العلاقات الدولية على أسس أكثر قوة من التعاون والتواؤم والمنافع المتبادلة والأطماع والطموحات. إن الأحداث السياسية والاقتصادية والفكرية قصيرة المدى القائمة هنا وهناك لا يمكن مهما عظمت ان تصرف منا الفكر عن التدبر في شؤون البشر جملة على هذا الكوكب بعد ان زاد التشابك والارتباط بين الناس في مختلف أنحاء الأرض، وزاد الارتباط والتدافع بين وقائع الحاضر الراهن وتوقعات المستقبل الذي لم يتضح بعد. والعالم كله يُشغل مثلاً بقضية

النفط واحتمال نضوبه ولو بعد أجيال، وازدياد تركيز احتياطاته في البلدان العربية، وعدم التوصل تقانياً إلى بديل يغني عنه، كما ان العالم كله يُشغل بقضايا الأمن والاستقرار اللذين لا بد منهما للحياة ولبناء أسس التقدم الاجتماعي والاقتصادي في كل مكان. ولا زال المجال العربي بقضاياه المعقدة مخزناً للبارود والمتفجرات التي تقطع خطوط الاتصال وتهز الكيانات العالمية إذا اشتعلت نيرانها اليوم أو غداً.

وباختصار، كأننا نُشغَل بقضايانا المحلية العاجلة ولا نكاد ننجح كثيراً في حلّها، بينما العالم الخارجي مشغول بنا بدرجة أكبر إما طمعاً فينا أو خشية على قلقلة أوضاعه الحضارية من عدم الاستقرار إذا استمر في المنطقة العربية.

بعد هذه الدورة الاستعراضية السريعة، نعود إلى قواعد نادي روما الفكرية الثلاث، فكرة ترابط المشكلات واضحة في علاقاتنا العربية فيما بيننا وبين العالم. والنظرة الطويلة إلى حل هذه المشكلات لا بد منها، إذ ان التصرفات العاجلة كثيراً ما تكون متعارضة أو جزئية وخاصة إذا سعى كل قطر عربي في المدى القصير إلى الوصول إلى حلول تناسبه دون اعتبار كبير لضرورة التماسك والترابط عن طريق الجامعة العربية أو التحالفات الاقليمية التي انقسم إليها الوطن العربي أخيراً في شرقه وغربه. لكن الأقطار العربية أكثر الدول حاجة إلى قيم تقرب من العدالة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء حتى يكون هناك عدل وسلام وأمان للجميع، بينما الفجوة تزداد بين الفرقاء محلياً ودولياً منذ عشرين عاماً أو يزيد.

شاع في العالم والفكر اصطلاح «الإشكالية» (Problématique) الذي ابتدعه نادي روما استجابة للقاعدة الأولى في نشاطه؛ وكثر الحديث عن هذه الإشكالية الدولية بمختلف صورها ومظاهرها. وفي هذا الكتاب الذي يقدِّم اليوم إلى القارىء العربي، يحاول نادي روما ـ ولأول مرة ـ ان يعالج بعض مقتضيات حل هذه الإشكالية في المستقبل بين الشعوب والدول. وفي الأصل باللغة الانكليزية استحدث لفظ جديد هو (Resolutique) أي حل الإشكالية. وفي الترجمات التي ظهرت بلغات أجنبية لهذا الكتاب كثيراً ما صعب نقل هذا اللفظ الأخير، بل ان كثيرين اعترضوا عليه حتى في اللغة الانكليزية ذاتها. وقد واجه المترجم العربي الصعوبة نفسها فحدثت مفاضلة بين ترجمات مختلفة، إلى ان استقر الرأي على مضض على لفظ «الحلولية» ـ أي مجموعة الحلول المتشابكة اللازمة لمواجهة العناصر المتشابكة لـ «الاشكالية» التي يواجهها الجنس البشري كله أفراداً وجماعات ودولاً ومنظمات. الاستخدام الفعلي والقبول العام هو في النهاية الذي سيرسخ أو يرفض تعبير «الحلولية» للدلالة على المقصود، وهو التوجه المتكامل للتشابك العميق لأصول «الاشكالية» وليس الاقتراب من القضايا الواحدة بعد الأخرى، وإهمال النظرة الطويلة إلى التطورات المتوقعة لهذه

القضـايا، ودون إهـدار قاعـدة العدالـة الاجتماعيـة والانصاف الـواجب بين الأقـوياء والضعفاء كأساس للسلام والأمن للبشرية كلها.

ويثار أخيراً في مجـالات التفكير العـالمي فكرة «الحكم» أي التـنـظيم والعلاقـات الاجتماعية والالتزامية بين أفراد المجتمع على تعددهم وبين المراكز والقيـادات التي تنشأ لـ «إدارة» شؤون المجتمـع كله. في الماضي كـان لفظ «الحكومـة» كـافيـاً للدلالـة عـلى المقصـود في إطار الـدولة القـومية. وتـوسعت الدراسـات والتجارب في شـأن التمثيل الشعبي والتفويض بالادارة وديمقراطية القـرار السياسي وضرورة التـنـظيم الذي يعكس مصالح الطبقات والجماعات المختلفة مما يدخل في إطار الحكومة أي (Government)، ولكن اتجه الفكر أخيراً إلى معنى أوسع من المقصود بالحكومة وخاصة في الدولة الحديثة التي تلعب فيهـا المنظمات غـير الحكوميـة ومراكـز النشاط الاقتصـادي والمـالي وأجهـزة الاعلام والتشكيلات العمالية وقضايا البيئة والتلوث وانتشار التطرف والارهاب وافتقاد الأمن والـطمأنينـة، فرؤي تـوسيع نـطاق الحكومـة من المستـوى المـركـزي إلى مختلف المستويات (المحليـة)، وادخال المـنـظمات الشعبية والجمعيـات غير الحكـومية في إبـداء الرأي، وتوضيح المواقف لأصحاب القرار، وخاصة بعد اتساع وسائل الاعلام والنشر محلياً ودولياً، وتكوين الاتجاهات والحركـات بين الأفـراد والجماعـات مما قـد يخفى امره احياناً على الحكومة بفروعها المركزية والمحلية وفروعها التشريعية وأجهزتها الـرقابيـة أو القضـائية عـلى تعددهـا. لـذلـك كله نشـأت فكـرة (Governance) أي الجمـع بـين أصحاب القرارات وأصحاب الرأي والشعب عامة في كـل الدولـة بمعناهـا التقليدي. الحكـومة بسلطتهـا في اتخاذ القـرار تكون جـزءاً من هذا الكـل الشامـل للوصـول إلى القرارات التشريعية والتنفيـذية التي تتجـاوب مع الاحتيـاجات ومـع الوعي الشعبي، ولهذا الغرض استحدث هذا الكتاب لفظ «الحاكمية». وثمة لفظ ثـالث يستخدم الآن وربما سيكون له في المستقبل وضوح ودلالة أكبر وهو (Governability) أي ان المجتمع يكون قادراً وقابلاً لقيام كل ما يلزم لتوسيع دائرة الحكومة لتصبح حاكمية فيها عناصر غـير رسميـة وشعبيـة. ولنـا ان نتصـور أن بعض المجتمعـات تكـون لأسبـاب معينـة وأوضـاع ـ ربما عـابرة أو وقتيـة ـ غير قـادرة على إقـامة نـظام كامـل للحكم بعنـاصره الرسمية (الحكومية) وبصوره المكملة (الحاكميـة). وقد اختـير لهذا المعنى الأخـير لفظ «التحاكمية»، أي ان تجمع إرادة السلطة مع إرادة الشعب (بهيئـاته ومنـظماته وأفـراده) عـلى إقامـة حاكميـة وحكومـة من طراز رشيـد معيّن. مثـل قـريب ـ المجتمـع القبـلي البـدائي ـ يصعب أن يحكم بأسلوب الحكـومة المـركزيـة الحديثـة، إلا إذا أقيمت نظم معينة للاعتراف بالعادات والتقاليد والأحكام القبلية، وتطويرها تـدريجاً إلى ان تنـدمج ولو بعد أجيـال من التعليم والاعلام والتقـدم الاقتصادي والاجتـماعي في صورة دولـة حديثة بالمعنى المتعارف عليه أو ما يقرب منه.

ويعتقد الكثيرون ان المجتمع الدولي الذي يتكون أساساً من دول (مستقلة) ذات سيادة، وتقوم بينها علاقات شتى من جميع الأنواع لا يمكن ان يصل إلى درجة التحاكمية في ظل مبادىء العدالة والمساواة والانصاف - بل والوجود الفعلي على سطح الأرض - إلا إذا تقدم في طريق تحويل فكرة «الدولة» القطرية السائدة الآن إلى دولة المستقبل التي تشارك مع غيرها ومع الشعوب والمؤسسات ومراكز الفكر والبحث العلمي والتقانة والمحافظة على البيئة لكي تصبح الدولة الجديدة صالحة لتكون متعاونة مع (دول) مماثلة في رسم وتنظيم حياة الجنس البشري على الأرض في المستقبل غير البعيد. ولا يعتمد هذا الفكر على الخيال بل يستند إلى توقعات وتطورات جارية في المعرفة والحضارة والتقانة وتكاثر السكان.

ومعالم هذا التطور، بدأت تظهر لنا جميعاً. فسيادة الدولة بالمعنى النظري الذي نشأ منذ ثلاثة قرون في الفكر السياسي الأوروبي دخلت في أطوار متتالية تنقص فيها سيادة الدولة وتنقل هذه السيادة جزئياً إلى منظمة دولية، أو بتعبير أصح (وأقرب إلى القبول) تمارس الدولة سيادتها ليست منفردة بل مشتركة مع دول أخرى في جماعة جديدة وليس بمفردها. كما ان الدولة بمعناها المركزي أصبحت تجد من الضرورة ان تتنازل عن الكثير من سلطاتها المركزية إلى السلطات المحلية والتحالفات العرقية التي هي أقرب مكانياً وفكرياً إلى الشعب مباشرة. كما ان الدولة المركزية والمحلية سواء بسواء ترى من حولها تجمعات شعبية وأجهزة اعلام وانتشار آراء ورغبات عليها ان تأخذها في الاعتبار لكي تزداد مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار ليس فقط عن طريق التمثيل النيابي التقليدي القائم، بل بطريقة التأثير والتأثر المستمرة مع الشعب مباشرة. وبتقدم هذه التطويرات ننتقل من الحكومة إلى الحاكمية وإلى التحاكمية على الوجه المبين من قبل. وليس من المتوقع ان تتم هذه التغيرات المتتالية دون معارضة قوية من أصحاب المصالح أو ذوي الانتماء إلى مدارس فكرية أخرى. كما ان بعض الدول الحديثة تكون أسرع من غيرها في السير في هذا الاتجاه التطوري المقدر. ان قضايا السلم والأمن، وقضايا التقدم الاقتصادي والتقاني، وقضايا البيئة والمحافظة على الأوزون في طبقات الجو العليا، وإيقاف التدهور في التوازن الحراري للغلاف الجوي، والتخلص من المخلفات الذرية، وإيقاف أو إبطاء النمو السكاني، وتهدئة الإنفاق الاستهلاكي، والمحافظة على مصادر الثروة الطبيعية، وتنظيم استخدام الموارد الناضبة، هذه وغيرها كلها قضايا لا بد ان يعالجها المجتمع الدولي عن طريق الحكومات الرسمية والمنظمات الشعبية والمصالح المشتركة تدريجياً، وفقاً لمعالم الأسلوب الموضح من قبل، من أجل بناء مجتمع بشري في المستقبل صالح للبقاء يوفر لأفراده ومكوناته وشعوبه أفضل حياة.

هذا الكتاب يهدف إلى استيضاح بعض معالم هذا التحول من إشكالية الحاضر

إلى حلولية المستقبل، وينتهي إلى ان هـذا التحول لا بـد ان يعتمد عـلى شعور جـديد بالتضامن بين الدول والشعوب، وهذا قول كان يمكن ان تجمعـه الحكمة القـديمة «لـو انصف النـاس لاستراح القـاضي، وبات كـل عن أخيه راضٍ». ولكنـه يؤصّـل معنى الانصاف ولا يفترض وجود قاضٍ سـوى الفكر البشري الـذي يتصرف بحيث تصبح المصلحة كل المصلحة في التعاضد، والخطر كل الخطر في الأنانية والانفراد.

ومما يساعد على سرعة الوصول إلى هذا الوضع، ان يزداد الادراك بضرورة هذا التغيير، وانه لا بـديل لـه إلا إذا كانت البشريـة ستنتحـر عـلى وجـه الأرض ويـزول الانسان بجماعاته كما زالت في العصور القديمة حيوانات بسبب عدم تلاؤم وجودها مع البيئة المحيطة بها. لا يمكننا القـول اننا الآن كبشر نعيش متـلائمين مـع البيئة الكـونية المحيطة بنا. ولهذا تصبح لهذا الكتاب أهمية خاصة ورسالة بشرية لنا جميعاً.

إن الأحـداث الجاريـة، وخاصـة بعد انتهـاء حرب الخليـج في ذاتهـا، لا تبشر بسرعة انبثاق النظام الدولي الجـديد الـذي كان يجـري التبشير بـه، كما ان التحـولات السياسية نحو اليمين والتطرف في كثير من الدول الكبرى تثير أحقاداً عرقية وعـداوات جديدة وإجراءات حمائية تجارية عديدة واعتلال النظام الدولي الذي يدور حـول الأمم المتحـدة. ولكن التاريخ والخبرة البشريـة قديماً وحديثاً توضـح ان التغيـير الفكـري والاجتماعي لا يحدث في خـطوط مستقيمة مـطردة ولكنه في الغـالب يمر عـبر مراحـل متتالية من المخاض والتشتت إلى ان تستقر الأوضـاع الجديـدة التي يحكمها فكـر منبثق من الاحتياجات البشرية تسانده التطبيقات التقانية المتسارعة. ويكفي ان نسترجع كم طـال الصراع لاستبعاد الـرق بين البشر وبيعهم في الأسـواق أو شحنهم جماعـات عـبر المحيط لزراعة القطن وقصب السكّر.

تبقى إشـارة إلى عنوان الكتـاب الثورة العـالميـة الأولى الـذي يحمـل تفـاؤلاً ان البشرية ستتغلب على اطماعها وانانيتها المدمرة فتحدث لنفسها بنفسها ثورة شاملة تفتح الباب على مصراعيه أمام تغيرات جذرية ضرورية لحماية الجنس البشري فـوق كوكب الأرض، وإيجابية، بمعنى انها توفر الأوضاع الملائمة للتعاون والتكامل والأمن والـرخاء للجميع.

وقد يُظن أن الكتاب ينتهي بعد بحث طويل إلى تـوصية «سـاذجة» هي ضرورة قيام تعاون وتضامن بين مختلف دول العالم وشعوبه ـ وهي توصية طوبـاوية كـان يمكن التـوصل إليهـا دون جهد، فضـلاً عن أنها تخـالف مـا عـرفـه التـاريـخ حتى الآن من صراعات ونزاعات منذ عهد هابيل وقابيل حتى الآن.

وقد عُقد أخيراً مؤتمر البيئة والتنمية في الـبرازيل في أوائـل شهر حـزيران/يـونيو

١٩٩٢ . وكانت آمال كثيرة قد انعقدت عليه، غير أن هذا المؤتمر سيفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ولكن من الواضح أن المؤتمر لم ينجح بشكل صريح في إحداث هذا الأمر، ولو انه أرسى مبادىء جديدة ـ دون التزامات محددة ـ بشأن معالجة بعض الأخطار البيئية الكبرى.

وعلى المستوى العربي ـ تعثرت جهود السلام الجارية، واختلفت التقديرات بشأن جدواها ومصيرها في نهاية الأمر ـ فهناك من يعتبر أن مسيرة السلام ستصل حتماً في النهاية إلى حلول مقبولة. وهناك من يرى ان المماطلة مجرد كسب للوقت أمام القوى التوسعية الاسرائيلية للتمادي في عدوانها على الفلسطينيين والعرب عامة.

وقيام الاقتصاد على أسس عالمية تشمل المعمورة كلها، يقيم منافسة غير عادلة لمنتجات الدول الفقيرة تجاه منتجات الدول الغنية الأكثر تقدماً وجذباً للمستهلكين حتى في داخل أسواق الدول الفقيرة ذاتها مع عدم توصل محادثات دورة الغات (GAAT) الجارية إلى نتائج تخفّض من خطر ازدياد الاجراءات الحمائية والدفاع عن مصالح الدول الفقيرة وخاصة أمام التوسع الكبير في الخدمات الذي يجري اقتحامه بقوة بفضل التقدم التقاني الذي تملكه الدول الصناعية، ولا تجد الدول الفقيرة مناصاً من أن تقبله وتخضع لتوسعاته في جميع الميادين والقطاعات.

وتستمر المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية (وارثة الاتحاد السوفياتي السابق) بشأن خفض ترسانة الأسلحة النووية، ولكنها مباحثات بين أطراف قررت منذ بادىء الأمر توافقها وكأنها تمثّل أمام العالم مسرحية مكشوفة.

هذه وغيرها من الأحداث الجارية لا تبدو مبشرة بمستقبل يتسم بالتعاون والتضامن الذي انتهى إليه الكتاب وأسماه **الثورة العالمية الأولى**. وربما كانت القضية أكثر عمقاً. إذ ان الأحداث المشار إليها (وكثير غيرها على شاكلتها) هي أحداث حكومية صادرة عن دول تحكم تقليدياً. ولا يلحظ المرء فيها حتى الآن قوة الرأي العام والوعي والمشاركة الشعبية الحقيقية التي تنقل الأوضاع من قرارات حكومات إلى قرارات حاكمية. ولم تظهر بعد إلا بشكل محدود المجادلات بين الأطراف الرسمية والشعبية على مستوى كل دولة وعلى المستويات الاقليمية والدولية الشاملة، بشأن المعايير الجديدة لتقدير خطورة المشكلات (الاشكالية) والاقتراب من حلها حلاً شاملاً (الحلولية) وفقاً لما ورد في صفحات الكتاب. ومؤشر على ذلك الصعوبات الكبيرة التي تواجه الحكومات التقليدية في التوصل إلى قرارات تلقى القبول الشعبي الواسع، والصعوبات الأكثر ضخامة التي تواجه تجمعات الدول والشعوب في السعي إلى إقرار ما يسمى ـ تفاؤلاً ـ النظام الدولي الجديد. وثمة اتفاق على أن المجابهة الناجعة لهذه الصعوبات تقتضي تحولات كبرى ليس فقط في السياسات والأنظمة، بل قبل كل شيء

في المفاهيم والمضامين التي تصل إلى الأفراد والجماعات ولا تقف عند مستوى الحكومات. ربما كان هذا هو جوهر الرسالة التي يسعى نادي روما إلى الدعوة إليها والتبشير بها. وليس أدل على ذلك من روح التسامح الإنساني والعدالة والإنصاف التي تظهر في مختلف فصول الكتاب.

ومما يذكر أن هذا الكتاب تم ترجمته ونشره بأكثر من عشرين لغة في مختلف أنحاء العالم، وقد بادر مركز دراسات الوحدة العربية مشكوراً إلى ترجمته وتقديمه إلى القارىء العربي. وكان لي كعضو في نادي روما حظ متابعة الترجمة والتعرف إلى الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها.

والله الموفق

ابراهيم حلمي عبدالرحمن

القاهرة حزيران/يونيو ١٩٩٢

تقديم

بقلم ريكاردو ديزهوخليتنر، رئيس نادي روما

كان عام ألف وتسعمئة وثمانية وستين حداً فاصلاً أعظم؛ فقد شهد هذا العام ذروة ونهاية عصر ما بعد الحرب الذي امتد لفترة طويلة، وتميّز بالنمو الاقتصادي السريع في البلدان الصناعية. ولكن كان هذا العام، عام قلاقل اجتماعية، حيث انفجرت في كثير من البلدان الانتفاضات الطلابية إلى جانب مظاهر التعبير الأخرى عن مشاعر الاغتراب والاحتجاجات الثقافية المضادة. ومن ناحية أخرى، شهد هذا العام أيضاً بدء ظهور الوعي بمشكلات البيئة العام والصريح.

وقد شعرت مجموعة من الأفراد القريبين من دوائر صنع القرار بالقلق إزاء العجز الواضح من جانب الحكومات والمنظمات الدولية عن التنبؤ أو حتى محاولة التنبؤ بعواقب النمو المادي القوي الذي لا يولي النواحي النوعية في الحياة التي يمكن أن يحققها ذلك المستوى العام غير المسبوق من الثراء والوفرة اهتماماً كافياً. ومن ثم تولّد الاحساس بأهمية إنشاء مجموعة تضم عدداً من المفكرين المستقلين الذين يهتمون بالقضايا الأكثر عمقاً والأطول مدى، لتكون بمثابة جهد مكمّل لجهود المنظمات الرسمية.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، تأسس في ذلك العام نادي روما على يد كل من أوريليو بتشاي (Aurelio Peccei) والكسندر كنغ (Alexander King) وذلك في أكاديمية دي لينتشي (De Lincei) في روما. وكان أوريليو أول رئيس لنادي روما، واستمر يشغل هذا المنصب حتى وفاته في عام ١٩٨٤. ويضم نادي روما في الوقت الحالي مئة من الأشخاص المستقلين الذين ينتمون إلى ثلاث وخمسين دولة. ويمثل

أعضاء هذا النادي ـ الذي لا يهدف إلى تحقيق أية طموحات سياسية ـ مجموعة واسعة من الثقافات والايديولوجيات والنظم والمهن، ولكن يجمع بينهم الاهتمام المشترك بمستقبل الانسانية. وتحت عنوان «المأزق الذي تواجهه البشرية» جاء أول موضوع للبحث يقع عليه اختيار هذا النادي. ومنذ البداية، خضع فكر نادي روما لثلاثة أنماط فكرية يرتبط بعضها ببعض، وهي:

ـ تبنّي منهج شامل في معالجة المشكلات الضخمة والمعقدة التي يعانيها العالم الذي يتنامى فيه وبشكل مطرد، الاعتماد المتبادل بين الدول داخل نظام عالمي واحد.

ـ التركيز على القضايا والسياسات والخيارات من منظور أبعد مدى من ذلك الذي تتبناه الحكومات التي تستجيب للاهتمامات الفورية لجمهور الناخبين الذين ليس لهم دراية وعلم كافٍ بالأمور.

ـ السعي إلى التوصل إلى تفهم أعمق للتفاعل الذي يحدث داخل تلك الكتلة المتشابكة من المشكلات المعاصرة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والتقانية والبيئية) التي أطلق عليها نادي روما اصطلاح «الإشكالية العالمية».

ولقد أصبح هذا الاصطلاح بمثابة العلامة التجارية المميزة للنادي، وهو الاصطلاح الذي يشير إلى الخليط الهائل وغير المنتظم من الصعوبات والمشكلات المتداخلة والمتشابكة التي تشكل المأزق الذي يواجه البشرية الآن. وقد قام النادي بصياغة اصطلاح آخر مناظر وهو «الحلولية العالمية» الذي يعني الهجوم الشامل والمتسق والمتزامن من أجل إيجاد حل لأكبر عدد ممكن من عناصر الاشكالية، أو على الأقل تحديد الطرق التي تؤدي إلى هذا الحل، أو تحديد الاستراتيجيات الأكثر فعالية. والواقع أننا لا نعني بهذا الاصطلاح «الحلولية العالمية» القيام بهجوم شامل على جميع عناصر الإشكالية وهي العناصر التي تتصف بالتنوع والاختلاف، لأن هذا أمر مستحيل، ولكن اقتراحنا هنا ينصرف إلى شن هجوم متزامن على العناصر الأساسية، وعلى أن يرتبط ذلك بدراسة متأنية ودقيقة للتأثيرات المتبادلة التي يمكن أن يمارسها كل عنصر من العناصر الأخرى. والحقيقة أنه يبدو أن الجماعات المرنة وغير الرسمية مثل نادي روما أمامها فرصة متزايدة لطرح مثل هذه المبادرات، في ظل هذا العالم الذي تكبِّل البيروقراطيات حركته.

وفي عام ١٩٧٢، صدرت أول دراسة مقدمة إلى نادي روما بعنوان حدود النمو، وذلك في شكل تقرير مقدم إلى النادي وليس في شكل دراسة معدّة من قِبَله. وقد قام بإجراء هذه الدراسة بناء على تكليف من النادي، فريق دولي يضم مجموعة من الأساتذة والباحثين العاملين في معهد مساتشوستس للتكنولوجيا (MIT).

واستخدم هذا الفريق المنهج الدينامي لجاي فورستر (Jay Forrester) وذلك في محاولة رائدة لإلقاء الضوء على تفاعل عدد من العناصر الكمية للإشكالية. ولقد كان لهذا التقرير وللجدل الذي أثاره فور صدوره، أثرهما في إكساب نادي روما شهرة عالمية، أو كما يقول البعض في إكساب النادي سمعة سيئة على مستوى العالم. وقد بيع من هذا التقرير حوالى عشرة ملايين نسخة صدرت بأكثر من ثلاثين لغة، وكان له تأثير سياسي هام.

والواقع أن هذه الدراسة استطاعت أن تحقّق الهدف الرئيسي منها ألا وهو إثارة مناقشة واسعة حول النمو والمجتمع في مختلف أنحاء العالم، وكذلك زيادة وعي التفاعل الذي يحدث بين عناصر الاشكالية. بيد أن النادي تعرّض لانتقادات واسعة النطاق بسبب ما اعتبره البعض دعوة من جانبه إلى اقتصاد يكون معدل النمو فيه صفراً.

والحقيقة أن ذلك لم يكن موقفنا على الاطلاق، لأننا نسلّم تماماً بالحاجة الملحّة إلى النمو المادي في البلدان الفقيرة في العالم، ولكننا حذّرنا من عواقب الاندفاع غير العاقل من جانب الدول الصناعية إلى تحقيق النمو بلا تمييز، وعواقب استنزاف قاعدة الموارد في العالم، والتدهور البيئي وسيطرة القيم المادية على المجتمعات.

ومنذ عام ١٩٧٢، نشر نادي روما ثمانية عشر تقريراً تناولت موضوعات متنوعة (انظر ملحق ١). وكان التقرير الثاني بعنوان «البشرية تقف عند منعطف جديد» وهو التقرير الذي أعده بيستيل وميزاروفيتش (Pestel and Mesarovic) اللذان اعتمدا أيضاً على نموذج للنمو باستخدام الحاسب الآلي، ولكن مع أخذ الأوضاع الاقليمية في الاعتبار. وقد وجّه هذا التقرير تحذيراً قوياً من التكلفة الباهظة التي سيتحملها العالم نتيجة التراخي في التحرك والعمل، سواء قِيست هذه التكلفة بمعيار نقدي أو بمعيار المعاناة الانسانية.

والآن، وبعد انقضاء عقدين من السنين، لا تزال الإشكالية التي يواجهها عالمنا المعاصر هي تلك الإشكالية نفسها التي كان يواجهها العالم في سنة ١٩٧٢ من حيث أسبابها الرئيسية، وإن اختلفت من حيث مزيج القضايا المكوّن لها ودرجة الاهتمام بكل منها. ويبدو أن البشرية عليها أن تتعايش في كل عصر من عصورها مع الاشكالية التي يفرضها هذا العصر، وبغضّ النظر عن مدى فعالية ما طُرح من حلول في الماضي..؛ فالأوضاع المتغيرة، خاصة تلك التي تنشأ نتيجة تسوية المشكلات السابقة، تتسبب في ظهور صعوبات جديدة دائماً ما تتفاعل في ما بينها. كما أن

---

(١) كان هذا هو أول تقرير يقدم إلى نادي روما .(Meadows 1972)

الأوقات التي تشهد تغيرات سريعة مثل العصر الذي نعيشه الآن يتغير في ظلها أيضاً ويسرعة امتزاج المشكلات من جانب، وتقدير أهميتها النسبية من جانب آخر. ويعود ذلك في جزء منه إلى أن رؤية البشرية لبعض المشكلات تصبح أكثر وضوحاً، فضلاً عن أن المعارف الجديدة تتيح التعرف إلى أخطار ومشكلات جديدة. حقيقة أنه يمكن القول إن العنصرين الأكثر بروزاً في إشكالية اليوم ما زالا هما الانفجار السكاني في دول الجنوب، والآثار الكلية التي يحدثها الإنسان في بيئته، والتي لم يتم التعرف عليها إلا في فترة قريبة، إلا أن هناك عوامل جديدة قد أصبحت تشكل بالتأكيد جزءاً من عناصر الإشكالية المعاصرة، وذلك مثل التغيرات التي طرأت على السلوك الإنساني وظهور تصرفات تبدو مفتقرة إلى العقلانية والرشادة بما في ذلك الإرهاب وتنامي المظاهر الصارخة للأنانية الفردية والجماعية بسبب سيطرة القيم المادية. ولا شك أن مثل هذه الأمور تُعَدّ من الأمور ذات الصلة بالوضع الحالي التي يتعينّ أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسته.

ولما كان الانسان هو الذي يخلق الإشكالية، وهو أيضاً الذي يعاني عواقبها، فإن دراسة الإشكالية تقتضي القيام بتحليل منهاجي يولي اهتماماً كافياً ليس فقط لما يمكن اعتباره سلوكاً عقلانياً بل وأيضاً للعناصر الغريزية، وتلك التي تبدو غير عقلانية، المتأصلة في الطبيعة البشرية، والتي تسهم في خلق عالم يتسم بنوع من الغموض.

وإذا كان لنادي روما أن يرقى إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه، فإنه يصبح من الضروري بالنسبة إليه أن يعيد دراسة وفحص الإشكالية، وأن يحاول تقديم شرح أوضح لبعض تفاعلاتها، وأن يحذِّر من العواقب التي سيسفر عنها استمرار الأنساق الاقتصادية السائدة والسلوك الإنساني الحالي. ويمكن القول إنه باستثناء التهديد النووي، فإن المخاطر التي تتعرض لها البشرية الآن قد غدت أشد جسامة وباتت وشيكة الحدوث أكثر من أي وقت مضى.

ولا شك أننا سوف نُتّهم، وكما حدث من قبل، بأننا نُنذر شؤم وهلاك. وقد يكون ذلك هو دورنا بل ومصدر فخرنا وزهونا، ولكن التبشير بالهلاك ليس بأي حال من الأحوال مهمتنا الوحيدة أو المحوزية، إنه مقدمة طبيعية ولازمة لمحاولة الفكاك من هذا الهلاك وتفاديه. ومن هنا، فإن الدراسة التي صدرت عن النادي تحت عنوان حدود النمو لم يكن المقصود منها على الإطلاق أن تكون نبوءة، ولكن أن تكون إنذاراً وتحذيراً مما يمكن-أن يحدث إذا لم تتغير السياسات على نحو يحول دون تحقيق ما

توصلت إليه الدراسة من اسقاطات. ولا شك أن مثل هذا المنهج الـوقائي لا بـد أن يضطلع أيضاً بمسؤولية اقتراح العلاج اللازم.

ريكاردو ديز هوخليتنر

Ricardo Diez Hochleitner

رئيس نادي روما

«لم يعرف التاريخ قط جيلاً أحب أنبياءه خاصة هؤلاء الذين أوضحوا عواقب سوء التقدير وفقدان البصيرة.

وخليق بنادي روما أن يفتخر بأنه لم يحظ بالشعبية طوال العشرين عاماً الماضية. وإنني لأتمنى أن يواصل النادي ـ ولسنوات عديدة قادمة ـ جهوده من أجل الكشف دون مواربة عن الحقائق القاسية والمريرة، ومن أجل تحريك ضمائر المغرورين واللامبالين».

الأمير فيليب ـ دوق أدنبره

في رسالته إلى مؤتمر نادي روما الذي عُقد بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيسه. باريس سنة ١٩٨٨.

يتقدم نادي روما بشكر وعرفان خاص إلى اثنين من أعضائه هما مارتين ليز (Martin Lees)، ودونالد مايكل (Donald Michael) اللذين قدّما من خلال عملهما مع المجلس، إسهاماً قيّماً لا غنى عنه في الأفكار والآراء التي طرحت في هذه الدراسة.

كما نود أن نتقدم بالشكر أيضاً إلى باتريس بلانك (Patrice Blank) ورتشارد كاري (Richard Carey) وألكسندر بيكهام (Alexan-der Pekham)، لما قدّموه من مشورة مستنيرة وتقديرات دقيقة وواضحة، ولسويو جراهام ـ ستيوارت (Soyo Graham - Stuart)، ونيكول روزينسون (Nicole Rosensohn)، وومارينا يوركويدي (Urquidi) لما أثاروه من انتقادات، وما قدموه من نصائح واقتراحات وتأييد قوي، وكذلك فابيين بوتون (Fabienne Bouton) لما أبدته من صبر لا نهائي إبّان إعداد هذه الدراسة.

قضايا البشرية

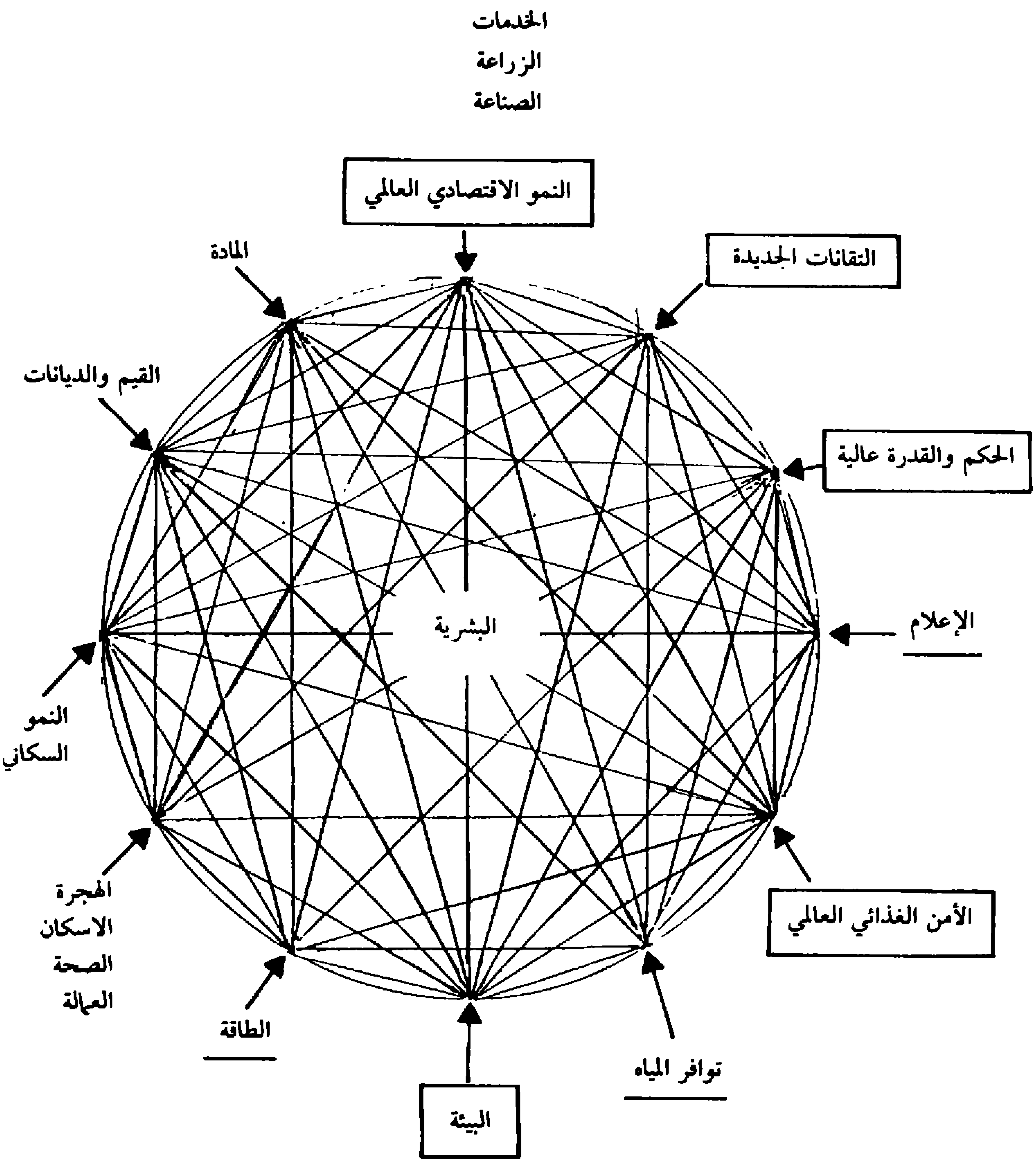

المقدمة

يبدو أن البشرية وهي تنهي القرن العشرين من عمرها، وتقف على أعتاب قرن جديد، قد أصبح يستحوذ عليها مشاعر عدم التيقن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نهاية الألف الثانية التي تشهد تغيرات سريعة واسعة النطاق، وبما يقترن بها من غموض لا بد أن تعمق هذه المشاعر.

ولقد كان الموضوع الذي دارت حوله المناقشات في الاجتماعات الأخيرة لنادي روما هو موضوع «التحول الكبير»، وذلك اقتناعاً منّا بأننا نعيش الآن المراحل الأولى من عملية صياغة مجتمع دولي جديد يختلف في نمطه عن مجتمع اليوم تماماً بقدر ما اختلف المجتمع الذي أعلنت عن قدومه الثورة الصناعية، عن ذلك الذي ساد خلال العصر الزراعي الطويل الذي سبقها. ولقد كان العامل الأول وراء هذا التغيير ـ وإن لم يكن هو العامل الوحيد ـ ظهور مجموعة من التقانات المتقدمة، وخاصة تلك المتعلقة بمجال الالكترونيات الدقيقة والاكتشافات الجديدة في علم الأحياء الجزيئية. وقد عملت هذه التكنولوجيات على خلق مجتمع جديد أطلقت عليه مسميات متعددة مثل مجتمع المعلومات، أو المجتمع ما بعد الصناعي، أو مجتمع الخدمات، لكي تشير جميعها إلى مجتمع تختلف فيه النواحي المادية ونمط العمالة وأسلوب الحياة واحتمالات المستقبل، إلى غير ذلك اختلافاً كبيراً عن اليوم، وهو اختلاف يشعر به كل فرد.

ويكفي أن نذكر هنا الانفجار السكاني في دول الجنوب، واحتمالات حدوث تغيرات عميقة واضطرابات في مناخ العالم، وعدم استقرار الأمن الغذائي العالمي، والشكوك التي تحيط بتوافر الطاقة، والتغيرات الضخمة التي تطرأ على الأوضاع الجيوبوليتيكية، كعوامل تتفاعل في ما بينها داخل النسيج المتشابك للإشكالية. وإننا

لعلى قناعة من أن عمق هذه التغيرات يرقى إلى المستوى الذي يجعلها بمثابة ثورة عالمية النطاق.

ولقد كان عاما ١٩٨٩ و١٩٩٠ العامين اللذين شهدا تسارع خطوات التاريخ، فقد انهارت النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية، واتحدت الألمانيتان الشرقية والغربية تحت لواء دولة واحدة مرة أخرى، في الوقت الذي تسبّب فيه غزو العراق الكويت سنة ١٩٩٠ في خلق أزمة قاتلة في منطقة الخليج. وبالرغم من أن هذه الأحداث لم تكن هي الأحداث الوحيدة التي شهدتها هذه الفترة، إلا أنها كانت حقاً أكثرها إثارة. وبالرغم أيضاً من تباعد هذه الأحداث جغرافياً، فقد كان هناك تفاعل وارتباط بينها؛ فقد أدت نهاية فترة التوتر والحرب الباردة بين الشرق والغرب إلى إزاحة الغطاء من على فوهة البركان العالمي، وسمحت للتناقضات الكامنة بأن تطفو على السطح، وأتاحت الفرصة للتطلعات التي طال قهرها لكي تعبِّر عن نفسها وبمنتهى القوة.

هذا، ومن المرجّح أن تشهد السنوات القادمة ظهور أحداث جديدة واحتلالها مكان الصدارة وتراجع أحداث أخرى. وتعتبر حرب الخليج أول مثال لتلك السلسلة من الأحداث التي من المؤكد أنها ستلقي بظلالها الكثيفة على العالم في العقود القادمة؛ فقد كانت هذه الحرب من نواحٍ عديدة ـ بمثابة إشارة تحذير وإنذار، كما أنها لا بد أن تؤدي إلى خلق رؤية جديدة للعلاقات الدولية.

ومن ناحية أخرى، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إيقاظ العديد من مظاهر التعبير عن القومية التي كبتت وقتاً طويلاً وتوارت تحت وطأة التوتر بين الشرق والغرب. ومن المؤكد أنه سوف يتمخض عن ذلك قيام نزاعات عديدة تتفاوت في درجة قوّتها.

ولقد أكدت حرب الخليج وجود ذلك التوتر الآخذ في التزايد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وبين الشمال والجنوب، الذي يتولّد عنه شعور بالظلم والمهانة، ويصبح من الصعب احتماله خاصة من جانب الدول العربية الإسلامية.

وعلاوة على ذلك كشفت هذه الحرب عن محاولة جديدة من جانب الولايات المتحدة لإعادة تأكيد وجودها المهيمن في عدد من مناطق العالم، في الوقت الذي وُضعت فيه قوات هذه المناطق في خدمة الحق والشرعية. والواقع ان غموض السياسة الأمريكية، وبالرغم من حقيقة أنها قد أظهرت في معظم الأحيان الدليل على حسن نياتها، سوف يجعل إدارة العلاقات الدولية لهذه الدولة في المستقبل مهمة أكثر صعوبة.

وأخيراً يجدر بنا التأكيد أن عملية خفض التسلح التي يجري تنفيذها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، هي خطوة ايجابية ولكنها ليست كافية، ذلك أن نزع سلاح المناطق التي تزداد فيها درجة الخطورة، وفرض رقابة صارمة من الأمم

المتحدة على مبيعات الأسلحة المتطورة، هما أمران يتعينّ أن يحتلا مكان الأولوية إذا كنا نريد حقاً الحيلولة دون وقوع مواجهات أخرى دموية ومليئة بالمتناقضات، كتلك التي أسفرت عنها حرب الخليج.

والسؤال الذي يتعينّ طرحه الآن هو، هل ستستطيع النظم الديمقراطية التي قامت مثلاً في أوروبا الشرقية وبلدان أمريكا اللاتينية أن تزداد قوة وانتشاراً، أم أن إخفاقها في تحقيق ذلك سوف يعود بتلك البلدان إلى نظم الحكم الشمولية؟ وهل ستتمكن نظم الحكم التي تبدو اليوم أنها قد ترسخت، من مواجهة ضغوط شعوبها التي تبلغ أعمار غالبية أفرادها أقل من عشرين عاماً، والتي تطالب بمسكن يُؤويها وفرصة عمل ووسيلة للعيش والحياة؟ في الواقع، أنه ليس بوسع أحد الإجابة عن مثل هذه التساؤلات. غير أن هناك حقيقة لا جدال بشأنها وهي أن التفاوت بين اقتصادات العالم، وعدم التكافؤ الصارخ بينها، والفقر المدقع في مواجهة الثراء الفاحش - كلها أمور تحمل في طياتها جميع أنواع التوترات والتناقضات التي تعبّر عن نفسها بين الحين والآخر في مناطق جغرافية متباينة. وتُعدّ هذه هي المؤشرات التي تكشف عن الثورة العالمية الشاملة، الأولى التي توضح مدى الغموض الذي أصبح يحدق بمستقبل كوكب الأرض.

ولكن لماذا نعتبر هذه التهديدات والتغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر بمثابة الثورة العالمية الأولى؟ إن الانتقال من مرحلة الصيد وجمع الثمار إلى مرحلة الزراعة المستقرة - الذي ربما يعود الفضل فيه إلى اكتشاف امرأة ذكية امكانية زراعة النباتات الغذائية زراعة منزلية - قد استغرق عدة آلاف من السنين لكي يمتد إلى سائر أنحاء العالم. كذلك، فإن الثورة الصناعية التي بدأت في المملكة المتحدة لقرنين مضيا لم تشمل حتى الآن كل مناطق الكرة الأرضية. هذا على حين أن التغييرات العنيفة الحالية تحدث متزامنة في كل مكان وبفعل عوامل متماثلة مسببة بذلك ثورة عالمية شديدة الاجتياح والاندفاع. والواقع أن الدلالة العالمية لهذه الثورة تتعاظم إلى حد كبير إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن سوء ادارتها من الممكن أن يعرّض الجنس البشري كله للخطر.

إن هناك مجتمعاً جديداً قد أخذ ينبثق من المجتمعات القديمة التي غالباً ما تكون متهالكة ومتفسخة. وهو مجتمع يتطور بشكل معقّد وغامض ويعبّر عن نفسه من خلال صور ومظاهر يصعب فك طلاسمها. وهذا كله من شأنه أن يجعل من مهمة صانع القرار في القطاعات العامة أو الخاصة، مهمة أصعب بكثير من ذي قبل، علاوة على أنه يطرح تساؤلات مستمرة في أذهان جمهرة المفكرين. ذلك أن عناصر هذا المجتمع الجديد ومظاهره الانتقالية تظهر هنا وهناك دونما ارتباط واضح بينها.

كذلك فإن هذه الثورة العالمية، لا تستند إلى أسس أيديولوجية، ولكنها ثورة تتحدد وتتجسد بفعل مزيج غير مسبوق من الهزات الجغرافية الاستراتيجية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقانية والثقافية والأخلاقية. والواقع أن تضافر كل هذه العوامل يؤدي إلى ظهور أوضاع من الصعب التنبؤ بها. ومن هنا، فإن البشرية، وهي تعيش هذه المرحلة الانتقالية، تجد نفسها مواجهة بتحدّ مزدوج: فهي من ناحية عليها أن تشق طريقها نحو تفهُّم هذا العالم الجديد الذي لا زال الغموض يكتنف العديد من جوانبه. وهي من ناحية أخرى، وفي ظل هذا الضباب الكثيف من الغموض، عليها أن تتعلم كيف تدير هذا العالم الجديد وتسيطر عليه قبل أن يسيطر هو عليها. ولهذا فإن هدفنا يجب أن يكون معيارياً بالأساس، بمعنى استشراف صورة العالم الذي نتطلع إلى العيش في رحابه، وتقييم الموارد المادية والبشرية والمعنوية، التي تجعل هذه الصورة واقعية ومستمرة، ثم تعبئة الطاقات البشرية والإرادة السياسية من أجل خلق هذا المجتمع العالمي الجديد.

ومن الواضح أن الموضوعات التي تثير الاهتمام العام شأنها في ذلك شأن أي ميدان آخر من ميادين الاهتمام الانساني، قد أصبحت تخضع لـ «الموضة»، فبالأمس كانت القضية النووية هي القضية المتصدرة قائمة الأولويّات، على حين أصبحت قضية الانفجار السكاني القضية المسيطرة في وقت لاحق. أما اليوم، فإن قضية البيئة أصبحت هي «موضة» العصر على حين توارت قضية السكان. وإذا كان موضوع مستقبل الطاقة ما زال حتى الآن من الموضوعات التي نادراً ما يأتي ذكرها على المستوى العام، فإن الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط قد بدأت بالفعل تمارس آثارها لكي يصبح هذا الموضوع هو «موضة» الفترة القادمة. غير أن الأمر يقتضي ضرورة النظر إلى كل هذه الموضوعات والقضايا معاً باعتبارها زوايا رئيسية تسهم في إلقاء الضوء على الصورة المركبة للتغيرات التي يشهدها كوكبنا.

وفي إطار هذا النسيج المتشابك من التغيرات، فإنه يصبح من الأهمية بمكان أن تتجاوز نظرتنا تلك القضايا الملحة التي تفرضها اللحظة، لكي تشمل القوى التي ما زالت كامنة وراء الأفق؛ فالقيام بعملية التنبؤ هو أمرٌ لازم، وان كان من الضروري أن يعاني هذا التنبؤ إخفاقاً نسبياً. على حين ان الاعتماد على عملية الإسقاطات البسيطة على أساس من الاتجاهات السائدة الحالية، لا يمكن أن يؤدي إلى حلول واقعية.

ولقد استطاعت دراسة حدود النمو(١) أن تصوغ نموذجاً تفاعلياً من نماذج

---

(١) كان هذا هو أول تقرير يقدم إلى نادي روما:

Donella H. Meadows, *The Limits to Growth*, A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind (New York: Universe Books, [1972]).

المحاكاة، أمكن على أساسه وضع عدة سيناريوهات مختلفة ذات أهمية بالغة في ما يتعلق بالأمور التي يجب الحيلولة دون وقوعها. والواقع أن عملية التنبؤ طويل المدى تصبح لا غنى عنها بالنسبة إلى بعض المجالات مثل مجال التقانة والصناعة. وبالفعل، فإن هناك جهوداً تُبذل في هذا الاتجاه بواسطة بعض المؤسسات الأكثر تطلعاً إلى المستقبل التي تحاول ابتداع أساليب منهاجية جديدة تمكّن من القيام بعملية التخطيط في ظل ظروف غير محددة.

«في الثلاثينيات من هذا القرن، كلّف الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت إدارته إجراء دراسة واسعة للتقانات المستقبلية؛ وعندما نشرت هذه الدراسة تركت أثراً عميقاً إذ إنها كانت حقاً دراسة رائعة. ولكن كانت هناك مشكلة واحدة، وهي أن هذه الدراسة لم تتنبأ بظهور التلفزيون أو مادة البلاستيك أو الطائرات النفاثة أو عملية زراعة الأعضاء أو أشعة الليزر أو حتى ظهور القلم الجاف»(٢).

يتمثل أحد جوانب الوضع المعاصر في ذلك الإدراك المتنامي لحقيقة أن الجنس البشري في غمار سعيه إلى تحقيق المكاسب المادية عن طريق استغلال الطبيعة، إنما يدفع في الواقع نحو تدمير نفسه وتدمير الكوكب الذي يعيش عليه. كذلك فإنه بالرغم من أن خطر التدمير النووي قد أصبح أبعد احتمالاً، فإنه لا يزال يعيش معنا دائماً، كما أصبحت إمكانية حدوث تغيرات مناخية من الصعب عكسها أو التنبؤ بآثارها تمثل خطراً محدقاً. إن مثل هذه العناصر المكونة للإشكالية التي نواجهها اليوم هي عناصر ذات طبيعة عالمية ولا يمكن أية دولة مهما أوتيت من قوة أن تتصدى لها بمفردها وبمعزل عن الدول الأخرى، بيد أنه لن يتأتى توليد الإرادة السياسية العالمية اللازمة للعمل المشترك من أجل الحفاظ على بقاء البشرية إلاّ إذا أدرك جميع من يعيشون على ظهر الأرض أنهم يواجهون أخطاراً مشتركة وملحّة. ومن أجل هذا انطلقت دعوتنا إلى قيام التضامن العالمي.

وإذا كانت كلمة «التضامن» قد أسيء استخدامها إلى حد كبير مما أفقدها كثيراً من قيمتها، وإذا كان أيضاً استخدام هذه الكلمة للدلالة على ظروف كان فيها الدافع إلى اعتناق عقيدة مشتركة أو القيام بعمل مشترك دافعاً ضعيفاً للغاية، قد جعل للكلمة مضموناً «يوتوبياً» أو وهمياً إلى حد ما، فإن جسامة الخطر المشترك الذي تتعرّض له البشرية الآن والذي يهدّد مستقبل ورفاهية كل من يعيش على الأرض ينبغي أن يجعل لهذه الكلمة قوة متعاظمة، تلك القوة التي من الواضح أنه يتعين علينا أن نستحدثها.

---

(٢) Giesbert (1990).

ولعلنا قد تخيّرنا هنا أن نقدّم صورة مبسطة للأمور. فنحن ندرك تماماً أن الظواهر التي أشرنا إليها يتعين تحليلها بشكل أعمق وأدق بكثير، وهو ما يحتاج إلى مجلدات ضخمة وعديدة. ولكن هذا لم يكن هدفنا، فقد تمثل خيارنا منذ البداية في أن نعرض ـ ولو بطريقة سطحية وغير كاملة ـ لبعض العناصر التي قد تكون معروفة بالفعل، وذلك من أجل بيان كيف تتفاعل هذه العناصر بعضها مع بعض، ولكي نقدم من خلال هذا التشابك والتداخل بينها، رؤيتنا للإشكالية العالمية اليوم وبأقصى قدر ممكن من الوضوح.

كذلك فإننا لا نفترض أننا قادرون على وضع خطة عمل تفصيلية تتضمن خطوات واجراءات محددة من أجل خلاص العالم وإنقاذه. ومع هذا، فإن تحليلنا للوضع القائم يشجعنا، بل يساعدنا على طرح عدد من المقترحات العملية، واقتراح سبل العمل الممكنة، وتوضيح التغيرات التي يتعين إدخالها على مختلف المفاهيم.

إن البشرية لم تمتلك من قبل ما تمتلكه اليوم من المعارف والخبرات والموارد بل والتلاحم الذي يسمح لها بخلق عالم جديد. ومن شأن ذلك أن يولِّد الآمال العريضة في نفوس الجميع. ومع هذا، فإن هناك شعوراً عاماً بالقلق والخوف من التغيرات الوشيكة الحدوث التي سوف تضفي حين تصطدم بالتغيرات التي شهدتها العقود الأخيرة، والتي لم يتم استيعابها بعد، مزيداً من الغموض على المستقبل. غير أن اقتران حالة الغموض هذه بانهيار جمود وصرامة الماضي، وظهور الأمل الجديد في المستقبل، يتيح في الواقع فرصة كبيرة أمام إعادة تشكيل المجتمع العالمي. ولكن يبدو أن مأساة الإنسانية تكمن في أنها لم تصل بعد إلى إدراك طاقاتها الكامنة. إننا ننظر إلى عالمنا وموارده، ونرى كيف أنه وقع فريسة عملية صارخة من سوء الإدارة، ومع هذا فإننا لا نحرك ساكناً بسبب لامبالاة زعمائنا من جانب، وقصورنا الذاتي ومقاومتنا التغيير من جانب آخر. ولكن لم يعد أمامنا وقت طويل، وبعض المشكلات قد وصلت بالفعل إلى الحد الذي يستعصي على الحل، كما أن تكلفة التأخير تتعاظم وتصبح أكثر فداحة. ومن ثم فإن علينا أن نستيقظ ونسارع إلى العمل قبل فوات الأوان.

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين: القسم الأول يتناول **الإشكالية**، ويحاول عرض التغيرات الرئيسية التي حدثت خلال العقدين الماضيين ووصف الأدواء التي نشأت عنها، كما يحاول تحديد عدد من أهم القضايا والأخطار التي يتعين على البشرية أن تتحد في مواجهتها. أما القسم الثاني فيتناول **الحلولية**، ويحاول تقديم عدد من الإجراءات التي يبدو من الضروري اتخاذها في هذه المرحلة، ثم يعود في النهاية إلى الحديث عن الحاجة إلى خلق التضامن العالمي.

إننا نتوجه بهذه الدراسة **الثورة العالمية الأولى** إلى كل من يحمل بين جنباته قبساً

من حب الـريادة والكشف وخـوض المخاطـر والعلم، وإلى أولئـك الـذين يخـوضـون المستنقعات ويتسلقون الجبال لأنهم جُبلوا على ذلـك؛ فهؤلاء هم الذين يمكن الاعتـماد عليهم في التصدي للقضايا الصعبة التي تشير إليها هذه الدراسة، وهم أيضاً القادرون عـلى تحديـد الأهداف ومحـاولة الـوصول إليهـا والتعلم من إخفـاقـاتهم ونجـاحـاتهم، والاستمرار في المحاولة والتعلم.

وفي النهاية، فإننا نتوجه بهذه الدراسة أيضاً إلى هؤلاء المهتمـين بمستقبل كـوكبنا ومستقبل الإنسان الذي يعيش على ظهـره، آملين أن تؤدي إلى زيادة اهتـمامهم، وإلى إثارة اهتمام الآخرين. وقبل كـل ذلك، فـإننا نتـوجه بهـذه الدراسـة إلى الشباب حتى يتمكنوا من إجراء تقدير أكثر تكاملاً لأوضاع العالم الذي ورثوه عن الأجيال السـابقة، وحتى يمكن أيضاً حفزهم على العمل من أجل بناء مجتمـع جديـد قادر عـلى الاستمرار والنمو، وعلى توفير الرخاء لحياة كريمة لأبنائهم وللأجيال القادمة.

وبهذه الروح، نتقدم بأفكارنا ومقترحاتنا بشأن ما يجب القيام بـه وحتى يمكننا أن نتعرف إلى السبيل إلى المستقبل.

القسم الأوّل

الاشكاليّة

الفصل الأول

دوّامة التغيير

كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩: جان بالانش (Jan Pallach) البالغ من العمر واحداً وعشرين عاماً يُشعل النار في نفسه في ميدان وينسسلاس في براغ، احتجاجاً على احتلال الدبابات السوفياتية تشيكوسلوفاكيا.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩: انتخاب الكاتب المنشق فاكلاف هافل (Vac- lav Havel) رئيساً لجمهورية تشيكوسلوفاكيا.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣: انهيار الديمقراطية في تشيلي بفعل انقلاب عسكري دموي (١٠,٠٠٠ من القتلى في خلال ستة شهور، واعتقال ٩٠,٠٠٠ شخص، وإجبار ١٦٣,٠٠٠ على ترك بلادهم والعيش في المنفى).

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩: إجراء أول انتخابات ديمقراطية منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، ونهاية نظام الحكم العسكري في تشيلي.

على امتداد سنوات عديدة ماضية، كانت بذور الثورة العالمية الحالية تنمو ببطء في ظل ظروف غير مسبوقة من التعقيد والغموض والتغير السريع، تلك الظروف التي بدأت تتجاوز قدرة أنظمة الحكم في العالم على التعامل معها؛ فالحقيقة أن الحكومات لا تميل مطلقاً إلى التغيير لأنها، وبحكم ارتباطها الشديد بالوضع الراهن، عادة ما تتفاعل مع أعراض الظواهر وليس مع أسبابها التي تنظر إليها بريبة باعتبار أنها من الممكن أن تؤدي إلى إحداث تغييرات هدّامة. ولعل من أوضح نواحي الضعف الإنساني، ذلك التركيز المغالى فيه على النتائج الفورية العاجلة دون إعطاء اهتمام كافٍ بالنتائج المستقبلية، أو بعبارة أخرى الاصرار على المناهج الآنية. وينطبق ذلك على المؤسسات والأفراد على حد سواء؛ فالحكومات التي تعمل تحت ضغط الانتخابات

القادمة، تركز على القضايا الحالية وتتجنب القضايا الأبعد مدى التي غالباً ما تكون هي الأكثر أهمية. وكذلك الحال بالنسبة إلى الشركات والمؤسسات التي تقع تحت سيطرة مبدأ اظهار الأرباح في موازناتها المقبلة. ويظل هذا القول صحيحاً حتى وإن نظرت الحكومات أو الشركات في كثير مما تضطلع به من أعمال إلى أبعد من الانتخابات القادمة أو التقرير السنوي.

تأسس نادي روما في عام ١٩٦٨، وهو العام الذي بلغ فيه جنون النمو ذروته. وبعد فترة وجيزة من صدور أول تقرير له بعنوان «حدود النمو» عام ١٩٧٢(١)، حدثت أزمة النفط العالمية التي كان لها انعكاسات عديدة على الاقتصاد والمجتمع؛ كما كان لها أثر قوي على نمط الاستثمار العالمي فضلاً عمّا تسببت فيه من تغيرات سياسية منها على سبيل المثال تغيّر موقف الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. وقد كانت هذه الأزمة بمثابة تحذير واضح للبلدان الصناعية من عواقب انكشاف اقتصاداتها بسبب اعتمادها على إمدادات من المواد الخام والطاقة تعتمد بدورها على أحداث تقع في أماكن بعيدة تخرج إلى حد كبير عن نطاق سيطرتها. ومن ناحية أخرى، فقد كانت هذه الأزمة سبباً في إدراك معظم البلدان النامية المستوردة للنفط، مدى اعتمادها على الوقود الرخيص دون وجود أي بديل محلي له تقريباً. كما أدت هذه الأزمة إلى زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول زيادة فادحة وُجّهت إلى سداد «فاتورة» وارداتها من النفط وليس إلى دعم عملية التنمية فيها.

وفضلاً عن كل ذلك، كانت أزمة النفط، بالإضافة إلى عوامل أخرى، وراء ذلك الانخفاض الهائل الذي حدث في معدلات النمو بعد ما حققته من مستويات مرتفعة في العقود السابقة. ومع هذا، فإن تحقيق النمو الاقتصادي ما زال يمثل الهدف الرئيسي والواضح لمختلف السياسات الاقتصادية دون إعطاء قدر كافٍ من الاهتمام بالاحتياجات المتفاوتة والنواحي النوعية في الحياة؛ فإلى أي مدى تعكس الأرقام الخاصة بالنمو، التي يتم نشرها، الزيادة الحقيقية التي حدثت في مستوى الرفاهة البشرية؟ إن مثل هذا السؤال لا زال موضع جدل وخلاف، بل إن معظم ما يُنظر إليه على أنه نمو هو ليس على الأرجح نمواً على الإطلاق. ومن أمثلة ذلك، أن الأرقام الخاصة بالنمو في الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريغان، كانت تخفي في الواقع المستويات المفرطة من الاستهلاك وانخفاض مستوى الاستثمار العام وتدهور البنية التحتية واضمحلال وانحلال المدن الداخلية والتدهور الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك،

---

(١) Donella H. Meadows, *The Limits to Growth*, A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind (New York: Universe Books, [1972]).

فإنه ليس هناك دليل على أن النمو الذي يتحقّق في دول الشمال يؤدي بمرور الوقت إلى تحقيق التنمية في دول الجنوب.

«إن جميع المنحنيات في عالم اليوم هي منحنيات أسّيّة تتزايد بمعدلات متسارعة. وهذه المنحنيات تؤول إلى ما لا نهاية في علم الرياضيات فقط؛ أما على أرض الواقع، فإن هذه المنحنيات إما أن تنكسر بطريقة مأساوية أو أن تصل تدريجياً إلى حالة من التشبع. ومن واجبنا نحن المفكرين أن نبذل قصارى جهودنا من أجل حدوث هذه العملية من التشبع التدريجي، بالرغم مما يثيره ذلك من قضايا جديدة وبالغة الصعوبة».

دنيس غابور(٢)

«إذا بلغ معدل النمو السنوي لاقتصاد ما ٥ بالمئة على سبيل المثال، فإن هذا المعدل سوف يصل بحلول نهاية القرن المقبل إلى مستوى يزيد على مستواه الحالي بواقع ٥٠٠ مرة (أو بنسبة ٥٠٠٠٠ بالمئة)».

إدوارد بيستيل(٣)

والواقع انه لم يكن بوسع الكثيرين في عام ١٩٦٨ أن يتنبأوا بالتغيرات السياسية الأساسية التي شهدناها مؤخراً. حقيقة ان السيطرة السياسية للقوتين العظميين كانت قد بدأت تتضاءل، إلا أن الحرب الباردة لم تكن فقط هي العامل الذي تحكّم في علاقات الشرق والغرب، بل كانت أيضاً هي العامل الذي حدّد شكل النظام الدولي ككل والذي عاش حالة من التمزق بفعل الاستقطاب الأيديولوجي. ولهذا، فإن الأحداث الأخيرة التي وقعت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية قد هزّت العالم بأسره وليس منطقتها فقط، وبالرغم من ان انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي وتفكك حلف وارسو قد أثارا آمالاً كباراً، فإنهما خلّفا في الوقت نفسه وضعاً محفوفاً بالمخاطر. هذا الوضع الجديد الذي يتسم بدرجة شديدة من الميوعة ولا يخضع إلّا لعدد قليل من القيود يتيح عند استقراره فرصاً كبيرة لإقامة نظام جديد في منطقة أوسع نطاقاً، بل وربما لتجديد العالم كله في جملته.

من الصعب أن يجود علينا التاريخ بفرصة واعدة رحبة كتلك المتاحة أمامنا اليوم، ومن ثم فإنه من الضروري أن تمتلك البشرية الحكمة التي تمكنها من استغلال هذه الفرصة. إن إذابة جليد الأوضاع الجيوبوليتيكية التي اتسمت بالجمود والصرامة والتي استمرت طوال الخمس والأربعين سنة الماضية تمثل واحداً فقط من العناصر التي

---

(٢) حائز على جائزة نوبل، لاختراعه الهولوغرافيا (1978) Gabor.

(٣) وزير سابق لشؤون الثقافة والعلوم والتقانة في ساكسونيا، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لنادي روما (1989) Pestel.

تحدد شكل الثورة العالمية، ومن شأن هذا العنصر وتشابكه مع قوى التغيير الأخرى العديدة أن يجعل شكل المستقبل الذي ينتظر العالم أقل وضوحاً.

لقد عاش العالم طوال الفترة التي امتدت منذ عام ١٩٦٨، وقد خيّم عليه شبح القنبلة النووية، غير أنه الآن، ومع رغبة كل من الشرق والغرب في وضع نهاية للحرب الباردة بينهما، بدأ بزوغ مناخ جديد للعلاقات الدولية بالرغم من الانتكاسات التي سجلها التاريخ في بداية عام ١٩٩١. ولكن على الرغم من أن خطر الإبادة النووية لم يعد وشيك الحدوث، إلا أن ذلك لا يعني بالتأكيد أن هذا الخطر قد تلاشى تماماً، بل انه يمكن القول إنه سيظل قائماً طالما ظلّ الانسان يعيش على أرض المعمورة. ومن هنا تبرز ضرورة وجود قدر كبير من اليقظة والحذر ليس في ما يتعلق بنيات وسلوك القوى النووية الحالية فحسب، بل وأيضاً في ما يتعلق بتحجيم الانتشار النووي لضمان إقناع البلدان الأصغر التي تقوم حالياً بتطوير أسلحة نووية بعدم استخدام هذه الأسلحة في الحروب المحلية ضد جاراتها من الدول أو منعها من ذلك إذا اقتضى الأمر. ويقتضي ذلك وضع استراتيجية جديدة ذات نطاق عالمي تختلف اختلافاً جذرياً عن المنهج ثنائي القطب الذي ساد في فترة الحرب الباردة. إن على البشرية أن تأخذ حذرها دائماً تحسباً لظهور أية زعامات مجنونة ذات شخصية «كاريزماتية»، فمثل هذه الزعامات قادرة على التأثير في أمم بأكملها، وهي في الوقت نفسه على استعداد لتحطيم العالم بأسره في سبيل ألا تتعرض للهزيمة. ولقد كان هذا هو الوضع الذي واجهه العالم في يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ إبان حرب الخليج. فهل هناك من يستطيع التنبؤ بآثار هذه الحرب وانعكاساتها في المدى المتوسط والطويل سواء على البيئة أو على التوازن «الجيوبوليتيكي» في منطقة الشرق الأوسط؟

وبالرغم من الصعوبات والتناقضات الحالية، فإن الأمل ما يزال قائماً بشأن استمرار إحراز تقدم في مفاوضات خفض الأسلحة التقليدية والكيماوية والبيولوجية. ذلك أنه لا بد من تجنب الحروب العالمية، لأن قوة ودرجة تطور الأسلحة الحديثة لن تسمح بوجود فائز أو منتصر، كما ان النفقات الباهظة اللازمة لتطوير وتصنيع هذه الأسلحة تمثل عبئاً ثقيلاً ومستمراً يعوق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما بالنسبة إلى الحروب المحلية، فإنه من المرجح أنها ستستمر حتى يتم إقامة نوع من التوافق والانسجام العالمي الشامل. ولقد شهد العالم طوال الفترة محل الدراسة اندلاع ما يقرب من خمسين حرباً من هذه الحروب، علاوة على قيام البلدان الأقل نمواً بعملية تكديس هائلة لمختلف أنواع الأسلحة، الأمر الذي ألحق ضرراً بالغاً بإمكاناتها التنموية.

وجدير بالذكر ان اقتصادات البلدان الصناعية تستفيد بشكل كبير من عملية

بيع الأسلحة، تلك العملية التي تتسم بالتنافس الشديد والتي تسهم إسهاماً كبيراً في التشجيع على شن الحروب. بل والأكثر من ذلك أنها عملية من الممكن أن ترتد إلى نحر صاحبها، بمعنى الإضرار بالدول الموردة للأسلحة ذاتها، وهو ما حدث في حرب فوكلاند وحرب الخليج. ولقد أبرزت هذه الحرب الأخيرة بصفة خاصة الحاجة إلى فرض رقابة على صناعة الأسلحة سواء تلك التي تقوم بها الحكومات أو الشركات الخاصة، وذلك من أجل صالح البشرية جمعاء. ولعله من الأهمية بمكان أن نؤكد هنا على أن السلام لا يعني مجرد غياب الحروب، وأنه حتى دون الحروب، فإن النزاعات سوف تستمر وإن تغيرت طبيعتها، فهناك على سبيل المثال الحروب التجارية وأنظمة الحكم الشمولية والاستعمار الاقتصادي. ومن المؤكد أن عدم التكافؤ في توزيع الموارد يُعد من أقوى الأسباب التي تؤدي إلى إشعال النزاعات وأكثرها خفاءً.

إن خفض التسلح على نطاق واسع ـ سواء ما تحقق منه أو المستهدف ـ من شأنه تحرير الموارد البشرية والمادية التي يمكن استخدامها في أغراض أكثر إيجابية مثل إعادة هيكلة اقتصادات أوروبا الشرقية وتوفير مزيد من الاستثمارات لأفريقيا وأمريكا اللاتينية علاوة على التمكين من إصلاح الأضرار البيئية. بيد أن عملية خفض الأسلحة تثير هي الأخرى مشكلات خاصة بها، من ذلك أنه من الصعب بالنسبة إلى بعض البلدان ـ وبصفة خاصة الاتحاد السوفياتي ـ الوفاء بمتطلبات إعادة إسكان تلك الأعداد الغفيرة من الجنود الذين سيتم تسريحهم والقيام بعملية استيعابهم داخل اقتصاد غير مستقر يمر بفترة من التغيير. أما بالنسبة إلى عملية إعادة توزيع الموارد، فإن المشكلة تكمن في أن المبالغ التي سيتم توفيرها من خلال عملية خفض التسلح قد يصبح من السهل جداً إخفاؤها داخل الميزانيات القومية، أو أن يتم السيطرة عليها بطريقة غير مباشرة من جانب مجموعة ضيقة من ذوي المصالح الخاصة.

أولاً: التغيرات الاقتصادية

على الصعيد الاقتصادي، حدثت أيضاً تغيرات هامة سوف نتعرض لتحليلها بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث؛ ذلك أنه بعد فترة طويلة من النمو السريع، بدأ العالم يشهد حالة من الكساد تزامنت مع أزمة النفط ومع إعادة تدوير فوائض النفط العربية. كذلك انتقل مركز الجاذبية الاقتصادية خلال العقدين الماضيين إلى منطقة الباسفيكي بفعل النجاح المذهل الذي حققه الاقتصاد الصناعي الياباني وبحيث أصبحت اليابان تساهم الآن بنحو ٣٨ بالمئة من إجمالي القدرة المالية للعالم. غير أن هذه النسبة قد أخذت في الانخفاض السريع الآن بسبب التدهور في «بورصة» الأوراق المالية في طوكيو وانخفاض أسعار العقارات. ويبدو أن اليابان لم تتعلم بعد كيف تمارس قوّتها، وذلك بالرغم من أنها قد أسهمت في المساعدة على تخفيف أعباء

الدول المدينة في ظل خطة برادي؛ فتحركات هذه الدولة على الصعيد السياسي لا تزال تتسم بالتردد والحذر، فضلاً عن أنها لم تكتسب بعد القدر اللازم من الفاعلية.

ولعلّ من أبرز ملامح السنوات الأخيرة، ذلك التحول المطرد نحو اقتصاد السوق الذي يبدو أنه في سبيله لأن يصبح بمثابة القاسم المشترك بين معظم دول العالم. فلقد أقنعت المنافسة الحرة ـ والشرسة في بعض الأحيان ـ الزعماء السياسيين بل والمستهلكين والناخبين والمجتمعات بصفة عامة على اختلافها بأنه لا يمكن الاستعاضة عمّا يتولد عنها من نشاط وحيوية. ويعدّ المشروع الخاص القوة المحركة لهذا النظام كما يعدّ الربح ضرورة للاستثمار، على حين يعتبر سوق المال نقطة الالتقاء الحتمية بين الادخار والاستثمار.

ولقد أصبحت فعالية السوق كمؤسسة اجتماعية تعمل على تسخير الطاقات البشرية المنتجة وتلبية الاحتياجات البشرية من الأمور المعترف بها على مستوى العالم الآن. ولكن آليات السوق بمفردها لا تستطيع أن تتعامل مع المشكلات العالمية التي تحتاج إلى منهاج استراتيجي طويل المدى أو التي تتعلق بقضايا التوزيع؛ فآليات السوق لا يمكنها حل المشكلات المتعلقة بالطاقة والبيئة والأبحاث الأساسية (Fundamental research) أو العدالة. فليس من سبيل لحل هذه المشكلات سوى التدخل من قبل السلطات العامة الذي يرتكز على أسس سياسية والذي يستخدم في أغلب الأحيان آليات السوق كوسيلة لتنفيذ السياسات العامة.

ومن ناحية أخرى، فإن قوى السوق قد يكون لها آثار جانبية خطيرة لأنها لا تنطلق من اعتبارات تحقيق المصلحة العامة. ولعلّ المضاربات المالية على المستوى الدولي تنهض كمثال واضح على التجاوزات التي تتسبّب فيها قوى السوق حين يسيطر عليها جنون الربح، فالمضاربة تغدو حينئذ بمثابة لعبة تنفصل تماماً عن الحقائق الاقتصادية ويتم إدارتها بواسطة برامج الحاسبات الآلية وليس بواسطة الأيدي البشرية، فضلاً عن أنها تكتسب أبعاداً وسرعة جديدة بفضل مجتمع المعلومات. هذا وقد بُذلت بعض الجهود التي تتواضع أمام ضخامة وعظم المهمة في مجال شن أول هجوم على عمليات التهريب السرية والمشينة، وذلك من خلال مهاجمة مظاهرها المالية بأن يتم فضح عمليات غسيل الأموال الناتجة عن تهريب المخدرات أو مبيعات الأسلحة غير القانونية، وذلك عن طريق اختراق نطاق السرية التي تفرض على الحسابات لدى البنوك. والأمل معقود على أن يتسع نطاق هذه الجهود وأن تصبح محل تعاون دولي حقيقي.

وفي الوقت نفسه فإننا لا نستطيع تجاهل التغيرات الجغرافية الاستراتيجية حيث إننا نشهد الآن ظهور ثلاثة تجمعات تجارية وصناعية واقتصادية عملاقة. فهناك سوق

أمريكا الشمالية التي انضمت إلى عضويتها كندا إلى جانب الولايات المتحدة كما يتوقع أيضاً أن تنضم المكسيك إليها. ومن المؤكد أن هذه السوق سوف تظل متمتعة بقوة كبيرة كتجمع في العالم الصناعي وما بعد الصناعي، وان كانت هناك بعض السحب التي تلقي بظلالها على المستقبل القريب بسبب هذا العجز الضخم الذي من المدهش أن الولايات المتحدة قد سمحت بتراكمه لديها على مدى السنوات القليلة الماضية.

وهناك أيضاً الجماعة الأوروبية التي تكتسب الآن عقب سنوات من التردد، فعالية جديدة بعد أن شعرت الدول الأعضاء فيها بالمزايا الاقتصادية والسياسية الملموسة التي تعود عليها بفضل التعاون الذي وضعت له آليات جديدة. ومع اقتراب عام ١٩٩٣ واستكمال عملية الاندماج الاقتصادي، بدأت الجماعة الأوروبية تناقش موضوع الوحدة السياسية الذي أصبح يتصف بأهمية ملحة خاصة بعد إعادة توحيد الألمانيتين. ولا شك أن وجود تجمّع يضم بلدان أوروبا الغربية كافة وينتظر أن تنضم إليه في وقت لاحق دول أوروبا الشرقية - إذ من المفترض أن تسمح لها بذلك عملية التحول التي تشهدها اقتصاداتها - سوف يصبح بمثابة كتلة ثانية عظيمة القوة. وبالرغم من حالة الاضطراب الحالية، فإنه ليس من المستبعد أن تنضم الجمهوريات الأوروبية في الاتحاد السوفياتي إلى الجماعة الأوروبية في نهاية الأمر، بحيث تمتد حدود أوروبا «من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال» على حد تعبير شارل ديغول في سنة ١٩٦٠[٤].

أما التكتل الثالث، فيتكون من اليابان ودول اتحاد جنوب شرق آسيا التي تضم على سبيل المثال تايلاند وأندونيسيا وماليزيا، وهي الدول التي تنمو بسرعة. وقد يحدث في وقت لاحق أن تجد كل من استراليا ونيوزيلاندا نفسها عضواً في هذا التجمع، وهما الدولتان اللتان تربطهما بدول الباسفيكي الأخرى علاقات تجارية قوية. والواقع أن وجود هذه التكتلات الثلاثة، حتى وإن كانت في مرحلة مبكرة من تطورها، إنما ينهض دليلاً على ظهور نمط عالمي جديد للتجارة والصناعة يختلف تماماً عن سابقه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التكتلات الجديدة، بصفة عامة، لا تفرض قيوداً في مواجهة الدول غير الأعضاء فيها، وذلك بالرغم من وجود بعض الحواجز غير الجمركية وبعض الأشكال الحمائية غير الصريحة. ولهذا، فإن هناك حركة تجارية كبيرة بين هذه التجمعات. ولعل ما يجب تأكيده هنا هو أن ما حدث من تطور سريع للغاية في مجال الثقافة وتطبيقاتها قد أدى إلى تغيير القوة النسبية للتجمعات التجارية المختلفة، خاصة ذلك التجمع الذي يضم اليابان ودول اتحاد جنوب شرق آسيا.

---

(٤) في حديث تلفزيوني أثناء زيارته لباريس عام ١٩٨٩، كرر ميخائيل غورباتشيف العبارة نفسها عن ديغول عند حديثه عن أوروبا.

إن هذا التطور يثير قلقاً شديداً في مناطق أخرى من العالم، فأمريكا اللاتينية خاصة القريبة من الولايات المتحدة، التي تختلف في مزاجها عن الشعب الأمريكي، تعيش حالة من الحيرة والارتباك؛ فبالرغم من أن مبادرات جارتها في الشمال قد بدأت تلوح في الأفق، إلا أنها في الوقت نفسه تمدّ بصرها صوب أوروبا حيث تقوم اسبانيا بدور خاص من خلال عضويتها في التجمع الاقتصادي الأوروبي وغيره من المجالس والوكالات الأوروبية متعددة الأطراف. أما الاتحاد السوفياتي الذي يعاني حالة من الفوضى، فإنه لم يصبح بعد في موقف يمكّنه من التعامل مع هذا الوضع، كما أن وضع الصين، بعد ما شهدته من أحداث مؤلمة في سنة ١٩٨٩، لا يزال يتسم بالغموض، هذا على حين أن أفريقيا الفقيرة ليس لها مكان تقريباً على الخريطة الاقتصادية للعالم.

أما بالنسبة إلى إقليم جنوب آسيا الذي تحتل الهند بامتدادها الجغرافي والديمغرافي الجزء الأكبر منه، فبالرغم من أنه قد استطاع أن يحرز بعض التقدم إلا أنه من غير الواضح بعد ما إذا كان بإمكانه تحقيق انجاز اقتصادي يماثل ذلك الذي تحقّق في جنوب شرق آسيا، ويعدّ خفض معدل الزيادة السكانية مفتاح النجاح في هذا الإقليم.

والحقيقة أن صياغة العلاقات بين هذه التكتلات الاقتصادية الآخذة في التنامي وبين البلدان الموجودة خارجها، هو أمر يحتاج إلى عناية كبيرة؛ فلقد بدأ البعض بالفعل ينظر إلى هذه البلدان الأخيرة نظرة دونية مشيراً إليها بكلمة البلدان المتبقية، ونظراً لأن هذه المجموعة من الدول تضم معظم البلدان الأكثر فقراً، فإن النمط الاقتصادي الجديد يحتّم تبني منهج مختلف تماماً في معالجة مشكلة التنمية الشاملة بما في ذلك الانتقال من مفهوم المساعدة إلى مفهوم المشاركة. وربما كانت حرب الخليج، في واقع الأمر، عينة ممثلة للنزاعات العديدة التي من المتوقع نشوبها في المستقبل، ليس فقط تلك التي تأخذ شكل المواجهة بين الشمال والجنوب، بل أيضاً تلك المتعلقة بالموارد، بما في ذلك توافر الطاقة والغذاء والضغوط السكانية والعداءات العرقية والدينية. إن مبدأ قبول الآخرين وتطبيق هذا المبدأ قولاً وفعلاً يعدّ أمراً ضرورياً في ظل العالم متعدد الأقطاب الذي يموج بالاختلافات الثقافية والعرقية والدينية. كذلك فإنه يتعين النظر بعين الاعتبار إلى حقيقة أنه قد يكون من الصعب على العديد من البلدان تفهُّم النظرة الغربية العقلانية لمشكلات العالم، كما ان هذه النظرة قد تكون خاطئة في بعض الأحيان. والواقع أن موقف العراق سنة ١٩٩١، قد عبر عن رفض القيم الغربية، وهو الموقف الذي حظي بتأييد واسع من جانب الرأي العام العربي الإسلامي. هذا ومن المرجح أن النزاعات في عالم تسيطر عليه التكتلات التجارية الضخمة سوف تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي يعرفها عالم الدولة القومية السائد اليوم... ذلك أن الحروب بين الدول داخل التكتل الواحد أو بين تكتل وآخر سوف

تكون على الأرجح حروباً اقتصادية أكثر منها عسكرية. وفي هذا الصدد، فإنه من المرجح أيضاً أن تزداد أهمية الدور المستقبلي للشركات عبر القومية إذ إن هياكلها ومصالحها سوف تتغلغل في مختلف هذه التكتلات.

ثانياً: الاعتماد المتبادل بين الدول

من الملامح الأخرى المميزة للمسرح الجيوبوليتيكي، ذلك الاعتراف الحديث بالطبيعة العالمية لكثير من المشكلات المعاصرة التي لا يمكن حلها أو حتى التعامل معها بشكل واقعي من قبل الدول فرادى وبمعزل بعضها عن بعض. وقد ثبتت صحة هذا القول منذ وقت طويل على الصعيد الاقتصادي. ويكفي هنا أن نذكر كيف انتشرت وبسرعة آثار انهيار وول ستريت في الثلاثينيات لكي تتحول إلى حالة كساد عالمي، وكيف أن البطالة واسعة النطاق تتجه إلى الظهور بشكل متزامن في كثير من الدول. ولا شك أن ذلك يعتبر نتيجة حتمية للتوسع الكبير في التجارة العالمية الذي شهده هذا القرن. وقد ظهرت في الفترة الأخيرة مشكلات عالمية أخرى ذات طبيعة مختلفة بدءاً من قضايا البيئة ومروراً بمفاوضات «قانون البحار» وحتى القضايا المتعلقة بالأوضاع المالية الدولية. وقد تجسَّد إدراك هذا الوضع الجديد ـ وهو الإدراك الذي ظهر ببطء شديد ـ في انتشار وتنامي المؤتمرات الحكومية وكذلك مؤتمرات المنظمات العلمية والمهنية المتخصصة خلال الفترة موضوع الدراسة. والحقيقة أن امتلاك الهياكل الدولية الحالية للفعالية الكافية التي تمكّنها من التعامل مع هذا الوضع الجديد هو أمر محل شك. . . ، فالأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة التي أنشئت في ظل الحماس الذي ساد فترة ما بعد الحرب، كان الهدف منها مواجهة احتياجات أوضاع عالمية أبسط بكثير، وبالتالي فإن عدم ملاءمتها احتياجات اليوم تزداد باطراد. ولعل الظروف الحالية التي لا تتسم بالمثالية تتيح الفرصة ـ بل تحتم ـ القيام بعملية إعادة هيكلة نظام الأمم المتحدة وإعادة توزيع اختصاصات الوكالات والبرامج المختلفة وإنشاء نقط تجمّع جديدة بينها، وإن الصعوبات الحالية التي تعترض عملية إحياء وتنشيط منظمة اليونسكو توضح مدى صعوبة تحقيق هذه المهمة. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعيّن علينا أيضاً أن نؤكد الدور المتنامي للمنظمات القومية والدولية غير الحكومية وتزايد فعاليتها في مختلف المجالات.

هذا وقد أدى الاهتمام بالبيئة العالمية إلى ظهور عدد من الدراسات الخاصة بهذا المجال وعلى مختلف المستويات، بما في ذلك مستوى رؤساء الحكومات. ولكن مع هذا، فإن هذه المحاولات ما زالت حتى الآن تتجنب مواجهة القضايا الرئيسية. والأمل معقود على أن تتغلب اعتبارات العمل العالمي والمشترك، من أجل التصدي لمثل هذه المشكلات العالمية، على اعتبارات المنافسة بين التكتلات المختلفة.

ويقودنا هذا إلى النظر بعين الاعتبار إلى هذا التزايد الكبير في الاعتماد المتبادل

بين الدول الـذي يشهده عصرنـا هذا، والـذي جاء محصلة لعـدد من العوامـل، منها ظهور التجمعات الاقتصادية والحاجة إلى تبني منهج مشترك في معالجة القضايا العالمية، والتقدم الهائل الذي حدث في مجال الاتصالات الدولية ونشاط الشركات عبر القومية. وفضلاً عن ذلك، فإن انتشار التقانة وخدماتها في أنحاء العالم كافـة إلى جانب الحـاجة إلى معايير مشتركة ومواثيق متفق عليها للممارسة ولتوزيع الموجات اللاسلكية، إلى غـير ذلك من آلاف الاتفاقات الفنية الأخرى - كل ذلك يمثل في مجموعه شبكة من الاعتماد المتبادل بين الدول آخذة في الانتشار، وتناقصاً مستمراً من الناحية الواقعية في السيـادة القومية للدول، الأمر الذي لم يتحقق بعد بصورة كاملة.

«إن عبادة فكرة السيـادة أصبحت هي الدين الغـالب للبشرية اليـوم، ولكن إله هـذا الدين يطلب قرابين آدمية».

أرنولد توينبي(*)

تواجه فكرة السيادة التي أعلنتها الحكومات كافـة كفكرة مقـدسة تحـدياً هـاماً لا يعـود فقط إلى نمو التجمعـات الإقليمية. والحقيقـة أن كثيـراً من الـدول الصغـرى لا تمتلك بالفعل سوى قدر ضئيل للغايـة من السيطرة عـلى شؤونها وذلك نتيجـة قرارات يتم اتخـاذها خـارج أراضيها، مثـل تحديـد أسعار السلع أو أسعـار الفائـدة، أو نتيجة اضطرارها إلى تعديل سياساتها الاقتصاديـة للحصول عـلى تمويـل من جانب صنـدوق النقـد الدولي. وإذا كـانت معظم الـدول تنظر إلى تقليص السيـادة القوميـة باعتبـارها خطوة إيجابيـة على طـريق إقامـة نظام عـالمي جديـد، وهو النـظام الذي تتضـاءل على الأرجح في ظله أهمية الدولة القومية، فإن الحفاظ عـلى السيادة القـومية بـل وتعزيـزها يعد بالنسبة إلى غالبية الدول الـواقعة جنـوب الصحراء في أفـريقيا، أمـراً ضرورياً في الـظروف الحاليـة. ومن المعروف أن هـذه الدول تعـدّ في حقيقتها كيـانات مصـطنعـة نشأت من خلال عملية تصفية الاستعمار في القارة الأفريقية ونتيجـة الحدود التحكميـة التي رسمتها القوى الاستعمارية القديمة.

ولعله من الأهميـة بمكان هنـا أن نفرِّق بـين مفهوم الأمـة والـدولـة؛ فـالـدولـة الافريقية قد تتكون من عـدد من القبائـل التي تعتبر من النـاحية الـواقعية بمثـابة أمم؛ فعلي سبيل المثال نجد أن بلداً أفريقياً كتشاد يُعتبر دولة من الناحية السياسية، ولكنه لا يمكن في يوم من الأيام أن يصبح أمة. ويزداد الوضع تعقيداً في ضوء أن القبائل الهامة التي تعتـبر بمثابـة أمم قد تكـون موزعـة بين أكـثر من دولة. ومن هنـا، فإنـه إذا كـان الاعتراف بسيادة مثل هذه الدول يُعدّ أمـراً ضرورياً للتشجيـع على تمـاسكها وتـلاحمها وخلق هوية مشتركة لها، فإنه لا بد أن يحفز أيضاً عـلى تجمعات إقليميـة. ومن ناحيـة

---

(٥) مؤرخ بريطاني (١٨٨٩ - ١٩٧٩).

أخرى نجد أن دول أمريكا اللاتينية ما تزال تدافع دفاعاً شديداً عن فكرة السيادة حيث تعتبرها وسيلة قانونية من وسائل حمايتها ضد القوى الكبرى.

ونتيجة ظهور الدول المصطنعة، وحيث تكون الأمة الواحدة موزعة بين عدة دول مختلفة، ظهرت فكرة جديدة هي «حق التدخل». وقد شهدت الآونة الأخيرة دخول هذه الفكرة حيّز التنفيذ بناء على مبادرة فرنسية، كما لم تلبث أن طُبِّقت بعد وقت قصير على يد كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، بعد أن حظيت بمباركة الأمم المتحدة. وقد تجلّى ذلك في العملية الإنسانية التي قامت بها هذه الدول داخل العراق لصالح الشعب الكردي. ولا شك أن هذه الفكرة - إذا ما تأكدت وتدعمت في المستقبل - سوف تمثل تطوراً هاماً في القانون الدولي الذي سيصبح انعكاساً للاعتبارات الانسانية أكثر من كونه انعكاساً للقواعد الدستورية والتركيز على الذات القومية.

ثالثاً: صحوة الأقليات والقوميات

ومن شأن ما سبق أن يقودنا إلى ذلك التناقض الواضح في الاتجاهات السياسية العالمية؛ فمن ناحية هناك اتجاه إلى إنشاء الكيانات الكبيرة كما هو الحال بالنسبة إلى التجمعات الاقتصادية، كذلك فإن حل المشكلات العالمية يتطلب عملاً عالمياً جماعياً. ولكن من ناحية أخرى، هناك شعور عام واسع النطاق برفض الأشكال المغالى فيها من المركزية، فهناك استياء عام من سيطرة البيروقراطيات الكبيرة التي يبدو أنها تتجاهل احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية. ويزداد الموقف تفاقماً خاصة عندما تنطوي هذه السيطرة على مساس بهوية الأقليات العرقية. وقد رأينا كيف أن الجماعات العرقية في عدد كبير ومتزايد من مناطق العالم قد أصبحت تعبّر عن مطالبها في الحكم الذاتي أو الاستقلال بشكل نشط وصريح؛ ففي أوروبا على سبيل المثال، هناك الكاتالان والاسكتلنديون الذين يؤكدون قوميتهم، على حين لجأ الأيرلنديون وأهالي إقليم الباسك وكورسيكا إلى أسلوب العنف. كذلك فإن يوغوسلافيا التي هي عبارة عن اتحاد غير مستقر من الجمهوريات - التي تمثل مزيجاً مختلفاً من الناحية التاريخية أو من ناحية العادات والتقاليد أو الأصول العرقية - قد أصبحت مهددة بالتفكك.

ودون تجاهل التنوع العرقي في الصين أيضاً، فإن الوضع في الاتحاد السوفياتي يعدّ أكثر الأوضاع لفتاً للأنظار، إذ يضم هذا الاتحاد أقليات عرقية متنوعة ومتعددة على نحو يفوق أية دولة اتحادية أخرى، وقد أدت سياسة المكاشفة وإعادة البناء إلى اندلاع الحركات الانفصالية في أكثر من اثنتي عشرة جمهورية عرقية. أما في الولايات المتحدة، فإنّا نشهد الآن صحوة جماعية من قبل الهنود الأمريكيين الذين بدأوا يلجأون

إلى العمل الفعلي. كذلك بدأت الأقلية الهيسبانية وغيرها من الأقليات غير الممثلة، تكثف من أساليب عملها.

والواقع أن هذين الاتجاهين اللذين يبدوان متناقضين، هما في حقيقة الأمر غير متعارضين، وربما ينشأ هذا التناقض الظاهري من صعوبة التوفيق بينهما داخل إطار النظام السياسي الموجود حالياً الذي يقوم بشكل صارم على أساس نموذج الدولة القومية. إن ما يحتاجه الأمر هنا، هو القيام بعملية إعادة صياغة مستويات صناعة القرار بحيث تصبح مراكز صناعة القرار أقرب ما يكون إلى هؤلاء الذين سينعمون أو يعانون النتائج. ومن ناحية أخرى، يبدو أن هناك حاجة إنسانية مشتركة لتحقيق الذاتية العرقية، وهي حاجة تضرب بجذورها العميقة في تاريخ الجنس البشري. وفي الوقت نفسه يبدو أن هناك ميلاً عاماً من جانب الأفراد الذين يعيشون داخل المجتمعات وحيدة العرقية إلى الاندماج بشكل وثيق في شؤون المجتمع الذي يعيشون فيه وقضاياه المتعلقة بالبيئة وبتحقيق الرخاء والرفاهية. ومن هنا تبرز ضرورة وجود عدد أكبر من مراكز صنع القرار، التي تبدأ من المستوى المحلي الصغير وحتى المستوى الدولي، لأن ذلك من شأنه ليس فقط تخفيف العبء على الحكومات المركزية بل والمساعدة على صبغ النظام بصبغة إنسانية.

رابعاً: النمو الحضري

يعدّ النمو الحضري سمة واضحة أخرى من سمات العصر وهي سمة من المنتظر لها الدوام. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن حوالى ٦٠ بالمئة من سكان العالم سوف يعيشون في المدن بحلول نهاية هذا القرن، وسوف يصبح هناك حوالى ٣٠ مدينة يزيد عدد سكان كل منها على خمسة ملايين نسمة، أكبرها مدينة مكسيكو سيتي التي سيتراوح تعداد سكانها ما بين ٢٤ ـ ٢٦ مليون نسمة. وعلى الرغم من أن ذلك يعد ظاهرة عالمية النطاق، إلا أنها تبرز بشكل ملحوظ في البلدان النامية حيث تنامت المدن بسبب ارتفاع معدل المواليد فيها من ناحية، وتدفق موجات الفلاحين الريفيين عليها الذين تركوا الأرض لكي يستبدلوا فقراً بفقر. ولعله من المثير للاهتمام هنا أن نشير إلى أن عدد الوفيات في مدينة لندن وهي أول مدينة يصل عدد سكانها إلى المليون، كان يزيد على عدد المواليد فيها حتى عام ١٨٤٠، ومن ثم كانت الزيادة في عدد سكانها تعود بالأساس إلى هجرة أهالي الريف إليها. ولكن العكس تماماً هو الذي يحدث في البلدان النامية الآن حيث يعتبر نمو سكان المدينة هو العامل الأساسي في تلك الزيادة. ويشير ذلك إلى مدى التحسن الذي طرأ على مستوى الصحة والنظافة العامة في المدن بالرغم من الظروف القاسية التي يعيش فيها فقراء الحضر.

ومما لا شك فيه أن إدارة المدن الضخمة المكتظة بالسكان مثل مكسيكو سيتي،

أو ساو باولو أو لاغوس، أو القاهرة أو كلكتا، هي مهمة بالغة الصعوبة، خاصة أن نسبة كبيرة من سكان الحضر هم في الحقيقة سكان غير رسميين، يعيشون في تجمعات سكنية عشوائية على هامش المدن دون أية مرافق صحية تقريباً، وهي مناطق تخرج تقريباً عن نطاق سلطات المدينة. هذا وتعدّ مسألة توفير المياه والخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمالة ووسائل النقل في المدن، وكذلك الحد من التلوث، من بين عناصر ذلك النسيج المعقد من المشكلات الحضرية التي لا تتوافر في الوقت الحالي خبرة كافية فيها.

هذا، وتشهد أنماط الاستيطان، وبالتبعية أنماط الحياة، تغيراً سريعاً في جميع المناطق النامية حيث تنمو أعداد كبيرة من المدن في غالبية الأحيان نتيجة الامتدادات العشوائية التي تفتقر إلى أية قاعدة اقتصادية. فعلى سبيل المثال وفي اقليم الساحل في افريقيا، نجد أن مدناً مثل نواكشوط وباماكو وأوغوادوغو، التي كانت حتى وقت قريب مجرد مراكز إدارية، قد أصبحت تضم أحياء كبيرة تعاني الفقر والقذارة، وربما يصل عدد سكان كل منها إلى حوالى مليون نسمة، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من التوترات الاقتصادية والنفسية المتفجرة التي لا بد أن تعانيها هذه المناطق.

كذلك تعود الأنماط الجديدة من الاستيطان والتوسعات الحضرية السريعة، في جزء منها، إلى المعدلات المرتفعة للنمو السكاني التي سادت في الماضي القريب.

خامساً: التنمية

على امتداد الفترة التي شملتها الدراسة، بُذلت جهود كبيرة من أجل الإسراع في تحقيق التنمية في الدول الأكثر فقراً، من خلال برامج ضخمة للمساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف سواء كانت فنية أو رأسمالية. وثمة تقدير متفائل إلى حد ما لبعض ما حققته هذه الجهود أورده محبوب الحق(٦) على النحو التالي:

«ارتفاع متوسط العمر المتوقع للفرد بواقع ١٦ عاماً وانخفاض أميّة البالغين بواقع ٤٠ بالمئة، وارتفاع نصيب الفرد من مستويات التغذية بأكثر من ٢٠ بالمئة وانخفاض معدلات وفيات الأطفال بواقع النصف. والحقيقة أن البلدان النامية قد استطاعت خلال الثلاثين سنة الأخيرة تحقيق ذلك النوع من التقدم الإنساني الحقيقي الذي استغرق تحقيقه في البلدان الصناعية قرابة القرن، وبالرغم من أن الفجوة في مستوى الدخل بين الشمال والجنوب لا تزال فجوة واسعة للغاية، حيث يبلغ متوسط الدخل في الجنوب ٦ بالمئة من نظيره في الشمال، فإن الفجوة الانسانية تضيق وبسرعة؛ فمتوسط العمر المتوقع في الجنوب قد أصبح الآن يمثل ٨٠ بالمئة من نظيره في الشمال، ومستوى تعليم البالغين ٦٦ بالمئة، ومستويات التغذية ٨٥ بالمئة. حقيقة ان الأرقام السابقة تتفاوت من اقليم لآخر داخل العالم

---

(٦) من اتصال خاص مع محبوب الحق المستشار الخاص لمدير برنامج الامم المتحدة للتنمية، ١٩٨٩.

النامي ومن دولة لأخرى بل ومن منطقة لأخرى داخل نفس الدولة. وحقيقة أيضاً انه لا زال هناك جزء كبير مس برنامج التنمية الانسانية لم يُنجز بعد حيث لا يزال ربع سكان البلدان النامية محرومين من الاحتياجات الانسانية الأساسية ومن الحد الأدنى من مستويات الدخل والخدمات الاجتماعية اللائقة، إلا أن المحصلة العامة لسياسات التنمية تشير إلى أن عملية التنمية تسير بفعالية ونجاح، وأن التعاون الإنمائي الدولي قد كان له أثره الواضح، وأن ما تبقى من برنامج عمل التنمية الانسانية سوف يمكن إنجازه خلال فترة التسعينيات إذا ما تم اختيار أولويات التنمية بشكل سليم».

ومع هذا، فإن النتائج كانت متفاوتة بل ومخيّبة للآمال في كثير من الأحيان، فلا زالت هناك نسبة كبيرة من الجنس البشري تعاني الجوع وسوء التغذية والفقر والمرض، وهي ظواهر تزداد تفاقماً بفعل الانفجار السكاني وموجات الجفاف والحروب المحلية التي تنشب في عديد من المناطق. ومن ناحية أخرى، فإن شراء عدد كبير من الدول الأكثر فقراً أسلحة من الدول الصناعية لا يمثل عبئاً اقتصادياً ضخماً فحسب بل يشجع على القيام بمغامرات عسكرية. إن تجارة الأسلحة تؤدي من الناحية الواقعية إلى تدفق جزء هام من ثروات البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً من البلدان النامية الرائدة قد أنشأت صناعات حربية خاصة بها تتزايد أهميتها يوما بعد يوم ويُخصص جزء منها للتصدير.

إن التقدم العلمي والتقاني في البلدان الصناعية يميل إلى زيادة حدة التباين بين البلدان الغنية والفقيرة من جانب، كما يعوق هذه الأخيرة عن الإبداع والابتكار في مجال التقانة. والواقع أن البلدان الفقيرة التي تفتقر إلى البنى الصناعية والتقانية والعلمية والطاقات الإدارية المدربة، قد عجزت عن استيعاب كثير من التقانة والمعارف والخبرات المتاحة لها. وقد كان من المفترض أن تكون عملية نقل التقانة هي أنسب وسائل إدخال صناعات جديدة وعمليات صناعية إلى البلدان الأقل نمواً، إلا أن هذه الوسيلة فشلت في تحقيق ذلك في كثير من الأحيان نتيجة انتقاء عمليات صناعية غير ملائمة أو صناعات غير مناسبة، وفي أحيان أخرى لاتّباع أسلوب «تسليم المفتاح» وعدم كفاية الأعداد وغياب الكفاءات الإدارية ومهارات التسويق والصيانة في البلدان المتلقية للتقانة. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن استخدام التقانات الجديدة قد وُجِّه في غالبية الأحيان وفقاً لسياسة استبدال الواردات التي لم تستطع الوصول بهذه المنتجات إلى مستوى من الجودة يجعلها تتمتع بقدرة تنافسية على المستوى الدولي.

وقد حظيت المشروعات الضخمة أو المثيرة في بعض الأحيان، بأولوية كبرى في معظم البلدان النامية، من ذلك بناء السدود الضخمة لتوليد الطاقة الكهربية وإتاحة الفرصة لاستخدام أنظمة الري على نطاق واسع. بيد أن خزانات هذه السدود تعرَّضت في غالبية الأحيان إلى تراكم الطمي فيها، كما أصبحت مياه الريّ تعاني الملوحة في الوقت الذي لم يتحقق فيه من التنمية الصناعية أو من شبكات كهربة

المناطق الريفية سوى قدر ضئيل لا يسمح بالاستفادة الكاملة من الطاقة المولدة. وعلاوة على ذلك، فإن تصميم مثل هذه المشروعات لم يولَ اهتماماً كافياً للاعتبارات الاجتماعية مثل اضطرار أعداد كبيرة من السكان إلى النزوح عن أراضيها وإغراق الأراضي الخصبة في مناطق تخزين المياه وأيضاً انتشار البلهارسيا عن طريق قنوات الري. وعلاوة على ذلك، فإن تفتيت أفريقيا على وجه الخصوص إلى دول عديدة صغيرة ليس لها القدرة الاقتصادية على النمو وذات أسواق محدودة قد جعل مثل هذه المشروعات الضخمة قليلة الجدوى.

وفي مجال الزراعة، سجلت الثورة الخضراء نجاحاً هاماً من خلال استنباط سلالات جديدة عالية الإنتاج من القمح والذُرة والأرزّ، ومن خلال الاستخدام المكثف للمخصبات النيتروجينية، وخاصة في الهند والدول الآسيوية الأخرى وكذلك في المكسيك، حيث بدأ استخدام تقنيات زراعية جديدة. وقد سمح ذلك للهند بالانتقال سريعاً من مجموعة الدول التي تعاني نقص الغذاء إلى تحقيق فائض محدود في مجال إنتاجه. غير أن هذا النجاح اقترن هنا أيضاً بآثار اجتماعية صعبة؛ فنظام الزراعة الجديد هو نظام يعمل لصالح المزارعين الذين يمتلكون مساحات متوسطة أو كبيرة من الأرض، ولهذا فقد أدى إلى الاضرار بصغار الفلاحين وتشريدهم ودفعهم إلى النزوح إلى المدن. كذلك، فإن طبيعة الثورة الخضراء التي تعتمد اعتماداً مكثفاً على الطاقة، قد تثير صعوبات في المستقبل عندما ترتفع أسعار النفط.

بيد أن التنمية الزراعية لم تحظَ باهتمام كافٍ في سائر مناطق العالم خاصة في كثير من البلدان الافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، هذا على حين أدت موجات الجفاف المتكررة وزيادة أعداد الإنسان والحيوان واندلاع الحروب المحلية والنزاعات الداخلية إلى تآكل قاعدة الموارد وتهميش أعداد غفيرة من فقراء الريف. وقد تمخض هذا بدوره عن هجرة العديد من سكان الريف أراضيهم وتدفقهم إلى المدن، مما تمخض عنه حدوث زيادة سريعة في أعداد سكانها. ومن المعروف أن المناطق الحضرية هي التي تتولد فيها بسهولة مشاعر السخط وتتحول إلى عصيان مسلح، ومن ثم فقد استسلمت الحكومات عند توزيعها ما تملكه من موارد محدودة لإعطاء الأولوية للمشروعات التي تحقق فائدة ملموسة لسكان المدن. ونتيجة تأخر ترتيب الزراعة في سلّم الأولويات في كثير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإنه من المتوقع أن تستمر هذه الدول في المعاناة من عجز غذائي هام لسنوات طويلة قادمة.

وثمة خرافة أخرى في أسطورة التنمية مؤداها أن عائدات التنمية الاقتصادية تصل إلى الفقراء من الأغنياء قطرة بعد قطرة. والواقع أن هذه المقولة موضع شك، ففي الهند، على سبيل المثال، نجد أنه على حين أدت الثورة الخضراء إلى وفرة في انتاج

الغـذاء؛ إلا أنه ليس هنـاك ثمة دليـل ينهض على اقـتران ذلك بحـدوث انخفاض في مستوى الجوع أو الفقر أو سوء التغذية في المناطق الريفية.

هذا ولقد أصبح من المألـوف في خلال العقـود الأخيرة تصنيف بلدان العـالم إلى ثـلاث مجموعـات اقتصاديـة: **العالم الأول** ويضم دول اقتصـادات السوق الصنـاعية، و**العالم الثاني** ويضم دول التخطيط المركزي في العالم الماركسي، أما **العالم الثالث** فيضم البلدان الأقـل نمواً. بيـد أنه مـع انهيـار اقتصـادات التخـطيط المـركـزي لم يعـد لهـذا التصنيف قيمة تذكر، وبالتـالي أصبح يتعـين التخلي عنـه؛ هذا في الـوقت الذي فقـد أيضـاً اصطلاح العـالم الثـالث معنـاه نـظراً للتفـاوت والتنـوع الكبـير في الامكـانـات والظروف الاقتصادية(٧) للدول التي تندرج تحت هذا الاصطلاح. والواقع أنـه من غير المعقول أن نجمع بين العربية السعودية وسنغافورا أو بين البرازيل وبتسوانا وبنغلادش في مجموعة واحدة، لأن الحديث عن مشكلات العالم الثالث سوف ينطوي حينئذ عـلى تعميم شديد وإلى درجة تجعله غير ذي معنى بالنسبة إلى الدول منفردة.

ولهذا، فإن مـا يحظى بـدرجة أكـبر من القبول الآن هـو إطلاق اصـطلاح دول الشمال على البلدان المتقـدمة ودول الجنـوب على البلدان النـامية. وبـالرغم من الخـطأ الجغرافي الذي ينطوي عليه إدراج اسـتراليا ضمن دول الشـمال، إلا أن هذه التسميـة تعتبر أكثر منطقية. بيد أن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب ينـطوي في الوقت نفسـه على خطر الانتقاص من الحاجة إلى النظر إلى مشكلات التنمية من منظور إقليمي، وأيضـاً منظور عالمي داخل إطار النـظام الاقتصادي العـالمي سريع التغـير. هذا وقـد شهدت السنوات الأخيرة تراكم مديـونية عـدد من الدول بحيث وصلت إلى مسـتوى خانق في بعض الحالات كما هو الحال بالنسبة إلى البرازيل والأرجنتين والمكسيك. وبـالرغم من أن العديد من الهيئات الدائنة قد ألغت جـزءاً كبيراً من ديـونها المعدومـة، كما حـدثت بعض عمليات إعادة جدولة، فإن وضع المديونية ما زال وضعاً خطيـراً يهدّد إمكـانات التنمية في البلدان المدينة كما يهدد استقرار النظام المالي العـالمي. وعلى حـين أن حجم المديونية الخارجية للقارة الأفريقية يقـلّ بكثير في أرقـامه المطلقة عن نـظيره في أمريكـا اللاتينية، إلا أن أعباء خدمة الدين قد بلغت مستوى معوقاً. وفي الوقت نفسه فإنه مع اتجاه التدفقات الرأسمالية صوب دول أوروبا الشرقيـة، فإنـه لم يعد هنـاك أمل للدول

(٧) القول نفسه يصدق بالنسبـة إلى مجموعـة الدول التي يـطلق عليها اسم الـدول المصنّعة حـديثاً. ومن المعروف أن هذا الاصطلاح قد استخدم أساساً للإشارة إلى التطور الهائل الذي حدث في هونغ كونغ وسنغافورا وكوريا الجنوبية وتايوان. وقد ظهرت الآن دول أخرى مثل أندونيـسيا وماليزيا وتايلاند تسير على النهج نفسه. كما أن هناك دولاً نامية أكبر مثل البرازيل والهند والمكسيك التي أنشأت بنيـة صناعيـة منذ سنـوات مضت تحرز الآن تقدماً سريعاً في استخدام التقنيات الجديدة، ولكن من الواضح أنها تمثل معاً مجموعـة مختلفة عن الـدول السـابق الإشارة إليها. ويعني هذا أننا قد أصبحنا أمام مراحل متفاوتة من التصنيع.

المدينة الأقل نمواً في تحسن وضعها. ولعل أكثر الأمور غرابة على الاطلاق، هو حقيقة أن الولايات المتحدة قد سمحت لدينها الداخلي أن يصل إلى ٣,٢ تريليون دولار (١٩٨٩) وهو مستوى يزيد على نظيره في أية دولة من دول العالم، وما زال هذا الوضع يمثل سحابة مظلمة تخيم على الأفق الاقتصادي.

إن المشكلات الخطيرة المرتبطة بالفقر العالمي، التي تتضاعف حدتها بفعل النمو السكاني، من المرجح أن يتولد عنها قدر كبير من التنافر وعدم الانسجام الذي يشيع الفوضى والاضطراب على المستوى العالمي، وهو وضع لا تستطيع الدول الصناعية أن تكون بمنأى عن تداعياته. ومن ثم فإنه من صميم مصلحة الدول الغنية أن يتم التعامل مع مشكلات التنمية في العالم بمنهاج جديد وفعّال يختلف اختلافاً جذرياً عمّا سبق. والواقع أنه بالنظر إلى التحولات العميقة التي تحدث في أوروبا الشرقية وحاجتها الشديدة إلى تدّفق المعونات الرأسمالية والتقانية والإدارية إليها، هناك خوف حقيقي من أن تدخل احتياجات البلدان الفقيرة دائرة النسيان، أو أن تتراجع إلى مرتبة أقلّ في سلم الأولويات، الأمر الذي سيمثل خطراً ليس فقط على البلدان النامية بل على العالم بأسره.

سادساً: الانفجار السكاني

يعدّ الانفجار السكاني من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم المشكلات التي تعانيها معظم البلدان النامية تفاقماً شديداً. ومن المتوقع أن يصل تعداد سكان العالم الذي يبلغ حالياً أكثر من خمسة بلايين نسمة (بعد أن كان ١,٨ بليون في سنة ١٩٠٠) إلى ٦,٢ بليون نسمة في عام ٢٠٠٠، لكي يرتفع إلى أكثر من ٨,٥ بليون نسمة في عام ٢٠٢٥، وذلك وفقاً للتقديرات المتوسطة للأمم المتحدة. فمن المتوقع على سبيل المثال أن يرتفع عدد سكان الهند من ٨١٩ مليون نسمة وهو تعدادهم الحالي، إلى ١٤٤٦ مليوناً، وعدد سكان نيجيريا من ١٠٥ ملايين إلى ٣٠١ مليون، والمكسيك من ٨٥ مليوناً إلى ١٥٠ مليوناً. وبصفة عامة فإن المناطق الأقل نمواً في العالم هي التي ستسهم بالنصيب الأكبر في النمو السكاني، إذ إن النمو الديمغرافي في البلدان الصناعية يسير بمعدلات بطيئة للغاية بل وبمعدلات سالبة في بعض الحالات مما يثير مجموعة كبيرة من الصعوبات في هذه الدول تتعلق بسكانها كبار السن.

ويبلغ معدل الزيادة في إجمالي عدد السكان في العالم الآن مليون نسمة كل أربعة أو خمسة أيام (والحديث هنا عن النمو الصافي بمعنى المواليد مطروحاً منها الوفيات)، وبالرغم من أن معدلات الخصوبة قد بدأت تنخفض في بعض المناطق فإنه نظراً للانخفاض الكبير في متوسط العمر في بعض البلدان النامية بسبب الانفجار السكاني

الحديث، فإن الزيادة اليومية بالأرقام المطلقة سوف ترتفع في عام ٢٠٠٠ عمّا هي اليوم.

وفي ظل هذه الظروف، فإنه من الصعب تصور كيف يمكن توفير الحاجات الضرورية من الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والتعليمية، فمن ناحية نجد أن النمو السكاني يسير بمعدلات تفوق معدلات تزايد إنتاج الغذاء؛ ففي خلال السنوات التي سبقت حدوث موجة الجفاف الأخيرة، كان إنتاج الحبوب في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء يتزايد بنسبة ١,٦ بالمئة تقريباً سنوياً على حين كان السكان يتزايدون بنسبة ٣,١ بالمئة، هذا على حين انخفض نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في بعض البلدان التي تعاني عجزاً غذائياً شديداً، بواقع ٢ بالمئة سنوياً على مدى سنوات العقد الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السكاني يعني تزايد قوة العمل في مناطق تعاني أصلاً بطالة حادة وفقراً مدقعاً وبطالة جزئية على نطاق واسع. ولا شك أن توفير الملايين من فرص العمل الجديدة يعدّ من أصعب المهام التي يفرضها الانفجار السكاني.

سابعاً: البيئة

٣ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٩: بوبال (Bhopal) في الهند: تسرّب الغازات من مصنع يونيون كاربيد للمبيدات، تسبب في تسمم الهواء بغاز (ميثايل - أيسو - سيانيد) مما أسفر عن مقتل ٣٦٠٠ شخص وإصابة ١٠٠,٠٠٠ آخرين بجراح منهم ٥٠,٠٠٠ مهددون بالإعاقة الدائمة.

٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦: تشيرنوبل في الاتحاد السوفياتي: حادث في محطة الطاقة النووية في تشيرنوبل يتسبب في تدمير المفاعل وفي اندفاع خمسة أطنان من الوقود إلى الجو (٥٠ مليون كوري من الاشعاع). وقد أدى ذلك إلى تكوّن سحابة من الإشعاع بدأت تنتقل إلى مناطق عديدة من العالم حيث تتأثر بها على وجه الخصوص مناطق أوكرانيا وروسيا البيضاء وفنلندا والدول الاسكندينافية وبولندا والمانيا وفرنسا. وقد ترتب على هذا الحادث آثار مباشرة على المستوى البشري، فأعلن رسمياً عن وفاة ٣٢ شخصاً (منهم ٢٩ شخصاً بسبب الإشعاع) كما تم إجلاء ١٥٠,٠٠٠ شخص، وأصبحت هناك ١١٩ قرية مهجورة بالكامل. كذلك تسبب الحادث في إصابة ٤٩٩ شخصاً بجراح خطيرة، وتعرّض ٦٠٠,٠٠٠ شخص للإشعاع منهم ١٢ شخصاً أصيبوا بالعجز، على حين يتوقع أن يعاني ما بين٧٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ شخص مرض السرطان. هذا وسوف يؤثر الإشعاع على المحاصيل الغذائية وعلى الحيوانات لسنوات عديدة قادمة في مختلف مناطق القارة الأوروبية. وقد أشارت التقارير في عام ١٩٩٠

إلى أن هناك ٣ ملايين شخص خاضعون للإشراف الطبي يتوفى منهم يومياً شخصان متأثرين بهذا الحادث النووي.

٢٤ آذار/مارس سنة ١٩٨٩: خليج برينس وليام في ألاسكا: جنوح سفينة النفط الأمريكية إكسون فالديز، وانسكاب ٤٠,٠٠٠ طن من النفط مما أدى إلى تلوث ما يزيد على ١٧٤٤ كيلومتراً من الساحل ومقتل ٩٨٠ من ثعالب الماء و٣٣,١٢٦ من الطيور. وقد تم تخصيص مبلغ ١,٩ بليون دولار أمريكي للقيام بعملية تنظيف المنطقة، وكذلك دفع تعويضات لقرى الصيد الواقعة فيها.

من الظواهر التي برزت بشكل لافت للنظر خلال الفترة محل الدراسة، انتشار مشاعر القلق والانزعاج بسبب التدهور الذي لحق بالبيئة سواء في الحضر أو الريف. ومن المعروف أن ظاهرة التلوث قد نشأت نتيجة الثورة الصناعية. وتضمنت أدبيات القرن التاسع عشر توثيقاً دقيقاً لها، من ذلك مؤلَف بليك (Blake) بعنوان **المصانع الشيطانية السوداء** في انكلترا الصناعية، وكذلك الضباب الكثيف والأنهار القذرة. وقد تحققت تدريجيا في معظم البلدان درجة من التحكم في هذه الظاهرة، وذلك من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين، ولكن استمرت بلدان شرق أوروبا تعاني مستويات خطيرة من التلوث ورثتها عن الاقتصاد الماركسي.

ومع هذا، فإنه يمكن القول إن عام ١٩٦٨ كان هو العام الذي شهد مستوى جديداً من الانشغال بالبيئة. فقد أصبحت الصناعة أكثر تنوعاً وتعقيداً، وتباينت مخرجاتها بشكل هائل، وانتشرت في «البيوسفير» منتجاتها النهائية والوسيطة ومخلفاتها السامة وغير القابلة للتحلل بيولوجياً في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن التزايد السكاني وتجمُّعه في المدن الضخمة بالاضافة الى الاستهلاك الهائل للسلع والمواد قد جعل مهمة التخلص من مياه الصرف الصحي ومن المخلفات الجافة عملية بالغة الصعوبة أكثر من أي وقت مضى. ولقد كان من المفترض حتى وقت قريب أن الطبيعة الخيِّرة سوف تستمر إلى الأبد في امتصاص وتحييد مخلفات ونفايات المجتمع سواء في الهواء أو في التربة أو في الأنهار أو المحيطات، ولكن ثبت خطأ هذا الافتراض إذ أصبح من الواضح أن البشرية قد عبرت حاجزاً حرجاً يتحوّل بعده تأثير الانسان في البيئة إلى خطر يهدد بتدميره وربما يصبح الوضع غير قابل للإصلاح.

وقد كان لصدور عدد من الكتب التي حظيت بالشعبية أثره في إثارة الاهتمام العام بقضايا البيئة، من ذلك مؤلف راشيل كارسونز (Rachel Carsons) **الربيع الصامت**(٨) ومؤلَف شوماخر (Schumacher) **كل صغير جميل**(٩).

(٨) Rachel Louise Carson, *Silent Spring* (Boston: Houghton Mifflin, 1962).

(٩) شوماخر، كل صغير جميل (١٩٧٣).

وبحلول عام ١٩٦٨، أضحى هذا الاهتمام عاماً واسع الصدى، وظهرت حركات أنصار البيئة والمحافظة على الطبيعة في كل مكان[١٠]. ومع تزايد الضغوط الشعبية في البلدان الصناعية، بدأ تحرك الحكومات، فظهرت إلى حيز الوجود الوزارات المَعنية بشؤون البيئة والسياسات الخاصة بالبيئة. وحيث إن التلوث ظاهرة لا تعترف بالحدود السياسية، فقد حظيت قضايا البيئة باهتمام المؤتمرات الدولية وطرأ نتيجة ذلك تحسن كبير على الوضع البيئي، حيث تم القضاء على صور التلوث الأشد جسامة وسفوراً من خلال إصدار التشريعات المختلفة. كما أدى تبني بعض المبادىء مثل مبدأ «تغريم الملوِّث» إلى دفع الصناعة إلى قبول الاضطلاع بمسؤولية اجتماعية جديدة. كذلك تم تنظيف الأنهار والحد من تلوث الهواء، على حين نشطت في كل مكان الجماعات المحلية التي تراقب عن كثب أية تطورات من الممكن أن تنطوي على تهديد للبيئة، وهي جماعات التزمت في بعض الأحيان بالتبصر وحسن تقدير الأمور، ولكن شاب سلوكها في أحيان أخرى التعصب الأعمى.

وكان من التطورات المثيرة في هذا الصدد، تلك الكيفية التي تكاتفت بها جهود هذه الجماعات العامة المعنية بشؤون البيئة من أجل القيام بعمل سياسي مباشر. وبالرغم من أنه قد كان لقيام الأحزاب الخضراء فائدته في إجبار الأحزاب التقليدية على النظر بجدية إلى قضايا البيئة، فإنه من الصعب تصور أن يكون لهذه الأحزاب الخضراء دورٌ مستمر، وهو الأمر الذي ينطبق في الواقع على حزب يهتم بقضية واحدة فقط ويدافع عنها. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأحزاب قد تؤدي عن غير قصد إلى تحويل الاهتمام العام بعيداً عن القضايا البيئية الأكثر أهمية والأطول مدى ـ التي سنناقشها في ما بعد ـ وذلك من خلال تركيز انتباه رجل الشارع على الأضرار البيئية الواضحة مباشرة، وإن كانت ذات طبيعة محلية بحتة.

«من الأفكار الفجة ما يمكن أن يؤدي إلى دمار كل شيء أخضر».

أندرو مارفيل

شاعر من القرن السابع عشر

والحقيقة أنه حتى وقت قريب، كانت معظم أشكال التدهور البيئي في الأساس ذات طبيعة محلية، ويمكن القضاء عليها من خلال الجهود المحلية والقومية بتكلفة يمكن تحمُّلها. إلا أنه قد تم التعرف مؤخراً إلى أخطار بيئية جديدة أشد جسامة وصعوبة مما يقتضي اتباع منهج مختلف في معالجتها. وتتمثل هذه الأخطار في عدد من ظواهر التلوث الكلية التي تشمل العالم بأكمله، وبالتالي تعجز الدول فرادى عن

---

(١٠) يعد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في عام ١٩٧٧ علامة بارزة على هذا الطريق.

التصدي لها. وهناك في الوقت الحالي أربع حالات من ظواهر التلوث الكلي تستأثر بالاهتمام وهي:

١ - **انتشار المواد السامة في البيئة** وهي المواد التي تتكون من الكيميائيات غير القابلة للتحلل بيولوجياً كذلك النفايات المشعة. وقد كان أول ما أثار القلق هو اكتشاف الانتشار الواسع لمادة (دي - دي - تي) والتي أمكن اكتشافها حتى في بيض طائر البطريق في قارة انتاركتيكا بالقطب الجنوبي. وقد أشار ذلك إلى احتمال أن يجد هذا الجزيء طريقه إلى سلسلة الغذاء الانساني وبحيث يتراكم داخلها إلى مستوى ينذر بالخطر. وقد تلا ذلك التعرف على العديد من المواد السامة الأخرى التي تنتشر على نطاق واسع، ومن المعتقد أن هذه المواد السامة للغاية تهدد باختراق الطبقات الصخرية الحاملة للمياه في العالم في خلال العقود القليلة القادمة. ومن ناحية أخرى أدى تراكم النفايات السامة التي من الصعب التخلص منها محلياً إلى دفع عدد من الدول الصناعية إلى تصدير بضاعتها السامة إلى الدول الأفريقية الفقيرة التي تبدي استعدادها لبيع حقوق تفريغ هذه الشحنات السامة فيها، ومثل هذه التجارة تعد تجارة غير أخلاقية ينطوي انتشارها على الإضرار بأوضاع البلدان المستقبلة لها بل الإضرار بالعالم ككل. وجدير بالذكر أنه حتى الآن لا يوجد أي حل مرضٍ لمشكلة التخلص من النفايات المشعة، التي نظراً لطول العمر النصفي للعديد من نظائرها المشعة تحتاج إلى فترة عزل طويلة للغاية.

٢ - **تحميض مياه البحيرات وتدمير الغابات** بفعل التدفقات التي يحملها الهواء والتي تخرج من فوهة محطات الطاقة التي تعمل باحتراق الفحم، وكذلك مصانع الصلب.... الخ. وقد أمكن التعرف إلى هذه الأخطار منذ فترة ليست بالقصيرة مما تسبب في إثارة الشكاوى على المستوى الدولي؛ فالبحيرات والغابات الواقعة شرق كندا - على سبيل المثال - تعاني الأدخنة المنبعثة من منطقة بيتسبرغ (Pittsburg)، كما أن البحيرات والغابات في البلدان الاسكندنافية تعاني الغازات الحمضية التي تنبعث من المناطق الوسطى في انكلترا ومن منطقة الرور. والواقع أن هناك الكثير من الجهود التي يمكن أن تبذل على المستوى المحلي (لكي تحقق نتائج على المستويين المحلي والدولي) والتي تعتمد على عملية غسل الغازات المتسربة باستخدام أنواع مختلفة من الزيوت الكبريتية والفحم، إلى جانب وسائل أخرى، ولكنها جهود صعبة ومكلفة في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك، فإنه ليس هناك فهم كامل لعملية التحميض (acidification) وهو ما يعني احتمال وجود عوامل أخرى مسؤولة عنها بالإضافة إلى التلوث القادم من أماكن بعيدة.

٣ - **التلوث الكلي في طبقات الجو العليا بسبب الكلوروفلوروهايدروكربون**

الذي سنرمز له بالحروف ك ف هـ ك. وحيث إن هذه المادة تتمتع بدرجة استقرار عالية في ظل الظروف العادية القريبة من سطح الأرض، فإنها تستخدم كمواد دافعة للرذاذ كما تستخدم أيضاً في الثلاجات. غير أن هذه المواد لسوء الحظ عند صعودها إلى طبقات الجو العليا، تتحلل تحت تأثير الكثافة العالية للاشعاع فوق البنفسجي، وينطلق منها غاز الكلورين الذي يهاجم الأوزون في طبقة الستراتوسفير. وقد كان لاكتشاف ثقوب كبيرة في طبقة الأوزون فوق قارة انتاركتيكا منذ سنوات قليلة أثره في إثارة المخاوف من احتمال تآكل طبقة الأوزون مما يتسبب في زيادة الإشعاع فوق البنفسجي على سطح الأرض، الذي يزيد من احتمال الإصابة بسرطان الجلد وغيره من الأمراض، وسرعان ما أشارت أصابع الاتهام إلى الكلوروفلوروهايدروكربون.

وقد اتضح ضرورة القيام بعمل على المستوى الدولي حتى يمكن تجنب هذه الأخطار. وتعتبر الجهود المتتالية التي بُذلت لتحقيق ذلك نموذجاً يمكن الاقتداء به في المفاوضات الدولية التي سوف تفرضها القضايا الأخرى الأكثر تعقيداً. والواقع أن الوضع هنا يعتبر بطبيعته غير بالغ الصعوبة، نظراً لأن عدد المصانع الكيميائية المنتجة لهذا الغاز في العالم هو عدد صغير جداً، ومن ثم فقد نجح مؤتمر مونتريال الذي عقد في عام ١٩٨٩ في التوصل إلى اتفاق عام حول طبيعة المشكلة وكذلك حلها الذي تمثل بالتحديد في تطوير واستخدام مواد دافعة بديلة لا تضر بطبقة الأوزون. وبناء عليه، فإن البلدان الصناعية سوف توقف استخدام ك ف هـ ك في الوقت الذي نشطت فيه بالفعل جهود البحث والتطوير في هذه البلدان من أجل انتاج البدائل. غير أن الصعوبة تكمن في أن بعض البلدان الأكثر فقراً مثل الهند والصين قد بدأت مؤخراً في تصنيع هذا المركّب لسد الاحتياج الداخلي إليه في مجال صناعة أجهزة التبريد، ولذلك فإنه من الصعب أن نتوقع من هذه البلدان التخلي عمّا قامت به من استثمارات حديثة في هذا المجال دون حصولها على تعويض خارجي مناسب، وهي مشكلة لم يتم حلها بعد.

٤ ـ غير أن أخطر ظواهر التلوث الكلي حتى الآن هو ما يسمى **ظاهرة الصوبة**[١١] **التي تؤثر في الحرارة على سطح الأرض**. وهذا التأثير يتعلق بما تقوم به بعض مكونات الغلاف الجوي من منع الإشعاع الشمسي المنعكس من سطح الأرض من النفاذ إلى الفضاء الخارجي مما يؤدي بدوره إلى حبس الحرارة قريباً من سطح الأرض. والواقع أنه يبدو أن النسب بين الغازات الرئيسية المكونة للهواء (الأوكسجين

---

(١١) لا تزال هذه الظاهرة حتى الآن محل جدل كما أن التأكد منها بشكل قاطع لن يتأتى قبل مرور عشر سنوات، وعندئذ وإذا ما تمّ التحقق منها ـ وهو الاحتمال الأرجح ـ فإنه سيكون من الصعب اتخاذ أي إجراء حيالها لأن ذلك سيكون بعد فوات الأوان.

والنتروجين) قد ظلت ثابتة على مدى آلاف السنين وهي النسب المسؤولة عن تنظيم عمليات الحياة كافة، ومع هذا فإن الغازات الأخرى التي توجد بتركيز أقل بكثير والتي كان يُطلق عليها في الماضي اسم «الغازات النادرة» هي التي تتحكم في ظاهرة الصوبة. وقد ازداد تركيز هذه الغازات منذ قيام الثورة الصناعية وكانت أهم هذه الزيادات هي تلك التي حدثت في غاز ثاني أكسيد الكربون الذي زاد بنسبة ٢٥ بالمئة، وغاز أكسيد النتروجين الذي زاد بنسبة ١٩ بالمئة، والميثين الذي زاد بنسبة ١٠٠ بالمئة. وعلاوة على ذلك أضيفت إلى الغلاف الجوي غازات جديدة مثل غاز الكلوروفلوروهايدروكربون ذي السمعة السيئة الذي صنعه الانسان، وهذا الغاز بالاضافة إلى الأوزون القريب من سطح الأرض، يساهم أيضاً في حدوث ظاهرة الصوبة.

ويعود الاهتمام بعواقب التغيرات التي تترتب على «ظاهرة الصوبة» إلى الملاحظات التي سجلت زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون، هذا، على حين أنه لم يتمّ التعرف إلى التأثيرات التي تحدثها الغازات النادرة إلا منذ وقت قريب؛ فقد لوحظ أن درجة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو - وبالرغم من انخفاضها - آخذة في الازدياد. والواقع أن درجة تركيز هذا الغاز في الجو قد تزايدت منذ الثورة الصناعية أكثر مما تزايدت طوال الستة عشر ألف سنة التي سبقتها، وذلك بسبب احتراق الوقود الحفري مثل النفط والفحم اللذين يعتبران أسس الصناعة. ومن ناحية أخرى، تعود زيادة درجة تركيز هذا الغاز إلى انخفاض قدرة الطبيعة على امتصاصه من خلال عملية التمثيل الضوئي التي تحدث في الأوراق الخضراء، وذلك نتيجة عملية الإبادة المكثفة التي تعرضت لها الغابات الاستوائية.

وقد كشف عدد من النماذج المناخية العالمية المتقدمة عن أن مضاعفة تركيز ثاني أكسيد الكربون سوف يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بما يتراوح بين ١,٥، و٤,٥ درجة مئوية في المتوسط. والحقيقة أنه قد يكون من الصعوبة بمكان على الرجل العادي في العالم أن يدرك أن هذا الغاز غير المرئي وغير الضار على ما يبدو الذي يخرج من زجاجات الويسكي والصودا والكوكا كولا التي نشربها، بل الذي يخرج منا في عملية الزفير، هو العامل الذي من المحتمل أن يقضي على رفاهيتنا وأسلوب حياتنا. فإذا ما افترضنا استمرار الممارسات الصناعية الحالية الخاصة باحتراق الوقود الحفري، فإنه من المحتمل الوصول إلى درجة التشبع في خلال أربعين أو خمسة وأربعين عاماً، هذا في الوقت الذي تؤدي فيه زيادة تركيز غازات الصوبة الأخرى إلى التعجيل بحدوث ذلك.

غير أن هناك قدراً كبيراً من عدم التأكد ما زال يحيط بهذه الظاهرة وخاصة في ما

يتعلق بدور المحيطات في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون واحتمال وجود «بالوعات» أخرى تمتص هذا الغاز. ومع هذا، فإن هناك من الأدلة المادية القوية الآن ما يفرض النظر إلى الظاهرة نظرة جادة. وسوف نناقش في الفصل التالي الآثار التي من المحتمل أن تترتب على ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، ولكن يكفينا هنا التأكيد أنها آثار عديدة وخطيرة، ومن ثم تصبح هذه المشكلة مثلاً تقليدياً على مدى الحاجة إلى استحداث أساليب للإدارة ولصناعة القرار في ظل ظروف غير مؤكدة؛ ذلك أنه إذا ما أحجمت الدول عن القيام بأي عمل حتى تتضح عواقب ظاهرة الصوبة بطريقة لا تدع مجالاً للشك، فإن الوقت قد يصبح حينئذ متأخراً إلى درجة يتعذر معها التصدي لها بما يترتب على ذلك من نتائج مأساوية. وفي الوقت نفسه فإنه إذا ما تم اتخاذ أية اجراءات الآن ثم ثبت أن تطور الظاهرة قد سار بمعدل أبطأ مما أشارت إليه التنبؤات، فإن معنى ذلك أن هناك نفقات باهظة قد تم تحمُّلها دون مبرر.

والواقع أننا لا بد أن نعود مرة أخرى إلى الحديث بإيجاز عن مسألة استئصال الغابات التي بالإضافة إلى إسهامها في تفاقم تأثير ظاهرة الصوبة، فإن هناك أسباباً أخرى عديدة تدعونا إلى رفضها واستهجانها؛ فاستئصال الغابات يتولد عنه تغيرات مناخية محلية وإقليمية كما يؤدي إلى تآكل التربة وحدوث فيضانات في اتجاه مجاري المياه مما يؤدي إلى تدهور القدرة الانتاجية للتربة. وفي ما يتعلق بحوض نهر الأمازون بصفة خاصة، فإن تقطيع الغابات يحمل معه خطر انقراض سلالات لا حصر لها من النباتات والحيوانات، في وقت أضحى فيه الحفاظ على التنوع الجيني أمراً بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، تتمخض عملية قطع الغابات عن معاناة بشرية وخسارة ثقافية تنشأ عن تشريد ساكني الغابات أو اندثارهم.

كذلك يتعين علينا أن نشير إلى مشكلة تزايد ندرة خشب الوقود في كثير من البلدان الأفريقية والآسيوية وغيرها. فمن المعروف أن حرق الخشب والفحم النباتي ما يزال يمثل المصدر الأساسي للطاقة في المنازل بالنسبة إلى عدد كبير من سكان هذه البلدان خاصة في مناطق الريف وحيث تُعدّ مهمة جمع الأخشاب من مسؤوليات المرأة بصفة عامة. غير أن النمو الديمغرافي تسبب في تزايد ندرة الأخشاب المتاحة إلى درجة أصبحت معها عملية جمع الأخشاب تستغرق يومياً حوالى ست ساعات في بعض الحالات بعد أن كانت تستغرق ساعتين فقط. وقد اضطر سكان الريف أمام هذا النقص في الأخشاب إلى الالتجاء إلى إحراق روث الحيوانات مع ما ينطوي عليه ذلك من حرمان التربة من النتروجين اللازم لتغذية المحاصيل وتدهور التربة. وقد ارتفعت تكلفة خشب الوقود في كثير من مدن المناطق الاستوائية ارتفاعاً باهظاً دفع كثيراً من العائلات إلى التحول إلى استخدام الكيروسين (الكاز) في الأغراض المنزلية، وهو ما يفرض أعباء على موارد النقد الأجنبي الضئيلة في هذه البلدان تماماً، كتلك التي

يفرضها تغير العادات الغذائية. وعلى حد تعبير لستر براون (Lester Brown)[١٢]، فإن العديد من المدن في البلدان الأكثر فقراً تعيش الآن على المستورد من الغذاء، أي من «السفينة إلى الفم».

ثامناً: تقدم التقانات الراقية

يعدّ التطور التقاني الهائل الدعامة المادية لمجتمع اليوم؛ فمنذ قيام الثورة الصناعية واستبدال القوة العضلية لدى الانسان والحيوان بالمحركات التي تعمل بقوة البخار ثم بالكهرباء، زادت إنتاجية الأيدي العاملة. وبالرغم من المخاوف الأولية، فقد أدى ذلك إلى اتساع الأسواق وزيادة فرص العمالة وانتشار الرفاهية والرخاء. وقد ارتكزت هذه التطورات في البداية على المخترعات التي جاءت محصلة للخبرة العملية، ولكن مع ظهور الصناعات الكيميائية والكهربية تمثلت قوة الدفع الأساسية لحركة التطور في الاكتشافات التي أسفرت عنها التجارب العلمية المعملية. وقد كان لنجاح التطور التقاني وتطبيق الأساليب العلمية في تحديد نتيجة الحرب العالمية الثانية أثره في دفع الحكومات والصناعات في فترة ما بعد الحرب إلى تخصيص موارد ضخمة لدعم الأبحاث العلمية وتطبيقاتها في مجال التقانة. ونظراً لطول الفترة التي تفصل ما بين الكشف العلمي والبحث التطبيقي من ناحية وإحداث التطوير التقاني في الانتاج من ناحية أخرى، فقد شهدت المرحلة الأولى من الفترة محل الدراسة تحسينات وتجديدات ذات طابع تقليدي نسبياً، على حين شهدت المرحلة اللاحقة تقدماً هائلاً بظهور أنماط جديدة تماماً من التقانة خاصة نتيجة الاكتشافات التي حدثت في مجال فيزياء الجوامد وعلم الأحياء الجزيئية. وحيث إن تطبيقات التقانة المتقدمة الجديدة تشمل نطاقاً واسعاً للغاية، فإن كل ما نستطيع أن نقدمه هنا هو الإشارة بتبسيط شديد إلى أهميتها.

فقد انتشرت تطبيقات الإلكترونيات الدقيقة انتشاراً واسعاً ومتزامناً، وتجلّت واضحة في المصانع والمكاتب والمحال التجارية. وقد كان استخدام رقائق السيليكون في الحاسبات الصغيرة البسيطة بتكلفتها البسيطة وحجمها المتناهي في الصغر، أثره في إمكانية تزويد أي جهاز اخترعه الانسان بعقل وذاكرة.

وفضلاً عن ذلك، ترتبط تقنيات الالكترونيات الدقيقة ارتباطاً وثيقاً بأنماط أخرى عديدة من التقانة المتقدمة مثل «الهولوغرافيا» والأقمار الصناعية وتقنيات البلورات السائلة وبصريات الألياف الزجاجية. وقد تمثلت محصلة ذلك في ظهور عدد هائل ومتنوع من أجهزة وآلات الإلكترونيات الدقيقة. هذا وقد ظهرت الحاسبات الآلية لأول مرة أثناء الحرب، وبعد أن كانت ذات حجم هائل يملأ فراغ حجرات

(١٢) رئيس معهد Worldwatch في واشنطن، دي. سي. (العاصمة).

بأكملها، أصبحت الآن صغيرة الحجم واكتسبت سرعة ودقة أكبر في إجراء عملياتها، كما أضحت أقل ثمناً وانتشرت في كل مكان. وقد اخترقت الالكترونيات الدقيقة مجال الصناعة اختراقاً عميقاً وأثرت في كل مراحلها بدءاً من التصميم وحتى مرحلة التعبئة والتغليف. وكان لـ «الأوتوماتيكية» و «الروبوتية» أثرهما في تطوير العمليات والمؤسسات الصناعية واستبعاد الأعمال الخطرة والمتكررة والقذرة، وتوليد الحاجة إلى مهارات وخبرات جديدة، وخلق تحديات للأنماط التقليدية من التعليم والتدريب. ومع هذا، فإن كل ذلك يعدّ مجرد بداية، إذ بدأت تظهر أجيال جديدة من «الروبوت العبقري» الذي له القدرة على الإبصار والإحساس، كما تحوّل الاهتمام من التركيز على إدخال التحسينات على خط الإنتاج إلى ابتكار النظم المتكاملة للتصنيع علاوة على اختراع أنواع جديدة من المعدات من خلال ما يعرف باسم الـ «الميغاإلكترونيك» وهو أسلوب يقوم على المزج بين التقنيات الالكترونية والتقنيات الميكانيكية المتقدمة. ومثل هذه الأشكال من التقدم والتطور تقتحم بسرعة قطاعات الاقتصاد كافة وتشكّل ركيزة المجتمع ما بعد الصناعي، إلا أن تطبيقها بصورة كاملة يعتمد على متغيرات كثيرة أخرى. وعلى صعيد آخر برزت بالفعل إلى حيّز الوجود الأعمال المصرفية «الأوتوماتيكية» وكذلك المجتمع غير النقدي (النقود الرمزية)، كما أصبحت النظم «الأوتوماتيكية» الخاصة بأسواق الأوراق المالية وبالتحويلات المالية تعمل بسرعة عالية بعد أن غزا الحاسب الآلي جميع أنواع النشاط البحثي بدءاً من أبحاث التاريخ وحتى الأبحاث المتعلقة بتصميم الطائرات.

غير أن مجال الاتصالات يُعتبر أكثر المجالات التي تركت فيها الإلكترونيات أثراً ملحوظاً؛ فقد تحسَّنت أنظمة التليفونات تحسناً هائلاً وانتشر استخدام نظام «الفاكس» انتشاراً غير عادي في فترة وجيزة للغاية، كما انتشرت أيضاً أنظمة البريد الإلكتروني، بل أصبح عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو أمراً ممكناً. إلا أن التنامي المطرد في تأثير التلفزيون يعد بحق أكثر الأمور إثارة للانتباه؛ فقد امتد التأثير القوي لهذا الجهاز الإعلامي ليشمل العالم بأسره خلال الفترة محل الدراسة، وتنوعت استخداماته وبحيث أصبح يستخدم في تهيئة عقول الشعوب على نحو يجعلها تتقبل تصرفات حاكمها الدكتاتوري، كما يستخدم أيضاً في الأغراض التعليمية وفي إذاعة الأخبار والآراء وبقدر من التشويه والابتذال في كثير من الحالات. بل والأهم من ذلك كله استخدامه في أغراض التسلية والترفيه. وقد أضحى لهذا الجهاز تأثير ضخم على النظام السياسي. . . ؛ حيث غدا من الممكن التأثير على الانتخابات من خلال إبراز الصفات «الكاريزماتية» في شخصية المرشحين أو تغييبها. ومن ناحية أخرى، أدى نقل التلفزيون جلسات البرلمان على الهواء مباشرة في عدد من بلدان العالم إلى الكشف عن مدى تفاهة ما يدور من مداولات ومدى ابتذال الشخصيات السياسية. وقد

أسهم ذلك في خلق ما يسود حالياً من حالة فقدان ثقة العامة في طريقة عمل النظم الديمقراطية، وذلك من خلال فضح المواجهات التي تدبرها الأحزاب السياسية بهدف كسب الأصوات.

ولا بد هنا من إضافة كلمة عن أهمية التقدم التقاني الذي حدث في اتجاه أساسي آخر، ونعني بذلك التحول الذي شهده علم الأحياء بعد تفهم وظائف المكون الأساسي للجينات الذي يرمز له بـ DNA، وكشف النقاب عن الشفرة الجينية وغير ذلك من الاكتشافات المتعلقة بعلم الأحياء الجزيئية. وبالرغم من أن هذه التطورات هي أقل وضوحاً بالنسبة إلى العامة إذا ما قورنت بتلك المتعلقة بمجال الالكترونيات الدقيقة، إلا أنها لا تقل عنها أهمية وأثراً بالنسبة إلى مستقبل البشرية. وقد أثارت هذه التطورات عدداً من المشكلات الأخلاقية الصعبة، خاصة في ما يتعلق باحتمال التلاعب في جينات الانسان. هذا وقد أمكن اعتماداً على علم الهندسة الوراثية تحقيق تقدم هام في مجال الطب، كما ينتظر تحقيق المزيد كذلك. وأمكن التوصل إلى انجازات كبيرة في ما يتعلق بتعديل سلالات النباتات والحيوانات بهدف حمايتها من الأمراض ومن التغيرات المناخية علاوة على زيادة الانتاج وتحسين المنتج. وهكذا أصبح من المرجّح أن يتمخض تعديل وتحسين الجينات، عن زيادة كبيرة في إدرار اللبن تتحقق في بداية الأمر على الأقل في تلك الدول التي تنتج حالياً اللبن بوفرة، غير أن صدور أحكام قضائية باستصدار براءات الاختراع لما تم استنباطه من سلالات جينية جديدة يثير عدداً من الصعوبات.

تاسعاً: الأوضاع المالية العالمية

تفرض التحولات الاقتصادية التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي سرعة التحرك من أجل تجنب انهيار اقتصادي؛ ذلك أن رفض النظام الماركسي والانتقال إلى اقتصاد السوق ليس بالعملية اليسيرة، فالأمر لا يقتضي إقامة هياكل جديدة فحسب، بل حدوث تغيير كامل في سلوكيات القوى العاملة والادارة بهدف التكيف مع النظام القائم على المنافسة. ومن المعروف أن فرصة العمل المضمونة في ظل النظام القديم قد أدت بالضرورة إلى انخفاض الانتاجية، على حين أدى انعدام الحوافز إلى تعويق جهود الابتكار. ونتيجة ذلك، وجدت هذه البلدان نفسها تتجه إلى وضع يفرض عليها المنافسة وهي مثقلة بالديون من جانب ومفتقرة إلى رؤوس الأموال والمهارات الإدارية الحديثة من جانب آخر، وفي وقت تعاني فيه مصانعها وآلاتها التقادم والإهمال. ومن ناحية أخرى، فإن القيام بعملية تكيّف اجتماعي ونفسي سوف يكون أمراً ضرورياً لمواجهة الأوضاع غير المألوفة مثل انتشار البطالة على نطاق واسع، ومن ثم سوف تكون هذه البلدان في حاجة ماسة إلى

مساعدة خارجية لا تقتصر على تقديم رؤوس الأموال فقط بل وأيضاً تقديم المساعدات الفنية والإدارية وغير ذلك من المساعدات التي تتطلبها عملية التحول إلى نظام السوق الحر. وجدير بالإشارة هنا أنه بعد توحيد الألمانيتين سوف يكون باستطاعة ألمانيا الغربية أن تقدم رؤوس الأموال وخبرات الإدارة والتدريب، ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن عملية التحول في ألمانيا الشرقية سوف تتم دون صعوبات جمة سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع.

هذا، وقد انعقدت الآمال الكبار في أوروبا الشرقية على الرخاء والرفاهية اللذين سيتمخضان عن تبني نظام اقتصاد السوق. وعلى حين أن مثل هذه الآمال تعتبر مبرّرة إلى حد كبير على الأقل في ما يتعلق بالمدى الأطول، إلا أنه من الأهمية بمكان ألا يُنظر إلى قوى السوق باعتبارها أداة وحيدة لتحقيق حياة أفضل بل يجب أن يكون هناك تفهم جيد لحدود هذه القوى كما ذكرنا من قبل. ويعني ذلك بعبارة أخرى عدم التخلي بلا تمييز عن المفاهيم والأفكار القديمة والاحتفاظ ببعض الجوانب الإيجابية للنظام الاشتراكي وإلا ستكون العاقبة رد فعل عنيف مضاداً للرأسمالية.

إن القوة السياسية في عالمنا المعاصر لم تعد تُقاس أساساً بقوة الدولة وتقدم ما تمتلكه من أسلحة، ولكن أصبحت تتحدد، وبدرجة متزايدة، على أساس القوة المالية. وقد أثبت التاريخ الحديث كيف أن الإنفاق المغالى فيه على التسليح قد كان له أثر مدمر على القوتين العظميين، على حين أن الدولتين اللتين حِيل بينهما وبين إعادة تسليح جيوشهما بعد الحرب العالمية الثانية هما الدولتان اللتان تمكنتا من تحقيق فوائض كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد الصناعة في الدولتين العظميين على التعامل الحكومي في السلاح وغيره جعلهما أقلّ اعتماداً وقدرة على المنافسة التجارية التي أدت إلى نهوض الصناعة في الدول الأخرى.

وقد وقعت أسواق العالم في منتصف فترة الثمانينيات وأواخرها فريسة للسعار المالي، وغدت المضاربات المالية والمضاربات على أسعار صرف العملات لعبة منفصلة تماماً عن الواقع الاقتصادي، وساعد على انتشارها الاتصالات التي تتم باستخدام الحاسب الآلي. كذلك تنامت عمليات الاندماج بين الشركات التي تستهدف تحقيق المكاسب الفورية دون النظر إلى معايير الكفاءة على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك ازدهرت عمليات استغلال الأسرار التجارية وصور الفساد الأخرى وفي مواقع كان يُنظر إليها من قبل على أنها تتمتع بالمصداقية الأخلاقية، كما أصبح يُنظر إلى الكسب الاقتصادي بمعايير المعاملات المالية وليس بمعايير تطوير القدرات التنافسية والابتكارية وبمعزل عن الواقع المادي الذي يشكّل أساس الواقع المالي (على سبيل المثال تحديد أسعار النفط على أساس قرارات من «الكارتلات» وليس على أساس مدى

توافره أو سهولة استخراجه. . . إلخ)، ومثل هذه الممارسات أثارت المخاوف من احتمالات حدوث انهيار في بورصات الأوراق المالية بالإضافة إلى أنها عكست نوعاً من الهروب من الصناعة الحقيقية إلى الحماقات المالية. ولا زال عدم الاستقرار المالي يمثل عنصراً خطيراً من عناصر الاضطراب ضمن الاشكالية العالمية، ولم يحدّ من ذلك أن الكثيرين من رجال المال استقر بهم الأمر في السجن أو اصبحوا على شفا الإفلاس.

عاشراً: فقدان القيم

من الواضح أن هناك غياباً عاماً للقيم التي كفلت في الماضي نوعاً من التماسك للمجتمع والتناسق والانسجام بين أفراده. وقد حدث ذلك في بعض الأحيان نتيجة انعدام الثقة في النظام السياسي وفي القائمين عليه. ويبدو أن دولة الرفاهية، بالرغم من كل ما حققته من مزايا اجتماعية وأمن اجتماعي قد أدت إلى تناقص الشعور بالمسؤولية والاعتماد على الذات لدى العديد من الأفراد. وقد أسفر ذلك عن رفض متزايد من جانب الأقليات للقرارات التي تتخذها الأغلبية، وهو الرفض الذي دعمه في كثير من الأحيان شعور هذه الأقليات بالظلم والاستغلال الاجتماعي. ومع هذا، فإن هناك في الوقت نفسه قدراً كبيراً من العناية بهؤلاء الذين يحتاجون إلى المساعدة، وقدراً كبيراً من التنظيم من أجل تقديم العون لهم، ولكن لا تزال هذه الجهود في محصلتها تتسم بالتواضع.

وقد تضافرت هذه الأسباب مع عدد من الأسباب الأخرى لكي تخلق حالة عدم الانضباط الاجتماعي وتولّد العنف وتتسبب في شيوع الروح التخريبية وهي الظواهر التي أصبحت علامة مميزة لعصرنا. وجدير بالإشارة أنه في ظل ظروف الاضطهاد السياسي والتفرقة العنصرية، سواء كانت هذه الظروف حقيقية أو متصورة، من الممكن أن يتحول العنف إلى ارهاب يجتذب طاقات الساخطين والمتعصبين. وقد استطاعت هذه الجماعات الإرهابية أن تستغل ما تحقق من تقدم تقاني لكي تزود نفسها بالأنواع الجديدة والفعالة من المتفجرات وبأجهزة التوقيت الدقيقة وأجهزة الإطلاق عن بعد، كما حدث في بعض الحالات أن قامت دول نافرة بتدريب هذه الجماعات على أعمال الإرهاب والتخريب وتزويدها بما تحتاج إليه من إمدادات. والواقع أن كل ما سبق يُعتبر من مظاهر التعبير عن حالة الاعتلال العام التي تعانيها المجتمعات المعاصرة والتي يمكن معالجتها على هذا الأساس عندما يكون السبب الرئيسي وراءها هو الشعور العميق بانعدام العدالة.

حادي عشر: اللافتات الجديدة

هناك نوع آخر من أنواع العنف والجريمة والقهر وهو العنف أو الجريمة المنظمة التي يكون الهدف منها تحقيق الكسب المالي أو النفوذ السياسي. والمثال التقليدي على

ذلك المافيا. ولكن شهدت السنوات الأخيرة ظهور جماعات أكثر خطورة وهي تلك الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من التنظيم والتي تمارس نشاطها دون رحمة أو هوادة في مجال الاتجار بالمخدرات من خلال جماعات المافيا وغيرها من الجماعات المشابهة التي اكتسبت قوة هائلة وأصبحت تتحدى حكومات بأكملها بما تمتلكه من خطط إرهابية. ويقال إن إجمالي حجم تجارة المخدرات يتجاوز الآن تجارة النفط. وتتميز شبكات المخدرات بدءاً بمن يقومون بزراعة المواد المخدرة ومروراً بأقطاب هذه التجارة الذين يقومون بإدارة المعامل الكيميائية التي تتولى تكرير وتنقية المادة وحتى المهربين والموزعين، بالانتشار الواسع النطاق علاوة على أنها تبدو في أحيان كثيرة وكأنها محصنة ضد السقوط. وتتسبب هذه التجارة في إشاعة قدر هائل من البؤس الإنساني ومن عوامل التفكك والانحلال في المجتمع، فضلاً عن أنها تنشر أمراضاً فتاكة. وقد أصبح نمو هذا الشر، الذي لا يوجد من البوادر ما ينم عن تراجعه، مصدر قلق عميق، ومع هذا ما زال هناك قدر كبير من عدم الوضوح في ما يتعلق بأفضل السبل لمواجهته. والواقع أن الحل النهائي لهذه المشكلة يتمثل في محاولة إلغاء الطلب على المخدرات، وذلك من خلال علاج المدمنين والتوعية والتعليم. ولكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحقيق النجاح في هذا الاتجاه في ضوء انتشار المتعاطين الواسع، ولهذا، فإن هناك محاولات تُبذل في اتجاه آخر وهو القضاء على مراكز القوى في هذه الصناعة، وتعويض من يزرعون المواد المخدرة حتى يمكنهم التحول إلى زراعة المحاصيل الغذائية.

وأخيراً، لا بد لنا من الإشارة إلى ذلك المرض المميت الذي ظهر مؤخراً والذي يعرف باسم الإيدز. وهذا المرض الذي يحمله فيروس HIV ينتقل عن طريق العلاقات الجنسية، وأيضاً عن طريق استخدام الحقن الملوثة بين متعاطي المخدرات. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتمال الأغلب هو أن المرأة الحامل المصابة بهذا المرض تلد طفلاً يحمل هذا الفيروس الذي انتقل في المراحل الأولى من تاريخه من خلال عمليات الدم التي لم يتم قبلها فحص دم الطرف المانح. وجدير بالذكر أن الشخص المصاب بهذا المرض قد يحمل الفيروس في جسمه سنوات عديدة دون أن تظهر عليه أعراض المرض، ولكن عادة ما يتطور هذا الفيروس إلى مرض الإيدز الذي يهاجم الجهاز المناعي في الجسم لكي يتسبب بعد ذلك في موت المريض إذا ما أصيب بمرض أو آخر نظراً لأن جهازه المناعي المدمر لا يستطيع المقاومة. وقد أمكن إحراز بعض التقدم في الوقت الحالي في اتجاه علاج هذا المرض، كما تجرى حالياً أيضاً تجارب على علاجات جديدة تستهدف التخفيف من حدة هذا المرض أو إطالة عمر المريض. وقد أسفرت هذه التجارب عن نتائج مشجعة، ومن الواضح أن مرض الإيدز قد وصل إلى مستويات وبائية في بعض البلدان الأفريقية ويُخشى إلى حد كبير من انتشاره على

المستوى العالمي. وبغضّ النظر عمّا ينطوي عليه تفشي هذا المرض من مساس بالجوانب الأخلاقية، ومن معاناة إنسانية، فإن تكلفة علاجه وكذا تكلفة حملات التوعية به تشكّل عبئاً ثقيلاً على البلدان التي ينتشر فيها، حيث يستأثر مرضاه بأسرّة المستشفيات، ويؤدي إلى تحوّل الجهد والاهتمام بعيداً عن علاج الأمراض الأخرى التي تتسبَّب في إضعاف صحة الانسان في هذه البلدان مثل الملاريا والبلهارسيا.

وفي الوقت الذي حقق فيه الطب هذا التقدم غير العادي سواء في الجانب العلاجي أو الوقائي، فإن مرض الإيدز يذكّرنا بأنه بالرغم من كل هذا التقدم، فإن صحة الانسان ما زالت معرضة للأخطار سواء ما يتعلق منها بالجانب الجسماني أو العقلي. إن هذا المرض المهلك، بالإضافة إلى الطفرات التي تحدث لبعض الفيروسات مما يجعل التطعيم ضدها غير مجدٍ، إنما يكشف عن أن الصراع الدائم من أجل صحة الإنسان، على الأقل في الوقت الحالي، لا يمكن تجنبه تماماً كالصراع ضد الموت على الرغم من الآمال الخادعة.

الفصل الثاني

بعض المجالات التي تثير قلقاً بالغاً

يتضح من استعراضنا التغيرات التي طرأت على عالمنا في الفترة الأخيرة إلى أي مدى يتسع نطاق التفاعلات بين العناصر المختلفة للإشكالية؛ فالنمو السكاني في دولة فقيرة، على سبيل المثال، يعني الحاجة إلى زراعة مزيد من الغذاء، وهو ما يؤدي بدوره إلى توليد ضغوط متزايدة على التربة وعلى الموارد المائية. كذلك فإنه إذا ما اضطرت دولة ما إلى استيراد ما تحتاجه من غذاء، فإن ذلك يعني تخصيص الاحتياطيات الضئيلة من النقد الأجنبي لهذا الاتجاه، وبعيداً عن الأغراض التنموية الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن تزايد عدد السكان يكون له أثره في البيئة، وقد يؤدي إلى الإفراط في قطع الأشجار لأغراض الوقود، بما يترتب على ذلك من الآثار الاجتماعية التي أشرنا إليها من قبل.

وسوف نتناول في هذا الفصل عدداً من المشكلات المادية الأكثر إلحاحاً، التي اتضح الآن أنها أصبحت تهدد البشرية وخاصة ذلك الجزء من الإشكالية الذي يتألف من عوامل متداخلة ومتشابكة، وهي عوامل السكان والبيئة والغذاء والطاقة.

أولاً: تنامي النشاط الإنساني

من الملامح المحورية المميزة للوضع العالمي، تلك الزيادة الهائلة التي حدثت في مجمل النشاط الإنساني خلال القرن الحالي التي أدت بالضرورة إلى زيادة ضخمة في الطلب على الطاقة وعلى المواد الأوّلية. وبالطبع، فإن هذه الزيادة تعود في جزء كبير منها إلى ذلك النمو الهائل في عدد سكان العالم خلال هذه الفترة الذي من المنتظر أن يستمر على امتداد السنوات القادمة مع وفود أجيال جديدة على سكان المعمورة. ويرى

البعض[1] أن معدلات الخصوبة قد بدأت تتناقص في أنحاء العالم كافة. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فقد انخفض معدل الخصوبة من متوسط قدره ٦,١ طفل لكل سيدة في الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠، إلى ٣,٩ طفل في عام ١٩٨٥. وإذا كانت الطفرات الديمغرافية هي طفرات لها صفة العمومية، فإن هناك معوقات ثقافية وحضارية هامة تعترض سبيلها وقد تؤدي إلى تأجيل التطورات المتوقعة لمدة عقدٍ أو عقدين. ومع هذا، فإن كل ما يمكن أن تسفر عنه هذه المعوقات في نهاية الأمر هو إبطاء نمو اتجاه حتمي يرتبط إلى حد كبير بحركة التحديث، ومن ثم، فإن القضية تصبح إذن ليس ما إذا كان معدل الخصوبة سوف ينخفض ولكن متى سيحدث هذا الانخفاض وبأي معدل؟ وفي الوقت نفسه، فإنه حتى بافتراض حدوث تباطؤ شديد في معدلات الخصوبة، فإن قوة الدفع الديمغرافي الكامنة في الهرم العمري للسكان تظل شديدة إلى درجة تؤدي إلى استمرار الاتجاه الحالي للنمو السكاني لعدة عقود قادمة وهو الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجيات جسورة للتنمية.

بيد أن تنامي النشاط الانساني يرتبط بعنصر أشد أثراً وهو زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك، وإذا كان النمو الاقتصادي هو الذي سمح بحدوث هذه الزيادة، فإن هذه الزيادة قد أصبحت بدورها دافعاً لمزيد من النمو. ويقف انتشار السلع التي يتم انتاجها بكميات كبيرة بواسطة مختلف المصانع في الدول الصناعية شاهداً على أننا نعيش اليوم في مجتمع استهلاكي؛ وتجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد من الاستهلاك في الدول الأوروبية قبل الثورة الصناعية لم يكن يختلف كثيراً عن نظيره في العديد من الدول الأقل نمواً اليوم. أما الآن فقد أصبح متوسط نصيب الفرد من استهلاك المواد والطاقة في دول الشمال يفوق نظيره في الدول الأقل نمواً بواقع ٤٠ ضعفاً تقريباً، بل إن هذا التباين قد يصل في اقصى مستوياته إلى نسبة ١٠٠ : ١. والواقع أن ذلك لا يعدّ دليلاً على انعدام العدالة الاجتماعية فحسب، بل يشير أيضاً إلى تعاظم استغلال الإنسان الطبيعة.

إن اقتران أعداد السكان مع نصيب الفرد من الاستهلاك من الممكن اعتباره مؤشراً تقريبياً على مجمل حجم النشاط الإنساني، الذي تشير تقديراتنا إلى أنه ربما يكون قد تزايد بواقع أربعين ضعفاً خلال هذا القرن. وحتى الآن يمثل الاستهلاك في البلدان الغنية العنصر الأساسي في هذا النشاط المتنامي، ولكن من المنتظر في العقود القادمة أن تتزايد أهمية العنصر الديمغرافي.

إن هذه الصورة لاستهلاك الموارد لا يمكن أن تكتمل دون الإشارة إلى ذلك التبديد الإجرامي للموارد البشرية والمادية ومصادر الطاقة باستخدامها في الأغراض

---

(١) Chesnais (1987).

العسكرية التي تعتبرها بعض البلدان المتقدمة مصدراً للربح ولخلق فرص العمل. والحقيقة أنه من الصعب أن نفهم كيف أمكن شعوب العالم أن تتحمل تبديد الموارد هذا في الوقت الذي تعاني فيه الفقر والجوع والمرض والتخلف وهي الظواهر التي تُعتبر بدورها سبباً في إشعال الحروب واندلاع اعمال العنف. وعلى الرغم من أنه ليس من السهل إعطاء تقدير دقيق لحجم الموارد التي يتم استهلاكها في الأغراض العسكرية، إلا أن ما تنفقه الدولة من موارد مالية على أغراض الدفاع من الممكن اعتباره أحد المؤشرات في هذا الصدد. وقد بلغ إجمالي حجم الإنفاق العالمي على أغراض الدفاع وفقاً للتقديرات الأخيرة نحو تريليون دولار أمريكي بالأسعار الحقيقية، وهو ما يعني تزايد هذا الإنفاق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بواقع أربعة أضعاف، وبواقع خمسة وعشرين ضعفاً منذ بداية القرن. وقد يكون من الصعب تقدير الدلالة النسبية لهذه الأرقام، ولهذا فإنه من المفيد هنا إجراء بعض المقارنات. فعلى سبيل المثال، نقول إن الانفاق العسكري العالمي في سنوات عديدة كان مساوياً لمجموع الناتج القومي الاجمالي لدول أفريقيا وأمريكا اللاتينية مجتمعة، وإن الميزانية السنوية لمنظمة اليونسيف تعادل ما ينفقه العالم على أغراض الدفاع في أربع ساعات فقط، وإن القضاء على مرض الجدري تحت إشراف منظمة الصحة العالمية قد استغرق عشر سنوات وتكلف ١٠٠ مليون دولار، وهو ما يقل عن تكلفة تطوير صاروخ واحد صغير من صواريخ جوّ - جوّ. وإزاء ذلك، فإن كل ما يمكن أن نتمناه هو أن تؤدي جهود خفض التسلح الحالية إلى تحجيم تبديد الموارد هذا، وإلى توجيه ما يتم توفيره منها إلى الأغراض البناءة التي تفي بالاحتياجات الأساسية للمحرومين.

إن الحديث عن استهلاك الموارد ومستوياته المتفاوتة في العالم يقودنا إلى الحديث عن فكرة التنمية المستمرة التي طرحها بكل وضوح وتفاؤل تقدير برونتلاند (Brundtland)(٢) حول البيئة والتنمية المتواصلة، فقد أصبح من المشكوك فيه إمكانية تحقيق تنمية عالمية متواصلة في ظل تزايد معدلات النمو في البلدان الصناعية وفقاً للمعدل الذي أشار إليه التقرير. إن مجتمع التنمية المتواصلة إنما يعني ضمناً ذلك المجتمع الذي ينهض على أساس رؤية طويلة المدى تستطيع التنبؤ بعواقب مختلف ما يقوم به من أنشطة لضمان ألا تؤدي هذه الأنشطة إلى وقف دورة التجديد، وهو مجتمع ينبغي أن ينصرف اهتمامه إلى الحفاظ على الموارد ومراعاة صالح الأجيال القادمة. كذلك يتعين على هذا المجتمع تجنب تبني أهداف متعارضة لا يمكن التوفيق بينها، كما يجب أن يكون أيضاً مجتمع عدالة اجتماعية لأن التفاوت الواسع في الثروات والمزايا يولّد تنافراً مدمراً. وبالرغم من «يوتوبية» مثل هذا المفهوم، إلا أنه يستحق الصراع

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧.

من أجـل تحقيقه؛ فـالمجتمع المتـواصل لن ينشـأ على الإطـلاق في ظل اقتصـاد عـالمي يعتمـد اعتماداً كـاملاً عـلى آليات السـوق مهما كـانت أهميتها بـالنسبة إلى الحفـاظ على حيوية النشاط الاقتصادي وتفجـير الإبداعـات الخلاقـة؛ ذلك أن قـوى السوق، كـما ذكـرنا من قبـل، تستجيب فقط للإشـارات قصيرة الأجـل، وبالتـالي لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر موثوق به للاعتبارات طويلة المدى.

ولهذا، فإن قبول فكرة التواصل يتـطلب البحث عن المستوى العـام من الوفـرة المادية الذي يمكن استمراره، وكذلك التفاوت الذي يمكن احتماله بين الأغنياء والفقراء سـواء داخل الـدولة الـواحدة أو في مـا بين الـدول، مع الأخـذ في الاعتبار العـدالـة الاجتماعية والأوضاع العملية. إن هذه ليست دعوة إلى المساواة بين البشر. حقيقـة أن القيم الجماعية التي سادت في السنوات الأخـيرة قد روّجت لنـوع من المساواة الـزائفة، ولكن كان من المحتم أن تتحطم هذه الدعوة عند اصطدامها بواقع الطبيعة البشرية.

وفي إطـار السعي إلى تبنّي منهـاج معيـاري للتـطورات العـالميـة المستقبليـة في هـذه اللحـظة من التغـير والاضـطراب، فـإنـه من الأهميـة بمكـان اكتشـاف مـا إذا كـانت المستويات الحالية من الرخاء المادي في البلدان الغنية الصنـاعية تتفق وفكـرة التواصـل على المستوى العالمي، أو ربما كـان من الأفضل اكتشـاف ما إذا كـان بمقدور الاقتصـاد العالمي الذي يحركه الطلب الاستهلاكي الاستمرار وقتـاً طويلاً، ومثل هذه الأمور تعدّ وثيقة الصلة خاصة في ضوء الضغـوط السكانيـة والبيئية، ولكنهـا بطبيعـة الحال أمـور خلافية قد لا يمتلك الشجاعة الكامنة لمواجهتها سوى عدد قليل من الحكومات بالرغم من أنها ذات أهمية حيوية في الوقت الحاضر، كما لا بد أن تفرضهـا الشعوب في نهايـة الأمر على رجال السياسة. واعتقادنا أن النزعة الاستهلاكية في صورتها الحالية لا يمكن أن تستمـر، ليس فقط بسبب مختلف المحـددات ولكن لأسبـاب أعمق تتعلق بـالقيم الإنسانية؛ فالاستمتاع السطحي الذي يتولد عن النزعة الاستهلاكية والـذي يتمثّل في محاكاة الآخرين وتقييم الفرد بمـا يملك يتعارض والحيـاة الانسانيـة الكريمـة التي تتطلب شعوراً عميقاً بالذات، كذلك فإن النزعة الاستهلاكيـة تؤدي من خلال مـا تولّـده من جشع إلى العديد من مظاهر اعتلال المجتمع التي سنتحدث عنها في ما بعد[٣].

غير أنه يتعيّن التأكيد هنا أننـا لا ندافـع عن معدل للنمـو يساوي صفـراً، لأننا مقتنعون حقاً بضرورة تحفيـز النمو في بلدان الجنـوب التي تعاني التخلف. ولكن يبـدو أن هناك حاجة أكبر إلى النمو النوعي في بلدان الشمال الصناعية ومع تطور المجتمع ما بعد الصناعي.

---

(٣) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

ثانياً: تسخين سطح الأرض وانعكاساته على الطاقة

تبدو ظاهرة الصوبة في ضوء معرفتنا الحالية بالتفاعلات المعقدة التي تحدث داخل النظام الكوني، أبرز القيود التي تحول دون اتساع، بل حتى بقاء المنهج الاقتصادي الذي خدم مصالح الدول الغنية لفترة طويلة. وعلى حين أنه لم يتأتّ بعد الادراك الدقيق لعواقب تسخين سطح الأرض، إلا أنه من الواضح أن هناك اتفاقاً حول الاتجاهات العامة.

«لقد كنا نعتقد دائماً أن الظواهر المناخية هي شيء من صنع الخالق وسوف يقتضي الأمر حدوث تحوّل هائل في الكيفية التي ننظر بها إلى عالمنا وإلى موقعنا في إطاره، لكي نتفهم حقيقة أننا قد انتقلنا بالفعل إلى عصر أصبحنا فيه مسؤولين عن إدارة المتغيرات المناخية. ولقد بدأنا ندرك أخيراً ـ وبعد سنوات طويلة من الأخطاء ـ أن استمرار الرفاهية الاقتصادية يرتهن برعاية البيئة، وأن هناك نفعاً أكيداً يُجنى من وراء العناية بكوكبنا».

روبرت ردفورد
مؤسس معهد إدارة الموارد(٤)

إن التباين في الارتفاعات المتوقع حدوثها في درجة الحرارة نتيجة زيادة نسبة تركيز ثاني أكسيد الكربون إلى الضعف، يزيد زيادة كبيرة عن التغيرات الدورية التي حدثت على امتداد الأزمنة التاريخية الماضية. وتأثير ذلك لن يكون واحداً بالنسبة إلى مختلف أجزاء سطح الأرض، إذ سيتضاءل هذا التأثير عند خط الاستواء، على حين انه يتزايد عند خطوط العرض البعيدة عنه. وسوف يترتب على ذلك تغير في تدرج الأرض الحراري وهو ما يُتوقّع أن يؤدي إلى حدوث تغير هام في نمط هطول الأمطار وبالتالي تغير المناطق المناخية، ومن ثم المناطق القابلة للزراعة. فعلى سبيل المثال، من المنتظر أن تتحول المناطق الرئيسية لإنتاج الغذاء في العالم ـ مثل منطقة سلة الخبز التي توجد في وسط الغرب الأمريكي وفي أوكرانيا ـ إلى مناطق قاحلة، على حين تتحول مناطق أخرى واقعة إلى الشمال إلى مناطق خصبة. وهذا التحول قد يحدث بصورة تدريجية أو غير تدريجية، ولكن في كلتا الحالتين سوف يكون الأمن الغذائي العالمي مصدر قلق عميق. كذلك يُقال إن علينا أن نتوقع ظروفاً مناخية أقل انتظاماً بكثير عمّا عرفناه في الماضي، حيث تكثر انحرافات الأحوال الجوية عن معدلاتها المعتادة، وحيث يزداد تكرار حدوث الأعاصير. والحقيقة أن من أهم العوامل التي تجعل التنبؤ بالتغيرات المناخية على المستوى المحلي أو العالمي غير دقيق هو تأثير تسخين سطح الأرض في كمية السحب. فعلى سبيل المثال، يعتبر نظام السحب الموسمية في المناطق

---

(٤) The Sundance Summit on Global Climate Change (Sundance, Utah, 1989).

الاستوائية عاملاً أساسياً في تنظيم الأحوال المناخية، ومن المعروف أن التغيرات الضئيلة في درجة حرارة المحيطات تؤثر تأثيراً كبيراً، في هذا النظام.

وهناك نتيجة أخرى تترتب على هذا التسخين ألا وهي ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب تمدد المياه الحراري وذوبان ثلوج الأرض وانسيابها إلى المحيطات. وقد يعني ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر بصفة عامة إلى مدى يبلغ متراً كاملاً، وهو ما يؤدي إلى غمر الأقاليم المنخفضة وتعريض مناطق أوسع لخطر الفيضانات في أوقات حدوث المدّ في فصل الربيع، وكذلك لخطر العواصف. وبالطبع، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر سوف يحدث بالتدريج على امتداد السنين، الأمر الذي ينبغي أن يتيح الفرصة للتصرف حياله. وسوف تتمثل آثار ذلك في النهاية في اختفاء عدد من مجموعات الجزر وتآكل الكثير من دلتات الأنهار الهامة مثل دلتا كل من نهر النيل ونهر الغانج مع ما ينطوي عليه ذلك من تشريد عدد كبير من السكان. ولعله من المثير للاهتمام هنا أن نعرف أنه على امتداد المائة سنة الأخيرة، ارتفع مستوى سطح البحر في العالم بما يتراوح ما بين ١٠ سنتيمترات و٢٠ سنتيمتراً، في الوقت الذي ارتفع فيه متوسط درجة حرارة الهواء القريب من سطح الأرض بواقع ٠,٥ درجة مئوية تقريباً.

وبطبيعة الحال، فإن هناك العديد من التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تأجيل ومعالجة عملية تسخين الأرض، بل وضع حدٍ لها في نهاية الأمر. وفي هذا الصدد فإن هناك حاجة ماسة إلى التقليل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون وذلك عن طريق الحد بدرجة كبيرة من احتراق الوقود الحفري. وقد أشار مؤتمر العلماء الذي عقد في تورنتو في عام ١٩٨٨ إلى أنه من الضروري تقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون بواقع ٢٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٥٥ . وحتى ذلك الحين، فإن أمامنا فرصة ذهبية للقيام بحملة عالمية تستهدف الاقتصاد في استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها. والواقع ان البعض يدافع بحجج مقنعة عن أن الجهود المكثفة من أجل رفع كفاءة استخدام الطاقة تُعد في حد ذاتها حلاً للمشكلة، ولكن حتى ولو سلّمنا بصحة هذا الجدل، فإن الوقت الطويل الذي يستغرقه تطبيق هذه الأساليب الجديدة يجعل من غير المحتمل أن يؤدي الاعتماد على هذه السياسة وحدها إلى إمكانية السيطرة على عملية التسخين بسرعة كافية. ومن هنا، فإن رفع كفاءة الطاقة والاقتصاد في استخدامها، بالإضافة إلى تطوير مصادر للطاقة غير الحفرية، يجب أن يكون هو مهمتنا الأولى إذا ما أردنا تجنب حدوث اضطراب في الانتاج الصناعي وكذلك تجنب صعوبات الحياة اليومية ومشقاتها.

وبناء عليه، فإن السؤال الذي يثور هنا هو ما هي الاحتمالات المستقبلية للطاقة؟ في الواقع أنه بالرغم من الوفرة الحالية للنفط، فإننا نقترب من نهاية فترة

طويلة تميزت برخص ووفرة هذا المصدر من مصادر الطاقة غير المتجددة. وبغضّ النظر عن الحاجة إلى التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر أولي للوقود بسبب «ظاهرة الصوبة»، فإنه يتعين تدريجياً وضع التدابير التي من شأنها الحفاظ على هذا المصدر الحيوي كعنصر مغذّ للصناعات البتروكيميائية، التي سوف تكون هناك حاجة دائمة إليها لإنتاج مادة البلاستيك والدوائيات ومواد الصباغة، إلى جانب سلسلة أخرى من المنتجات التي تعتبر حالياً من الضروريات. أما بالنسبة إلى الفحم فإنه على حين لا يزال هناك الكثير منه إلا أنه يبدو أن خطر استخدامه قد تعاظم بشكل كبير بسبب آثاره في تسخين الأرض، إلا إذا أسفر التقدم التقاني الذي نشهده حالياً عن الحد بشكل كبير من الآثار السلبية لهذا المصدر من مصادر الطاقة. وفي ما يتعلق بمصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والحرارة الأرضية وكذلك الطاقة المستمدة من حركة المد، فإن ما لا شك فيه أنه يمكن توليدها. ولكن استناداً إلى المعدلات الحالية التي تسير بها عملية تطوير هذه البدائل، فإنه من غير المرجح أنها ستصبح متاحة بكميات كافية وفي الوقت المناسب بحيث تعوِّض النقص المطلوب حدوثه في استخدام الوقود الحفري. وتشير التقديرات الحالية إلى أن مصادر الطاقة غير الحفرية قد تصبح قادرة على تلبية حوالى ٨ ـ ١٠ بالمئة من احتياجات العالم من الطاقة في نهاية هذا القرن. كذلك، فإنه من الواضح أن هناك فرصة طيبة أمام حدوث تحسن كبير في كفاءة الخلايا الضوئية الكهربائية، ولكن استخدامها يحتاج إلى مساحات شاسعة من الأرض التي لا يمكن عندئذ استخدامها في أغراض أخرى مما يضعف إلى حد كبير من صلاحية هذا البديل من بدائل الطاقة.

وعلى صعيد آخر، ظل الاندماج النووي ولسنوات عديدة، يمثل الحل النهائي لجميع مشكلاتنا المتعلقة بالطاقة بل ومصدراً لا ينضب منها. ولكن حتى لو ثبت صحة ذلك، فإن توافر هذا المصدر بشكل غزير لا يزال احتمالاً بعيداً تماماً كما كان الحال عندما طُرحت هذه الفكرة لأول مرة. ويعني ذلك أنه لن يكون بالتأكيد بوسعنا الاعتماد على الاندماج النووي لسد النقص الذي سيحدث عندما نضطر بسبب تسخين الأرض إلى التقليل من استخدام الوقود الحفري.

ويبدو أنه ربما قد بات يتعين علينا الاستعداد لمواجهة الوضع الحرج الذي سينشأ بعد عقود قليلة عندما تجبرنا مخاطر تسخين الأرض على الحد بشكل كبير من استخدامنا الوقود الحفري في الوقت الذي لا يكون قد أتيحت لنا مصادر بديلة للطاقة. وفي ظل هذه الظروف، قد يصبح الانشطار النووي هو السبيل الوحيد الممكن للتخفيف من حدة هذا الوضع. حقيقة أن الكثيرين منا قد شعروا منذ وقت طويل بعدم الرضاء إزاء انتشار محطات الطاقة النووية بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر واضحة علاوة على مشكلات تخزين النفايات النووية، إلا أن علينا الآن أن نعترف

كـارهين بـأن استخدام الفحم والنفط ربمـا كان أكـثر خطراً عـلى المجتمع من الـطاقـة النووية بسبب ما يولدانه من غاز ثاني أكسيد الكربون. ومن ثم فإن هناك حججاً قوية تؤيد الإبقاء على الخيار النووي وتطوير المفاعـلات المولـدة السريعة. ومـع هذا، فـإنه يتعين علينا أن نحذِّر من أن تبني مثل هذا الخيار يساهم في حل المشكلة بشكـل جزئي فقط؛ ذلك أنه سوف يكون من المستحيـل تقريبـاً توفـير رؤوس الأموال وكـذا الجهود الـلازمة لإنشـاء عدد كـافٍ من المحطات الـنووية في وقت منـاسب، وبما يتـلاءم مـع الخفض اللازم إحداثه في غاز ثاني أكسيد الكربون.

إن تـأثير تسخـين الأرض سوف يكـون أشد وطـأة بـالنسبـة إلى البلدان الأكـثر فقراً. . .، فعملية التنمية تتطلب تـوفير الـطاقة للصنـاعة والـزراعة وكـذلك مـواجهة الاحتياجات المنزلية للسكان المتزايدين. ولعلّ خطط الصين ـ وهي الدولة الأكثر سكاناً في العالم ـ في مجال التصنيع يقدِّم مثالاً واضحاً عـلى ما قـد ينشأ من أوضـاع. ذلك أن هـذه الخطط تقـوم على أسـاس استخدام الفحم الـذي تمتلك منه الـدولة احتيـاطات كبيرة، وهو ما سوف يجعل من الصين في نهايـة الأمر واحـدة من أكثـر بلـدان العـالم تلوثـاً بثاني أكسيـد الكربـون، في الوقت الـذي ستكون فيـه الصناعـة في سائـر العـالم تناضل من أجل الحد بشكل هائل من انبعاث هذا الغاز. ولا شك أن منع الصـين أو أية دولة نامية أخـرى من المضي قدمـاً في خططهـا الصناعيـة دون تعويض عن ذلـك، سوف لا يكون فقط عملاً غير أخلاقي بل سيترتب عليه عواقب مأسـاوية من النـاحية السياسية، ناهيك عن أنه غير ممكن من النـاحية العمليـة. ولا شك أن خـبراء الصين عـلى دراية تـامة بهـذه المشكلة ولكن ذلـك في حـد ذاتـه لا يكفي للخـروج من هـذا المأزق.

ثالثاً: الأمن الغذائي العالمي

لا شـك أن إنتاج الغـذاء الذي يكفي لتلبيـة احتياجـات سكـان العـالم الـذين يتزايدون وبسرعة هو أمر ذو أهمية رئيسيـة. وعندمـا حظيت قضيـة الانفجار السكـاني لأول مرة في أوائل السبعينيات باهتمام عام، انطلقت هناك أصوات مسؤولة لكي تؤكد لنا أنه سوف يكون من الممكن إنتاج الغذاء اللازم لسكان عالم يصل تعـداده حتى ٢٠ بليون نسمة. والحقيقة أنه قد يكون من الممكن تحقيق ذلـك من الناحيـة الفنية إذا مـا تسنَّى النظر إلى الزراعة منفردة. ولكن الـواقع يفـرض علينا النـظر إلى الزراعـة داخل إطـار الإشكاليـة بسبب القيود التي تـرد عليها بفعـل العوامـل الأخرى؛ فعـلى سبيـل المثال، اعتمدت التقديرات طويلة المدى الخاصة باحتمالات إنتاج الغذاء عـلى افتراض إمكانية التغلب عـلى مشكلة نقص المياه من خـلال إزالة ملوحـة المياه قليلة الملوحـة أو ملوحة مياه البحر، اعتماداً على المبتكرات التقانية التي ستظهر إلى حيِّز الوجود لمواجهـة

ضغوط الطلب على المياه. غير أن هذا الافتراض لم يأخذ في حسبانه الطاقة اللازمة الهائلة التي ستلزم لهذه العملية ومدى توافرها.

ومع هذا، فقد حقّق الانتاج الزراعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نجاحاً ضخماً أسفر عن تحقيق فائض عالمي هام بالرغم من النمو الديمغرافي. وفي عام ١٩٨٧، أوضحت التقديرات أن الانتاج العالمي من الغذاء يكفي لإمداد كل فرد يعيش على ظهر الأرض بأكثر مما يحتاجه من السعرات الحرارية بحوالى ١٩ بالمئة، ومع هذا ظلت هناك مناطق واسعة تعاني الجوع وسوء التغذية، وازداد الوضع تفاقماً بسبب الجفاف والمجاعات والحروب، ولهذا فإنه يبدو أن وفرة الغذاء العالمي ليس لها علاقة تُذكر باستمرار الجوع. فعلى سبيل المثال، نجد أن الثورة الخضراء في الهند التي نجحت في تحويل الهند من بلد يعاني عجزاً في الغذاء إلى بلد يتمتع بفائض فيه، لم تؤدِ على ما يبدو إلى القضاء على الجوع في هذه الدولة، ذلك أن الجياع هم الفقراء الذين لا يستطيعون شراء الغذاء المتوافر. ومن هنا يمكن القول إن الجوع في مناطق واسعة من العالم ليس في الواقع إلا واحداً من أعراض المشكلة الأساسية، ألا وهي مشكلة الفقر. حقيقة أن عدد الأفراد الذين يحصلون على غذاء كافٍ قد ارتفع اليوم عمّا كان عليه في عام ١٩٦٨، إلا أن الأعداد المطلقة للجياع قد استمرت في التزايد.

والواقع أن وجود وفرة في الغذاء وانتشار المجاعات في آن واحد لم يعد أمراً محتملاً، فضلاً عن أنه يولّد مشكلات في الدول التي تتمتع بفائض في الغذاء تماماً كما في الدول التي تعاني عجزاً فيه؛ ففي الأولى هناك صعوبات شديدة تتعلق بدعم الفائض وباحتياجات المزارعين. ومن المعروف أن أكثر احتياطيات الغذاء المتاحة للتصدير توجد في أمريكا الشمالية وحيث تعتمد بلدان العجز على مدى نجاح المحاصيل هناك. وفي ظل استمرار الأنماط السائدة حالياً للانتاج الزراعي، فإنه من المتوقع أن تكون مناطق العجز الرئيسية في نهاية هذا القرن هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تُقدَّر كمية العجز السنوي في انتاج الحبوب بنحو ٦٠ مليون طن.

ولكن هل ستستمر هذه الأنماط؟ لقد أحدثت موجات الجفاف التي شهدها عام ١٩٨٨ صدمة شديدة سرت في أجزاء النظام الغذائي العالمي كافة. ومن الواضح أن الجفاف الذي شهدته الولايات المتحدة كان أسوأ جفاف سجّله التاريخ، إذ انخفض انتاج الحبوب إلى مستوى أقل من الطلب المحلي لأول مرة. وقد انخفض المحصول الأمريكي بواقع ٣١ بالمئة، على حين انخفض محصول كندا بواقع ٢٧ بالمئة. غير أنه قد أمكن تعويض هذا العجز عن طريق السحب من المخزون المتراكم وهو المخزون الذي سمح أيضاً بالوفاء بعقود التصدير مع ١٠٠ دولة تعتمد في وارداتها من الغذاء

على أمريكا الشمالية. وقد أدى ذلك إلى حدوث تدهور مفاجىء في الاحتياطي العالمي من الغذاء. ولعلّ السؤال الذي يثور هنا هو ماذا سيحدث إذا ما تكرّر حدوث مثل هذه الموجات من الجفاف؟ وجدير بالذكر، أنه بالرغم من أنه من السابق للأوان إرجاع الجفاف الذي حدث في عام ١٩٨٨ والذي امتد تأثيره أيضاً إلى أجزاء عديدة من العالم، إلى ظاهرة التسخين التي تتعرض لها الكرة الأرضية، فإن هذا الحدث كان بمثابة تحذير واضح لمدى تأثر الأمن الغذائي بالتغيرات المناخية.

وحتى عام ١٩٥٠ تقريباً، كانت زيادة الانتاج الزراعي تعود في الأساس إلى التوسع الذي حدث في الأرض المزروعة، على حين أمكن في الفترة التي أعقبت ذلك تحقيق زيادة هائلة في الانتاج الزراعي بسبب استخدام المخصبات الكيميائية. وهكذا لم تعد الزراعة تعتمد فقط على الطاقة الشمسية الحالية، ولكن أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على الوقود الحفري، أي الطاقة الشمسية المختزنة في العصور السحيقة.

إن انتاج طن من الأسمدة النيتروجينية يتطلب حوالى طن من النفط أو ما يساوي ذلك من الغاز الطبيعي. كذلك يعد النفط، ضرورياً لتصنيع مبيدات الأعشاب والآفات الزراعية التي تستخدم بشكل مكثف في الزراعة الحديثة، وعلاوة على ذلك يعد النفط ضرورياً أيضاً لتشغيل معدات حرث الأرض ومضخات الري. وفي خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٦، ارتفع متوسط استهلاك الفرد في العالم من الأسمدة من ٥ كلغ إلى ٢٦ كلغ في الوقت الذي انخفض فيه نصيب الفرد من المساحة المخصصة لزراعة الحبوب من ٠,٢٤ إلى ٠,١٥ هكتار. ويعني ذلك بشكل عام أن الزيادة الكبيرة في الانتاج العالمي من الغذاء تمثّل في الواقع تحويل النفط إلى حبوب غذائية عن طريق عملية التمثيل الضوئي. هذا ولم تعد الزراعة بمعناها التقليدي موجودة في معظم أنحاء العالم، إذ أصبحت أحد قطاعات الصناعة التي تعتمد على الابتكارات التقانية وأساليب الإدارة الحديثة شأنها في ذلك شأن القطاعات الأخرى. كذلك، فإن الزراعة بوصفها مستهلكاً ومنتجاً للطاقة يتعين النظر إليها كعنصر من عناصر النظام العالمي للطاقة، ومن هنا فإن ندرة النفط في المستقبل أو ارتفاع أسعاره أو فرض قيود على استخدامه بسبب ظاهرة تسخين الكرة الأرضية سوف يؤدي إلى تعويض إنتاج الغذاء وبالتالي حدوث زيادة كبيرة في أسعاره، في الوقت الذي يؤدي فيه استمرار النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الغذاء. ومن المؤكد أن الحد من اعتماد الزراعة على الطاقة يعد أمراً مرغوباً فيه، ولكن الأمر يتطلب إعمالاً شديداً للعقل لتحديد مدى قدرة الزراعة «العضوية» على الوفاء باحتياجات السكان الآنية والمستقبلية من الغذاء.

«وفقاً للمعلومات التي قدمتها مؤسسة اكسوتشيكالي (Xochicalli) في المكسيك فإن إعداد ٢٢٠٠ سعر حراري من الغذاء يتطلب ١٩٠٠٠ سعر حراري من الطاقة. ومن ناحية أخرى، فإن كمية الطاقة اللازمة لنقل المواد الغذائية في المكسيك تساوي تقريباً إجمالي كمية الطاقة اللازمة للقطاع الأولي لإنتاج الغذاء. وفي ضوء هذه الأرقام، فإنه لا يصح اعتبار انتاج الغذاء ايجابياً في حساب الطاقة».

مانفريد ماكس ـ نيف(٥)

وهناك أيضاً خطر آخر محتمل يهدد تواصل الزراعة، ألا وهو ذلك التدهور والتآكل الذي تتعرض لهما التربة في أجزاء كثيرة من العالم. حقيقة أن تآكل التربة هو عملية طبيعية ولكن عندما يزيد معدلها عن معدل تكوين التربة الجديدة فإن ذلك يعني انخفاض خصوبة الأرض. ويُعتقد أن هذا هو الوضع في ٣٥ بالمئة من الأراضي المحصولية في العالم. وفي السنوات الأخيرة شهدت مناطق الجفاف وزيادة السكان والحيوان وكذلك العديد من الأقاليم مثل اقليم الساحل في أفريقيا، تحوّل الأراضي الزراعية الهامشية إلى أراضي رعي قاحلة ثم إلى أراضٍ صحراوية. على حين شهدت منطقة سلة الخبز في أمريكا الشمالية ادخال الزراعة قسراً في أراض غير مناسبة للانتاج وانهاك التربة الجيدة من أجل مواجهة الطلب المتزايد باستمرار على الغذاء تجارياً. وعلاوة على ذلك، فإن هناك جزءاً كبيراً من الطبقة العلوية الخصبة للتربة تجرفها مياه الأمطار وتدفع بها إلى الأنهار. وجدير بالإشارة أن طرق الزراعة الكثيفة ـ مثل تلك التي تعتمد عليها الثورة الخضراء ـ تتطلب كميات من المياه تزيد عن تلك التي تستهلكها الأساليب التقليدية للزراعة، ونتيجة ذلك، فإن مستويات المياه الجوفية آخذة في الانخفاض في عديد من المناطق مما يلقي ظلالاً من الشك حول إمكانية تواصل هذه الأساليب على المدى الطويل. وقد أدى تزايد الاعتماد على الري إلى حدوث زيادة كبيرة في استهلاك المياه في أماكن عديدة، واقترن ذلك في أغلب الأحيان بتحقيق نتائج لافتة للنظر، ولكنه تمخض في الوقت نفسه عن ملوحة التربة والإضرار البالغ بخصوبتها، غير أن ذلك، مع هذا، لا يمثل إلا عنصراً واحداً فقط من عناصر أزمة المياه التي يقترب العالم من مواجهتها؛ فالطلب على المياه التي تستخدم في الأغراض المنزلية يتزايد بسرعة مع تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن العديد من التقانات الصناعية تحتاج إلى كميات ضخمة من المياه في الوقت الذي يؤدي فيه نمو المدن إلى ظهور مشكلات مياه حادة، خاصة تلك المدن التي تقام في المناطق القاحلة التي لا تسمح طبيعتها باستيعاب أعداد كبيرة من سكان الحضر. وأخيراً فإنه يتعين علينا أن نؤكد مجدداً الخطر الوشيك الذي يرتبط بتلوث الطبقات الخازنة للمياه بسبب تكاثر النفايات السامة والمشعة.

---

(٥) In Human Scale for Development. CEPARA. مؤسسة داغ همرشولد.

كذلك، تجدر الإشارة إلى بعض أشكال الانحرافات التي تنشأ نتيجة تغلغل الأنماط الغربية في بعض البلدان النامية. فقد تغيرت العادات الغذائية في كثير من المناطق، خاصة في المدن الافريقية، وساهم في حدوث ذلك توافر مواد الإغاثة في مناطق المجاعات أو الواردات الغذائية منخفضة السعر. وبناء عليه أصبح الخبز، على سبيل المثال، غذاءً شعبياً في مناطق غير مناسبة لزراعة القمح، كما أصبح الأرزّ من الأغذية المحببة بالرغم من أن زراعته تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه. ومثل هذا الاتجاه يُلحق ضرراً بالغاً بالمحاصيل الغذائية التقليدية، ويضعف الدافع الذي يحفز المزارعين على زيادة إنتاجهم منها. وعلى صعيد آخر، فإنه على حين يمثّل إنتاج المحاصيل النقدية ـ كاستمرار السياسات الزراعية في عهد الاستعمار ـ مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي، إلا أنه من غير الحكمة الإفراط في زراعة هذه المحاصيل في البلدان التي تعاني عدم كفاية الغذاء للاستهلاك المحلي. ويصدق ذلك بصفة خاصة على تلك المناطق الواسعة التي يتم تخصيصها لزراعة علف الماشية لاستخدامه في دول الغرب المكتفية غذائياً ربما لإطعام الحيوانات المنزلية الأليفة!

رابعاً: مضاعفات التطور الديمغرافي

ترتبط النتائج طويلة المدى للتغير الديمغرافي ارتباطاً وثيقاً بمستقبل التنمية والوفاق العالمي، فالبلدان الصناعية التي توجد بها نسبة كبيرة من كبار السن، يمكن ـ إلى حد كبير ـ الحفاظ على مستويات المعيشة الحالية فيها، بإدخال الوسائل الأوتوماتيكية وزيادة الانتاجية مع وجود قوة عمل محدودة وآلاتها الأوتوماتيكية وما تؤدي إليه من حدوث زيادة كبيرة في الانتاجية، غير أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان المتقدمة في العمر سوف تمثل عبئاً ثقيلاً على صناديق المعاشات وعلى أنظمة الصحة والرفاهة الاجتماعية. ولقد اتجهت بعض هذه البلدان إلى تبني سياسات مشجعة على زيادة معدل المواليد ولكنها لم تحرز نجاحاً مذكوراً في هذا الصدد. ولهذا سوف يتعين على هذه البلدان إجراء تعديلات هيكلية هامة في ضوء تضاؤل نسبة الملتحقين الجدد بالنظام التعليمي وضرورة التوسع في خدمات الصحة والرفاهة الاجتماعية التي تقدم إلى كبار السن، وهو التوسع الذي يعوضه انخفاض عبء الوفاء بالاحتياجات الصحية للطفولة. وبالرغم من أن النظام التعليمي الرسمي سوف يضم نسبة أقل من السكان، إلاّ أنه لا بد من بذل جهود عظيمة من أجل تعميقه والارتفاع بنوعيته، ذلك أن تحقيق النجاح في المجتمع ما بعد الصناعي سوف يعتمد بشكل خطير على النواحي الكيفية في تنمية الموارد البشرية، كذلك سوف يقتضي الأمر استحداث وسائل انتقائية مرنة تؤدي إلى تراجع سن التقاعد بحيث يمكن الاستفادة من مهارات كبار السن الذين ما زالوا قادرين على الإسهام في حركة المجتمع على نحو ملموس. والواقع أن الاختلال

العمري لدى السكان من الممكن النظر إليه باعتباره أحد دلائل نجاح سياسات تنظيم الأسرة، وهي ظاهرة مؤقتة يمكن التخطيط لها مسبقاً، والدليل على ذلك أن الوضع في السويد ـ وهي الدولة الأولى التي تنبهت إلى هذه المشكلة ـ قد عاد الآن إلى التوازن، أما بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً، فإن مشاكلها على النقيض تماماً؛ ذلك أن الأهداف الرئيسية في معظم هذه البلدان سوف تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، ويعني ذلك تبني نمط من النمو يحترم الثقافات التقليدية ويرتكز عليها بدلاً من التقليد الرخيص لنمط النمو المادي في دول الشمال، الذي لا بد أن يسفر عن توليد نفس العلل التي تعانيها الآن البلدان الصناعية. غير أن الزيادة السكانية المفرطة يمكن أن تمثل قيداً قاتلاً على جهود التنمية. ولهذا نجد أن العديد من خطط التنمية في البلدان الأقل نمواً تفتقر إلى الواقعية بسبب عدم إيلاء هذا العامل الاهتمام الكافي.

ومع هذا، فإن ما يثير قلقنا هنا هو زيادة حدة التفاوت الديمغرافي بين الشمال والجنوب. فمن المنتظر، بحلول منتصف القرن القادم، أن يمثل سكان البلدان الصناعية الحالية أقل بكثير من ٢٠ بالمئة من سكان العالم، فهل يمكننا أن نتصور عالم المستقبل الذي ستصبح فيه الدول الغنية داخل ما يشبه الفيتو المحصن بأسلحة متطورة لكي تحمي نفسها ضد جموع الجياع والعاطلين والساخطين وغير المتعلمين التي تعيش خارجه؟

إن مثل هذا السيناريو الذي يعدّ من الإسقاطات التي تبنى على أساس الاتجاهات الحالية، هو سيناريو غير محتمل الحدوث، إذ إنه من المؤكد أن أحداثاً عالمية لا يمكن التنبؤ بها الآن ستقع وأنه في المستقبل ستتمكن بعض الدول الأقل نمواً من امتلاك أسلحة نووية.

إن السيناريو الأكثر احتمالاً هو أن تؤدي الضغوط السكانية وتضاؤل الفرص وظروف القهر والطغيان، إلى توليد موجات من الهجرة إلى دول الشمال والغرب يكون من المستحيل احتواؤها، ومن ثم فإنه من المرجح أن يشهد خلفاؤنا موجات من الهجرات الجماعية على نطاق غير مسبوق. والواقع أن مثل هذه الحركات قد بدأت بالفعل وعبرت عن نفسها في شكل «سكان القوارب» القادمين من الشرق الأقصى والمتسللين عبر الحدود من مواطني المكسيك إلى الولايات المتحدة والمهاجرين من آسيا وأفريقيا إلى الدول الأوروبية. وليس من الصعب، وفقاً لأبعد الاحتمالات، أن نتصور هبوط أعداد لا حصر لها من المهاجرين بالقوارب من الجياع واليائسين على السواحل الشمالية للبحر المتوسط. كذلك من المتوقع حدوث هجرات ضخمة مماثلة من بلدان أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة على حين قد تجد الصين في سيبيريا الخاوية ملاذاً لها من وطأة الضغوط السكانية. وكما أشرنا من قبل، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر

بسبب تأثير ظاهرة الصوبة قد يتمخض عن زيادة حدة الهجرة من بنغلادش ومصر على سبيل المثال.

وبناء عليه، فإن تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلدان الفقيرة وفي الوقت نفسه استحداث وسائل فعالة للحد من النمو السكاني، يعد مطلباً ملحاً. ونود هنا التأكيد أن الحد من التفاوت الاقتصادي، وكذلك تقديم معونات تنموية تعاونية حكيمة، وبغضّ النظر عن كونها لفئات انسانية، فإنها يحققان مصلحة ذاتية رئيسية للبلدان الغنية. غير أن هذه الحقيقة لم تحظَ بتفهم كافٍ من جانب عامة الجمهور في البلدان الصناعية. وإلى أن يتحقق هذا التفهم، فإنه من غير المحتمل أن يتحرك الساسة. ومع هذا، فإنه من الواضح أنه ليس هناك ثمة إجراءات فعالة يمكنها وقف اتجاهات الهجرة وهو الأمر الذي قد يتمخض عن ازدياد حدة المشاعر العنصرية الدفاعية في البلدان المستقبلة لها، علاوة على أنه قد يشجع على ظهور عدد من الزعامات اليمينية الدكتاتورية الذين يدفع بهم التأييد الشعبي إلى مقاعد السلطة. إن مثل هذه الأوضاع يجب ألّا يسمح لها بالحدوث، ولهذا فإن تهيئة سكان البلدان الغنية لتقبُّل هذا الواقع لا يقلّ أهمية عن زيادة معونات التنمية للبلدان الفقيرة.

خامساً: مجتمع المعلومات

يُعدّ بزوغ مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي أحد العوامل الأساسية وراء هذا التغيير الذي يشهده كوكبنا، ومثل هذا التطور إذا ما تم توجيهه بحكمة وعقلانية ومعالجة مشكلاته في الوقت المناسب، من الممكن أن يسفر عن تحسن أوضاع البشرية من نواحٍ عديدة.

وقد تعرّضنا من قبل لتطور الالكترونيات الدقيقة وكيف أن تطبيقاتها تتغلغل في كل جوانب أنشطتنا الصناعية وحياتنا اليومية، ولكن ما يعنينا هنا هو انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد جاءت في الأساس التطورات التي يرتكز عليها مجتمع المعلومات كمحصلة للجهود التي بُذلت في المعامل العلمية والصناعية في بلدان الشمال. وقد كان من المحتم أن تغمر التطبيقات الثورية للالكترونيات الدقيقة أسواق البلدان الصناعية، ومن ثم فإن مناقشتنا هنا انعكاسات ذلك ستكون ذات طابع «شمالي» قوي. ولكن بالرغم من أن هذه التطورات على البلدان النامية حتى الآن كان أثراً غير مباشر إلى حد كبير، إلا أن دلالة هذه الابتكارات بالنسبة إلى التنمية في الجنوب، إيجاباً أو سلباً، هي دلالة هامة جداً كما سنرى في ما يلي.

إن التطور السريع في مجال الالكترونيات الدقيقة بدوائرها المتكاملة التي قد

تحتوي فيها رقائق السيليكون على ملايين من المكونات الالكترونية، قد حدث بصفة أساسية في الولايات المتحدة واليابان. وبالنسبة إلى الدولة الأولى، فقد تم الجزء الأكبر من البحث والتطوير في المعامل التابعة لشركات متطورة صغيرة نسبياً (في منطقة وادي السيليكون) بمقتضى تعاقدات مع وزارة الدفاع ووكالة الفضاء. أما في اليابان فقد تحقق هذا التطور من خلال التعاون بين الحكومة والشركات الكهربائية الكبرى وكجزء من استراتيجية طموحة طويلة المدى، على حين دخلت أوروبا هذا المجال في مرحلة لاحقة حيث تبذل جهوداً كبيرة ـ ولكن ربما تكون غير كافية ـ للحاق بالركب. وجدير بالإشارة أن المنافسة في هذا المجال بصفة خاصة هي منافسة شرسة وقاسية.

بيد أنه يتعينّ علينا أن نؤكد في البداية أن قدوم المجتمع ما بعد الصناعي لا يعني أنّ المنتجات الأخرى، بما في ذلك منتجات الصناعة الثقيلة، سوف تصبح أقلّ ضرورة كما قد توحي بذلك بعض التصريحات العلنية التي تتسم بالسطحية؛ ذلك أن هؤلاء الذين سيعملون في قطاع المعلومات في المستقبل، سوف يظلون بحاجة إلى المسكن وإلى الشوكة والسكين وإلى الأطباق وكذلك إلى الطعام الذي يملأ هذه الأطباق. حقيقة أنه سوف تكون هناك حاجة أقل إلى الانتقالات إذ إن جزءاً كبيراً من عمل الكمبيوتر سيتم إنجازه في المنزل، إلا أنه سيظل هناك توق من جانب الأفراد إلى الاستمتاع بالخصوصية التي توفرها السيارة كوسيلة للتنقل. وحتى إذا ما أصبحت السيارات الخاصة نادرة وتعاظمت تكلفة تزويدها بالوقود، فإن البديل لها، وهو وسائل النقل العامة، سوف يعني استمرار الحاجة إلى تصنيع سيارات الأوتوبيس والقطارات والسفن. إن الصناعة في ظل مجتمع المعلومات سوف تواصل ازدهارها، ولكنها ستكون بحاجة إلى عدد أقل بكثير من الأيدي العاملة لتصنيع منتجاتها مقارنةً بما كان عليه الوضع في أوج العصر الصناعي. وسوف تعمل أغلبية الأيدي العاملة في صناعات معالجة المعلومات وفي قطاع الخدمات، وهو الاتجاه الذي بدأ وتنامى بالفعل.

ولقد كان للتطور التقاني أثره القوي في الطبيعة والمجتمع منذ استخدام الشظفة الحجرية الأولى والعظام؛ فالثورة الصناعية قد تمخضت بالتدرج عن نشوء نمط المجتمع الذي نعيش فيه اليوم، كما أن التقانات المتقدمة التي بدأت بالفعل في تعديل نمط الحياة وفي خلق مهن جديدة، قد يكون لها تأثير أعمق. وتُعدّ زيادة إنتاجية الأيدي العاملة هي البشرى الهامة التي يحملها إلينا مجتمع المعلومات من خلال تطبيقاته الشاملة في قطاعي الصناعة والخدمات، ويعني ذلك أنه سوف يصبح من الممكن توفير كل احتياجات دولة ما ـ من الانتاج الصناعي والزراعي، ومن احتياجات الدفاع والصحة والتعليم والرفاهة الاجتماعية، وكذلك توفير مستوى معيشة مقبول لكل فرد ـ بواسطة جزء صغير فقط من العمل الجسماني الذي يلزم لذلك الآن. ولن

يكون بوسع أية دولة أن تتجاهل هذه التطورات أو أن تبطىء من سرعة تحقيقها، لأن ذلك سيكون معناه فقدانها المزايا المحتملة لهذه التطورات، وكذا المخاطرة بالتعرض لخسائر اقتصادية على صعيد التجارة الدولية. غير أن مدى وعمق هذه التطورات وكذلك انعكاساتها الاجتماعية التي يصعب التنبؤ بها، تجعل من الضروري أن تتجاوز نظرتنا العقد الحالي في محاولة ضمان استغلال هذه التطورات بما يحقق أقصى فائدة للانسان، إذ إن تقاعسنا عن ذلك والتخطيط لهذه التطورات على أساس من تحقيق المكاسب في المدى المتوسط وبمراعاة مصالح ضيقة خاصة، سوف يدفع الحكومات إلى محاولة استيعاب الآثار الاجتماعية وغيرها من الآثار عن طريق تعديلات هامشية في السياسات والنماذج الاجتماعية القائمة بهدف القضاء على الأوضاع المتأزمة عند تفاقمها. ومن ثم، فإنه من الخطورة بمكان أن تُترك هذه التطورات الضرورية لسلامة المجتمع بالكامل لعمل قوى السوق التي تستجيب فقط للإشارات قصيرة الأجل.

إن التنبؤ بآثار هذه الابتكارات على نحو واضح، هو أمرُ غير ممكن في المرحلة الحالية، ولكن هناك بعض الاتجاهات قد أصبحت واضحة بالفعل؛ ففي ظل مجتمع المعلومات، سوف يزداد الاعتماد المتبادل بين الأفراد وبين الدول بسبب وضوح الرؤية الآنية التي تحدثها المعلومات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى اتسام المؤسسات والمجتمعات بدرجة أكبر من التعقيد. كذلك سوف تسمح هذه الابتكارات بوجود مراكز تتمتع بدرجة أكبر من القوة ومن القدرة على صنع القرار، ولكنها من الممكن في الوقت نفسه أن تطوِّع لخدمة زعماء مجردين من الضمير ودعم سلطتهم المركزية. وقد تؤدي الوسائل الالكترونية إلى قدرة الدكتاتور ـ الأخ الأكبر ـ على التحكم في أنشطة الأفراد والمجتمع بفعالية تفوق بكثير ما يمكن أن تحققه أجهزة البوليس السري.

ومن ناحية أخرى، تؤدي التطورات التقانية إلى زيادة درجة انكشاف المجتمع خاصة مع انتشار الأجهزة الالكترونية؛ فمحطات الطاقة ومعامل تكرير النفط والمفاعلات النووية ومراكز الاتصال وبنوك المعلومات سوف تكون لها معدات إلكترونية أشبه بالمراكز العصبية التي يسهل نسبياً اختراقها من جانب الحركات التخريبية وحركات الارهاب السياسي، وهي الحركات التي تزداد خطورتها بسبب امتلاكها أساليب أكثر تطوراً. وقد رأينا بالفعل كيف يمكن أن يؤدي حقن الكمبيوتر بـ «الفيروس» إلى انتشار هذا الفيروس بسرعة في الأنظمة الكبيرة، كما أننا ندرك حقيقة أنه بوسع خبير في التخريب الالكتروني أن يخترق شبكة البنوك الدولية بأكملها ويشيع الاضطراب فيها.

ومع هذا، فإن تحديد الآثار الاجتماعية والسيكولوجية الأعمق في مجتمع المعلومات لا تزال هي المهمة الأكثر صعوبة؛ فالمجتمعات التي ترتكز أساساً على قاعدة تقانية تعاني دائماً وجود انفصال بين هؤلاء الذين على علم بكيفية عمل الأجهزة وهؤلاء

الذين يقومون فقط بالضغط على أزرارها، ذلك أنه ليس ضرورياً بالطبع أن يفهم الانسان النظرية الالكترونية لكي يستمتع بجهاز التلفزيون، على سبيل المثال. ولكن عندما تنتشر الحاسبات الآلية الصغيرة بحيث تصبح جميع الأدوات والمعدات المستخدمة تقريباً بمثابة صناديق سوداء، فإن المعرفة المتطورة لهؤلاء الذين يقومون بتصميمها واختراعها ووضع البرامج الخاصة بها، سوف تكون قد بلغت حداً يستعصي على فهم الكثيرين، وعندئذ قد نواجه بوجود تميز حاد بين القلة التي تعرف والكثرة التي لا تعرف، ولا شك أن ظهور كهنوت من العلماء والتكنوقراط والتقانيين هو أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق، ومن ثم ينبغي أن تصبح الحيلولة دون حدوثه أحد أهداف الاصلاح التعليمي.

ونأتي الآن إلى الجدل الذي يسيطر على المناقشات التي تدور حول مجتمع المعلومات، ونعني بذلك مشكلة العمالة[٦]. فتحقيق العمالة الكاملة لا يزال يمثل غاية اقتصادية واجتماعية رئيسية، ولكن نادراً ما يحظى تأثير الأوتوماتيكية والتغير التقاني باهتمام كبير عند مناقشة هذه القضية.

إن هناك من يجادل بأن ازدهار تقانة المعلومات وما تسمح به من أوتوماتيكية، سوف يؤدي إلى ما أدت إليه الاختراعات التي سبقتها من ابتداع منتجات جديدة وإقامة صناعات جديدة وخلق أسواق جديدة، وبالتالي توليد النمو الاقتصادي. ومن شأن ذلك أن يخلق فرصاً بديلة لتشغيل هؤلاء الذين تم الاستغناء عنهم من قِبَل الصناعات التي تقلصت حاجتها إلى الأيدي العاملة. ولكن هناك من يشعر أن الوضع يختلف تماماً عن ذلك الذي أسفرت عنه التطورات التقانية السابقة، وأنه من المحتمل أن نشهد نمواً اقتصادياً لا يؤدي إلى خلق مستمر لفرص العمل.

إن هذه القضية يتعيّن النظر إليها ليس فقط في ما يتعلق بالاستغناء عن العمالة، ولكن ارتباطاً بالاعتلال العام في صحة المجتمعات. ففي البلدان الصناعية هناك عدد لا حصر له من الأفراد الذين لا تحقق لهم أعمالهم سوى قدر ضئيل من الاستمتاع حتى وإن تحرروا من الصراع العنيف من أجل البقاء بسبب الوفرة في دولة الرفاهية. وهؤلاء الأفراد عادة ما يستسلمون لإحساسهم بعدم فائدتهم للمجتمع ولأنفسهم، ولا شك أن الكرامة الانسانية والاحساس بالذات والاستهداف هي حاجات إنسانية أساسية من الصعب الوفاء بها في البيئة الصناعية والحضرية، وهو الوضع الذي قد يتسع نطاقه مع اتساع نطاق البطالة الهيكلية.

ومن الواضح أن اتساع نطاق الأوتوماتيكية في الصناعات التحويلية لا بد أن

(٦) انظر: **Schaff and Friedrichs (1982).**

يتسبب في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال خاصة العمال اليدويين غير المهرة. كذلك، فإنه من الواضح أنه مع انتشار التقانات الجديدة سوف تنشأ صناعات جديدة تخلق فرص عمل جديدة يتطلب العديد منها توافر مهارات جديدة. والواقع أن التوازن بين هذين الاتجاهين هو القضية الحرجة؛ ذلك أنه يبدو من المؤكد أنه على امتداد فترة طويلة قادمة سوف يقلّ إلى حد كبير عدد العمال اللازمين لتشغيل الصناعة بكفاءة، إلا إذا أمكن إيجاد أسواق جديدة. ولكن أسواق العديد من السلع في المناطق الغنية من العالم تقترب من درجة التشبع، ومن هنا فإنه لا يمكن توقع حدوث توسع هام في هذه الأسواق إلا إذا أمكن تنمية المناطق النامية بحيث تتحول إلى سوق واسعة للسلع الاستهلاكية والرأسمالية، ولكن مثل هذا الأمر ـ للأسف ـ يبدو غير محتمل الحدوث في المستقبل القريب.

وعلى صعيد آخر، هناك من يجادل بأن الأعداد الضخمة من الأيدي العاملة التي سيتم الاستغناء عنها في الصناعات التحويلية من الممكن أن يتم استيعابها في قطاع الخدمات الآخذ في الاتساع. ويقيسون ذلك على ما حدث طوال القرنين الماضيين من تناقص نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة في البلدان المتقدمة إلى ٤ بالمئة فقط وذلك بفعل قلة الأيدي العاملة اللازمة للعمل في المزارع بعد انتشار الميكنة، ولكن هجرة العمالة الزراعية من الريف لم تؤدّ إلى حدوث بطالة إذ أمكن القطاع الصناعي المتنامي استيعابها. غير أن الاعتماد على القياس التاريخي قد يكون مضللاً خاصة عندما لا تتشابه الظروف تماماً. وهذا هو في الواقع الوضع بالنسبة إلى التحول الحالي، حيث يتم نشر الأساليب الأوتوماتيكية في قطاعي الصناعة والخدمات في آن واحد. ومن هنا، فإنه من غير المحتمل أن يتمكن قطاع الخدمات ـ كما هو اليوم ـ من استيعاب الأيدي العاملة التي ستستغني عنها الصناعة مع زيادة الاتجاه نحو الأوتوماتيكية. إنه يتعين علينا في الواقع ومع تطور مجتمع المعلومات، أن نتوقع ارتباط العمل الانتاجي بالعمل الخدمي، وبحيث يصبح الجمع بينهما هو السمة المميزة لعمل الفرد العادي في المستقبل. إن مفاهيم العمالة والبطالة والعمالة الجزئية وأوقات الفراغ هي مفاهيم مثقلة بالقيم التاريخية والأخلاقية التي ترتبط بأخلاقيات العمل، كما أن بعض هذه الكلمات يُنظر إليها نظرة ازدرائية. إن الصناعة لم تعد بحاجة إلى أعداد كبيرة من العمال، ليس نتيجة لتقلبات دورية، ولكن لأن المجتمع يطالب بمستويات مرتفعة جداً من انتاجية عنصر العمل، وهو ما سمحت التقانة بتحقيقه، ومن ثم فإن هذه القيم تفقد دلالتها كما تفقد الكلمات معانيها التقليدية.

ويُعتقد أن اهتمام الفرد في المستقبل سوف ينصرف بصفة أساسية ليس إلى البطالة كما فهمناها في الماضي، ولكن إلى الانشغال بالمعنى الواسع للكلمة. ومن ثم، فإن الكلمة سوف تتضمن بالتأكيد الوقت الذي يُخصَّص للإسهام في تلبية الاحتياجات

الاقتصادية للمجتمع الذي يتقاضى عنه الفرد رجلاً كان أم إمرأة أجراً، وكذلك الأنشطة التي يختارها الانسان بنفسه لتحقيق ذاته. أي أنه يتعيّن النظر إلى عمل الفرد باعتبار أنه يشمل جزءاً من العمل الانتاجي أو الذهني بالمعنى التقليدي، ومن المفترض أن يستغرق جزءاً أقل بكثير من حياة الانسان (بسبب الدخول المتأخر إلى سوق العمل ـ وساعات العمل الأقصر ـ والتقاعد المبكر ـ وفترات الانقطاع عنه للحصول على مزيد من التعليم أو إعادة التأهيل) بالاضافة إلى الأعمال الأخرى الفرعية ذات الطبيعة الحرفية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الفنية أو الرياضية إلى جانب أوقات الفراغ. بيد أن هذا لن يحدث تلقائياً لأنه إذا وجد آلاف الناس وخاصة من الشباب أنفسهم يعانون بطالة وأوقات فراغ تمتد إلى ما لا نهاية فإنهم لا محالة سيشعرون بالإحباط. وسوف يتمثل أفضل استغلال لوقت الفراغ، في مشاهدة التلفاز أو لعب كرة القدم، على حين سوف تتجسد مظاهر الانحراف بسبب الفراغ في تزايد إدمان المشروبات الكحولية وإدمان المخدرات والنزوع إلى الإجرام وانتهاك القانون. ومن هنا، فإن إرادة المجتمع نفسه يجب ان تجتمع على استحداث منهاج جديد للحياة وهو ما سوف يقتضي إدخال تغييرات شاملة على النظام التعليمي وعلى نظام توزيع الثروة.

إن السيناريو السابق ليس مستحيلاً أو راديكالياً كما يبدو للوهلة الأولى. ذلك أنه إذا ما تمخض حقاً الاتجاه إلى الأوتوماتيكية في مجال التصنيع وفي العمل المكتبي عن خلق مشكلات عسيرة تتعلق بالبطالة، وإذا ما سلمت النقابات العمالية بأنها لا تستطيع رفض الاتجاه إلى الأوتوماتيكية حتى يمكنها مواجهة المنافسة الدولية، فإنه لا بد أن يعقب ذلك إجراء مفاوضات تسفر عن توزيع متكافىء للعمل ساعات أقل، إلى غير ذلك من الوسائل. ومع تطبيق نظام ساعات العمل الأقل للجميع سوف يصبح من الضروري اتخاذ التدابير التي توفر الأعمال المرغوب فيها اجتماعياً والتي تتم على أساس تطوعي. ومن شأن ذلك أن يجعل من وقت الفراغ الطويل وقتاً خلاقاً ومُرْضياً وأن يحول المعلومات إلى مجتمع العمل، وهكذا يدخل العالم الصناعي العصر الذهبي التي تعمل فيه الآلات من أجلنا بدلاً من أن تسيطر علينا.

بيد أن هذه الصورة الوردية لما يمكن أن يحدث في الشمال بعيدة كل البعد عن التحقيق في الجنوب؛ فالبلدان النامية قد بدأت حقاً في الاستفادة من انتشار تطبيقات الالكترونيات الدقيقة، وغدت الاتصالات الالكترونية بما في ذلك تلك التي تستخدم الأقمار الصناعية تربط بالفعل بين المراكز الرئيسية في البلدان النامية ونظيرتها في البلدان الصناعية بالرغم من أن شبكات الاتصال الداخلية لا زالت في غالبية الدول النامية في حالة بدائية بسبب الفقر.

وبالمثل، أخذت الحاسبات الآلية تتغلغل تدريجياً في تلك البلدان، ليس فحسب

في مجال حجز تذاكر الطائرات وما شابه ذلك وكجزء من الشبكة العالمية، ولكن دخلت الحاسبات الآلية أيضاً المكاتب الحكومية. ومع هذا، فإنه بالرغم من أن التقانات المتقدمة قد بدأت في الظهور في صناعات بعض الدول مثل الهند والبرازيل والمكسيك، فإنه لا وجود لها تقريباً في الدول الأكثر فقراً. ويُعدّ هذا في الواقع مثالاً تقليدياً يوضح كيف أن الابتكارات التقانية تنحاز حتماً إلى البلدان التي حققت تقدماً بالفعل وضد تلك البلدان التي ما زالت في مرحلة مبكرة منه. والحقيقة أنه في غيبة جزء كبير من البنية التحتية الصناعية وعدم امتلاك الدولة قدرات في مجال العلوم والتقانة، فإن دخول التقانات المتقدمة إليها لا بد وأن يتم ببطء شديد.

وقد دافع البعض عن الحجة القائلة إنه من الممكن تحقيق تنمية سريعة في الجنوب عن طريق ما يُعرف باسم «قفزة الضفدعة» التي تتجاوز مرحلة التصنيع التقليدية، من خلال إتخام البلدان النامية بالحاسبات الآلية. ولكننا نعتقد أنّ هذا المنهج غير مرغوب فيه لانتشار البطالة والعمالة الجزئية في تلك الدول. فالتقانات المتقدمة لا تعتمد على كثافة عنصر العمل، وبالتالي فهي تخلق فرص عمل قليلة علاوة على أنها تقانات كثيفة رأس المال ـ وهو السلعة النادرة في الجنوب ـ. ويضاف إلى ذلك أنه نظراً لأن هذه التقانات مملوكة لشركات الشمال، فإن من شأن هذا المنهج أن يخلق استعماراً تقانياً عميق الجذور. ومع هذا، فإنه يتعين أن تحظى المزاملة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية بكل تشجيع لضمان ألا تُضطر الأولى للاتجاه إلى التصنيع في ظل اقتصادات متقادمة وغير قادرة على المنافسة.

إن مشكلات البيئة والطاقة والسكان وتوافر الغذاء والتنمية تشكل معاً عقدة متشابكة داخل نسيج الإشكالية، كما تمثّل محوراً لحالة عدم الوضوح الحالية التي تكتنف مستقبل البشرية. ونظراً إلى أهمية التفاعل بين هذه العناصر، فإنه من غير المنطقي معالجة كل منها على حدة. وفي الوقت نفسه فإن معالجتها معاً في آن واحد هو أمر يجاوز قدرة أية دولة بمفردها؛ ولذا فإن هناك حاجة إلى شن هجوم متزامن على جميع هذه العناصر في إطار استراتيجيا عالمية منسقة. إن نجاح الثورة العالمية الأولى أو إخفاقها يعتمد أساساً على ذلك، نظراً لأن النزاعات التي ستشهدها السنوات القادمة سوف تنشأ من هذا النسيج المتشابك من القضايا. وقد ذكرنا فيما سبق بعضاً منها ونستطيع أن نضيف هنا مثالاً آخر يتعلق بزيادة ندرة المياه، فبعض المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشعرون ان النزاعات الدولية المحتملة يمكن التنبؤ بها ارتباطاً بعملية استغلال مياه ما يقرب من ثمانية عشر نهراً. وتمثل سيطرة تركيا على منابع نهر الفرات الذي تعتمد عليه كل من سوريا وجزء من العراق حالة صارخة. ولا شك أن النزاعات حول هذه المياه سوف تضيف عنصراً خطيراً آخر إلى الوضع المعقد في منطقة الشرق الأوسط.

إن هناك مناقشات عديدة ومكثفة تدور في مختلف أنحاء العالم وتتناول كل قضية من هذه القضايا على حدة، فقد غدا من الشائع عقد المؤتمرات التي تتناول ظاهرة تسخين الأرض وقضايا البيئة بصفة عامة، كما أصبح رؤساء الدول يبحثون موضوع تآكل طبقة الأوزون وتأثير ظاهرة الصوبة. بيد أنه حتى الآن لم يتوافر لدى أي زعيم سياسي ذلك القدر من الشجاعة الذي يمكّنه من الحديث بعمق عن آثار هذه القضايا، كما أنه لا يوجد حتى الآن اعتراف صريح بالتفاعل بينها والحاجة إلى شن هجوم شامل عليها. والواقع أنه من غير المحتمل حدوث أي تحرك سياسي إلا استجابة لصرخات جمهور واعٍ.

الفصل الثالث

سوء الادارة الدولية للاقتصاد العالمي

من بين مجالات الاهتمام الرئيسية، يستحق التغير السريع في الاقتصاد العالمي أن نوليه اهتماماً خاصاً. ويقدم هذا الفصل أولاً استعراضاً موجزاً وانتقائياً للقضايا الأساسية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، مع تركيز على أهم الدول ومجموعات الدول وهي: الولايات المتحدة، واليابان، والمجموعة الأوروبية، والبلدان النامية، وبلدان شرق أوروبا ووسطها.

أولاً: الاقتصاد الأمريكي(١)

تختلف الآراء بشأن حالة الاقتصاد الأمريكي اختلافاً جذرياً في ما بينها وذلك تبعاً للأهمية النسبية التي يوليها كل رأي لمختلف جوانب الوضع المعقد. ولعل هذا يفسر جزئياً لماذا ثبت أنه من الصعب القيام بأي عمل حتى بالنسبة إلى المشكلات التي يوجد اتفاق عام بشأن خطورتها، مثل مشكلة عجز الموازنة.

وتكشف النظرة الأولى عن أن هناك العديد من العناصر الايجابية؛ فقد ظل الاقتصاد الأمريكي ينمو باطراد طوال سبع سنوات وبمعدل سنوي يبلغ حالياً حوالى ٢,٩ بالمئة، كذلك أمكن خلق ملايين من فرص العمل، كما انخفض معدل البطالة (٥,٢ بالمئة) ومعدل التضخم (٤,٥ بالمئة). ويبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي حوالى ٢٠٠٠٠ دولار في الوقت الذي يتم فيه تشغيل الاقتصاد بكامل طاقته تقريباً وبمعدل ٤,١٣ تريليون دولار سنوياً. ومن وجهة نظر الناخبين، فإن هذا الوضع يُعدّ وضعاً مثالياً.

(١) الأرقام التالية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي الأرقام الرسمية لعام ١٩٩٠.

ومع هذا، هناك قلق عميق يسود العالم أجمع، كما يسود العديد من الأفراد داخل الولايات المتحدة نفسها، بشأن الظروف التي تطور في ظلها هذا الوضع وبشأن ما إذا كان من الممكن استمرارها. ولخدمة أهداف هذه الدراسة، فإنه يمكن تصنيف هذا القلق تحت أربع قضايا رئيسية:

١ ـ المديونية الداخلية

بالرغم من الجهود المتكررة والتعهدات الدولية، ما زال العجز السنوي للموازنة يبلغ حوالى ١٤٠ بليون دولار. وقد تمثل الأثر التراكمي لهذا العجز في ارتفاع الدين الداخلي إلى ما يقرب من ٣ تريليون دولار بعد أن كان نحو ٩٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨١. وقد أصبحت فوائد هذا الدين تمثل بنداً رئيسياً في الموازنة، وهي الفوائد التي من الواضح أنها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة. وقد تزايدت مديونية قطاعات الاقتصاد الأخرى (القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، والقطاع المصرفي) بالتوازي مع نمو الدين القومي. فقد أصبح دين قطاع الأعمال يزيد بواقع ٣٠ بالمئة عن نسبته العادية إلى الناتج القومي الإجمالي، في الوقت الذي أصبحت فيه البنوك الرئيسية تعاني انكشافاً خطيراً، وهو ما يعود في جزء منه إلى التخلي عن ضمانات القروض وكذلك القروض التي قُدِّمت إلى دول العالم الثالث.

٢ ـ المديونية الدولية

في خلال سنوات قليلة، لم تعد الولايات المتحدة أكبر دائن في العالم، بل غدت أكبر مدين فيه، إذ يبلغ عجز الحساب الجاري حوالى ١٢٠ بليون دولار سنوياً، كما وصل الدين الخارجي المتراكم إلى ما يربو عن ٥٠٠ بليون دولار، فضلاً عن أنه يتزايد باطراد. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد عجز الحساب الجاري تدهوراً آخر في العام القادم لكي يصل إلى حوالى ١٤٠ بليون دولار. كذلك انخفضت قيمة الدولار الأمريكي خلال السنوات القليلة الماضية، وساهم في حدوث ذلك اقتران العجز الداخلي بالعجز التجاري. وحيث إن الولايات المتحدة تسدد دينها الخارجي بالدولار الأمريكي، فإن ذلك يعني انها تجبر الدائنين على قبول عملة تتعرض للتدهور على نحو مطرد. حقيقة إن هذا الوضع قد يكون مفيداً للصادرات الأمريكية، ولكنه يضير مالكي الأصول الأمريكية كما أنه يضير أيضاً البلدان التي تحصل على نسبة كبيرة من إيراداتها من النقد الأجنبي عن طريق تصدير السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة. كذلك، ولأول مرة منذ عام ١٩٥٨، أظهر الربع الثاني من عام ١٩٨٨ عجزاً في ميزان الخدمات وذلك نتيجة المدفوعات اللازمة لخدمة الدين الدولي.

وتُعدّ الاختلالات ـ بطبيعة الحال ـ إحدى حقائق الواقع الاقتصادي الدولي،

ولكن عجز الحساب الجاري الأمريكي هـو عجز غـير مسبوق سـواء من حيث مداه أو معـدل نموه. ومن هنـا، فإن تصحيحـه يقتضي القيام بعمليـة إعـادة توجيـه أسـاسيـة للاقتصاد الأمـريكي يكون هـدفها النهـائي هو تحقيق مستـوى الفائض الـلازم لخدمـة الالتزامات الدولية المتراكمة التي قد تتجاوز تريليون دولار أمريكي.

حقيقة إن العجز التجاري هو مشكلة خطيرة للغايـة، إلا أنه من الأهميـة بمكان إدراك أن هـذا العجز في حـد ذاته هـو أحد الأعـراض التي تشير إلى وجـود مشكلات أخرى. والواقع أن الأسباب الأسـاسية وراء حـدوث هذا العجـز، موضـع مناقشـات ساخنة؛ فقـد كان الاعتقـاد السائـد في فترة مـا، أن السبب الرئيسي هـو قوة الـدولار الأمـريكي، ولكن بعد اتفـاقية «بـلازا» وتدهـور قيمة الـدولار أصبح من المعتقـد أن السبب الـرئيسي هو الخـروج عن «قواعـد اللعبة» الـذي تمثّل في تلك الممـارسات غـير العادلة من جانب شركاء الولايات المتحدة التجاريـين وخاصـة اليابـان. بيد أن هنـاك اعـترافاً مـتزايداً الآن بحقيقـة أن العجز التجـاري هو في الأسـاس نتيجة الاستهـلاك الأمريكي المفرط الذي يتم تمويله عن طريق الاقتراض الخارجي، ونتيجة تدهور قدرة الولايات المتحدة التنافسية أيضاً.

٣ ـ التعليم والبنية التحتية الاجتماعية والمادية

هناك إدراك متنامٍ داخـل الولايـات المتحدة لحقيقـة أن النمو الاقتصـادي الذي جعل الأمريكيـين يشعرون بـالرضـاء عن أنفسهم قد اقـترن بتراكم مشكـلات خطيرة اجتماعية ومادية. وبالرغم من أن مشكلة المخدرات تأتي في صدارة الاهتمامات العامة، فإن هناك جـدول أعمال ضخمـاً يضم عدداً من المشكـلات المؤجلة من بينها مشكـلات سوف يقتضي الأمر بعـد فترة وجيـزة الاهتمام بهـا والإنفاق عليهـا، من ذلك: مشكلة تحسـين التعليم لمواجهـة احتياجـات الاقتصاد القـائم على المنـافسة، ومشكـلات فقـر الحضر، وزيـادة التوتـر العنصري، والـرعـايـة الصحيـة، ومشكلة اضمحـلال البنيـة التحتية المادية، ومشكلات البيئة وتنظيفها من النفايات السامة والنووية... الخ.

٤ ـ الشَّرَك الأمني

يعدّ الانفاق العسكـري الذي يبلغ حـوالى ٣٠٠ بليون دولار سنـوياً أو ٧ بـالمئة من إجمالي الناتج القومي من العناصر الأساسيـة التي تحدد تـوازن الموازنـة الأمريكيـة. ويُخصّص جزء كبير من هذه النفقات لـدعم الأهداف الاسـتراتيجية للولايـات المتحدة وحلفائها في سائر أنحاء العالم، غير أن الصعوبات الاقتصادية التي تواجههـا الولايـات المتحـدة الآن واصطدام مصـالحها مبـاشرة مع دول تضمن الـولايات المتحـدة أمنهـا، يطرح ثلاثة أسئلة رئيسية:

السؤال الأول هو هل سيكون بوسع الولايات المتحدة أن تكرِّس مثل هذه الموارد المالية والبشرية الضخمة لخدمة أمنها العسكري في الوقت الذي تعاني فيه مشكلات اقتصادية واجتماعية ملحة تهدِّد مستقبلها؟

أما السؤال الثاني فهو لماذا ينبغي على هذه الدولة أن تستمر في إنفاق مواردها من أجل تحسين أمن أوروبا الغربية واليابان (التي تنفق ما يزيد قليلاً على ١ بالمئة من إجمالي ناتجها القومي على مجال الدفاع) بعد أن أصبحت هذه الدول الآن في وضع يسمح لها بتحمل مزيد من النفقات العسكرية الهامة؟

والسؤال الثالث هو ألا يمثل انتهاء عصر المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، الذي دام أربعين عاماً، فرصة لخفض نفقات الدفاع واستخدام ما يتم توفيره من موارد في دعم القاعدة التنافسية للاقتصاد الأمريكي ومعالجة المشكلات الاجتماعية والبيئية المتراكمة؟

في الواقع، إنه ليست هناك إجابات سهلة عن هذه الأسئلة التي تكشف عن مدى الارتباط بين القضايا الاقتصادية والأمنية، ولكن تشهد الآونة الحالية ـ خاصة بعد حرب الخليج ـ مناقشات جادة تركِّز على القضية الأساسية التي تتعلق بمفهوم الأمن الحقيقي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في العالم المعاصر، فمفهوم الأمن لم يعد ينصرف ببساطة إلى القوة العسكرية فحسب، بل أصبح يتعيّن أن يعكس هذا المفهوم ضرورة الحفاظ على القوة الاقتصادية والتقانية للدولة، وكذلك الحفاظ على نفوذها السياسي في العالم وعلى سلامة علاقاتها مع حلفائها. وفضلاً عن ذلك، فإن الاعتبارات العالمية المتعلقة بالطاقة والبيئة والسكان والتنمية، سوف تصبح من العناصر المكوّنة لأمن الولايات المتحدة الحقيقي.

وهكذا أصبح أقوى وأغنى اقتصاد في العالم يواجه الآن مشكلات خطيرة مع احتمال تعرُّض موارده في المستقبل لضغوط قوية أخرى لا مفر منها. والواقع أن عدم اتباع سياسات جديدة سوف يعني استمرار ارتفاع العجز وتزايد تراكم الدين. ومثل هذا التطور بما سيؤدي إليه من سياسات حمائية وحروب تجارية وتقلبات أسعار الصرف وفقدان الثقة، سوف يهدِّد التجارة العالمية والنظام النقدي العالمي وهما عماد النمو الاقتصادي. كذلك سوف يصبح من الصعب توفير موارد ميسرة، حتى لخدمة قضايا تحظى بالأولوية مثل الحرب ضد المخدرات وتحسين التعليم، أو حفز البحث والتنمية والاستثمار، وهكذا تبقى الأسباب الرئيسية لهذه القضايا بلا علاج. ومن ثم، فإنه مهما طُرح من مقترحات من أجل الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي في المستقبل، فإن إصلاح العجز التجاري وعجز الموازنة اللذين يواجهان الاقتصاد الأمريكي الآن يعدّ شرطاً لازماً ومسبقاً، وإلا ظل هذا الاختلال يمثل تهديداً للتجارة العالمية وللأنظمة

النقدية العالمية، علاوة على أنه سوف يحد من فعالية الولايات المتحدة في الشؤون العالمية في الوقت الذي ستكون هناك حاجة ماسة إلى مشاركتها الكاملة.

ثانياً: الاقتصاد الياباني

كان أهم تحوّل يشهده ميزان القوى الاقتصادية في العالم في السنوات الأخيرة، بزوغ اليابان كقوة اقتصادية عظمى. وإذا كان من الصعب إدراك مدى وسرعة هذا التغيير، فإن استعراض بعض الأرقام قد يوضح ذلك...، ففي الفترة من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧، ارتفع إجمالي الأصول القومية في اليابان من ١٩,٦ تريليون دولار أمريكي إلى ٤٣,٧ تريليون، على حين أن إجمالي الأصول القومية الأمريكية زاد في الفترة نفسها من ٣٠,٦ تريليون دولار إلى ٣٦,٢ تريليون دولار.

وتشير تقديرات منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي إلى أن اليابان سوف تحقق فائضاً قدره ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٩٠، و٣٧ بليون دولار في عام ١٩٩١، و٣٦ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وبالمقارنة فإنه من المتوقع أن ينخفض العجز الأمريكي من ١١٠ بلايين دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٦٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وكذلك هناك احتمال قوي أن تبلغ قيمة الأصول الدولية لليابان في منتصف التسعينيات تريليون دولار أمريكي. وجدير بالذكر ان البنك المركزي الياباني يعدّ الآن المسؤول عن أكبر احتياطيات في العالم، إذ تبلغ قيمة احتياطياته حوالى ٨٠ بليون دولار أمريكي، وتشير التقديرات إلى ان هذا البنك، باعتباره قوة فاعلة في النظام الاقتصادي العالمي، قد قام في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ حتى حزيران/يونيو ١٩٨٧، بإنفاق ٥٧ بليون دولار لإحداث تدهور في قيمة الدولار. وعلاوة على ذلك تعتبر اليابان الآن أكبر الدول المانحة معونات التنمية إذ يبلغ ما تقدمه منها سنوياً ١٠ بلايين دولار، كما أنها ثاني أكبر الدول المساهمة في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

هذا، وتقوم اليابان بتقديم جزء كبير من الأموال اللازمة شهرياً لتمويل عجز الموازنة الأمريكية، وذلك من خلال شرائها سندات الخزانة بما قيمته ١٠ بلايين دولار كل شهر. وعلاوة على ذلك، تقوم الشركات اليابانية بالاستثمار في الولايات المتحدة، وتتمثل آخر هذه الاستثمارات في شراء شركة سوني شركة كولومبيا للإنتاج السينمائي بمبلغ ٣,٤ بليون دولار. وفي عام ١٩٨٨ قامت مؤسسات يابانية بشراء عقارات قيمتها ١٦,٥ بليون دولار وشراء ما قيمته ١٣ بليون دولار تقريباً من أسهم عديد من الشركات. وبصفة إجمالية فقد ساهمت اليابان في عام ١٩٨٧ بنحو ١٩ بالمئة من التدفق الرأسمالي إلى الولايات المتحدة.

وعلى صعيد آخر، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل ارتفاعاً حاداً في اليابان حيث يتوقع أن تصل إلى ٧,٩ بالمئة في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ بعد ان كانت ٤,٨ بالمئة في عام ١٩٨٨. هذا على حين ظلت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مستقرة بصفة عامة حول ٨,٧ بالمئة، وأصبحت الآن بالأسعار الحقيقية أقل من مثيلاتها في اليابان. ويعود أحد أسباب ذلك إلى تصميم بنك اليابان على تحجيم هذا التضخم الجامح في أسعار الأصول الذي كان يساعد على التوسع في الاقتراض المصرفي.

وقد كانت جهود البحث والتطوير دائماً في بؤرة الاهتمام الياباني، حيث تم تطبيق نتائجها بصفة أساسية على التصنيع في القطاع المدني. ولهذا نجد أن نسبة ما تخصصه اليابان من إجمالي ناتجها القومي لجهود البحث والتطوير قد تضاعفت تقريباً في خلال عشر سنوات، حيث ارتفعت من ٢ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٣,٥ بالمئة الآن. ويكفي للتدليل على نشاط تلك الدولة القوي في مجال التقانة أن نذكر على سبيل المثال أنها تنتج سنوياً عدداً من الروبوت الصناعي (الانسان الآلي) يساوي ما تنتجه دول العالم الأخرى مجتمعة منه.

وعلاوة على كل ما تقدّم، فقد أثبت النظام السياسي والاقتصادي في اليابان مرتين قدرته على الإنفاق على غايات جديدة والقيام بعملية إعادة توجيه الاقتصاد بأكمله في خلال فترة قصيرة جداً. المرة الأولى تجسدت في الاستجابة لصدمة النفط في عام ١٩٧٣، أما المرة الثانية فتجسّدت في محاولتها مؤخراً خفض فائضها التجاري تحت ضغط من شركائها التجاريين حيث بدأت اليابان تعيد توجيه اقتصادها نحو زيادة الاستهلاك المحلي.

والواقع ان هذه القدرة على التوصل إلى اتفاق عام بشأن الأهداف وإجراء تغيير فعلي في توجيه الاقتصاد هو ميزة ضخمة تساعدها على التكيف مع التغيرات المتسارعة في الاقتصاد الدولي، فمن الواضح أن المؤسسات المالية والشركات والاتحادات، والأنظمة التعليمية والبحثية بل والحكومة نفسها تمتلك جميعها القدرة على تنسيق جهودها نحو بلوغ الأهداف القومية العامة. ويبدو أن هذه القدرة على التكيف التي تقترن بالموارد المالية الضخمة المتاحة حالياً والنظام الديناميكي للبحث والتطوير والنظام التعليمي رفيع المستوى، سوف تضمن لليابان تحقيق طفرة اقتصادية أقوى في السنوات المقبلة.

ومع هذا، فبالرغم من هذه القوة الهائلة، فإن هناك أسباباً تدعو إلى القلق العميق نذكر منها هشاشة العلاقات التجارية وتغير هيكل السكان في اليابان الذي سيمثّل الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً ٢٤ بالمئة منه بحلول عام ٢٠٢٠،

بالإضافة إلى التحول التدريجي في سلوكيات العمل وظهور تطلعات جديدة تتعلق بتحسين ظروف الحياة اليومية خاصة بين جيل الشباب. إن هذه الاتجاهات سوف تؤثر تدريجياً على ديناميات الاقتصاد الياباني، وإن كان من غير المحتمل أن تؤدي إلى حدوث تغير جوهري في أدائه بصفة عامة. وسوف يتعين على اليابان أن تكيف مواقفها وسياساتها وإجراءاتها التقليدية في مجال النقد والتجارة والديون والتنمية والعلاقات مع الشركاء التجاريين وذلك حتى يمكنها الوفاء بمسؤولياتها كقوة دولية رئيسية.

ثالثاً: المجموعة الأوروبية

في أوائل فترة الثمانينيات، وفي الوقت الذي نعم فيه اقتصاد اليابان والولايات المتحدة بالتوسع السريع، كان من الشائع الحديث عن حالة «تصلب الشرايين» التي أصابت أوروبا وتمخضت عن ارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو، بيد أن هذا الوضع تغيّر بشكل لافت للنظر في السنوات الأخيرة وهو ما يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

ـ السبب **الأول**، التجارة العالمية المتزايدة، وخاصة نتيجة التوسع الاقتصادي الأمريكي، التي كانت حقاً حافزاً للاقتصادات الأوروبية.

ـ **أما السبب الثاني**، فيتمثل في السياسات الاقتصادية الداخلية التي انتهجتها معظم الدول الأوروبية التي ساعدت على الارتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي.

ـ **والسبب الثالث**، هو القرار الخاص بإنشاء السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام ١٩٩٣، الذي أحدث دفعة اقتصادية ونفسية هامة في أنحاء أوروبا كافة.

والآن، أصبح الأوروبيون هم الذين يشعرون بـ «الرضاء عن أنفسهم» بعد انهاكهم في تلك العملية البعيدة المدى والبالغة السرعة من «البريسترويكا الأوروبية» التي بدت غير متصورة منذ سنوات قليلة فقط.

ولكن كيف حدث ذلك؟ وما هي انعكاساته؟ ربما كان أهم سبب على الإطلاق هو الشعور بأنه ما لم تقم أوروبا بمبادرة هامة من أجل تحسين أدائها الاقتصادي والتقاني، فإن مصيرها لن يكون فقط مزيداً من التخلف عن الولايات المتحدة بل أيضاً عن اليابان.

إن أوروبا الآن في طريقها نحو إقامة سوق موحدة يبلغ عدد سكانها ما يزيد على ٣٢٠ مليون نسمة وتتمتع في إطارها حركة رؤوس الأموال والعمل والسلع والخدمات بحرية نسبية. ولقد بدأت هذه العملية بالفعل كما بدأت بالفعل أيضاً

معظم الشركات والبنوك الكبرى في تكييف أوضـاعها من أجـل الاستفادة من الـوضع الجـديد من خـلال عمليات الاستثمار والاندمـاج والاستحواذ. كـذلك حـدث تدفُّق للاستثمارات من الدول غير الأعضاء في المجموعة الأوروبية خاصة اليـابان والـولايات المتحـدة، وذلك لضـمان عـدم تعـرُّضهـا لتفـرقـة في المعـاملة بـاعتبـارهـا دولاً خـارج المجموعة.

والواقع أن هـذا الاندفـاع الجديـد نحو الانـدماج من جـانب الدول الأوروبيـة القديمة ليس مجرد عملية اقتصادية أو تقـانية فحسب، ولكنهـا في الأساس عمليـة ذات مغزى سياسي تاريخي؛ ذلك أن تنفيذ عملية الاندماج الاقتصادي سوف تقـترن باتخـاذ قـرارات سياسيـة هامـة تستهدف تحـديد الشكـل المستقبـلي للمجمـوعـة ولمؤسسـاتهـا ولسياساتها الداخلية والخارجية. بيد أنه لم يتم بعد تسوية العديد من القضايا الصعبة، وهو ما يعني عدم وضوح الشكل النهائي الذي ستسفر عنه عملية الاندماج الأوروبي.

هذا، وقد استطاع الاتحاد النقدي الأوروبي التوصل إلى اتفاق عـام بين الـدول الاثنتي عشرة الأعضـاء فيه بشـأن المرحلة الأولى من خـطة ديلور من أجل المضي نحـو إقامة اتحاد نقدي واقتصادي. كما تحقَّق تقدم حاسم في مؤتمر مدريد. وباستثناء المملكة المتحدة ـ على الأقـل مؤقتاً ـ فـإن هناك اتفاقاً حـول العمـل سـويـاً من أجـل تحـديـد الإجراءات التي تؤدي في نهاية الأمر إلى اصدار عملة أوروبية واحدة.

وعـلى صعيد آخـر، فإن التغـيرات التي تحدث في أوروبـا الشرقية هي تغـيرات سريعة وعميقة إلى الحد الذي يجعل من المتعذر تجاهلها عنـد تحديـد شكل المجمـوعة الأوروبية بعد عام ١٩٩٢. كذلـك فإن تـوحيد الألمـانيتين ـ من بـين عوامـل أخرى ـ سوف يحدث تغيرات جوهرية في طبيعة أوروبا وفي دورها المستقبلي. والواقع أن عـودة الاقتصـاد العالمي إلى تحقيق معـدلات نمو مـرتفعة وقـدرته عـلى الحفاظ عليهـا، سوف يعتمد إلى حد كبير على قيادات وسياسات القوى الاقتصادية الـرئيسية ـ أي المجمـوعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة ـ وكذلك عـلى مدى التعـاون بينها. كـذلك يلزم استحـداث انماط جـديدة للتعـاون من أجل مـواجهة التحـديـات العـالميـة في العقـود القادمة.

رابعاً: الدول النامية

من وجهة نظر الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي، فإن اصطلاح «الدول النـامية» ليس له مدلول هام على المستوى العملي، ذلك أن هذه المجموعة الواسعة قد أصبحت تضم الآن دولاً شديدة التنوع، الأمر الـذي يقتضي مزيـداً من الضبط والإحكام لهـذا المصطلح. وفي اعتقادنا أنه من الأفيد تحليل عـدد من القضايـا الأساسيـة التي تساعـد

على توضيح طبيعة المهام التي يتعينّ على النظام الدولي الاضطلاع بها في المستقبل.

وقد حددنا في ما يلي ثلاث قضايا رئيسية هي **قضية المديونية**، و**قضية الفقر والتنمية**، و**قضية المشاركة في الاقتصاد العالمي**. وبالرغم من أن هناك مداخل عديدة أخرى من الممكن اتباعها، إلا أن تحليل هذه القضايا من شأنه حقاً ان يؤدي إلى تفهُّم أعمق للمهام المستقبلية.

لم تعد مشكلة المديونية الآن تشكّل خطراً يهدِّد النظام الاقتصادي الدولي في ضوء الشروط التي أصبحت تضعها الآن البنوك الكبرى وتوجهاتها الجديدة في التحول بعيداً عن إقراض الدول النامية (بالرغم من أن المخاطر الأقوى التي تتعرض لها البنوك اليوم تتصل في الحقيقة بما تقدمه من قروض عقارية على المستوى المحلي). ومع هذا، ما زالت المديونية تمثل مشكلة داخلية هامة بالنسبة إلى العديد من الدول النامية، خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد اعترفت القمة الغربية أخيراً في العامين الماضيين بأن هناك مشكلة مديونية متعاظمة، ووافق الزعماء الغربيون في البداية على منح البلدان الأكثر فقراً التي تعمل على تحسين إدارة اقتصاداتها شروطاً أيسر عند إقراضها (وهو ما أطلق عليه اتفاق تورنتو عام ١٩٨٨). وبعد ذلك تم وضع مشروع يستهدف تخفيف أعباء المديونية بالنسبة إلى كبرى الدول المدينة مثل المكسيك والبرازيل (وهو ما عُرف بخطة برادي). حقيقة ان مثل هذه الخطوات تعدّ خطوات هامة إلى الأمام، ولكن من الواضح أن هناك حاجة إلى متابعتها بدرجة أكبر من السرعة والإلحاح، كما أن هناك حاجة إلى توفير موارد لها تزيد عمّا هو متاح الآن.

إن معدل نمو الاقتصاد العالمي ككل في عام ١٩٨٨، بلغ ٤ بالمئة على حين لم يتعدَّ معدل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ستة أعشار الواحد في المئة. وفي خلال ذلك العام شهد دين أمريكا اللاتينية الخارجي انخفاضاً طفيفاً إذ انخفض من ٤٤١ بليون دولار أمريكي إلى ٤٢٦ بليون دولار أمريكي، وجاء ذلك في الأساس نتيجة اجراءات تحويل الدين إلى مساهمة؛ ولكن في خلال فترة الاثني عشر شهراً التي امتدت حتى آذار/مارس عام ١٩٨٩، زاد عبء خدمة الدين بواقع ١٠ بلايين دولار وهو ما حدث نتيجة زيادة أسعار الفائدة الدولية بواقع ٣ بالمئة. وجدير بالذكر أن تكلفة خدمة الدين سنوياً تتحدد على أساس سعر الفائدة من ناحية وقيمة الدولار من ناحية أخرى، وهما أمران من الواضح أنهما يخرجان عن نطاق سيطرة الدولة المدينة المعنية. غير أنه لا يبدو أن مثل هذا الوضع الخطير غير المستقر قد حظي بالاهتمام العاجل الذي يستحقه، ولكن بقاء هذه المشكلة من دون حل قد يؤدي إلى تقويض احتمالات نجاح الاقتصاد العالمي لعدة سنوات قادمة؛ فمن الناحية الأولى فإنه بالرغم من أن عدداً من البنوك الأمريكية الرئيسية قد خفَّضت من درجة انكشافها، فإن ديون

الدول النامية لا تزال تمثّل نسبة كبيرة إلى رأسمالها. ومن ناحية ثانية، فإنه منذ عام ١٩٨٤ والدول النامية تقوم بتحويل أموال إلى الدول المتقدمة بما يحدث تحويلاً صافياً سالباً يفوق ما تحصل عليه الدول النامية من قروض جديدة.

وقد بلغت قيمة هذه التحويلات في عام ١٩٨٨ أكثر من ٥٠ بليون دولار. وقد ضاعف من حدة هذه المشكلة، انخفاض إجمالي تدُّفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية من ٢٥ بليون دولار في عام ١٩٨٢ إلى ١٣ بليون دولار في عام ١٩٨٧.

وهكذا، وفي الوقت الذي تحتاج فيه الدول النامية بشكل ملحّ إلى الموارد، هناك تدفّق صافٍ كبير لهذه الموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. كذلك أصبحت الدول المتقدمة المدينة من الناحية الواقعية ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ تتنافس مع الدول الفقيرة في العالم النامي من أجل الحصول على الموارد. ولا شك أن هذا وضع جائر علاوة على أنه ينطوي على تبديد هائل للإمكانات البشرية والاقتصادية. والحقيقة أن التدهور المفاجيء الذي شهدته اقتصادات أمريكا اللاتينية فقط قد تسبّب في خسارة كبيرة للصادرات والعمالة في الولايات المتحدة.

إن مديونية الدول النامية تشكّل في حدّ ذاتها تهديداً خطيراً ومتزايداً للاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي، ولكن ينبغي النظر إلى هذه المشكلة في إطار الاختلالات التجارية والمالية الأخرى بين الدول المتقدمة. ومن هذا المنظور تبدو الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي غير ملائمة إلى حد كبير، كما تبدو إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المطرد المأمول موضع شك.

وعلاوة على ذلك، سوف تكون هناك حاجة واسعة النطاق إلى موارد جديدة، وذلك من أجل حفز التنمية في فترة تشهد ظهور مطالبات جديدة متنافسة (مثال ذلك مطالب دول أوروبا الشرقية ومطالبات الدول التي تأثرت بشكل مباشر من جرّاء حرب الخليج). وكذلك، فإنه من الضروري ضمان حق البلدان المدينة في النفاذ إلى أسواق دول الشمال والتوسع في ذلك الحق، نظراً لأن المزيد من السياسات الحمائية في الشمال سوف يؤدي إلى تفاقم خطير في مشكلة المديونية كما حدث في الماضي. والواقع أن استحداث منهج قابل للتطبيق لعلاج مشكلة المديونية والتنمية يقتضي قيام ارتباط أكثر تلاحماً بين السياسات والمؤسسات المعنية بالإدارة المالية (صندوق النقد الدولي) وبالاستثمار والتنمية (البنك الدولي) وبالتجارة (الأونكتاد والغات). ويعدّ ذلك تحدياً محورياً يواجه المجتمع الدولي ويتطلب قبل كل شيء جهوداً تعاونية جريئة من جانب كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وبالرغم من المعارضة المؤسسية، فإنه يتعيّن أن تكون هناك درجة أكبر من الاتساق والترابط بين أهداف السياسة وإجراءات

تنفيذها في تلك المجالات المتصلة ببعضها البعض مثل مجال المال وإدارة الدين والاستثمار وسياسات التنمية، وتنمية الموارد البشرية والتجارة والبيئة.

بيد أن هناك قضية أخرى تعدّ أكثر تهديداً للعالم في المدى الطويل وهي قضية النمو السكاني والفقر وانخفاض مستوى التنمية في العديد من دول الجنوب مثل بنغلادش وبوركينا فاسو وهايتي.

وربما كان من المحتم أن يتركز اهتمام الساسة وكبار رجال الأعمال والمثقفين وجهود العامة في البلدان المتقدمة على القضايا التي لها تأثير فوري على رفاهة هذه البلدان. ومن هنا فإن احتمالات تزايد النمو الاقتصادي العالمي تبعث الطمأنينة في نفوس هذه الدول على المدى القصير في الوقت الذي تبدو فيه بعيدة كل البعد تلك الآثار طويلة الأجل التي ستترتب على المسار الحالي للاقتصاد العالمي، الذي يتميز بانقسام واستقطاب متزايدين بين قلة قليلة من الأغنياء (ربما لا تتجاوز ٢٠ بالمئة بحلول سنة ٢٠٢٥)، وأغلبية كبيرة من الفقراء والمحبطين. ولكن الحقيقة ان مثل هذه الآثار ليست بعيدة، فبغضّ النظر عن الاعتبارات الأخلاقية التي من الواضح أن تأثيرها كقوى تدفع إلى العمل المحدود للغاية، هناك عاملان من المتوقع أن تظهر آثارهما بشكل مؤلم على المستوى العملي بعد فترة قصيرة نسبياً.

ففي عدد من البلدان الفقيرة، سوف تبدأ الحكومات في الاستجابة للضغوط المكثّفة التي يمارسها شبابها المحبط، الذي يتركز بشكل متزايد في المدن الكبيرة. وليس هناك من سبب يجعلنا نتوقع أن هذه الحكومات سوف تتصرف وفقاً لقواعد السلوك التي أرستها في الأساس الدول الغربية حين وضعت ركائز النظام الدولي منذ أربعين سنة؛ ذلك أنه بعد عقود من قرارات الأمم المتحدة ومن الحوار بين الشمال والجنوب دون تحقيق نتائج إيجابية تذكر، هناك احتمال قوي أن تتحرك هذه الحكومات في اتجاه المواجهة. أما الدفع بأن هذا المسلك قد يكون غير منطقي أو قد يكون مكلفاً هو دفع لا يتأثر به الواقع السياسي، والتاريخ يقدم إلينا أمثلة عديدة على ذلك.

وفي ظل هذه الظروف، لن تصبح الفرضيات الخادعة المتعلقة بالشؤون الدولية قابلة للتطبيق، وأقل ما يمكن توقّعه في هذا الصدد هو أن تتعرض للخطر تلك الشبكة الدولية الهشّة في مجال الانتقال والصحة والأعمال وكذلك المجاملات الدبلوماسية والضوابط الأمنية والاتصالات العلمية... الخ.

على حين تشير أسوأ التوقعات إلى تفجر النزاعات والإرهاب بشكل عنيف ومتزايد بما يصاحب ذلك من موجات للهجرة، وهو الأمر الذي لا بد أن يصبح محل اهتمام من جانب دول الشمال.

إن الضغوط التي تتعرض لها البيئة العالمية والناشئة عن النمو السكاني السريع،

قد أضحت بالفعل جلية واضحة، ولكن علاج هذا الوضع لا يرتبط بمجال البيئة فقط ذلك أن أسباب المشكلات البيئية هي بصفة عامة عبارة عن خليط معقد من الحاجات البشرية والضغوط الاقتصادية والخيارات التقانية والمصالح السياسية. ومن هنا، فإن حل هذه المشكلات يتطلب توافر المعرفة والموارد بل وأيضاً الاهتمام والالتزام. ولقد أصبح هناك الآن إدراك عام واسع النطاق لحقيقة أن كوكب الأرض هو في الواقع نظام واحد هشّ، بمعنى أن تدمير البيئة في الجنوب يهدد الشمال والعكس بالعكس. ويعني ذلك أن الشروط المسبقة اللازمة للقيام بعمل دولي قد أصبحت الآن متوافرة في مجال البيئة.

خامساً: المشاركة في الاقتصاد العالمي

يكشف الاستعراض الموجز للاقتصادات المتقدمة الذي قدمناه آنفاً، عن الإمكانات الهائلة للتقانات الجديدة وأساليب الإدارة والسياسات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق طفرة جديدة في النمو، ولكن في الوقت نفسه من المتوقع أن يتضاءل طلب هذه الاقتصادات القوية على منتجات الدول النامية نتيجة التقدم التقاني والاتجاه نحو الأوتوماتيكية، وكذلك تغيّر الهيكل الديمغرافي لهذه الاقتصادات. وبالإضافة إلى ذلك، استمر التحول عن استخدام الموارد والمنتجات الطبيعية نحو استخدام المنتجات الصناعية والمواد الجديدة الأمر الذي أدى إلى إضعاف أسواق معظم المنتجات الأساسية التي ما زالت تشكل المصدر الرئيسي لعائدات التصدير بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن أن يتحول عدد من البلدان النامية إلى شركاء كاملين وفاعلين في الشطر المتقدم من الاقتصاد العالمي، مثال ذلك كوريا الجنوبية وسنغافورا وماليزيا والبرازيل، ومؤخراً المكسيك، وهي الدول القادرة على المنافسة بنجاح وعلى اجتذاب الاستثمارات وإنشاء قاعدة اقتصادية حديثة. كذلك، فإن الشطر الحديث من الاقتصاد المزدوج في بلدان أخرى من الممكن ان يقيم ـ وبشكل منفصل عن بقية أجزاء الاقتصاد ـ روابط قوية باقتصادات الشمال. ولكن تظل مع هذا معظم الدول النامية في حاجة إلى النفاذ إلى عالم التقانة المتقدمة وإلى تدعيم التعاون في المجال العلمي والتقاني.

بيد أنه لن تكون هناك سوى فرص اقتصادية محدودة أمام العديد من الدول الأكثر فقراً، وكذلك أمام الشطر الأكثر فقراً في اقتصاداتها؛ وسبب ذلك أنه ليس من المحتمل أن تطرأ زيادة هامة في الطلب على منتجاتها الأساسية من جانب دول الشمال، كما أنه ليس من المحتمل أن تتمكن تلك البلدان الفقيرة من إقامة قاعدة صناعية

قوية، هذا فضلاً عن أنها سوف تفقد ما تتمتع به من ميزة نسبية ناشئة عن رخص العمالة فيها، نظراً لأن الاتجاه إلى الأوتوماتيكية في بلدان الشمال سوف يقلّل من الاعتماد على عنصر العمل، في الوقت الذي ستتحوّل فيه إمكانية اللحاق بثورة المعرفة والمعلومات وتقانة الحاسبات والاتصالات، إلى سراب بسبب افتقار تلك الدول إلى العمالة المتعلمة والمدربة وإلى البنية التحتية والأنظمة التي تشكل أساس هذه الثورة.

وفضلاً عمّا تقدم، سيكون هناك عامل هام آخر هو زيادة التنافس على الموارد بجميع أنواعها، خاصة الطاقة والمياه والأراضي الصالحة للعمران، وذلك بسبب نمو سكان العالم وزيادة المشكلات البيئية. وسوف يتعرض التوزيع المنظم لهذه الموارد، اعتماداً على آليات السوق أو على التخصيص الحكومي لها، لضغوط متزايدة عندما يصبح الطلب عليها أكثر الحاحاً، وهذه القضية سوف تتطلب اهتماماً عاجلاً على المستوى الدولي، وسوف يكون التصدي لها إحدى المهام المستقبلية الأساسية سواء لاعتبارات أخلاقية أو عملية.

والواقع أنه في غيبة استراتيجيا جديدة وفعّالة للتنمية العالمية، فإنه من المرجح أن يصبح الاقتصاد العالمي أكثر انقساماً وأكثر استقطاباً بين الأغنياء والفقراء. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن هناك اليوم ١,٣ بليون شخص، أي ما يزيد على ٢٠ بالمئة من سكان العالم، يعانون بشكل حاد المرض وسوء التغذية.

وفي هذا الإطار، فإنه مما يثير الانزعاج حقاً تناقص ما تقدِّمه الدول المتقدمة من معونات، فمنذ عام ١٩٧٠ اقترن النمو الاقتصادي في تلك الدول الذي بلغ حوالى ٣ بالمئة سنوياً بنمو مماثل في ما تقدمه من معونة. وبالرغم من أن معدل تزايد هذه المعونة قد تذبذب من سنة إلى أخرى، إلا أن متوسطه في خلال السنوات الأربع الأخيرة بلغ أقل من ٢ بالمئة. وقد بلغ حجم المعونة المقدمة من الدول المتقدمة في عام ١٩٨٩، ٤٦,٧ بليون دولار أمريكي أي ما يعادل ٠,٣٣ بالمئة من إجمالي الناتج القومي في هذه الدول، وذلك بعد أن كانت تمثل في السنوات العشرين الأخيرة نسبة ٠,٣٥ بالمئة في المتوسط (أما النسبة المستهدفة من جانب الأمم المتحدة فهي ٠,٧٥ بالمئة). ومن الملاحظ أنه في ظل هذا المتوسط، حافظت بعض الدول المتقدمة بصفة دائمة على مستوى من المعونة يمثل نسبة ١ بالمئة، على حين انخفض هذا المستوى في بعض الدول الأخرى إلى أقل بكثير من المتوسط. والواقع أن زيادة المعونة الرسمية للتنمية تعدّ ذات أهمية خاصة للدول الأكثر فقراً نظراً إلى محدودية الخيارات المتاحة أمامها من أجل دفع التنمية بها.

إن تحسُّن العلاقات بين الشرق والغرب، يخلق الآن إمكانية قيام جهد عالمي حقيقي. كذلك، فإنه بالنظر إلى حجم ما ينفق الآن على التسليح في العالم، الذي

يبلغ ما يربو على تريليون دولار أمريكي سنوياً منها ٢٠٠ بليون دولار تنفقها البلدان النامية، فإن تحسّن العلاقات بين الشرق والغرب وما سيتبعه من خفض نفقات التسلح في مختلف أنحاء العالم من شأنه أن يؤدي تدريجياً إلى تحرير موارد بشرية واستثمارية ضخمة توجه إلى جهود التنمية.

إن هناك حاجة ماسة إلى فكر جديد: فتجاهل القضية برمتها قد يسفر عن وقوع كارثة، كما أن دفع «النمو» في العالم النامي على أساس النهج الذي اتبعته الاقتصادات الغربية لا يمثل استراتيجيا قابلة للتطبيق سواء لاعتبارات بيئية أو غيرها، ولكن ذلك يجب ألاّ يتخذ مبرراً للجمود، بل يتعيّن أن يكون دافعاً إلى استحداث مناهج تنموية جديدة.

سادساً: الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية

حتى وقت قريب، لم يضطلع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بدور جوهري في الاقتصاد العالمي، ولكن الوضع يتغير الآن وبسرعة وبحيث ستصبح هذه الدول عاملاً ذا أهمية متزايدة وذلك للأسباب الرئيسية الآتية:

- إن نجاح البريسترويكا في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية التي بدأت مسيرة الإصلاح يعتمد إلى حد كبير على التعاون التجاري والتقاني مع الغرب. ومع استمرار الاصلاح ستزداد درجة هذا التعاون، وهو الأمر الذي سيكون ذا أهمية خاصة بالنسبة إلى أوروبا الغربية وجمهورية ألمانيا الفدرالية بالذات. وقد انعكس ذلك في اجتماع زعماء الدول السبع الصناعية الغربية في باريس في شهر تموز/يوليو حين عهدوا إلى اللجنة الأوروبية بدور المنسِّق في هذا المجال.

- إن الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية - خاصة بولندا - تواجه صعوبات هائلة تتعلق بموازناتها وبأوضاعها المالية؛ فقد بلغ عجز الموازنة في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٨، ١٢٠ بليون روبل أي حوالى ١٩٠ بليون دولار أمريكي بالسعر الرسمي. ومن المستهدف في عام ١٩٩٠، أن يتم تخفيض هذا العجز إلى ٦٠ بليون روبل، أي حوالى ٩٤ بليون دولار أمريكي. وإلى جانب ذلك هناك تراكمات ضخمة من المشكلات التي تحتاج إلى حل في الوقت الذي لم تبدأ في الظهور بعد المزايا المتوقعة من البريسترويكا، بل إن الوضع من وجهة نظر المستهلك قد أصبح في الواقع أسوأ من ذي قبل.

ويعتبر التمويل والاستثمارات الغربية في ظل هذه الظروف على جانب كبير من الأهمية، وبالرغم من إبرامه عدداً من اتفاقيات القروض خاصة مع البنوك الألمانية، فإن الاتحاد السوفياتي يبدو غير راغب في قبول القروض المتاحة حالياً. أما بولندا فإنها

تسعى سعياً حثيثاً من أجل الحصول على الموارد اللازمة للاستخدامات الفورية، وتثور في هذا الصدد قضيتان هامتان: **الأولى** هي ما إذا كان من الممكن في ظل الظروف الحالية وحتى يتحسّن مستوى الإدارة الاقتصادية أن تُستغل، على نحو فعّال، الموارد المالية الإضافية القادمة من الغرب، **والثانية** هي ما إذا كان يتعينّ على الغرب أن يقدّم الدعم والمعونة قبل ظهور دلائل واضحة على احتمال حدوث عملية الإصلاح، وعلى أن الاتحاد السوفياتي بعد الإصلاح لن يعود إلى انتهاج سياسة المواجهة السابقة مع الغرب.

ولقد ثبت أن القضية الثانية قد أثارت خلافاً في الغرب، فعلى حين تؤكد دول أوروبا الغربية ضرورة استغلال الفرصة وتشجيع التغيرات الإيجابية، هناك بعض العناصر داخل الولايات المتحدة تؤكد عنصر المخاطرة والحاجة إلى التريث والحذر. والواقع أنه إذا ما قرر الاتحاد السوفياتي التحرك بشكل أسرع من أجل التعجيل في تحقيق نتائج اقتصادية من خلال التعاون مع الغرب، حتى ولو انطوى ذلك على اضطراره على الاستدانة بشكل ضخم، فإن الخلاف حول هذه القضية قد يصبح أكثر حدّة.

سابعاً: العلاقات مع اليابان

كان من بين الحقائق المؤكدة في مجال العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، أن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واليابان لن تشهد تحسناً يذكر لسببين: **الأول** أن العلاقات القوية والودية بين الولايات المتحدة واليابان تحول دون قيام علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي على الأقل في فترة توتر العلاقات بين الشرق والغرب. أما السبب **الثاني** فهو أن الخلاف الحاد بين اليابان والاتحاد السوفياتي حول جزر كوريل (Kurile) يحول دون حدوث أي تقارب بين الدولتين.

بيد ان النظرة المستقبلية تكشف عن احتمال زوال هذين الاعتبارين؛ فمع انخفاض حدة التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب، واصطدام العلاقات مع الولايات المتحدة بصعوبات متزايدة، فإن اليابان قد تشعر برغبة أقوى في تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي؛ كذلك فإن الاتحاد السوفياتي من جانبه قد يرغب في تقوية علاقاته باليابان بهدف الاستفادة من مواردها المالية والتقانية. ولا شك أن مثل هذا التطور سوف تكون له انعكاساته المؤثرة في هيكل الاقتصاد العالمي وفي العلاقات الدولية بصفة عامة.

وفي ما عدا هذه العوامل التي تتصف بقدر كبير من التحديد، هناك عامل ذو أهمية ساحقة يتعلق بما لسياسات الاتحاد السوفياتي وحلفائه واحتمالات المستقبل بالنسبة

إليها من تأثير بالغ وعميق في مستقبل العالم. . . .، فقد ظل التنافس والتوتر بين الشرق والغرب، الذي دام أكثر من أربعين عاماً، حائلاً دون قيام علاقات دولية، ومعوّقاً للنمو والتقدم في مختلف أنحاء العالم. أما الآن فإنه يبدو ـ وطالما استمر غورباتشوف في الحكم ـ أن العلاقات بين الشرق والغرب قد بدأت مساراً جديداً بناء.

إن التساؤل عما إذا كان قد بات بالفعل من غير الممكن تحويل هذا التطور إلى الاتجاه المعاكس، أو ما إذا كان إخفاق البريسترويكا في الوفاء بالتطلعات سوف يؤدي إلى العودة إلى عصر المواجهة هي تساؤلات تخرج عن نطاق هذه الدراسة. ولكن تظل هناك مع هذا نتيجة لا مفر منها وهي أنه لا بد من بذل كل جهد من أجل دعم هذا التقدم الذي بدأ بالفعل بالتحول بعيداً عن المواجهة بين الشرق والغرب وفي اتجاه خفض التسلح الذي ستكون له انعكاساته الإيجابية على العالم قاطبة لسببين:

السبب الأول والأكثر وضوحاً هو أن تخفيض حدة التوتر يعني تخفيض حجم الموارد المخصصة للإنفاق على التسليح وإمكانية توجيه ما يتم تحريره من موارد إلى مجالات الاستثمار وإلى توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية.

أما السبب الثاني، فهو أن خفض حدة التوتر والنزاع والتهديد سوف يكون له أثر نفسي ومعنوي هام يجب عدم التقليل من شأنه، لأنه يستطيع أن يخلق المناخ المناسب للمبادرات الجديدة البنّاءة التي يمكن من خلالها قيام تعاون بين الشرق والغرب لأول مرة يسفر عن تعبئة طاقاتهما من أجل مواجهة المشكلات العالمية. إن الفرصة المتاحة حالياً ربما تكون هي أفضل الفرص من أجل تعزيز التقدم الذي تم إحرازه وفتح آفاق جديدة للتعاون العالمي المستقبلي.

الفصل الرّابع

إلماحات بشأن التضامن

ذكرنا في الإعلان الذي صدر عن نادي روما عام ١٩٨٥ :

«إن هناك مستقبلاً مشرقاً وواعداً ينتظر البشرية إذا ما امتلكت الحكمة اللازمة لإدراك وفهم الصعوبات التي ستواجهها في المستقبل، ولكن إذا أهملت البشرية ذلك فإنها ستواجه تدهوراً بطيئاً ومؤلماً».

وما زال هذا هو اعتقادنا، إلا ان الأحداث قد تسارعت.

لقد عرضنا بإيجاز في الفصول السابقة لبعض الاتجاهات السلبية والخطيرة التي يعانيها المجتمع المعاصر، غير أن هناك أيضاً العديد من الجوانب الإيجابية التي تبعث الأمل في أن البشرية قد أصبحت على وعي بمشكلاتها، وأن الانسان يمتلك من الدوافع والطاقات الخلاّقة والقدرة على التكيّف ما يسمح له بمواجهة مستقبله.

«وهناك ثلاثة احتمالات تواجه البشرية. . . ، الاحتمال **الأول** هو أن يشغل الانسان حرباً نووية لا تذر بعدها شيئاً يستحق القلق عليه، والاحتمال **الثاني** هو أن تبدي البشرية استعدادها لاتخاذ آلاف من القرارات المحدودة والحكيمة التي تمكّنها من انتشال نفسها من الورطة التي وقعت في حبائلها، أما الاحتمال **الثالث**، وهو الأرجح، فهو ألاّ تحرك البشرية ساكناً لكي تتردى الأوضاع بحيث يرث الفقراء الأرض ويعيشون في بؤس إلى أبد الآبدين».

هاريسون براون[1]

---

(١) من اتصال شخصي مع هاريسون براون في عام ١٩٧٨، حين كان أستاذاً في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا.

وسوف نشير في هذا الفصل إلى بعض من هذه الجوانب الإيجابية عسى أن يجد فيها القارىء بوادر أمل مشجعة.

على امتداد السنوات الخمس والأربعين الماضية أدى الاستقطاب الأيديولوجي بين القوتين العظميين إلى أن أصبح العالم في حالة غيبوبة وحالة خوف من وقوع كارثة نووية. بيد أن تضاؤل نفوذ القوتين العظميين والانهيار المفاجىء لاقتصادات التخطيط المركزي، أدّيا إلى تحييد التوترات وخلق وضع جديد بالكامل. والواقع أن اتفاقات خفض التسلح التي تم إبرامها بالفعل والتي يتوقع إبرام المزيد منها، تمثل في حدّ ذاتها إنجازاً فاق ما كان يمكن تصوره منذ عقد مضى، فضلاً عن أنها قد فتحت الطريق أمام إعطاء درجة أكبر من الاهتمام الجاد بالمشكلات الأخرى التي تكوّن بترابطها وتشابكها «المأزق الذي تواجهه البشرية»[٢].

وبفضل روح التعاون الجديدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أمكن قيام تضامن قوي بين الدول في مواجهة العدوان، وهو الأمر الذي اتضح في تحرك مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لفرض حصار عالمي على العراق في أعقاب غزوه الكويت في عام ١٩٩٠.

وعلى صعيد آخر، وبعد مفاوضات طويلة، توصّل مؤتمر قانون البحار إلى اتفاق حول العديد من الخطوات الهامة والتدابير المؤسسية الجديدة. وقد تبنّى هذا المؤتمر مبدأ اعتبار المحيطات «تراثاً مشتركاً للانسانية». وتم تطبيق هذه السابقة أيضاً على قارة أنتاركتيكا ـ آخر ما تم اكتشافه من مناطق في العالم وأكثرها حساسية وأقلها استغلالاً ـ التي لولا ذلك لكانت قد تعرضت للنهب من جانب الدول الصناعية الجشعة بحثاً عن موارد جديدة، الأمر الذي كان سيؤدي إلى كارثة بيئية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً ومشجعاً في درجة الوعي العام بالأخطار التي تواجهنا، وهو ما تحقق في بداية الأمر نتيجة التحليلات التي قامت بها بعض الجماعات مثل نادي روما، والتي روجت لها وسائل الإعلام. وقد أدت المناقشات العامة التي جرت في مختلف أجزاء العالم، وكذلك الضغوط التي مارسها «اللوبي» الأخضر، بالإضافة إلى وقوع بعض الأحداث مثل كارثة تشيرنوبل وبوبال، إلى اجبار السياسة على الاعتراف بالأهمية البازغة لمجموعة كاملة من القضايا الجديدة، وإجبار الصناعة على التبني الشكلي، على الأقل، لمبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ونتيجة استيقاظ هذا الوعي العام، برزت إلى حيّز الوجود بوادر جديدة من المسؤولية والتضامن أخذت في الانتشار وعبّرت عن نفسها في شكل ظهور جماعات من

---

(٢) كان هذا هو أصلاً عنوان المشروع البحثي الأول لنادي روما.

المواطنين وحركات تعاونية ومنظمات غير حكومية تحدد لنفسها أهدافاً ووسائل متنوعة وعديدة.

ولعله مما يلفت النظر بصفة خاصة تلك الكيفية التي استجابت بها العديد من الهيئات الخاصة والتطوعية للكوارث التي حلّت بمناطق بعيدة عن مواطنها، وتجلّى ذلك بشكل بارز في كثير من عمليات الإغاثة التي نظمت في أعقاب وقوع الزلازل. كذلك كانت المنظمات غير الحكومية أكثر فعالية من الحكومات والوكالات الدولية في تقديم الغذاء بسرعة إلى الذين تعرضوا للمجاعة في إثيوبيا ومنطقة الساحل. وبصفة عامة، فقد اكتسب النشاط غير الحكومي درجة جديدة من الأهمية تبشّرٍ بتنامي تأثيره البنّاء في السياسات القومية والدولية.

وبالرغم من إخفاق سياسات التنمية والمعونة النسبي، فقد تمكنت بعض البلدان من إحراز نجاحات باهرة. . ، فقد أصبحت الهند على سبيل المثال ـ وهي من أكثر الدول سكاناً ـ قوة صناعية هامة بالإضافة إلى ما حققته من انجازات زراعية من خلال الثورة الخضراء. كذلك حقق «التنين الآسيوي» في جنوب شرق آسيا (الدول التي تصنعت حديثاً: تايوان، سنغافورا، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية) درجة كبيرة من الرخاء قامت إلى حد كبير على أساس من استغلالها التقانات الجديدة. والواقع أن هذه التجربة تنطوي على دروس يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى التي تناضل من أجل تحقيق التنمية. فقد حذت تلك الدول حذو اليابان حين أقامت جهودها التنموية على أساس من تعميم وتحديث التعليم وخلق بنية أساسية علمية سليمة. كذلك بدأت بعض الدول الأكثر فقراً تنعم بنتائج المبادرات الخلّاقة مثل التقدم الذي تحقق مؤخراً في بوتسوانا والتنمية المستمرة في زيمبابوي.

وعلى صعيد آخر، شهد العالم حدثاً ذا دلالة تمثّل في سقوط الحكومات المستبدة في أوروبا الشرقية بفعل قوة الشعوب التي يؤيدها الرأي العام العالمي، وهي ظاهرة ما كانت لتحدث منذ عشر سنوات، إذ كان سيتم قمعها بالقوة العسكرية. إن هذا الطراز من الثورات غير الدموية هو حدث نادر في تاريخ العالم يتناقض تماماً مع ما حدث قبل ذلك بشهور قليلة من سحق الإرادة الشعبية في الصين، ومن أحداث مأساوية في رومانيا. ومن ناحية أخرى، هناك تغيرات إيجابية في تشيلي، واتجاه نحو الديمقراطية في كثير من مناطق العالم، في الوقت الذي يُعتبر فيه التغير الايديولوجي الكامل والمفاجىء من جانب الرئيس الاثيوبي أمراً مثيراً للدهشة. كذلك أصبح هناك أمل الآن في تحقيق تسوية في أمريكا الوسطى بل وفي اختفاء التمييز العنصري من جنوب افريقيا، بالرغم من خطر اندلاع حرب أهلية هناك. وعلاوة على ذلك، اضطرت الأنظمة الدكتاتورية وأنظمة الحزب الواحد التي حكمت الكثير من الدول

الأفريقية منذ الاستقلال، إلى تقديم تنازلات بسبب ما تواجهه من قلاقل شعبية. وهكذا، فإنه مع حلول العقد الأخير من هذه الألفية نجد الديمقراطية وقد أصبحت هي الخيار الأيديولوجي الفائز والمفضل لدى العالم أجمع، على حين تراجعت الدكتاتوريات إلى دائرة الأيديولوجيات سيئة السمعة، ولا يستطيع المرء أمام ذلك إلا أن يأمل في أن تواصل هذه التطورات سيرها في الاتجاه نفسه دون ارتداد.

وعلى الجانب الآخر من مسرح الأحداث العالمية، نستطيع ملاحظة قيام نوع جديد من العلاقات بين رؤساء الدول ووزرائها؛ فمن خلال العديد من المؤتمرات والاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك الاتصالات الهاتفية، نشأت علاقات شخصية تساعد على وجود تفهُّم أفضل بين المسؤولين بما يتجاوز وظائفهم الرسمية، وقد خلق ذلك شبكة جديدة من الاتصالات السريعة بين أعلى المستويات، وحتى لو لم تترجم هذه الاتصالات دائماً إلى عمل مشترك.

كذلك تحققت ميزات عديدة بسبب التقدم في علوم الطب وارتفاع مستوى الصحة العامة؛ ففي دول الشمال اختفى مرض السل، وزاد العمر المتوقع، كما اكتشفت علاجات لعديد من الأمراض وكذلك وسائل التخفيف من آلامها. وعلاوة على ذلك، أمكن القضاء على مرض الجدري من خلال جهد دولي خطط له بشكل جيد، كما أن هناك أملاً في التغلب على كثير من الأمراض الأخرى التي تنتشر بشكل وبائي في البلدان الاستوائية. ولعلّ الإنجاز الأهم من ذلك هو ما تحقّق من خفض هام في معدل وفيات الأطفال في البلدان النامية بسبب تحسُّن مستوى الصحة العامة فيها؛ بل والأهم من ذلك بسبب إدخال الوسائل السهلة لعلاج إسهال الرُضَّع في تلك البلدان، والتلقيح ضد مرض الحصبة أيضاً، الذي يُعدّ السبب الرئيسي في وفاة الأطفال في الدول المدارية والاستوائية. وبصفة عامة، يمكن القول إن البلدان النامية قد حقّقت نجاحاً في مجال «التحكم في الوفيات» أكثر مما حققته في مجال «التحكم في المواليد».

وعلى صعيد آخر، غدا الاعتراف العالمي بأهمية حقوق الإنسان سمة إيجابية من سمات السنوات الأخيرة ينبغي لها أن تستمر، وقد نجحت بعض الهيئات مثل منظمة العفو الدولية في فضح انتهاكات حقوق الانسان في كل مكان ودون تحيّز سياسي. غير أن الجاذبية الجديدة التي باتت تحظى بها حقوق الإنسان استغلت في بعض الأحيان لتغطية بعض الممارسات الخاطئة في كثير من البلدان. وفي هذا الصدد، فإنه لا بد من تأكيد اقتناع نادي روما بأن الحفاظ على حقوق الإنسان يجب أن يعززه ويكمله قبول مماثل للمسؤولية الانسانية سواء على المستوى الفردي أو القومي أو الدولي.

هذا، وقد كان من بين المناهج الواعدة والناجزة في مجال حل المشكلات العالمية

بواسطة الجهود الدولية ذلك الاتفاق (ولو أنه جزئي حتى الآن) الذي تم التوصل إليه بشأن التخلص من غاز (ك. ف. هـ. ك) الذي سبقت الإشارة إليه.

كذلك أشرنا إلى الاتجاه نحو وضع حدٍ للأعمال الخطرة والقذرة والمتكررة بشكل مملّ في مجال الصناعة، وذلك نتيجة انتشار تقانة «الروبوت». وهناك أيضاً تلك المحاولات المثيرة للاهتمام التي تُبذَل من أجل استبدال نظام خطوط التجميع بأساليب جديدة تقوم على أساس تنظيم مجموعات من العمال، يُعهَد إلى أفرادها بمهام متنوعة بما يسمح بالمشاركة الفردية وبما يولّد لدى المرء الشعور بالفخر بالعمل الذي يؤديه والحذاقة التي يكتسبها.

وفضلاً عمّا تقدم، شهد هذا القرن تدعيماً هاماً لمركز المرأة في الدول الغربية تمثَّل في البداية في حصولها على حقوقها الانتخابية، وفي مرحلة لاحقة في عملها خارج المنزل، ثم الآن في الاتجاه إلى منحها أجراً مساوياً للرجل بالنسبة إلى العمل الواحد. ومن المعروف أن المرأة في ظل ثقافات عديدة قد استُغلّت من جانب الرجل وحُصرَت داخل الأسرة وأُعطيت مكانة ثانوية في المجتمع. وبطبيعة الحال، استطاعت النساء النابهات على مر العصور أن يمارسن تأثيراً كبيراً من خلال أزواجهن، ولكن ذلك لم يعد كافياً. أما اليوم، فقد أصبحت المرأة تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل وتجلس في مقعد البرلمان، كما أضحى لها دور ريادي في قطاع الأعمال وشغلت منصب رئاسة الوزراء، وإن كان عدد النساء اللائي يشغلن مناصب عليا ما زال متواضعاً. حقيقة إن ذلك يعدّ تطوراً محموداً ولكنه يظل غير كافٍ. ويبدو أن حركة المساواة بين الرجل والمرأة التي اتسمت بالعدوانية أثناء السبعينيات والثمانينيات قد أخفقت إلى حد ما في فهم جوهر القضية. . .، فالمرأة حين طالبت بمساواة ظاهرية مع الرجل، بدلاً من مطالبتها بدور مكمّل له أساساً، لم تجد أمامها خياراً سوى ترديد منطق الرجل العقيم الذي أفضى إلى حالة الاعتلال التي يعانيها العالم حالياً. وفي غمار هذا النضال من أجل المساواة بالرجل، تحوّل عدد كبير من النساء الناجحات إلى نساء لهن شخصية الرجل بسماتها العقلية والعاطفية بدلاً من أن يطوِّرن الفضائل التي يتميّز بها عقل المرأة والتي يحتاج إليها المجتمع بشدّة.

بيد أنه يبدو لحسن الحظ أن هذه المرحلة في سبيلها إلى الانقضاء. . .، فهناك إدراك متزايد في أوساط الرجال والنساء على حد سواء، بأهمية صفات المرأة وقيمها. كما أن المرأة قد أدركت أخيراً أن عليها أن تتصرف كامرأة لا أن تحاول أن تتفوق على الرجل في الأعمال المؤهل لها بطبيعته. وعلاوة على ذلك، فإن الرجل بما خلقه من نظم سياسية واقتصادية وإدارية قد بدأ يعترف بمهارة المرأة في مجال إدارة الموارد والأفراد وفي مجال الاتصال، بل والأهم من ذلك بدأ يعترف بحقيقة أن إطلاق طاقات المرأة

المتعـددة هو أمـر حيوي بـالنسبة إلى بنـاء مجتمع صحي متـوازن. إن هذا الإدراك من جانب الجنسين هو خطوة هـامة جـداً إلى الأمام، كـما أن تمكين المـرأة وتشجيعها عـلى الإسهـام الكامـل في تسيير حيـاة المجتمع، هي فـرصة يجب ألّا نضيِّعهـا، وعلينـا أن نتذكر أن المعركة لم تُحسم بعد وأنه لا يزال هناك قـدر كبير من تعصّب الـرجل لجنسـه ولكنه تعصُّب مآله إلى الزوال بتعاقب الأجيال.

والواقع أن تمكين المرأة من الإسهام بشكل فعّال وبنّاء في تنميـة المجتمع يـرتهن بعنصرين بارزين:

العنصر الأول هو ضرورة أن يصغي المجتمع إلى المرأة ويمنحها ثقتـه، ذلك أنـه في ظل عالم اليوم الذي يسيطر عليه الرجال والـذي يبدو عـالماً عقـلانياً، عـادة ما يتم تجاهل ما تتمتع به المرأة من حدس وفطنة فطرية وبراعـات متعددة ممـا يحمِّل المجتمـع تكلفة باهظة في كثير من الأحيان.

أمـا العنصر الثاني فهـو ضرورة أن يمنح المجتمـع المـرأة دعمـه وتـأييـده المـادي والمعنـوي، كـما يجب أن يتصف هـذا الـدعم بـالمـرونـة واللبـاقـة بمـا يسمـح للمـرأة بالاضطلاع بـدور إيجابي في صنـاعة حيـاة المجتمع دون المسـاس بدورهـا المحوري في الأسرة. ويعني ذلك بالنسبـة إلى المجتمعات الغـربية، إيجـاد أنماط من العمـل تتصف بالمرونة وإتاحة الفرصة المتكافئة، وإقامة نظام شامل لرعاية الطفـولة. أمـا بالنسبـة إلى المجتمعات النامية، فإن ذلك يعني منح المرأة مزيداً من الحقوق القـانونيـة ومن الدعم المـالي والسياسي؛ فمن المعـروف أن إتاحـة الفرصـة للمرأة لـلاقتراض ولأول مـرة في بعض البلدان، قد أطلق العنان لموجة من الأنشطة والمبادرات الخلاقة.

ولكن ربما يكون العنصر الأهم من ذلك كله هو أن تتحـاور النساء في مـا بينهن ويتعاونَّ معاً لتنميـة الثقة بقـدراتهن، وأن يمتنعن عن الإقلال من قـدرهن حين يقيِّمن أنفسهن بالمعايير الخاصة بالرجال، وهو أمر يصعب تبريره.

وهكذا، يمكن أن تُغرَس بذور مسؤولية متبـادلة بـين الرجـل والمرأة لكي يقـوما معاً بدور إيجابي أوسع نطاقاً في المجتمع.

الفصل الخامس

الفـــــراغ

يتحدّد النظام في المجتمع وفقاً لتماسك أفراده. وحتى منتصف القرن الحالي، كان ضمان هذا النظام يعتمد عادة على مشاعر الوطنية الفطرية والإحساس بالانتماء إلى الجماعة التي يعزّزها الانضباط الأخلاقي النابع من الأديان ومن احترام الدولة وزعمائها مهما ابتعد هؤلاء الزعماء عن شعوبهم. بيد أن الإيمان بالأديان، بصفة عامة، قد توارى في كثير من الدول، كما توارى أيضاً احترام النظام السياسي بسبب الدور الذي قامت به أجهزة الإعلام، الذي أدى إلى خلق مشاعر اللامبالاة إن لم يكن مشاعر العداء، وكذلك بسبب عدم كفاءة الأحزاب السياسية في التصدي للمشكلات الحقيقية. وعلاوة على ذلك، أصبحت الأقليات أقل استعداداً لقبول قرار الأغلبية، وكانت محصلة ذلك كله نشأة فراغ تعرّض في ظله نظام المجتمع وكذلك أهدافه إلى التآكل.

إن منهج التعامل مع هذا الوضع أصبح يتصف بالسطحية ويعتمد على الأحداث والأخطار الجارية عندما يتم الانتباه إليها من قبل حكومة تعالج الأزمات وتسعى إلى استئصال عوارض المسببات التي لم يتم تشخيصها. وهذا هو الأسلوب الذي تواجه به البشرية طبيعة الكوكب الذي تعيش عليه.

إننا نبحث بلا جدوى عن الحكمة، فقد انهار التعارض بين الأيديولوجيتين الذي سيطر على العالم طوال هذا القرن مخلّفاً وراءه فراغاً لا ينطوي على شيء سوى المادية الفجّة. ويبدو أن نظام الحكومة وما يرتبط به من عملية اتخاذ القرار غير قادر على معارضة أو تعديل هذه الاتجاهات التي تثير تساؤلات حول مستقبل البشرية، بل، وربما، بقاء الجنس البشري ذاته.

ولقد أصبح يتعيّن علينا أن نتساءل عمّا إذا كان ذلك يشير إلى نوع من التخلي

الفردي والجماعي أمام ضخامة المهمة التي تواجه البشرية والحاجة الملحة إلى القيام بعمل، أم أنه دليل على الافتقار إلى القدرة على الإبداع وعلى ابتكار وسائل وأساليب جديدة ترقى إلى مستوى عالمية المشاكل. حقيقة إن المهمة شاقة ولكن عدم ظهور أية بادرة تعبّر عن قبولنا لهذا التحدي، قد يدفع بالناس إلى حالة من الذعر والهلع وفقدان الإيمان بزعمائهم والاستسلام للخوف من جهة، كما أنه قد يؤدي من جهة أخرى إلى تعضيد المتطرفين الذين يحسنون استغلال هذا الخوف الشعبي لمصلحتهم من خلال كلماتهم الساحرة الجذّابة الملهبة للحماس.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الطبيعة يقضي بأن أي فراغ لا بد أن يُملأ، وبالتالي لا بد أن يختفي إلا إذا حال دون ذلك حائل مادي؛ فالطبيعة كما يُقال تمقت الفراغ، كما أن الناس - وهم أبناء الطبيعة - لا يشعرون بالارتياح حين يعيشون في ظل الفراغ حتى وإن لم يدركوا وجوده. السؤال إذن كيف نقضي على هذا الفراغ؟ يبدو أن الفراغ الذي ينشأ في المجتمع - شأنه شأن الثقوب السوداء الموجودة في الفضاء التي تمتص كل جسم يقترب منها - يجتذب إليه الأفضل والأسوأ بطريقة عشوائية، وأملنا أن تفرز حالة شبه الفوضى السائدة حالياً، وبمرور الوقت، العناصر اللازمة لإقامة نظام يتشكل بذاته ويمتلك طاقات جديدة. إن النظام القائم لم يصبح بعد نظاماً ميؤوساً منه، ولكن لا بد للحكمة البشرية أن تُعبأ بسرعة إذا أردنا أن نتفادى الفناء.

لقد أسرّ زعيم أوروبي ذات مرة إلى المقربين منه بلهجة يمتزج فيها الجد بالسخرية قائلاً: «كم كانت الأمور سهلة بالنسبة إلى بريجينيف». والواقع ان سقوط الشيوعية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي يعدّ عاملاً هاماً ومزعزعاً للاستقرار في نهاية هذا القرن، كما أن الأيدي الجديدة التي ستمسك بأوراق اللعبة السياسية لن يمكن الحكم على قيمتها الحقيقية أو تقدير ما يمكن أن تخلّفه من آثار إلا بعد مرور عقدين أو ثلاثة عقود على الأقل.

إن انهيار الأيديولوجيا الماركسية على نفسها، بعد أن سادت في خلال الشطر الأكبر من هذا القرن، كان حدثاً مثيراً حقاً. ولكنه لم يكن هو الوحيد من نوعه إذ إنه تزامن مع نهاية «الحكم الأمريكي» الذي فقد مصداقيته في حرب فيتنام الأليمة التي تركت جروحاً غائرة في الضمير الجماعي، كما تزامن أيضاً مع فشل رحلة المكوك تشالنجر ومع الهجرة الهسبانية ومع انتشار الفقر داخل مجتمع الوفرة، وانتشار المخدرات والعنف والإيدز، ومع انتهاء دعوى «بوتقة الانصهار والبشرية» في المجتمع الأمريكي. وبعد أن فقدت الولايات المتحدة زعامتها الفريدة في العالم، تلك الزعامة التي كانت قائمة على السخاء الذي زيّنته القيم البيوريتانية من جهة، وعلى الغطرسة التي تناسب غزاة الغرب الأمريكي من جهة أخرى، سقطت الأمة الأمريكية في

غياهب الشك، مما دفعها إلى التفكير في الانغلاق على نفسها مرة أخرى، على الرغم من أن هذا التوجه قد تمت مقاومته، فضلاً عن أنه لم يعد ممكناً في «القرية العالمية» التي نعيش فيها الآن.

ولقد أخذت معظم البلدان الفقيرة في التخلي تدريجياً عن التعاويذ الماركسية والاشتراكية ولصالح انشغالها بأمور أكثر إلحاحاً وأكثر واقعية مثل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار لاقتصاداتها. وعلى حين أن الاقتصادات الرأسمالية واقتصادات السوق قد أدركت أنه من الضروري لها أن تجري بعض التعديلات حتى تستطيع البقاء من الناحية الاجتماعية، لم تدرك النظم الاشتراكية هذه الحقيقة إلا مؤخراً، وبالتالي لم تستطع البقاء، ومن ثم لم يعد باقياً اليوم من قيمة قوية أخرى واسعة الانتشار سوى المادية. ويبدو أن النظريات السياسية والاقتصادية العظيمة التي دفعت البعض إلى العمل وأثارت معارضة البعض الآخر، قد استنفدت أغراضها.

إن إثارة مناقشة عالمية حول هذه المفاهيم ليست بالأمر السهل، ولكن التقاعس عن محاولة ذلك يسهم في تعميق الفراغ القائم. إن هناك حاجة ملحة إلى مثل هذه المناقشة، إذ إنه من شأن الملتقيات الدولية التي تعقد في مناسبات عديدة والتي يجري داخلها التحاور بين الثقافات المتباينة أن تفرز فكراً جديداً أكثر عالمية.

إن غيبة الفكر حالياً والافتقار إلى رؤية مشتركة ليس لما سوف يكون عليه عالم الغد ولكن لما يجب ان يكون عليه هذا العالم حتى نستطيع تشكيله، هو أمر يدعو إلى الاحباط بل إلى اليأس. لقد كان من السهل على فرنسا وبريطانيا وحليفاتها أن تحشد طاقاتها ضد عدوها المشترك الذي تمثّل في النازية. كما كان من الواضح أثناء فترة الحرب الباردة أنه من الضروري بالنسبة إلى الدول الغربية أن تعبّىء إمكاناتها الدبلوماسية والاقتصادية والتقانية ضد الاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في فلكه. كذلك فإن المناضلين من أجل الحرية - وبالرغم من اختلافاتهم القبلية والأيديولوجية - استطاعوا أن يوحّدوا صفوفهم وأن يعمّقوا مشاعر الوطنية في صراعهم من أجل الاستقلال عن العدو المشترك الذي تمثّل في القوى الاستعمارية القديمة. ويبدو أن الرجال والنساء، على حدٍ سواء، يحتاجون إلى دافع مشترك، أو بالتحديد إلى عدوٍ مشترك، لكي ينظّموا جهودهم من أجل العمل سوياً. بيد أنه يبدو أن مثل هذه الدوافع لم تعد موجودة في ظل الفراغ أو ربما ما زال يتعينّ البحث عنها.

ويبدو أن الحاجة إلى وجود عدو هو عامل تاريخي مشترك؛ فالدول قد اتخذت من تحديد عدو خارجي لها وسيلة للنضال من أجل التغلب على إخفاقاتها وتناقضاتها الداخلية، كما أن البحث عن كبش فداء يعدّ تقليداً قديماً قدم الانسان نفسه. كذلك عندما تشتد وطأة الأمور في الداخل، يتم تحويل الانتباه بعيداً عنها من خلال القيام

بمغامرة خارجية، علاوة على أن التصدي للعدو الخارجي يتخذ وسيلة لجمع شتات الأمة التي تعاني الانقسام سواء كان هذا العدو حقيقياً أم وهمياً يتم اختراعه لهذا الغرض. ومع اختفاء العدو التقليدي، أصبح هناك إغراء باتخاذ الأقليات الدينية والعرقية كبش فداء، وهي الأقليات التي أضحت خلافاتها مصدر ازعاج.

ولعلّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل نستطيع العيش دون وجود عدو؟ لقد اعتادت كل دولة على أن تصنِّف جيرانها إلى أعداء وأصدقاء، وبحيث ترك اختفاء الأعداء التقليديين المفاجىء الحكومات والرأي العام في فراغ كبير. ومن ثم أصبحت هناك حاجة إلى إيجاد أعداء جدد ووضع استراتيجيات جديدة وابتكار أسلحة جديدة. وربما يكون موقع وطبيعة هؤلاء الأعداء الجدد في تغيّر، ولكن ذلك لا يعني أنهم ليسوا أعداء حقيقيين، بل إنهم في الواقع يهددون الجنس البشري وتحت أسماء مختلفة هي التلوث وعجز المياه والمجاعات وسوء التغذية والأمية والبطالة. غير أنه يبدو أن وعي هذا العدو الجديد ما زال حتى الآن غير كافٍ لإحداث التضامن والتماسك العالمي اللازمين لمحاربته. وبالإضافة إلى ذلك أدى انهيار الايديولوجيات إلى القضاء على بعض من النقاط المرجعية الضرورية.

والواقع إن هناك محورين مرجعيين قد مكّنا من حدوث التطورات السياسية التي هزّت العالم خلال هذه السنوات الأخيرة وأدت إلى سقوط العديد من الدكتاتوريات، ونعني بهما محور الديمقراطية ومحور حقوق الانسان. وسنقوم في ما يلي بتحليل مواطن القوة ومواطن القصور في كل منهما.

على امتداد العقد الماضي، كانت فكرة حقوق الإنسان عاملاً من عوامل التعبئة التي اكتسبت فعالية، بعد أن روّجت وسائل الإعلام لها وتناقلتها الألسنة في البلدان التي عانت تجاهل هذه الحقوق وإنكارها. فكيف كان يمكن استمرار حرمان هذه الشعوب إلى ما لا نهاية من هذه الحقوق والحريات بينما تتمتع بها سائر دول العالم وعلى نطاق واسع؟ إن هذا القول يصدق بصفة خاصة على بعض الدول مثل بولندا أو البرازيل حيث تتمتع بالقوة الكنيسة الكاثوليكية التي تُعتبر مدافعاً جريئاً عن حقوق الانسان ومناصراً قوياً لها.

وجدير بالذكر أن تطلعات الحرية قد تحققت في بعض البلدان التي كانت فيها أعتى النظم الشمولية بصورة أشبه بانفجار غطاء من على فوهة إناء، حين أطاحت بها الضغوط القيمية عندما بلغت مداها. ولقد عبّر هذا التعطش إلى الحرية عن نفسه من خلال تطورات متعددة ونضال مدني تمثلت تكلفته الباهظة في السجن وإزهاق الأرواح، وقام به رجال مختلفون أمثال مارتن لوثر كنغ، ولش فاليسا، وفاكلاف

هافل، ودون هيلدر كامارا، ونلسون مانديلا، تماماً كما مهّد الطريق من قبلهم في الماضي المهاتما غاندي.

بيد أن الحرية بمفردها لا تستطيع أن تعيد تنظيم دولة أو تضع دستوراً أو تخلق سوقاً أو تحقق نمواً اقتصادياً أو تعيد بناء صناعة أو زراعة أو إقامة هيكل اجتماعي جديد. إن الحرية غاية نبيلة وضرورية ولكنها بعيدة كل البعد عن ان تكون دليل عمل لأية حكومة جديدة، وهذا هو ببساطة السبب الذي يجعل حقوق الإنسان قادرة على إطلاق مبادرة عملية التحول الديمقراطي على حين تقف عاجزة عن وضعها موضع التنفيذ. ولعله ينبغي لنا هنا ان نسأل أنفسنا هذا السؤال: أية ديمقراطية؟ ومن أجل تحقيق أية أهداف؟ لقد استطاعت الديمقراطيات القديمة أن تعمل بشكل جيد إلى حدّ كبير طوال السنوات المئتين الأخيرة، ولكن من الواضح أنها قد وصلت الآن إلى مرحلة من الركود اللامبالي الذي يفتقر إلى الإبداع وإلى الزعامة الحقيقية.

ولكننا نأمل مع ظهور هذا الحماس الجديد للديمقراطية في البلدان المحرّرة اليوم، ألّا تلجأ شعوب هذه الدول إلى التقليد الحرفي للنماذج القائمة التي لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات المعاصرة.

أولاً: حدود الديمقراطية

إن الديمقراطية ليست وصفة سحرية لعلاج جميع الأمراض، فهي لا تستطيع ان تنظّم كل شيء كما أنها غير واعية محدداتها. وهذه الحقائق لا بد من مواجهتها بكل صراحة حتى وإن بدا ذلك نوعاً من الاجتراء على المقدسات. إن الواقع العملي يكشف الآن عن أن الديمقراطية لم تعد مناسبة تماماً لمواجهة المهام المستقبلية؛ ذلك أن طبيعة كثير من مشكلات اليوم المعقدة والفنية جعلت النواب المنتخبين غير قادرين دائماً على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب؛ فعدد قليل فقط من الساسة الذين يشغلون مناصب مسؤولة على دراية كافية بالطبيعة العالمية للمشكلات التي تواجههم، بل قد يفتقرون تماماً إلى وعي تشابك وتداخل هذه المشكلات. وبصفة عامة يمكن القول إن المناقشات المستنيرة حول القضايا الرئيسية ـ سواء الاقتصادية أو السياسية الاجتماعية ـ عادة ما تدور في وسائل الإعلام مثل الاذاعة والتلفزيون وليس داخل البرلمانات مما يُنقص من قدر هذه الأخيرة. كما ان الأحزاب السياسية تركز نشاطها بشكل مكثّف على ما يخدم نتائجها في الانتخابات وعلى التنافس الحزبي، وبحيث ينتهي الأمر بها إلى إضعاف الديمقراطية التي من المفترض أنها تعمل لصالحها.

ومثل هذا المنهاج القائم على المواجهة يعطي الانطباع بأن الأحزاب تقدّم مصالحها الحزبية على المصلحة القومية، وأن الاستراتيجيات والتكتيكات تبدو أكثر

أهمية من الأهداف، هذا علاوة على إهمال الحزب عادة الناخبين بمجرد تحقيق الفوز. وفي ظل هذا النمط من الأداء الحالي، أخذ دور الديمقراطيات الغربية الرسمي في الانحسار، كما أخذ الرأي العام يتحول بعيداً عن النواب المنتخبين. ومع هذا فإن الأزمة التي يعيشها النظام الديمقراطي المعاصر يجب ألاّ تتخذ بأي حال من الأحوال ذريعة لرفض الديمقراطية.

إن الديمقراطية تدخل الآن البلدان التي بدأت تستنشق نسائم الحرية في ظل أوضاع تفرض على المواطنين تغيرات عميقة في اتجاهاتهم وفي أنماط سلوكهم. كما أن المشكلات الحتمية التي ترتبط بالتدرج في تطبيق الديمقراطية مشكلات صعبة، ولكن تظل هناك قضية أهم؛ فالديمقراطية لا تقيم بالضرورة جسراً بين اقتصاد الاستعمار أو الاستعمار الجديد أو الاقتصاد المخطط مركزياً وبين اقتصاد السوق القائم على المنافسة وعلى تحقيق النمو. كما أن الهياكل والسلوكيات اللازمة وعلاقات السوق والخبرات التنظيمية لا توجد ببساطة في أثناء تلك الفترة الانتقالية التي نشهدها الآن، والتي لم يتم التخطيط أو الاستعداد لها بسبب ما حدث من تغيرات فجائية غير متوقعة. ولكن إذا ما سُمح لهذا الوضع أن يستمر طويلاً، فإنه من المرجح ان تتهم الديمقراطية بأنها هي المسؤولة عن تباطؤ نمو الاقتصاد وعن الندرة وعن عدم وضوح الرؤية. وهكذا من الممكن أن تصبح فكرة الديمقراطية في حد ذاتها محل شك، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام العناصر المتطرفة من نوع أو من آخر للاستيلاء على السلطة.

ولقد كان ونستون تشرتشل على حق عندما قال «إن الديمقراطية هي أسوأ النظم باستثناء جميع النظم الأخرى». ولكن مع هذا فإنه ينبغي لنا أن ندرك هشاشتها وأوجه قصورها وقابليتها للانحراف. إن من يقولون إن ما يجب عمله لتحسين أوضاعنا هو أمر لا يحتاج إلى توضيح، نادراً ما يسألون أنفسهم لماذا إذن لم يتم القيام بعمل ما حتى الآن؟ بل إنه إذا ما حدث وسألوا أنفسهم هذا السؤال فإنهم يجيبون بأن ذلك يرجع إلى الافتقار إلى الإرادة (السياسية) أو بسبب العادات أو قصر البصيرة أو قصور السياسات. . . إلخ. والواقع أن مقاومة الإصلاح وعجزنا عن تحديد كيفية التغلب على هذه النواحي من القصور الذاتي، يثبت أن ما يجب عمله هو أمر غير واضح على الإطلاق. إننا نغفل، أو بالتعبير النفسي، ننكر جهلنا، ونقول إن كل ما ينقصنا هو الإرادة السياسية. إن هناك حاجة ماسة إلى إحياء الديمقراطية وإكسابها نظرة أوسع بحيث تصبح قادرة على التعامل مع الوضع العالمي الآخذ في التطور. وبعبارة أخرى، فإن السؤال الذي يتعين طرحه هو: هل من الممكن أن نسوس هذا العالم الجديد الذي نعيش فيه الآن؟ إن الاجابة على الأرجح ستكون بالنفي بالنظر إلى الهياكل والمواقف الحالية. أما السؤال الثاني فهو هل لدينا من الحكمة ومن الوسائل ما يجعلنا

قادرين على اتخاذ قرارات على صعيد الإشكالية العالمية تأخذ في اعتبارها عنصر الوقت؟ إن هناك دلائل متزايدة تشير إلى التناقض القائم بين السرعة الواجبة في اتخاذ بعض القرارات وبين الاجراءات الديمقراطية التي تركز على الحوارات المختلفة مثل المداولات البرلمانية والمناقشات العامة والمفاوضات مع النقابات العمالية والمنظمات المهنية. ومن الواضح أنّ الميزة الأساسية لمثل هذه الإجراءات هي الوصول إلى اتفاق جماعي في الرأي، ولكن العيب الأساسي يتمثل في الوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات خاصة على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الصعوبة لا تكمن فقط في عملية صنع القرارات ولكن أيضاً في عملية تنفيذها وتقييمها. والواقع أن عنصر الوقت في مثل هذه الأمور قد اكتسب أهمية أخلاقية عميقة، فالتأخير يترتّب عليه تكلفة باهظة سواء بالنسبة إلى الإنسان أو إلى الموارد، كما أن التباطؤ في اتخاذ القرارات في ظل النظام الديمقراطي له آثاره الضارة خاصة على الصعيد الدولي؛ ذلك انه عندما يشن زعيم دكتاتوري هجوماً على العالم ويصبح من الضروري القيام بعمل بوليسي دولي، فإن التأخير في اتخاذ القرار قد يكون له آثار مدمرة.

المشكلة إذن تتمثّل في ضرورة وجود وسائل وأدوات للحكم قادرة على السيطرة على ما يحدث من تغيرات دون عنف وعلى الحفاظ على ذلك النوع من السلام الذي يشجع على ـ لا أن يحول دون ـ تحقيق الأمن والإنصاف والنمو بالنسبة إلى الفرد والمجتمع على حد سواء. إن علينا ليس فقط أن نبحث عن وسائل أفضل للحكم على المستويين القومي والدولي، ولكن علينا أيضاً أن نحدِّد متطلبات القدرة على الحكم. إن الحكم العالمي لا يعني في مفهومنا الحكومة العالمية، ولكن يعني قيام مؤسسات للتعاون والتنسيق والعمل المشترك بين الدول ذات السيادة. وفي اعتقادنا أن هناك بوادر طيبة ومشجّعة هي:

- إن الشعوب والأمم قد بدأت توافق على أن تتخذ سوياً «الخطوات القادمة»، وإن كانت حريصة تماماً على تجنب الاتفاق على السبب الذي يدفعها إلى ذلك.

- يبدو أن هذه الموافقة قد جاءت نتيجة إجراءات عملية أفضت إلى اتفاق جماعي في الرأي، وليس نتيجة عملية تصويت رسمية يقوم بها ممثلون عن الحكومات.

- إن العديد من المهام الدولية، خاصة تلك التي تحتاج إلى نفاذ بصيرة وإلى درجة كبيرة من المرونة العملية قد أصبح من الممكن القيام بها من خلال تدابير غير حكومية.

- بالنسبة إلى العديد من المجالات، أصبحت الحكومات تدرك أن الإعمال الفعلي لأكثر ما تعتز به من حقوق ـ وهو حق السيادة ـ يتطلب أن تقترن هذه السيادة بسيادة الدول الأخرى، حتى يمكن تحقيق ما لا يمكن أن تحققه أية دولة بمفردها. وبهذا

المعنى، فإن التعاون لا يعني التخلي عن السيادة، بل على العكس ممارسة هذه السيادة من خلال العمل المشترك بدلاً من فقدانها أو عدم ممارستها.

إن مشكلة الحكم قد أصبحت تعبّر عن نفسها في صورة جديدة سواء على الصعيد الدولي أو القومي أو على صعيد المؤسسة الواحدة. . . ، فازدياد درجة تعقيد العالم وتعقيد مشكلاته يقتضي الإحاطة الكاملة بكم هائل من المعلومات، نظراً لأنها تتعرض بسرعة لخطر التقادم وعدم الدقة أو التأثر بالدعاية. وهناك عائق آخر يعترض سبيل الحكم ينشأ عن تزايد حجم البيروقراطيات الكبيرة وقصورها الذاتي، تلك البيروقراطيات التي تنشر شباكها حول مراكز السلطة، وتبطيء أو تشل عملية صناعة القرار وتنفيذه. كما توجد أيضاً معوقات أخرى تعود إلى الافتقار إلى درجة كافية من التفهم بين الأجيال.

بيد أن هناك صعوبة أخرى تنشأ من التوسع في الإدارة العامة وهياكلها القطاعية؛ ذلك أنه إذا لم تتعلم مراكز القوى المختلفة كيف تتعاون بعضها مع بعض بدلاً من الإصرار على أن يتجاهل أو يعارض كل منها الآخر، فإن ما يتمخض عن ذلك من تباطؤ وركود إداريين قد يسفر عن حدوث تأخير أو تعطيل يؤدي بدوره إلى انعدام الكفاءة وإلى اتخاذ قرارات خاطئة، وأيضاً إلى وقوع مواجهات ومصادمات. وتجدر الإشارة إلى أن الحكم قد اعتمد في أدائه حتى الآن على معالجة كل مشكلة على حدة وبأسلوب رأسي، ولكن التفاعل بين المشكلات قد وصل اليوم إلى حدٍ لا يمكن معه الاقتراب من أي قضية بمعزل عن القضايا الأخرى التي تكوّن الإشكالية، ناهيك عن حلها.

إن ذلك يقتضي بدوره وجود نوع جديد من القيادات القادرة على التعامل مع المشكلات بشكل رأسي وأفقي؛ كما ان عملية صناعة القرار في ظل العالم الجديد الذي بدأ يظهر إلى حيّز الوجود، لا يمكن أن تكون حكراً على الحكومات والإدارات التابعة لها التي تعمل حقاً في فراغ؛ فهناك حاجة إلى إشراك أطراف عديدة ـ مثل قطاع الأعمال والصناعة والمؤسسات البحثية والعلماء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة ـ في عملية صنع القرار حتى يمكن الاستفادة بأكبر قدر من الخبرات والمهارات المتاحة. وبطبيعة الحال، فإن دعم وتأييد الجمهور المستنير الواعي المتطلبات الجديدة والعواقب المحتملة يُعد عنصراً أساسياً. إن العالم «الدينامي» يحتاج إلى وجود جهاز عصبي فعّال عند قاعدته ليس فقط لضمان أكبر قدر من المدخلات المتنوعة، بل أيضاً حتى يمكن أن يشترك جميع المواطنين في الإجراءات العادية لعملية الحكم.

لقد عبّر الفراغ الحالي والافتقار إلى مشاركة الفرد في أنشطة مجتمعه عن نفسها، في ظهور مشاعر اللامبالاة والتشكك بل والرفض الصريح للحكومات وللأحزاب

السياسية التي بدت كما لو كانت لا تمتلك سوى قدر قليل من السيطرة على مشكلات العصر. وترجمت هذه الاتجاهات إلى تناقص نسبة المشاركة في الانتخابات.

ثانياً: الانسان هو العدو الحقيقي للبشرية

في غمار بحثنا عن عدو جديد تتحد البشرية في مواجهته، وجدنا أن التلوث وأخطار تسخين الكرة الأرضية ونقص المياه والمجاعات ومثل ذلك من الظواهر تصلح لأن تكون هي هذا العدو الجديد؛ فهذه الظواهر في مجموعها وتفاعلاتها، تشكل خطراً مشتركاً يتطلب تضامن الشعوب كافة في مواجهته. ولكن النظر إلى هذه الظواهر باعتبارها العدو يعني أننا قد وقعنا في حبائل الشرك الذي حذرنا منه، وهو الخلط بين الأسباب والأعراض؛ فكل هذه الأخطار سببها تصرفات الإنسان، وبالتالي فإنه لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال تغيير اتجاهاته وسلوكياته. أي أنه يمكن القول إن العدو الحقيقي للإنسان هو الإنسان ذاته.

الفصل السادس

إعتلال البشرية

لم ينجُ أيّ إقليم أو أي مجتمع من آثار الصدمة التي أحدثتها تلك التغيرات العنيفة التي ارتبطت بفترة التحوّل الأعظم.

فقد أطاح هذا الانقلاب المفاجىء بنظام من العلاقات ومن المعتقدات المتوارثة عن الماضي دون أن يرسم أية خطوط عامة تهدي إلى طريق المستقبل.

إن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الشك واليأس: فقد غابت القيم والمفاهيم، وتزايدت درجة تعقيد وغموض العالم، وأصبح من الصعب تفهُّم المجتمع العالمي الجديد الآخذ في الظهور، كما لا زالت هناك مشكلات عديدة بلا حل مثل استمرار التدهور البيئي، والفقر المدقع، والتخلف في بلدان الجنوب. وهناك أيضاً الدور الذي تقوم به أجهزة الاعلام الجماهيري، التي أصبحت في كثير من الأحيان بمثابة عدسة مكبرة للواقع المرير، وأنشودة تنبض بالبؤس والفجيعة.

ودون أن نحاول القيام بعملية تحليل عميق، دعونا نستعرض قائمة من الأعراض المتعددة التي، وإن اختلف كل منها عن الآخر من حيث طبيعته وآثاره، فهي تشترك جميعاً في كونها أعراضاً عالمية النطاق؛ فهناك موجات العنف، خاصة في المدن الكبيرة والارهاب الدولي ونشاطات عصابات المافيا على المستوى القومي التي تتحوّل بسرعة إلى شبكات دولية، وهناك أيضاً انتشار ظاهرة ادمان المخدرات وما يرتبط بها من جرائم، والإباحية الجنسية العدوانية، والانحرافات السلوكية التي تستغل بواسطة الصحافة وأجهزة الاعلام وأجهزة الدعاية والإعلان.

إن كل هذه الظروف تعمل سوياً من أجل تهيئة المناخ الذي يسمح على مستويات عديدة بظهور بيئة جديدة يحظى في ظلها السلوك الاستثنائي المنحرف بتغطية

اعلامية ضخمة ومتكررة إلى الحد الذي يدفع إلى النـظر إلى هذا السلوك بـاعتباره هـو السلوك العادي أو المألوف.

وفي مـواجهة ذلـك نجد أن الآبـاء والمعلمين ـ وهم النقـاط المرجعيـة في معظم المجتمعات ـ غير مؤهلين بحكم تعليمهم وتربيتهم للتكيّف مع هذه الأوضاع الجـديدة التي فُرضت عليهم في عالم اليوم. وعلى حد تعبير عالمة الاجتماع الأمريكيـة مارغـريت ميد «فإن صغار السن هم السكان الأصليون في هذا العالم الجديد الذي أصبحنا فيه ـ نحن البالغين ـ نمثّـل المهاجـرين». ثم تستطرد قـائلة: «لم يعد هنـاك في أي مكان من العالم، هؤلاء البالغون الذين يعـرفون مـا يعرفـه أطفالهم مهـما بلغت درجة بسـاطة أو تباعد المجتمع الذي يعيش فيه هؤلاء الأطفال. لقد كان هناك دائماً في الماضي مجموعـة من كبار السن الذين لديهم معرفة أو خبرة بالنظام الـذي نشأوا في ظله تفـوق خبرة أو معرفة أي طفل، ولكن الوضـع لم يعد كذلك الآن».

لقد أصبح المعلم في كل مكان يواجه صعوبات في التعامل مع تلامذته وطلابه، لأنه هو الآخـر غير مؤهـل لتعليم أفراد يتمتعـون بقدر من الاستقـلالية لم يعـرفها هـو عندما كان في مثل سنهم، أفـراد توفـر لهم أجهزة الإعـلام قدراً أفضـل من المعلومات والمعـارف تمامـاً كما تمـدهم بمعلومات خـاطئة ومضللة. كـذلـك بـدأت مختلف أنـواع المؤسسات مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية تدرك مدى صعوبة مخاطبة ناخبيها بالأساليب القديمة. إن هذه الأزمة في العلاقات هي في الـوقت نفسه أزمـة في الحوار، وغيبة الحوار تؤدي إلى الاصطدام والمواجهة.

غـير أن ذلك لا يعني ببسـاطة أن الآبـاء والمعلمين لم يعـد لهم دور في التـوجيـه والارشـاد، ولكنه يعني أنـه لم يعد هنـاك توجيـه أو إرشاد، بـالمفهوم القـديم للكلمة. ويصدق ذلك على الصين والهند وافريقيا تماماً مثلما يصدق على أمريكا وأوروبا.

إن الشباب، وبفضل وسائل المعلومات الحديثة، أصبحوا يطّلعون كل يوم عـلى مـزيد من الحقـائق التي تعطيهم مـبرراً للنظر إلى من يكـبرونهم سنـاً عـلى أنهم أنـاس يفتقرون إلى الاحساس بالمسؤولية وإلى وعي جسامة العديد من الأخطار، مثل الخـطر النووي وخطر التلوث والتدمير العنيف الذي تتعرض له البيئة. وفضلاً عن ذلك، فإن عرض أجهزة الاعلام الكوارث المتفرقة التي تحل بالعالم وتناقلها يومياً أنباء العنف يعـدّ أشبـه بسلسلة من الصـدمـات التي تـولّـد لـدى الفـرد الإحسـاس بشيـوع الفـوضى والاضطراب بصفة عامة.

والسؤال الآن مـا هو تـأثير هـذه الأنماط الجـديدة في حيـاة الفـرد؟ إن الأطفـال يشاهدون التلفزيون ويتعلمون الكثير عن كل مناحي الحياة الانسانيـة، يتعلمون كيف

يكونون أفراداً لهم خياراتهم وميولهم وحرياتهم الشخصية. غير أن التعارض بين القيم المتوارثة والقيم المكتسبة يصل إلى الحد الذي يقتضي توافر درجة عالية من الشجاعة لدى الفرد الذي يريد أن يحافظ على استقلاليته في التفكير والعمل وإلّا تعرّض للانهيار.

إن الجيل الجديد الذي لم يتزوّد بالوسائل التي تسمح له بالتفرقة بين جوهر القيم والتقاليد وبين مجرد التعبير الشكلي عنها، أصبح يرفض هذه القيم والتقاليد برمتها، ويرسم لنفسه اتجاهات جديدة. وهكذا أضحى المراهقون اليوم هم هؤلاء الذين على علم بالتيارات الهامة العالمية التي تتجاوز الحدود القومية، بل هم الذين يساهمون في خلقها، ويحاولون الوقوف بكل صلابة في مواجهة الأخطار. وبات يتعين على الآباء الآن محاولة الحصول على موافقة هؤلاء المراهقين والتفاوض معهم بشأن ما كان يعتبر في الماضي سلطة مطلقة لهم.

ولكن ما هو رد فعل الآباء والمعلمين إزاء هذ الانقلاب الذي قلّص من سلطانهم وسيادتهم؟

إن البعض منهم الذي ما زال في طور المراهقة أو لم يصل بعد إلى مرحلة النضج العاطفي، يتبنى هوس الشباب ويحاكيه في طريقة حديثه وملبسه. وبعبارة أخرى، إن الآباء والمعلمين الذين فقدوا كل سلطة لهم على أطفالهم هم عادة هؤلاء الذين فقدوا الثقة بهويتهم وقيمهم ونقلوا هذا الاعتلال إلى الشباب.

وبالنسبة إلى هذا النوع من الآباء الذين يعانون الاضطراب، فإن السبيل الوحيد أمامهم للخروج من هذا الوضع ليس التقليد الأعمى لأطفالهم، بل الإصغاء حقاً إليهم والتعلّم منهم حتى ولو بدت النظريات التي يردّدها الأطفال نظريات غير مقبولة لهم في بداية الأمر أو غير قابلة للتطبيق العملي. إن هناك حاجة ماسة الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى إقامة حوار مثمر بين الأجيال.

إن الخلية العائلية تُعتبر في نظر كل الثقافات تقريباً ذات قيمة أساسية من الأرجح أن تستمر ولكن في ظل ظروف جديدة. . . أسرة تعاني التفكك بسبب أسلوب الحياة في الحضر والنزوح من الريف والهجرة والنزاعات، أسرة تتأثر بالاتجاه إلى تنظيم النسل، ويرتبط الزوجان فيها برباط غير واضح، أسرة تؤدي دورها وفقاً لنمط جديد من العلاقات حل محل السلطة الأبوية السابقة، ويصبح في اطارها المتمسكون بالتقاليد في صدام متزايد مع هؤلاء المدافعين عن العصرية على الطريقة الأمريكية.

وتقول السيدة بارثاواراتي (Mrs. Parthawarathi) مديرة مدرسة للبنات في نيو

دلهي: «لقد وصلت الأزمة بالفعل إلى الهند وأصبح الشباب يعيشون في وضع محفوف بالمخاطر ممزّقين بين القيم القديمة والجديدة وخاضعين لتأثيرات ضغوط متعارضة. وأصبح يتعين عليهم باستمرار حسم أمرهم بأنفسهم واتخاذ قرارات في مجالات اعتادت الأسرة أن تتخذ قراراتها حيالها بشكل جماعي وتكون الكلمة الأخيرة فيها لرب الأسرة».

﴿والعصر، إن الإنسان لفي خُسْر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾[1].

لقد أصاب الاعتلال الحالي الأفراد والمجتمعات الذين يعيشون حالة من الضياع في محاولتهم الفكاك من براثن الماضي، ولكن دون أن يمتلكوا رؤية جديدة واضحة للمستقبل. من أنا؟ وإلى أين أمضي؟ ولماذا؟ إن هذه أسئلة خالدة تقليدية، ولكنها الآن غدت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، وما زالت تبحث عن اجابة مناسبة. ولقد انعكس هذا الاضطراب الذي أصاب الشباب بصفة خاصة - وإن لم يصبه بمفرده - في عدد من الأعراض التي تندرج تحت اصطلاح «نكد الحياة».

«نرفض إصدار الأوامر».

أحد الشعارات التي رفعتها الحركة الطلابية
في باريس في عام ١٩٦٨

وقد ظهرت علامات هذا الاضطراب تدريجياً في المجتمع العالمي وتولدت عنها المخاوف، ولكنها قرّبت في الوقت نفسه بين الشباب على اختلاف ثقافاتهم وطبقاتهم وبلادهم، وشكلت موسيقى الروك والتقاليع الجديدة والكوكا كولا، مجتمعاً جديداً يدوم مرحلياً بالتوازي مع المجتمع العام، بمعنى أنه يدوم في فترة الشباب، وخلقت بذلك ما أطلق عليه المؤرخ الافريقي جوزيف - كي - زيربو «إنسان الكوكا كولا». إن هذه الجماعات الجديدة تشكّل ظاهرة عالمية، وهي أجيال اجتذبها بشدة المجتمع الاستهلاكي، دون أن يملك معظمها القدرة المالية على العيش في ظله.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأجيال تعيش في الظن بأنها في صراع غير مضمون النتائج من أجل البقاء في مجتمع عالمي معادٍ تخيِّم عليه ظلال قاتمة مثل المنافسة الشرسة وخطر البطالة.

أما بالنسبة إلى أفراد الجيل الأكبر سناً، فإنّ معظمهم يميلون إلى العودة إلى جذورهم القديمة الدينية والثقافية اعتقاداً منهم أن ذلك يمثل - على الأقل في الآونة

---

(١) القرآن الكريم، «سورة العصر،» الآيات ١ - ٣.

الحالية ـ الطريق الوحيدة للخروج من واقع البؤس واليأس. والحقيقة أن أحد جوانب هذا التحوّل العظيم الذي يشهده العالم حالياً، قد تمثّل في تلك الحاجة الواضحة إلى العودة إلى المبادىء الروحية كتلك التي ينادي بها الإسلام والكاثوليكية، أو تلمّس العزاء في الانضمام إلى الجماعات الدينية والصوفية الزائفة. وهؤلاء جميعاً يسعون إلى تفهُّم المطلق، ذلك السعي الذي يجمع الكثيرين من بني البشر.

غير أن هذا السعي كثيراً ما ينحرف عن الطريق السوي لكي يتحوّل إلى الأصولية المتطرفة أو التعصب، وهما مظهران من مظاهر الإحباط العميق إزاء النموذج الغربي للتحديث والاستهلاك والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الذي عجز تماماً عن الوفاء بالآمال المعقودة عليه في البلدان النامية، في الوقت الذي جرّد فيه الدول الصناعية من الصفات الإنسانية.

وفضلاً عن ذلك، فإن القومية التي وجدت دائماً بدرجات وأشكال مختلفة في أنحاء العالم كافة، قد اكتسبت الآن بعداً أكثر قوة، بحيث أصبح البعث القومي في دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال هو القوة المحركة وراء تفكك الدول الشيوعية، تماماً كما كانت القومية من قبل هي القوة الفعّالة في النضال ضد الاستعمار. ولكن القومية في الواقع سلاح ذو حدين لأنها من حيث ارتكازها على المفهوم القديم للدولة القومية من الممكن أن تتحول بسهولة إلى مصدر للنزاع وعدم التسامح وللمغالاة في العنصرية أيضاً.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المفهوم التقليدي للدولة آخذ في الزوال جزئياً في ظل موجة التكامل الدولي، ذلك أن اعتماد بعض الدول على دول أخرى في الحصول على ما تحتاجه من مواد أولية وطاقة، وكذلك اعتماد بعض الدول على دول أخرى في الحصول على الغذاء والاستثمارات والتقانة والتدريب، قد خلق أشكالاً جديدة من التضامن التي ما زالت في كثير من الأحيان غير مقبولة أو غير مفهومة.

أما بالنسبة إلى مشاعر العنصرية والخوف من الأجانب التي تجددت وتعززت، فإنه يمكن تفسيرها بطبيعة الحال بملايين المهاجرين في آسيا وافريقيا وأمريكا وأوروبا الذين يُنظر إليهم باعتبارهم خطراً يهدِّد توازن الدولة كما يهدِّد أيضاً هويتها الثقافية في وقت أصبحت فيه هذه الهوية موضع تشكّك من قبل بنيها.

وتغدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً حين تنشأ نتيجة الدوار الذي يشعر به كل فرد يواجه هذا الظهور العنيف للبعد العالمي وقيام المنظمات الاقليمية والدولية مثل المجموعة الأوروبية التي يخشى مواطنوها فقدان روحهم وكيانهم في ظلها.

إن هذين الاتجاهين المتعارضين، إحياء هويات ثقافية بعينها وقيام وحدات

اقليمية ضخمة، هما في الواقع منسجمان، ولكن التناقض الظاهري ينشأ من صعوبة التوفيق بينهما في إطار الأنظمة السياسية الحالية التي تلتزم بشكل صارم بنموذج الدولة القومية التي لا تلائم الوضع الحالي فحسب، بل إن هناك حاجة إلى استبدالها بمجتمع حضاري قوي، وهذه حقيقة لا يعيها الكثيرون.

وبالرغم من قتامة هذه الصورة، إلا أننا نستطيع أن نضع أيدينا على بعض البوادر الايجابية الآخذة في الظهور؛ فالشباب يجيدون فن اشعال الثورات دون تروٍ قبل الانضمام إليها، بيد أنه من الخطأ إغفال دورهم في الأحداث التي شهدتها شوارع الجزائر ودول افريقية أخرى، وتشيلي والصين ورومانيا والاتحاد السوفياتي وغيرها من الدول.

إن اعتلال البشرية يبدو مرحلة طبيعية في اطار هذا التحوّل العظيم؛ فالميلاد الجديد لا يمكن أن يحدث فوراً أو من دون ألم، كما أنه لا يمكن أن يتجاهل تباين الثقافات والمجتمعات أو يغفل أهمية التقاليد، ويتناسى حقيقة أن الكلمات والمفاهيم لا تكون لها دائماً المعاني والدلالات في اللغات المختلفة نفسها. ومثل هذا السعي نحو بناء مجتمع جديد أكثر انسجاماً يجب ألّا يستسلم لإغراء التوصل إلى اجماع بتجاهل الخلافات، أو أن يعترف بالهزيمة قبل بدء المعركة لمجرد رؤية المخاطر التي تكتنف تلك المهمة الطموحة والصعبة.

بيد أن اعتلال البشرية هو أيضاً انعكاس لذلك السعي الحالي المحفوف بالمخاطر نحو عالم يعاني الانفصام.

نحو عالم يعاني الانفصام

ولكن كيف يمكننا الحديث عن مجتمع عالمي في الوقت الذي تمارس فيه العديد من القوى المتعارضة تأثيراتها في المجتمعات والأفراد الذين يتقاذفهم هذا الإعصار القوي؟

لقد بدأنا بالفعل نعيش في ظل نظام العالَمين الذي حلّ محل العوالم الثلاثة التي اعتدنا الإشارة إليها في كلماتنا ومقالاتنا وتقاريرنا. ونعني بذلك العالم الصناعي والعالم الثاني ـ الذي تكوّن أساساً من الدول الشيوعية في شرق أوروبا ـ والعالم الثالث الذي يضم الدول المتخلفة.

فقد اختفى العالم الثاني، كما تبدّد العالم الثالث؛ فمنذ مؤتمر باندونغ وحركة عدم الانحياز، هل يمكن القول إنه قد أصبح هناك الكثير من الخصائص التي تشترك فيها دول مثل التنين الآسيوي وبنغلاديش وهايتي على سبيل المثال؟ أو التي تشترك فيها

المغرب وبوركينا فاسو؟ بل هل يمكن القول إن هناك الكثير من الخصائص المشتركة التي تجمع بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة مثل الإقليم الصناعي الغني في البرازيل الذي يضم ريو وساو باولو والإقليم الشمالي الشرقي للبلاد الذي يعاني المجاعة وسوء التغذية؟ وبالطبع، فإن التباين في المصالح داخل الدول وداخل الأقاليم يسود أيضاً على الصعيد الدولي وهو ما يعنينا هنا؛ فالانقسامات العميقة والمعايير المتعددة للسلوك والنفاق التي توجد داخل جميع الدول تقريباً، توجد أيضاً بالقدر نفسه في ما بين الدول أيضاً. لذا ينبغي أن يكون السعي إلى التوفيق بين هذه المصالح المتباينة على المستوى القومي جزءاً من السعي إلى تحقيق التوافق والانسجام العالمي.

وفي ضوء ما سبق، تجدر الاشارة إلى بعض مجالات النزاع والانقسام الأكثر صلة بالمسرح العالمي التي لا زالت في حاجة إلى حل:

- التفاوت بين الأغنياء والفقراء مع تزايد عدد الأفراد الذين يعيشون دون حد الكفاف إذ بلغ عدد الأفراد الذين يقلّ دخلهم السنوي عن ٣٧٠ دولاراً بليون فرد في عام ١٩٩٠.

- ازدياد التفاوت بين هؤلاء الذين يتمتعون بحرية الوصول إلى المعرفة والمعلومات وهؤلاء الذين حُرموا من ذلك.

- التفرقة في المعاملة بين الأغلبية وبين مختلف الأقليات الدينية والعرقية بل وبين كبار السن وغيرهم في كثير من الدول.

- انعدام التكافؤ بين الحقوق والواجبات وبين الامتيازات والمسؤوليات.

- غيبة الإعمال الفعلي للعدالة الاجتماعية.

- التوازن بين الانضباط والتسيّب.

- الالتباس بين النمو الاقتصادي ونوعية الحياة.

- مجتمع الرعاية في مواجهة دولة الرفاهية للمجتمع كله.

- انعدام التكافؤ بين الاحتياجات المادية والروحية.

ودون محاولة القيام بمعالجة شاملة، فإننا نستطيع أن نذكر أيضاً عدداً من النقائص التي تُعتبر جزءاً من اعتلال البشرية، منها على سبيل المثال انعدام التفاهم بين النخبة وبين الجماهير والانفصال بين العلم والثقافة والتعارض بين العقلانية والحدس.

إن الاختلافات بين البشر هي اختلافات ضخمة فضلاً عن أنها تعتبر حتى الآن اختلافات لا يمكن التوفيق بينها. فهناك الاختلافات في القيم وفي التفسيرات

الأخلاقية التي تتغلغل في نسيج المجتمع بأكمله، والتي تفرض علينا مرة أخرى أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أن قبول مجموعة من الأخلاقيات المشتركة تكون لها الغلبة على ما عداها.وتتصل ببقاء الجنس البشري وبالكوكب الذي يعيش على ظهره، هو السبيل الوحيد لتحقيق التوافق بين المصالح المختلفة أو على الأقل خلق مناخ التسامح المتبادل.

إن معظم مظاهر الاعتلال البشري هي مظاهر غير جديدة، ولكن ما يجعل هذه المظاهر جزءاً من الثورة العالمية هو البعد العالمي الشامل الذي تتميّز به، حتى وإن تفاوتت درجتها من دولة إلى أخرى أو من إقليم إلى آخر. والواقع أنه ليس هناك من شك في أن الاتجاهات والأخطار الحالية كانت نتاجاً لحالة ذهنية نشأت بفعل عالمية الأوضاع من ناحية، وعدوانية ومخاوف الإنسان المعاصر من ناحية أخرى.

خاتمة
القِسمُ الأوّل

التحـدي

لم يحدث على امتداد التاريخ أن واجهت البشرية من قبل ذلك الكم الهـائل من الأخطار والتهديدات؛ فالإنسان الذي قذفت به الأقدار على حين غرّة في عـالم تلاشت فيه حدود الزمان والمكان، قد ابتلعه ذلك الإعصار الكوني الذي التفّ حولـه في شكل دوامة مؤلفة من عناصر تبدو ظاهرياً غير متصلة بعضها ببعض في الوقت الـذي تشكّل فيه أسبابها ونتائجها متاهة متشابكة لا فكاك منها. ومع هـذا فقد عـرضنا في الفصـول السابقة لعدد من الحقائق كان من أهمها: النمو الاقتصادي المتفـاوت، و «الحكوميـة»: والقدرة على الحكم والأمن الغذائي العالمي وتوافر المياه والبيئة والطاقة والنمـو السكاني والهجرات واضطراب الحقائق الاستراتيجية في العالم.

وكل هذه العوامل يسود بينها اعتماد وتفاعل متبادل لكي تكوِّن ما اصطلحنا على تسميته من الآن فصاعـداً بالإشكـالية العـالمية وفقـاً للصيغة التي دشّنهـا نادي رومـا. وبالرغم من أن الـرأي العام قـد أصبح لـديه تفهُّم نسبي لهـذه الحقائق، إلا أن وعي بعضهـا عادة مـا يقترن بجهـل البعض الآخر الـذي لا يقلّ أهميـة، علاوة عـلى جهل المدى الحقيقي لكل منها، وكذلك التفاعل بينها.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير عنـاصر الإشكاليـة الجديـدة ليس واحداً بـالنسبة إلى المجتمع؛ فبعض هذه العناصر مثل الأخـطار التي تهدِّد البيئـة تؤثر في البشريـة ككل، على حين أن البعض الآخر مثل الانفجار السكاني يؤثِّر في دول الجنوب، وبالتالي يبـدو أقـل اثارة للقلق بـالرغم من أن تـداعياتـه في الواقـع تؤثر في كـافـة بلدان العـالم دون استثناء، وإن تفاوتت حدتها من دولة إلى أخرى.

وأخيراً، فإن البشرية، وهي على مشارف نهاية هذا القرن، قد أحدقت بها الظواهر المتكاثرة من جميع الاتجاهات. وربما كانت كلمة «إحداق» غير كافية للتعبير، ذلك أن البشرية بهياكلها وحكوماتها ومؤسساتها التقليدية لم تعد قادرة على التعامل مع المشكلات بأبعادها الحالية. ويزداد الأمر تفاقماً بسبب الأزمة المعنوية الحقيقية التي تحيط بتلك الهياكل العتيقة وغير الملائمة، كما أن اختفاء أنساق القيم والتشكك في التقاليد وانهيار الايديولوجيات والافتقار إلى رؤية عالمية وقصور الممارسات الديمقراطية الحالية - كل ذلك يؤكد الفراغ الذي تعيش فيه المجتمعات. ولقد أصبح الأفراد يشعرون بعجزهم حين حُوصروا بين ظهور مخاطر لم تكن معروفة من قبل من ناحية، وبين عدم قدرتهم من ناحية أخرى على مواجهة المشكلات المعقدة في الوقت المناسب، واقتلاع جذور الشر وليس مجرد علاج تداعياته.

ولعله من الجدير بالذكر هنا أن الدول ذات القوانين والحقوق الدستورية لا تتورع عن انتهاك القانون الدولي في أي وقت، إذا ما كان ذلك يحقق مصلحة قومية لها. وبالرغم من أن ذلك في الواقع ليس بالأمر الجديد، إلا أن مدى ما يترتَّب عليه من آثار في عالم يتّسم بالاعتماد المتبادل هو الأمر الجديد تماماً والواضح تماماً على المستوى العالمي. ومن الملاحظ أن الديانات قد أصبحت تُستخدم كمبرِّر لقتل الإنسان لأخيه الانسان، فالمسيحيون يذبحون المسيحيين في ايرلندا ولبنان دون أن تكون لذلك أية صلة بالإيمان بالمسيح. وكيف لا ينتابنا القلق مع الكثيرين من العرب والمسلمين ازاء الحروب المقدسة التي تُشنّ باسم الدين والتي لا يمكن أن تحجب طموحات القادة الذين لا يبالون كثيراً بتعاليم القرآن؟ وكيف لا نتعجّب مع كثير من الاسرائيليين من ذلك الخلط بين المهمة المقدسة لشعب اسرائيل التي تحدّثت عنها التوراة، وبين سياسات الضم العدائية التي تنتهجها الحكومات والتي تمثّل انتهاكاً وقحاً لميثاق الأمم المتحدة الذي صادقت عليه اسرائيل على الأقل كتابياً؟

إن شريعة الغاب ربما تكون قد تراجعت ولكن عودة مظاهرها من جديد تكشف عن مدى هشاشة التوازن العالمي، تلك الهشاشة التي تتصف بها أيضاً عقول وقلوب البشر، التي تخلق المواطن العاجز في الدولة العاجزة. إننا نلحظ ذلك الاعتلال العام بمظاهره المتباينة التي أصابت إنسان اليوم بالذهول والشلل وجعلته فريسة مخاوف غير محددة.

ولكن هل سندع هذه الاشكالية - التي تبدو أنها تستعصي على قدرة البشر - لكي تسحقنا وتحطمنا على حين أننا أصل أسبابها؟ وهل سنسمح لأنفسنا بالتحوّل بعيداً عن الأخطار الحقيقية والالتجاء إلى العيش على هامش المجتمع أو السعي وراء تحقيق النجاح الشخصي متجاهلين مسؤولية الفرد الاجتماعية؟ وهل يتعيّن علينا أن

نستسلم لذلك النوع من القدرية الذي ينظر إلى التدهور البطيء للبشرية باعتباره أمراً حتمياً لا يمكن التغلب عليه؟

إن هذا هو مكمن التحدي الجسيم الذي نواجهه اليوم. وسوف نحاول فيما يلي دراسة كيفية الاستجابة له، ولا شك أن التحدي العالمي يقتضي تبني منهج عالمي.

«إن الوقت يجري بسرعة، وحياتنا تنساب من بين أيدينا، ولكننا مع هذا غير قادرين على التغلّب على ذلك الجشع الذي يدفعنا إلى امتلاك المزيد من الأشياء الدنيوية».

آدي شانكار اتشويا

فيلسوف وقديس هندوسي من القرن الثامن

القسم الثاني

الحلولية

مُقَــدِّمَــة

«إن علينا ألّا ننتظر الغد، ولكن علينا أن نصنعه».

غاستون بيرجه[1]

ما هي قدرتنا على القيام بعمل فعّال؟

إن الكلمات الرسمية لا تكون دائماً كافية لتحديد الأوضاع الجديدة والتقانة الجديدة، ومن ثم لا يكون أمامنا خيار في بعض الأحيان سوى اختراع كلمات جديدة قادرة على التعبير عن المفاهيم والمنهاجية الجديدة.

وقد كان هذا هو الحل بالنسبة إلى اصطلاح «الإشكالية العالمية» الذي دشّنه نادي روما عند تأسيسه في عام ١٩٦٨ والذي فرض نفسه عالمياً بقوة الواقع.

ومنذ ذلك الحين، أدى الوعي المتزايد بالنسبة إلى عدد من عناصر الإشكالية إلى نشوء ظواهر دولية غير مسبوقة تمثلت في زيادة عدد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي نظّمها القطاعان الخاص والعام، والتي خُصّصت أساساً لموضوع تنمية البلدان الفقيرة. والواقع أنه من الخطأ القول إن مثل هذه الاجتماعات لم تحقق نتائج مفيدة.

ووفقاً للأرقام التي نُشرت في تقرير رسمي لكانتون جنيف «فقد شارك ٥٢٠٠٠ خبير في عام ١٩٧٧ في ١٠٢٠ من الاجتماعات التي عالجت موضوع العالم الثالث، التي عُقدت خلالها ١٤٠٠٠ جلسة عمل. ويمكن أن نضيف إلى هذه الاجتماعات الخاصة

---

(١) فيلسوف فرنسي معاصر.

العمل اليومي المنتظم الذي يؤديه ٢٠٠٠٠ من الموظفين المدنيين الدوليين العاملين في ١١٠ منظمات دولية مقرها الرئيسي في جنيف. كذلك يجب أن نأخذ في اعتبارنا آلاف الاجتماعات التي تعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي مقر البنك الدولي في واشنطن والتجمّع الأوروبي في بروكسل وفي مقر منظمة الفاو في روما، وكذلك في عدد لا حصر له من الوكالات الإقليمية ودون الإقليمية التي توجد في البلدان النامية. وعلى امتداد الثلاثة عشر عاماً الماضية حدثت زيادة ضخمة في هذا النوع من الاجتماعات، ولا يوجد حتى الآن تقدير اجمالي لحجم الميزانيات التي انفقت على تذاكر السفر وعلى الفنادق الفاخرة وعلى نشر وتوزيع العدد اللانهائي من التقارير والتوصيات التي صدرت عن هذه الاجتماعات. ولكن علينا أن نعترف بأن ما تمّ إحرازه من تقدم كان تقدماً ضئيلاً، غير أن المجاعات وحالات سوء التغذية قد استمرت في الزيادة في عدد كبير من دول الجنوب، وقد لوحظ مؤخراً وجود ظواهر مماثلة في ما يتعلق بمشكلات البيئة.

ودون أن نعفي أنفسنا تماماً من النقد في هذا الصدد، فإن نادي روما، وبالرغم من بعض الاجتماعات التي عقدها والتي أسفرت عن نتائج مثيرة للجدل بل وقليلة الأهمية في بعض الأحيان، قد تزايد إدراكه من اجتماع إلى آخر حقيقة أنه لم يعد مقبولاً، على الأقل بالنسبة إليه، أن يكون هناك حديث عن الاشكالية دون الاهتمام بالخطوات العملية التي تؤدي إلى حل المشكلات التي يتمّ تحديدها وتحليلها. وجدير بالذكر أن المنهج العالمي لعلاج المشكلات التي عبرت عنها الاشكالية يعني ضمناً الحاجة إلى منهج عالمي مناظر في المجتمعات كافة على اختلاف مستوياتها، وذلك في إطار منظور عالمي للحلول التفاعلية التي تستهدف حل المشكلات. ولهذا فإن المنهاجية الجديدة، أو ربما التحليل الجديد الهادف والفعّال الذي يستهدف تقديم الحل للإشكالية العالمية، هو بالضبط ما يعتزم نادي روما تبنّيه، وهو أيضاً ما يطلق عليه النادي اصطلاح «الحلولية».

إن تقديم حلول ناجعة للمشكلات الصعبة التي أفرزها التحوّل العظيم الذي نمرّ به الآن قد لا يكون جزءاً من اختصاصنا أو مهمتنا، ولكن من واجبنا، على الأقل، نحو أنفسنا، أن نبحث عن سبل للحلول والاستراتيجيات التي تتسم بالكفاءة والعدالة. وعلينا أيضاً أن نقوم بمبادرات تستهدف التغلّب على الأوضاع التي أصيبت بالشلل بفعل البيروقراطيات على المستوى الدولي والقومي، وبفعل المواقف التقليدية والسلبية في مواجهة التغيير. كذلك فإن من واجبنا تشجيع الإبداعات البشرية والاجتماعية التي يظهر عند مقارنتها بأبناء عمومتها ـ أي الإبداعات التقانية ـ أنها لا زالت عضواً ضعيفاً في الأسرة البشرية. ونود هنا أن نؤكد مجدداً أننا لا نعني باصطلاح «الحلولية» تحديد وسيلة القيام بهجوم شامل ومتزامن على جميع عناصر الإشكالية على

اختلافها وتباينها، لأن ذلك على أية حال ضرب من المستحيل. ومن ثم فإن اقتراحنا ينصرف إلى شن هجوم متزامن على العناصر الأساسية للإشكالية مع إيلاء الآثار المتبادلة لكل عنصر من العناصر الأخرى اهتماماً خاصاً.

ولكن ما هي القيم التي يستند إليها هذا التحرك، وما هي أهدافه؟

إن «الحلولية» تشمل ضرورة تبنّي منهج أخلاقي يرتكز على القيم الجماعية التي أخذت تظهر بشكل أولي كأساس للسلوكيات والعمل. وهذه القيم والأسس ينبغي أن تكون مصدر العلاقة الدولية ومصدر إلهام للقرارات التي تتخذها القوى الفاعلة الرئيسية في هذا الكون، مع إعطاء التنوّع والتعدد الثقافي ما يستحقه من اهتمام. غير أن «الحلولية» تؤكد أيضاً الضرورة القصوى لتحقيق نتائج ملموسة في المجالات التي تحظى بالأولوية في إطار الاشكالية مع الأخذ في الاعتبار أن عامل الوقت قد أصبح حاسماً. . . ، ذلك أن بقاء أية مشكلة دون حل لا بد أن يخلق بعد فترة ما أوضاعاً لا يمكن الرجوع عنها، بل إن بعضها لا يمكن علاجه حتى داخل إطار عالمي.

ولقد شعر نادي روما دائماً، وكذلك شعر كل عضو من أعضائه، أنه يتعيّن عليهم المضي إلى مدى أبعد من إجراء أبحاثهم، بحيث يقومون ببعض المبادرات العملية، أو أن تتحد جهودهم مع جهود جهات أخرى نستطيع أن نذكر منها على سبيل المثال المعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية (IIASA) ومؤسسة التدريب الدولي (FIT) أو مؤخراً مبادرة المشاركة الدولية (IPI). وكذلك نستطيع أن نذكر عملية الساحل ضد التصحُّر ولصالح التنمية وبمشاركة السكان المحليين، التي صُمِّمت ونُفِّذت بناء على طلب عدد من الزعماء الأفارقة أثناء اجتماع نادي روما في ياوندي، عاصمة الكاميرون، في عام ١٩٨٦.

إن المقترحات التي تشتمل عليها «الحلولية» تتوجه إلى الخطوات العاجلة التي تُتخذ بشأن المشكلات الآنية وذات الأولوية، وإن كان ذلك لا يعني استبعاد أنماط أخرى من العمل، التي بالرغم من أنه ليس لها ضرورة فورية، إلا أنها من الممكن أن تستهدف نتائج أطول مدى. وأخيراً، فإن هناك حاجة ماسّة في ضوء الأوضاع المتقلّبة الحالية إلى استحداث وسائل لصناعة القرار في ظل ظروف تتّسم بعدم الوضوح وعدم التأكد.

الفصل السابع

ثلاث أولويات ملحة

إن الآلاف من خطوط التغيير التي تشكل معاً الثورة العالمية ينبغي أن تتعدّد وتتباين سبل تفهمها وتشجيعها وتحويل اتجاهها واستيعابها وإقامة العلاقات المنطقية أو المتعارضة بينها. ونظراً لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل بسيط أو حزمة من الحلول البسيطة لذلك الخليط المتشابك من المشكلات المتأصلة، فإننا نطرح هنا فكرة «الحلولية»، أي المنهاج الذي يقتضي شنّ هجوم شامل ومتزامن على المشكلات كافة وعلى جميع المستويات، علاوة على كونه منهاجاً يتصف بالترابط المنطقي من حيث إنه يحاول النظر إلى نتائج الحلول الممكنة لبعض المشكلات الصعبة وتأثيرات ذلك في كل العناصر الأخرى، أو في أكبر عدد ممكن منها. والواقع أنه ليست هناك منهاجية شاملة لمثل هذا المدخل فهو منهج يتعارض مع الأساليب التقليدية للتخطيط، كما أن الهياكل المؤسسية القائمة حالياً غير ملائمة قط له، ومع هذا فإنه ليس ثمة بديل. ومن جهة أخرى فإن معالجة الإشكالية بالتصدي لمشكلة تلو الأخرى على مستوى كل دولة على حدة يزيد الأمر تفاقماً. ولهذا، فإن المهمة المنوطة بنا هي في الواقع محاولة الإلمام بآلاف الخيوط في آن واحد.

والحقيقة أن إدارة الأوضاع المعقدة قد حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام كبير مما أسفر عن وضوح بعض عناصر هذا المنهج. وبصفة خاصة فإن دراسات جاي فورستر للأنظمة الكبيرة، التي وردت في كتبه عن «ديناميات الحضر»[1] و«ديناميات الصناعة»[2] وأدت إلى نشر كتاب «حدود النمو» يمكنها أن تقدّم الكثير في هذا المجال،

---

(١) Jay Wright Forrester, *Urban Dynamics* (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, [1969]).

(٢) Jay Wright Forrester, *Industry Dynamics* (1961).

بالإضافة إلى «الأنظمة المقدرة» لجاك ليسورن[٣].

«إن الهجوم على عنصر أو عرض واحد فقط من عناصر أي نظام معقد، ومهما بدت براعة هذا الهجوم يؤدي عادة إلى تدهور النظام برمته».

القانون الأول لفورستر

من مقال افتتاحي في صحيفة نيويورك تايمز

وفي مناقشتنا العناصر التي تؤلف بأنماطها المتباينة «الحلولية الممكنة» سوف نبدأ بدراسة ثلاثة مجالات من مجالات الإشكالية التي لا خلاف على أنها تتطلب التصدّي الفوري لها.

وأول هذه المجالات هو التشديد مجدّداً على التحول من الاقتصاد العسكري إلى الاقتصاد المدني. إن هذا الأمر الذي ربما بدا واقعياً تماماً في ضوء الوفاق بين الشرق والغرب، والتقدم الجوهري الذي تم إحرازه بفضل مفاوضات خفض التسلح بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، يبدو أن حرب الخليج قد جعلته سخيفاً ومتناقضاً. ومع هذا، فإن حرب الخليج، بالتحديد، كانت هي السبب في احتلال مشكلات خفض التسلح والرقابة على مبيعات الأسلحة مكان الصدارة في قائمة الأولويات وعلى نحو غير مسبوق، وهذه مهمة عاجلة وتتفق معظم الحكومات والشعوب على ضرورتها وهي في جوهرها إحدى قضايا التحوّل.

أما المجال الثاني، وهو ذلك المرتبط بظاهرة تسخين الأرض ومشكلات الطاقة، فهو أهم بكثير نظراً لأن التباطؤ في التصدي له ـ وكما رأينا من قبل ـ قد يتسبّب في حدوث كارثة أو قد يسفر عن نتائج مأساوية.

وأخيراً، هناك قضية التنمية التي تثير كل المشكلات المتعلقة بالفقر والتفاوت العالمي، بما في ذلك الإخفاق في المعالجة الفعّالة لعبء الدين الخارجي في البلدان النامية. وتكتسب هذه القضية إلحاحها في ضوء ما صادف الحوار بين الشمال والجنوب في الماضي من إخفاقات ومآزق إن لم يكن مواجهات، وبالتالي تبرز الحاجة إلى استراتيجيات وفكر جديد حتى يمكن تحقيق أي شكل من الوفاق والانسجام العالمي.

أولاً: المدفع والزبد والسيف والمحراث

كان لنهاية الحرب الباردة المفاجئة والنجاحات التي تحقّقت بالفعل على طريق خفض التسلح، وكذلك الاحتمالات المستقبلية الخاصة بإجراء مزيد من خفض

(٣) Jacques Lesourne, *Les Systèmes du destin,* Dalloz économie ([Paris: Dalloz,°1976]).

الأسلحة النووية والتقليدية، أثرها في توليد درجة من الحماس إزاء امكانية تفكيك جزء كبير من آلة الحرب العالمية الضخمة والمبددة للموارد، وإعادة توجيه هذه الموارد نحو المجالات البناءة التي يشعر العالم بمسيس الحاجة إليها. وعلى الرغم من تراجع خطر الحرب العالمية ـ وإن لم يصبح مستبعداً ـ فإن الحروب المحلية تشتعل في أماكن عديدة. وهو ما يجعل نزع السلاح الكامل عملية غير متصورة في وقتنا الحالي. والحقيقة أن حرب الخليج التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط قد كشفت عن مدى سهولة جر القوى الكبرى إلى نزاع ما، خاصة إذا ما كان هذا النزاع يعرِّض للخطر الإمدادات الحيوية التي تحتاج إليها اقتصادات هذه الدول. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال قيام دولة ألمانية موحدة وقوية يثير شكوكاً تاريخية في الشرق والغرب على حد سواء.

ولقد اتضحت بالفعل الشواهد التي تدل على حقيقة هذا التغيير؛ فمع الاتفاق حول انسحاب القوات السوفياتية من المجر وتشيكوسلوفاكيا وخفض القوات البريطانية الموجودة في المانيا إلى النصف، وتدمير دبابات ومعدات عسكرية أخرى في عديد من الدول، يمكن القول إن عملية خفض التسلح ماضية في طريقها. كذلك من المأمول أن تسفر المحادثات المقترحة لخفض الأسلحة الاستراتيجية، عن خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والسوفياتية بواقع الثلث تقريباً، كما يحتمل أن يقترن ذلك بحدوث خفض كبير في القوات التقليدية في أوروبا من ٣٠٥٠٠٠ جندي أمريكي و٥٦٥٠٠٠ جندي سوفياتي إلى ٢٢٥٠٠٠ و١٩٥٠٠٠ على التوالي (وفقاً للمقترحات الحالية).

إن هذه التطورات وما تؤدي إليه من توفير للموارد هي بلا شك موضع ترحيب، ولكن لا بد من الاعتراف بحقيقة أن المؤسسة الصناعية العسكرية لا تزال موجودة بمصالحها الثابتة في استمرار المواجهة العسكرية. ومن المؤكد أن مؤسسات ووزارات الدفاع الوطنية تشعر بالانزعاج تجاه احتمال تضاؤل نصيبها المرتفع من الميزانية القومية، وهو النصيب الذي ضُرب حوله سياج من السرية لإخفائه عن الرأي العام. كذلك فإن شركات الصناعات الحربية التي تموِّلها الدولة، بل وتحميها إلى حد كبير من المنافسة، تشعر هي الأخرى بالخوف من المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن اقتصادات بعض الدول، مثل فرنسا وتشيكوسلوفاكيا، تدعمها إلى حد كبير الصادرات العسكرية. ولهذا، فقد كان هناك منذ وقت طويل تخوف من أن «اندلاع السلام» سوف يعني الكساد. والواقع أن الصادرات العالمية من الأسلحة تشكّل عنصراً هاماً في التجارة الدولية، وقد بلغت هذه الصادرات أقصى قيمة لها في ١٩٨٤ إذ وصلت إلى ٥٧ بليون دولار أمريكي. ولكنها بدأت بعد ذلك في الانخفاض بسبب الصعوبات الاقتصادية في البلدان النامية لكي تصل إلى ٤٧ بليون دولار فقط في عام

١٩٨٧. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً قليلاً من البلدان النامية، وخاصة البرازيل، قد أصبحت قادرة على تصنيع وتصدير الأسلحة، كما تجدر الاشارة أيضاً إلى أن رخاء صناعة الأسلحة في بعض الدول الأوروبية مثل بلجيكا والنمسا يعتمد أساساً على التصدير، وقد بدأت هذه الصناعات تعاني الكساد بالفعل.

وعلى صعيد آخر، يساور العاملين في صناعات الأسلحة الخوف من البطالة التي ستنشأ نتيجة خفض التسلّح على نطاق واسع، الأمر الذي لن تقتصر نتائجه المأساوية على الأفراد فحسب، بل أيضاً على المدن التي توجد فيها شركات الأسلحة وعلى مناطق بأكملها في الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة. وقد استشعر هذا القلق منذ سنوات طويلة في دول مثل بريطانيا حيث دافعت مجموعات العمال، والعناصر النشطة الأخرى التي تخشى من الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، عن سياسات تحوّل مصانع الأسلحة إلى الانتاج غير العسكري، ولكنها لم تحقّق نجاحاً يُعتدّ به حتى الآن. والواقع أن هذه المخاوف قد تحقّقت حتى قبل توقّع حدوث خفض عام في التسلح، وتمثّل ذلك في أول الأمر في وجود طاقة زائدة في أعقاب الانتعاش الذي شهدته صناعات الأسلحة في منتصف الثمانينيات. وفضلاً عن ذلك، فإنه مع زيادة اعتماد صناعة الأسلحة على التقانة الراقية، أصبحت هذه الصناعة تعتمد بشكل أكبر على تكثيف عنصر رأس المال وعلى عدد أقل من العمال.

ومن هنا يتضح أن التصفية الجزئية لصناعة الأسلحة تخلق في الواقع مشكلات عديدة، ومن ثم فإنه يتعينّ التفكير بسرعة في تحويل مصانع وصناعات بأكملها إلى انتاج السلع الاستهلاكية وغيرها من السلع المدنية. وقد شهدت الصين والاتحاد السوفياتي جهوداً في مجال هذا التحول بُدِىءَ في تنفيذها كجزء من سياسة قومية، وتم توجيهها مركزياً كما هو متوقع. ومن المعروف أن هاتين الدولتين تعانيان نقصاً شديداً في السلع الاستهلاكية والآلات الزراعية والأجهزة الطبية وآلات الورش وما شابه ذلك، ولهذا فإن التحوّل إلى إنتاج مثل هذه السلع كان أمراً مرغوباً فيه إلى حد كبير. بيد أن هذه المحاولات قد تمت في ظل حالة من الفوضى الاقتصادية وبمحاسبة شعبية محدودة للغاية مما جعل هذه التجربة ذات فائدة محدودة بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على آليات السوق. ومن المؤكد أن عملية إعادة تأهيل الجنود وعمال صناعات الأسلحة من أجل اكسابهم مهارات وسلوكيات جديدة هي عملية صعبة ويتعذّر تنفيذها بصورة كاملة.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن السويد هي الدولة الوحيدة من بين الدول الغربية التي تعتمد على اقتصاديات السوق التي وضعت حتى الآن سياسة فعّالة في مجال التحوّل من الانتاج العسكري إلى الانتاج المدني، على حين تبنّت معظم الدول

الأخرى سياسة الانتظار. ومع هذا، فإن هذه القضية أصبحت موضع مناقشات فعّالة في معظم الدول الأوروبية في ما عدا فرنسا، بالرغم من حقيقة أن جزءاً كبيراً من طاقاتها الصناعية العسكرية والمملوكة للدولة في حالة تعطل فعلي عن العمل.

وهكذا، يتضح أن تحوّل مصانع الأسلحة إلى الانتاج المدني هو العلاج الذي يحظى بالقبول حالياً، ولكن هذا العلاج يثير صعوبات عديدة في البلدان الصناعية؛ ذلك أن مبادىء الاقتصادات الحرة تفترض أن قوى السوق سوف تتولى أمر هذا التحوّل؛ وربما يكون الأمر كذلك، ولكن من المحتمل أن تتمثّل العواقب في ضياع المصانع التي يتمّ التخلّي عنها والتي لم تعد هناك حاجة إليها، وشيوع البطالة. يُضاف إلى ذلك أن المنشآت الصناعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص التي ظلت تلبي احتياجات المؤسسة العسكرية لوقت طويل تكون غير قادرة على تشغيل صناعات جديدة تخضع لقوى السوق. وبالرغم من أن العمال ونقاباتهم والمنظمات المحلية... الخ، في بعض الدول لديهم بعض الأمل في معالجة الموقف، إلا أنه من غير المحتمل أن تحظى هذه المنظمات بدعم مؤسسي كافٍ في غيبة سياسات حكومية واضحة. ومن ناحية أخرى، فإن التدخل المباشر هو أمر غير محتمل الحدوث فضلاً عن أنه على أية حال يُعد غير ملائم نتيجة الجمود البيروقراطي. ومع هذا فإن قيام الحكومة بدور فعال هو أمر مطلوب في ضوء خطورة هذا الوضع مما يكسبه أولوية متقدمة. وسوف يعتمد نجاح أي مشروع شامل لتحويل المصانع الحربية إلى الانتاج المدني اعتماداً كبيراً على مدى توافر تسهيلات التدريب التحويلي، التي لا يمكن غير الحكومة أن توفّرها. وهناك احتمال قوي أن تضطر الحكومات إلى التحرّك تحت وطأة الضغوط التي يمارسها الرأي العام والقلاقل على مستوى القاعدة، ويعدّ ذلك في الواقع مثالاً آخر على الحاجة إلى قوة الشعوب.

والسؤال الذي يتعيّن إثارته الآن يتعلق بماهية المنتجات التي يجب أن تنتجها الصناعات التي يتم تحويلها من الانتاج الحربي إلى الانتاج المدني؛ فالدول الأوروبية ـ وعلى نقيض الصين ودول أوروبا الشرقية التي تعاني عجزاً في السلع الاستهلاكية والمدنية ـ تمتلك طاقة تصنيعية زائدة، كما أن أسواقها وصلت إلى درجة التشبّع. ومن ثم، فإن التحوّل إلى الانتاج المدني بلا تمييز لن يؤدي إلاّ إلى تعميق المشكلات الاقتصادية القائمة بالفعل وزيادة حدة البطالة الهيكلية. وبناء عليه، فإن هناك حاجة ملحة إلى تحديد واضح لأهداف الاقتصاد الجديد يأخذ في اعتباره امكانات التحديث الصناعي التي يمكن أن تتيحها التقانات المتقدمة، والقيود البيئية، وتزايد المطالب الاجتماعية بالحصول على مسكن ورعاية صحية أفضل، وكذلك ضرورة خلق فرص عمل جديدة. إن سياسات التحوّل لا يمكن أن يُكتب لها النجاح إلا إذا نُظر إليها نظرة شاملة. وبعبارة أخرى، فإن الاعتماد على المنهج البسيط الذي يعني تحويل

مصانع الطائرات الحربية إلى مصانع لإنتاج الطائـرات المدنية، ومصانع الدبـابات إلى مصانع سيارات، وأحواض بناء الغواصـات والسفن الحربيـة إلى أحواض لبنـاء السفن التجارية غير اللازمة أو بناء ناقلات النفط، سـوف يؤدي إلى كارثـة اقتصاديـة، فضلاً عن أنـه يسهم في ظاهـرة تسخين الأرض واعتـلال البشرية. وفي هـذا الصدد تصبـح الإدارة الحكيمة لشؤون الدولة أمراً مطلوباً من أجل اضفاء طابع الشمولية على النظرة إلى الأوضاع. إن عملية التحوّل إلى الانتاج المـدني ليست كافيـة في حد ذاتهـا لأنها لا تعدو كونها أحد العناصر اللازمة لإعادة بناء الصناعة ومواجهة احتياجات البشرية.

وخـلاصة القـول، إن عملية نـزع السلاح سـوف تنطوي عـلى تكاليف بـاهظة فورية قصيرة الأجل، وذلك مع تزايد وضوح حقيقة أن الـطاقة الصنـاعية التي أنشئت لخدمة الأغراض الدفـاعية لا يمكن تحـويلها بسهـولة إلى أغـراض توفـير الاحتياجـات المدنية من السلع الاستهلاكية التي تأخر توفيرها. غير أننا لم نتعرّض إلا بشكـل موجـز حتى الآن للكيفية التي ستُستخدم بها الأموال والمـوارد التي من المتوقـع أن يتم توفـيرها نتيجة عملية نزع السلاح. ومن الواضح أن المجالات التي تحتاج إلى هـذه الموارد هي مجالات لا حصر لها، نذكر منها على سبيل المثال، إشباع الاحتياجات القوميـة في مجال تحسين الأوضاع الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر، ودعم عمليـة التنمية ـ وهذه نماذج قليلة فقط من المجـالات المرشحـة في هذا الصـدد. ومع هـذا، فإنـه من المرجح أن يتجه الجزء الأكبر من الوفورات المالية إلى خفض الأعباء الضريبيـة وتصفية الدين القومي. ويعني ذلك أنه ليس من المحتمل أن يتم الوفاء بشكل كامل بتـطلعات العامة المتعلقة بالمزايا التي ستعود عليهم من عملية نزع السلاح.

كذلك يتعينّ الإشارة بكلمات موجزة إلى حـالة خـاصة ونعني بـذلك الاحتفـاظ بسلطة ونفوذ العديـد من العلماء والمهندسـين الباحثـين الذين شكّلوا المحـور الأساسي لجهود البحث والتطوير في مجال التسليح أو إعادة تـوجيههم. وقد أشـارت التقديـرات إلى أن حوالي نصف الباحثـين من المهندسـين والفيزيـائيين في العـالم كانـوا يعملون في الأنشطة الحربيـة، وذلك خـلال الفترة التي بلغ فيهـا سباق التسلح ذروتـه. وقد كـان هؤلاء الأفراد الرئيسيـين الذين أسفـرت جهودهم عن ابتكـار الأسلحة الأكـثر تطوراً. وبالرغم من المنافسة الفكـرية بـين العلماء الذين كـانوا ينتمـون إلى كل جـانب في فترة الحرب الباردة، إلا أنه كان هناك نوع من التحالف الخبيث بينهما في ما يتعلق بابتـداع وسائل التدمير الجديدة وأجهزة الإطلاق البالغة الدقة. وقد اضطرّت الجيوش وواضعو الإستراتيجيات الحـربية إلى السـير وراء هؤلاء العلماء الذين قـادوهم إلى كابـوس تقاني محير يصعب حتى على الساسة المعنيين بصنع القرار اختراقه. وجديـر بالـذكر أن هؤلاء العلماء كانوا يمارسون عملهم وهم محاطون بـأسوار من السريـة وفي عزلـة عن المجتمع

العلمي الدولي. وبالرغم من أنه لا بد أن كان بينهم العديد من العقليات العلمية الفذّة، إلا أن أسماءهم ظلّت غير معروفة إلى حد كبير. وعلى خلاف غيرهم من العلماء، فإن ما تمتعوا به من تقدير وهيبة لم يكن ناشئاً عن إحساس نظرائهم من أعضاء المجتمع العلمي الدولي بعظمة انجازاتهم واحترامهم لهم، لكنه كان ناشئاً عن النجاح الذي حقّقه هؤلاء العلماء على صعيد المنافسة داخل دائرتهم المحدودة.

ماذا، إذن، سيكون مصير هؤلاء العلماء في حالة نزع السلاح؟

وهل سيمكن تحويل جهودهم البحثية بحيث ينضمون إلى صفوف العلماء الأكاديميين والصناعيين؟

أم أنهم سيستمرون في أعمالهم وابتكار أسلحة أشد فتكاً قد لا تستخدم على الإطلاق؟

إن الوقت ما زال مبكراً للإجابة عن هذه الأسئلة، لكن يبدو حتى الآن أن الخيار الأخير هو الأكثر احتمالاً، ولكن مع تناقص الموارد، وكذا عدد العاملين في هذا المجال. وقد أكّد الكتاب السنوي لعام ١٩٩٠ الذي يصدر عن المعهد الدولي لأبحاث السلام في استكهولم، أنه ليس هناك من دليل يشير إلى تباطؤ التطور التقاني في المجال العسكري. والواقع أن هذا العنصر الأساسي من عناصر نظام التسليح هو بعيد إلى حد كبير عن نطاق الاهتمام والرقابة العامة، ولكن نظراً لأنه يستأثر بعدد كبير من خيرة العقول العلمية والهندسية ويحرم منها الأنشطة الإبداعية الأخرى، فإنه من الأهمية بمكان مناقشة هذا الوضع وإلقاء الضوء عليه.

ونود في ختام هذا القسم، أن نعرض بإيجاز لبعض المقترحات العملية:

لقد تراجع الخوف من نشوب حرب نووية بين القوتين العظميين، لكن ما زال استعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية على نطاق محدود في الحروب المحلية يمثّل احتمالاً يثير الانزعاج والخوف؛ فهناك اعتقاد عام بأن عديداً من الدول قد أصبحت تمتلك بالفعل قدرات نووية، ومن هنا فإننا ندعو من جديد إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي والتوقيع عليها وأن تكون أطرافها على استعداد لقبول التفتيش الدولي، كذلك فإننا نطالب بالإسراع في المفاوضات التي تستهدف وقف الأبحاث الخاصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووقف استخدامها.

وفي ضوء الاتفاقات الأخيرة التي أُبرمت في مجال خفض التسلح واحتمالات إحراز مزيد من التقدم، فإننا نناشد جميع الحكومات التي تمتلك صناعات حربية ضخمة لكنها آخذة في التدهور، أن تضع السياسات الفعالة التي تستهدف تحويل هذه الصناعات. وهل لنا أن نأمل في أن تتحول هذه الصناعات إلى انتاج ما يسهم في خير

هذه الشعوب ورفاهيتها؟ إن مثل هذه السياسات ينبغي أن يُصاغ وينفَّذ بعد استشارة الأجهزة التي تضم رجال الصناعة المستنيرين (وليس فقط رجال الصناعة الحربية) وكذلك ممثلي العمال والمسؤولين الحكوميين. كما ينبغي أيضاً أن تأخذ هذه السياسات في اعتبارها الطبيعة المتغيرة للصناعة، وكذلك القيود التي تفرضها ظاهرة تسخين الأرض وغيرها من المخاطر البيئية. وهناك عنصر رئيسي آخر يتعين أن تتضمنه هذه السياسات، ألا وهو اقامة مشروعات التدريب التحويلي من أجل إكساب العمال المهارات الجديدة اللازمة.

وعند النظر في اعادة توزيع الأموال والموارد التي سيتم توفيرها نتيجة خفض الانفاق العسكري، يجب على الحكومات أن تعطي تحسين الهيكل الاجتماعي الأولوية. وبصفة خاصة ينبغي بذل جهود كبيرة من أجل الارتقاء بنوعية التعليم بهدف تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لتحقيق ذاتهم في ما يمارسونه من أعمال، وكذلك المهارات والمعارف اللازمة أيضاً للتمتع بأوقات الفراغ في العالم الجديد الذي بدأت تظهر ملامحه. كذلك، فإنه في غمار النضال من أجل تحقيق الاتساق العالمي، هناك حاجة إلى استخدام جزء من الموارد في زيادة المعونات المخصصة للتنمية والتخفيف من حدة الفقر في العالم.

إن حالة الوفاق الحالية التي تُعتبر حالة تاريخية يجب أن تُستغل من أجل توضيح وتحجيم أضرار تجارة السلاح. كان رئيس نادي روما قد بعث عام ١٩٨٦ - وبناء على مذكرة أعدها ادوارد بيستيل - إلى كل من الرئيس ريغان والأمين العام للحزب الشيوعي غورباتشيف باقتراح أن تقوم القوتان العظميان بعمل مشترك من أجل الحدّ من مبيعات الأسلحة إلى الدول الأكثر فقراً. وبينما لم يتلقَّ نادي روما سوى إخطار رسمي من البيت الأبيض يفيد تسلّمه الاقتراح، أرسل غورباتشيف رداً شخصياً بنّاءً أعقبته مذكرة تضمنت مزيداً من التوضيح. وقد حظيت هذه المراسلة بين نادي روما والرئيس غورباتشوف بتغطية إعلامية كاملة من جانب الصحافة والتلفزيون في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، على حين لم تعرها الصحافة اهتماماً يذكر في الغرب. ويبدو لنا أن الوقت قد غدا مناسباً لإحياء هذا الاقتراح، ليس فقط لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل أيضاً لدى كبرى الدول المصدرة للأسلحة؛ فقد أوضحت الأحداث الأخيرة عدم جدوى هذه التجارة الشريرة، وكيف يمكن أن يكون لها آثار عكسية فتاكة في حالة نشوب نزاعات كان من الصعب التنبؤ بها. ويكفي هنا أن نذكر نجاح الصواريخ الفرنسية الصنع من طراز اكسوسيت في إغراق السفن الحربية البريطانية أثناء حرب فوكلاند، أو الموقف الذي واجهته القوات العربية والغربية في العربية السعودية حين وجدت نفسها معرّضة للأسلحة المتطورة التي

حصلت عليها العراق من الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا وغيرها. إن تحقيق مكاسب مالية مباشرة من خلال بيع أسلحة إلى دول قد تستخدمها للفتك بالدول التي صدَّرتها لها، يبدو أمراً من قبيل الجنون المطبق.

ولهذا كله، فإنه ينبغي أن يكون هناك اهتمام خاص وإعلام واسع بشأن جهود البحث والتطوير في المجال العسكري كما ذكرنا آنفاً.

كذلك فإن ضمان أمن كوكبنا على المدى الطويل يقتضي الحد من انتاج الأسلحة لتحقيق مكاسب اقتصادية للأفراد أو الحكومات. كما يقتضي الأمر أيضاً إنشاء قوة بوليسية دولية تحت اشراف الأمم المتحدة. حقيقة إن ذلك قد لا يتحقق في المدى القريب، إلا أن هناك حاجة إلى إعادة النظر وبسرعة في المشكلة برمّتها خاصة بعد ما أسفرت عنه حرب الخليج من أضرار طويلة المدى.

ثانياً: نحو بيئة صالحة لبناء البشرية

انصرفت معظم الجهود الناجحة التي بُذلت في السنوات الأخيرة من أجل حماية البيئة إلى الحد من التلوّث وغيره من أشكال التدهور البيئي أو القضاء عليها. وبعبارة أخرى، فإن هذه الجهود كانت علاجية أكثر منها وقائية. وبالرغم من ضرورة استمرار هذه الجهود، فإن الاهتمام الرئيسي يجب أن يتركز في المستقبل على الحيلولة دون تطور ظواهر التلوث الكلية التي أشرنا إليها في ما سبق بحيث لا تصل إلى المستوى الذي يتعذّر معه تصحيح آثارها. وحتى الآن، فإن أكثر هذه الظواهر إلحاحاً يتمثّل في ظاهرة تسخين الأرض التي تهدِّد النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

إن الحيلولة دون حدوث هذه الظاهرة يمثِّل أحد التحديات الصعبة التي تواجه البشرية والتي تتطلب جهداً جماعياً ودولياً. ويقتضي الأمر شن هجوم على هذه الظاهرة من أربعة اتجاهات:

- الحدّ من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، وهو ما يتطلب الإقلال من استخدام الوقود الحفري.
- التصدي لعملية انحسار الغابات خاصة في المناطق الاستوائية.
- تطوير بدائل للطاقة.
- الاقتصاد في استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها.

وسوف نقيم مناقشتنا لقضية غاز ثاني أكسيد الكربون على أساس من الإعلان الذي صدر عن مؤتمر تورونتو الذي طالب بضرورة الحدّ من انبعاث هذا الغاز بنسبة

٢٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٠٥. بيد أنه في ضوء الاعتراف بحاجة البلدان النامية الماسّة إلى توفير الطاقة لمواطنيها وللأنشطة الزراعية والصناعية فيها، فإن الدول الصناعية سوف تكون مطالبة بتقليل استخدامها الوقود الحفري بنسبة أكبر تصل تقريباً إلى ٣٠ بالمئة، وإن كانت التقديرات الأخيرة تشير إلى أن هذا الرقم هو رقم متواضع إلى حد كبير.

وفي البداية، يتعين إعطاء التوفير في استهلاك الطاقة ورفع كفاءة نقلها واستخدامها في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد أولوية مطلقة. والواقع أن هناك امكانية تحقيق وفورات ضخمة ستكون على أية حال مفيدة من الناحية الاقتصادية ولازمة من الناحية الاستراتيجية بالنظر إلى تعرّض الدول الصناعية لخطر انقطاع امدادات النفط. وبصفة عامة، فإن قوى السوق سوف تعين على تحقيق هذا الهدف، ولكن الحوافز الحالية غير كافية، ولذا فإنه لا بد من زيادتها. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً العديد من العوامل التي لا تنتمي إلى قوى السوق والتي تعوق عملية توفير الطاقة؛ فمن الملاحظ بالنسبة إلى القطاع المنزلي ـ على سبيل المثال ـ أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة وكندا يبلغ ضعف نظيره في دول أوروبا الغربية رغم تساوي مستوى المعيشة تقريباً. ولا شك أن تحقيق الوفورات المطلوبة سوف يتطلب إحداث تغيرات أساسية في عادات ملايين من الأفراد وهي المسألة التي سنعود إلى مناقشتها في ما بعد.

ومن ثم، فإن هناك حاجة فورية إلى شن حملة شاملة عالمية النطاق من أجل الترويج للتوفير في استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها؛ إذ إن من شأن ذلك بمفرده أن يمنحنا متسعاً من الوقت حتى يتسنّى لنا مواجهة المشكلات الأكثر تشابكاً والخاصة بالتكيّف الصناعي.

ونجاح هذه الحملة يحتاج إلى وجود إرادة سياسية واضحة وصريحة من جانب الحكومات بالإضافة إلى تأييد قوي على المستوى العام.

ومن المقترحات المطروحة أيضاً، التحوّل من استخدام النفط والفحم إلى أنواع أخرى من الطاقة، ولكن لا توجد سوى بدائل قليلة فقط يمكن اللجوء إلى استخدامها بسرعة، وذلك باستثناء الغاز الطبيعي. وهذا الأخير له ميزة هامة وهو أن احتراق جزيء الميثان ينتج كمية أقل من غاز ثاني أكسيد الكربون بالنسبة إلى كل وحدة من وحدات الطاقة المولدة، وذلك بالمقارنة بالنفط والفحم.

كذلك فإن التحوّل إلى الغاز الطبيعي هو أمر سهل نسبياً وهو ما يجعل هذا البديل بديلاً مفيداً، وإن كان يتعين توخي قدر كبير من الحذر للحيلولة دون تسربه

إلى الجو، إذ إن الميثان نفسه هو أحد غازات الصوبة التي تحدث تأثيرات تفوق في هذا الشأن تأثيرات ثاني أكسيد الكربون.

غير أن ما سبق يندرج في الواقع تحت مجموعة الإجراءات المسكِّنة أو المؤخِّرة لحدوث الضرر؛ فالقضية الرئيسية هي كيف يمكن ضمان تحقيق خفض هائل في احتراق الوقود الحفري المستخدم في الصناعة. وفي هذا الصدد كثيراً ما يتردّد أن الانتقال إلى المجتمع ما بعد الصناعي، سوف يؤدي إلى توفير كبير في الطاقة. حقيقة ان تقانة الالكترونيات الدقيقة ليست تقانة كثيفة الطاقة، ولكن تطبيقاتها الرئيسية تتركز أساساً في قطاع المعلومات ذي الأهمية المتزايدة وليس في قطاع الصناعة الثقيلة، وإن كان من الممكن أن تسهم هذه التقانة بشكل كبير في الارتفاع بكفاءة استخدام الطاقة عن طريق أساليب التحكم. وعلينا أن نتذكر أننا في ظل المجتمع الذي يسيطر عليه قطاع المعلومات سوف نظل بحاجة إلى الصناعات الثقيلة والمنتجات الكيميائية وغيرها من السلع التقليدية تماماً كما استمرت الحاجة إلى الزراعة بعد الثورة الصناعية.

والواقع أن الحد من استخدام الوقود الحفري في الصناعة، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، يتطلب إما ابتكارات تقانية في أساليب التصنيع والارتفاع بكفاءة استخدام الطاقة في الأساليب المستخدمة حالياً، أو حدوث خفض هائل في النشاط الصناعي، وهذا بدوره يتطلب إعادة توجيه الاقتصاد بشكل جذري يأخذ في اعتباره العلاقات المتشابكة بين النشاط الاقتصادي والبيئة والتقانة، وتلك مهمة لا يتوقع أن تتمكن الحكومات من القيام بها بفاعلية، إذ إنها تتطلب وجود أشكال جديدة من التعاون بين الحكومة وقطاع الصناعة. وفي هذا الصدد فإن النموذج الياباني من الممكن أن يقدم إسهاماً مفيداً للغرب.

وقد بدأ بالفعل عدد من البلدان الأوروبية ـ وخاصة النرويج والسويد وهولندا ـ في مناقشة هذه المشكلات بشكل جادّ وتحديد أهداف في ما يتعلق بمساهمة كل من هذه الدول في التخفيض من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم. فالسويد ـ على سبيل المثال ـ حدَّدت لنفسها هدفاً وهو ألّا يتجاوز انبعاث ثاني أكسيد الكربون المستوى الذي وصل إليه في عام ١٩٨٨، في الوقت الذي تلتزم فيه بسياستها المتدرجة للتخلي عن الطاقة النووية. أما كيف سيمكن تحقيق هذه الأهداف فهو موضوع آخر، لكن من المؤكد أن هذه المبادرات تمثّل بداية قيّمة، وأن هناك حاجة إلى مبادرات مماثلة في دول أخرى. وعلاوة على ذلك، هناك تنسيق للجهود على الصعيد الدولي، كما بدأت المجموعة الأوروبية بالفعل في دراسة هذه المشكلة. أما في ما يتعلق بخفض النشاط الصناعي، فهو موضوع محيّر وسوف نعود إلى مناقشته في ما بعد.

إن من مصلحة البلدان النامية أن تشارك في تحمُّل عبء إضفاء الاستقرار على المناخ العالمي، ومن المتوقع أن يتزايد تأثيرها في هذا المجال وبسرعة مع النمو الديمغرافي والصناعي فيها؛ فالتنمية في هذه البلدان لا بد أن تؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة التي سيكون معظمها في شكل وقود حفري. ومن المأمول أن يتزايد استخدام الكتلة البيولوجية بفضل التقانات الحيوية الجديدة. ولكن علينا أن نتذكر أن هذا النوع من الطاقة يولِّد أيضاً ثاني أكسيد الكربون؛ ومن ناحية أخرى فإن تزايد عدد السكان سوف يعني تزايد استخدام الخشب كوقود في الأغراض المنزلية، ومن المعروف أن احتراق الخشب له تأثير في ما يتعلق بظاهرة الصوبة أكثر من تأثير احتراق الفحم. ومن هنا فإن كفاءة استخدام الطاقة تعدّ ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى البلدان النامية أيضاً. إن حركة التصنيع في هذه الدول قد سارت حتى الآن على نهج نظيراتها في دول الشمال، ولكن إذا ما استمر السير في هذا الاتجاه، فإن العواقب قد تكون مأساوية ليس بالنسبة إلى هذه البلدان فحسب، ولكن بالنسبة إلى العالم ككل؛ ولهذا فإنه من الأهمية بمكان أن يُتاح للبلدان النامية حرية الوصول إلى التقانة المحسنة والنظيفة التي تحاول الدول الصناعية جاهدة ابتكارها، بل لا بد أن تُمنح البلدان النامية حوافز تشجعها على استخدام هذه التقانات ومساعدات تعينها على تطبيقها.

إن حديثنا حتى الآن قد تركّز على ثاني أكسيد الكربون بوصفه غاز الصوبة الأساسي، ولكن يجب ألا ننسى أن هناك مجموعة كبيرة ومتباينة من مكوّنات الغلاف الجوي الضئيلة نسبياً التي لها تأثيرات لا تقل عن تأثيرات ثاني أكسيد الكربون، ويأتي الميثين في مقدمة هذه العناصر والمكوّنات، ولا تزال معرفة كيف ينشأ في الهواء في حاجة إلى مزيد من البحث. كذلك فإن أكسيدات النتروجين لها تأثيرات خطيرة، وتعتبر الزراعة هي المصدر الرئيسي لها خاصة بسبب الاستخدام المكثّف للمخصبات في الوقت الحالي. والواقع أن ذلك يثير أيضاً قضية استخدام الطاقة في الزراعة، وهو الاستخدام الذي تزايد بشكل كبير في العقود الأخيرة. إن هناك حاجة ملحة لأن تولي السلطات المعنية بالزراعة قضية تقليل اعتماد هذا القطاع على الطاقة والاعتماد بدرجة أكبر على الأنظمة العضوية اهتمامها، والواقع أن هذا أمر مرغوب فيه أيضاً في ضوء توقعات زيادة أسعار النفط، وبالتالي تصبح المخصِّبات الآزوتية ذات تكلفة باهظة في المستقبل.

«كل ما أُخرجهُ من جوفك، أيتها الأرض، تُراه سرعان ما ينمو غيره من جديد. آه! أيتها المطهِّرة، ليتنا لا نؤذي حيويتك وقلبك»!

ترنيمة للأرض

اثهارفا فيدا ـ ٣٠٠٠ قبل الميلاد

ولقد أكّدنا من قبل ضرورة وقف عملية اقتلاع الغابات باعتبار ذلك وسيلة أخرى من وسائل تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون. وتشير التقديرات على مستوى العالم ككل، إلى أن ربع غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث مصدره اقتلاع الغابات. وفي البلدان النامية ككل، يرجع نصف غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث إلى ظاهرة تقطيع الغابات بينما تصل هذه النسبة إلى حوالى ثلاثة أرباع في أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء في جنوب شرق آسيا. وبالرغم من أن مسؤولية ذلك تقع أساساً على الدول التي توجد فيها هذه الغابات، فإن معظم الطلب يأتي من الدول الغنية. ومن ثم، يتعين البحث عن حل لهذه المشكلة من خلال منهج تعاوني تدعمه موارد دولية.

وعلى صعيد آخر، فإنه من الأهمية بمكان إخضاع الحالات الصارخة من السياسات التي تتسبّب في تدمير الموارد لعقوبات تأديبية دولية، وينطبق هذا، على سبيل المثال، على أنشطة اليابان في مجال تقطيع الغابات وصيد الحيتان. وقد تقدّمت كولومبيا مؤخراً باقتراح طموح يستهدف إضفاء الاستقرار على الأحوال البيئية في حوض نهر الأمازون من خلال عمل مشترك من جانب دول المنطقة وهي البرازيل وكولومبيا وبيرو وفنزويلا. ويتطلب هذا المشروع تمويلاً دولياً، كما أنه يستحق دراسة عاجلة.

ونعود الآن لكي نتناول في عجالة القضية العامة المتعلّقة بمدى توافر مصادر بديلة للطاقة. وفي اعتقادنا أنه ما لم يتم ايجاد مصادر كافية من الطاقة النظيفة خلال العقود القليلة القادمة، فإنه سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، استمرار مستويات المعيشة التي تنعم بها الدول الصناعية الحالية، وفي الوقت نفسه تحقيق مستويات معيشة مقبولة في البلدان النامية. وكما ذكرنا من قبل، فإن الاحتمالات المستقبلية لا تبدو مشرقة، ولكن من المؤكد أنه من الممكن خلق إمكانات جديدة إذا ما بُذلت جهود عالمية منسقة في مجال البحث والتطوير تضارع تلك الجهود التي استهدفت إرسال الإنسان إلى القمر، أو تضارع مشروع مانهاتن خلال الحرب العالمية الثانية. والواقع أن الدافع إلى بذل هذه الجهود يجب أن يكون أقوى بكثير من تلك الدوافع التي كانت وراء هذين المشروعين، كما أن مثل هذه الجهود يجب أن تحظى بتأييد عالمي. هذا، ومن بين ما يتعين أن تشتمل عليه هذه الجهود محاولة توفير الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية بكميات كبيرة وبأسعار اقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن البلدان النامية التي حباها الله بشمس وفيرة تستطيع أن تمثّل دوراً كبيراً. ونقترح هنا ـ بالرغم من ترددنا في هذا الصدد ـ أن يتم الإبقاء على خيار الانشطار النووي نظراً لكونه أقل خطراً من احتراق الفحم والنفط؛ ففي ظل الأزمة البيئية ومع وجود الحاجة إلى الحد بشكل هائل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون مع عدم توافر كميات كافية من الوقود النظيف، يمكن الطاقة النووية أن تساعد على سد فجوة الطاقة.

غير أنه، حتى لو قبلنا بذلك، فإن الوقت اللازم لبدء عمل محطات الطاقة النووية الجديدة يحدّ من قدرة الطاقة النووية على ألّا تكون بديلاً إلّا لنسبة قليلة من الوقود الحفري وإن ظلت هذه النسبة ذات أهمية كبيرة.

وأخيراً تتعين الإشارة بكلمات موجزة إلى ما يحدث من إقلال لدلالة الطاقة في الأنشطة البشرية؛ فالطاقة والمادة متقابلتان وفقاً لمعادلة آينشتاين. وقد أصبحت تقديرات الطاقة كما رأينا عنصراً أساسياً في تقييم التقانات الجديدة، ومن ثم تقييم المجتمعات. وهكذا غدت محاسبات الطاقة ذات أهمية متزايدة في قياس قدرة البلدان على استيعاب أعداد من السكان أو الحيوان، أو قياس مدى صحة أو سلامة النظم البشرية وغيرها من النظم. وبناء عليه فإن الاعتقاد بأن الإدارة النقدية أو حتى التصرفات النقدية من الممكن أن تؤدي إلى حسابات وتقديرات سليمة للنمو والتنمية هو اعتقاد يتعينّ التخلي عنه تماماً.

ومن ناحية أخرى، تعدّ الطاقة قوة محركة للاقتصاد، أما النقود فهي، ببساطة، معيار لها. ومن المؤكد أن هناك حجة قوية في هذه المرحلة من مراحل التطور الانساني تدعو إلى ابتكار اقتصادات جديدة تقوم على أساس تدفق الطاقة؛ كما نسمع الآن عن عديد من الاقتراحات الخاصة بفرض ضرائب على الطاقة بسبب الصعوبات المقترنة بها وهي اقتراحات جديرة بالاعتبار. ومن المقترحات المثيرة للاهتمام في هذا الصدد، ما يتعلق باستخدام الطاقة كأساس للضرائب العامة سواء على المستوى المحلي أو القومي. والواقع أن هناك اقتراحات عديدة بدأت تظهر إلى حيّز الوجود في هذا المجال. وقد اقترح نادي روما اجراء دراسة حول الاقتراحات الجادة الخاصة بفرض ضرائب على الطاقة باعتبار ذلك وسيلة للحدّ من استهلاك الطاقة في دول الشمال، ولضمان أن تتحقق التنمية في الجنوب بالاعتماد على الطاقة النظيفة.

وختاماً لهذا القسم موجز في ما يلي بعض الاقتراحات العملية:

إن هناك حاجة ملحة إلى شنّ حملة عالمية من أجل التوفير في استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها، ونجاح هذه الحملة يقتضي أن يعرب زعماء العالم عن اقتناعهم القوي بضرورتها وعن امتلاكهم الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذها. ومن الملائم أن تتولى الأمم المتحدة القيام بهذا المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأونسكو، على أن يتم بالتوازي مع ذلك إنشاء مجلس «كفاءة الطاقة» في كل دولة تكون مهمته الاشراف على تنفيذ هذا المشروع على المستوى القومي.

ومن ناحية أخرى، فإن الطبيعة العالمية للتهديدات التي تتعرّض لها البيئة ومدى

خطورتها، خاصة تلك المتعلقة بظاهرة تسخين الأرض، تكشف عن الحاجة إلى شن هجوم شامل ومتسق على المستوى الدولي وعلى مستوى الأمم المتحدة. والواقع إننا بحاجة إلى معرفة المزيد عن تعقد النظام الطبيعي وخاصة معرفة الخطوات التفصيلية لتأثيرات ظاهرة الصوبة وتأثيرات استنزاف طبقة الأوزون.

كذلك هناك ضرورة ملحة إلى معرفة الدلائل التي تشير إلى الآثار المحتملة لهذه الظواهر وغيرها على المستقبل المناخي لمناطق معينة. غير أننا على قناعة بأن متطلبات البحث والتطوير والرصد والمراقبة في هذا المجال تقتضي إنشاء وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة، وإن كان من الممكن الوفاء بهذه المتطلبات عن طريق دعم الوكالة القائمة حالياً، التي أشرنا إليها آنفاً، وتكليفها بالتعاون معاً في إطار برنامج بحثي شامل تشترك هذه الوكالات في التخطيط له.

ولعل الأمر الأكثر الحاحاً هو الحاجة إلى خلق جهاز كفء على مستوى عالٍ يُعنى بالدراسة المتعمقة الطويلة المدى لآثار ظاهرة التلوث الكلي في الاقتصاد وفي المجتمع والفرد. ونظراً للتخصصات المتعددة اللازمة لكل جانب من جوانب هذه القضية وتعقّد هذه الاختصاصات وتشابكها، فإنه من الصعب تصور كيفية تحقيق ذلك على نحو فعال اعتماداً على الأسلوب التقليدي وعلى مجموعة من الشخصيات السياسية التي تجلس في نيويورك؛ ولهذا فإننا نقترح استغلال هذه الفرصة للتخلي عن التقاليد المؤسسية، وذلك بإيجاد مجموعة من الشخصيات السياسية البارزة، ولكن على أن تدعمها مجموعة من الأفراد الممثلين للصناعة والاقتصاد والعلوم. إنه لا يكفي أن نعهد بمثل هذه المهمة الحيوية بالنسبة إلى مستقبل البشرية إلى مجموعة لا تضم غير السياسيين مهما كان مبلغ التقارير التي تقدم إليهم من جانب العلماء وغيرهم، بل إنه من الضروري أن يجلس معهم إلى مائدة البحث خبراء مستقلون. والواقع أن تشرتشل قد جانبه الصواب حين قال إن العلماء يجب أن يكونوا تحت الطلب وليس على القمة.

إن مفهوم الأمن لم يعد ينصرف فقط إلى الحيلولة دون نشوب الحرب؛ فتدمير البيئة الذي يصعب تصحيحه قد بات يمثل تهديداً للأمن العالمي لا يقلّ خطورة عن الحروب. ولكي يمكن الوفاء بالمتطلبات التي ذكرناها آنفاً، فإننا نعيد تأكيد التوصية التي تضمّنها الإعلان الذي صدر عن نادي روما عام ١٩٨٩، التي تطالب بدعوة مؤتمر عالمي حول القضايا البيئية المشتركة والملحة وذلك بهدف إنشاء مجلس أمن بيئي للأمم المتحدة على غرار مجلس الأمن الحالي الذي يعنى بالمسائل العسكرية. ولن تكون عضوية هذا المجلس قاصرة على الأعضاء الحاليين لمجلس الأمن، ولكن سوف يكون للبلدان النامية تمثيل قوي فيه، بالإضافة إلى الأعضاء غير السياسيين الذين

اقترحناهم آنفاً، الذين سيكون لهم دور نشط في المناقشات، وإن لم يتمتعوا بحق التصويت. ومن المتوقع أن يكون تشكيل هذا المجلس - إذا لم يتم تشكيله قبل ذلك - إحدى النتائج الرئيسية التي سيسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي سيُعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢.

وفضلاً عمّا تقدم، فإننا نقترح تنظيم اجتماعات منتظمة لقيادات القطاع الصناعي والقطاع المصرفي وحكومات الدول التي تنتمي إلى القارات الخمس وذلك تحت إشراف مجلس الأمن البيئي. وهذه الجولات العالمية التنموية التي من المتصور أن تكون تقريباً على غرار جولات «الغات»، سوف تدرس الحاجة إلى تنسيق المنافسة والتعاون في ضوء الضغوط البيئية.

وفي ما يتعلق بمشكلات تكيّف الصناعة مع التقليل من استخدام الوقود، فإنها تفرض ضرورة رسم استراتيجيات قومية لاحترام الحصة التي ستسهم بها كل دولة في خفض ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم. ويتضمن ذلك أيضاً دراسة كيفية تصميم العمليات الصناعية والمعدات المعدلة، وتحفيز برامج البحث والتطوير في مجال أنظمة الطاقة النظيفة. ولهذا فإننا نقترح خلق مراكز قومية للطاقة النظيفة خاصة في البلدان المتقدمة صناعياً. ومن الممكن تنظيم ذلك بالاشتراك مع المجالس القومية التي تعنى بالارتفاع بكفاءة استخدام الطاقة التي أشرنا إليها من قبل.

أما بالنسبة إلى الحاجة العاجلة إلى بذل جهود مكثّفة من أجل تطوير مصادر بديلة للطاقة تحلّ جزئياً محل الوقود الحفري، فإن ذلك يقتضي جهداً عالمياً ضخماً وفورياً يناظر تلك الجهود الذي بُذلت في إطار المشروع الأمريكي الضخم الذي استهدف ارسال الإنسان إلى القمر. ومن هنا فإننا نوصي بأن تعقد الأمم المتحدة، إما بصفة مباشرة أو من خلال مجموعة من الوكالات والبرامج التابعة لها، اجتماعات علمية حكومية يكون هدفها وضع خطة لمشروع عالمي شامل للطاقة البديلة. ولا شك أن ذلك يتطلب موارد مالية ضخمة إلى جانب العناصر المختلفة لبرنامج يتم الاتفاق عليه دولياً ويتم تنفيذه بواسطة أنسب مراكز «التميز» في العالم، وبغض النظر عن الدولة التي توجد فيها هذه المراكز. والحقيقة أن هذا الأمر الأخير هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى العالم أجمع، لأن الحاجة إلى استخدام أفضل العقول وأفضل الأجهزة والمعدات قد غدت ضرورية إلى الحد الذي يتعينّ معه التخلّي عن كل المبادىء المتعلقة بحصول الدولة القومية على مزايا في مقابل ما تقدِّمه من اسهامات. ونزكّي هنا بشدة بناء شبكة تضم «مراكز التميز» الموجودة حالياً بدلاً من إنشاء مركز دولي بسيط من المحتم أن يعاني البيروقراطية والصرامة، كذلك يتعين الإبقاء على خيار الانشطار النووي كإجراء طارىء لمواجهة احتياجات الطاقة في فترة الانتقال.

ومن ناحية أخرى، يتعيّن دعوة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمعاهد الأبحاث الزراعية (CGIAR) لإجراء دراسة حول الطاقة في الزراعة يكون هدفها تقديم توصيات بشأن الحد من مدخلات الطاقة في الزراعة، وفي الوقت نفسه التقليل من انبعاث غازات الصوبة في القطاع الزراعي.

إن كل هذه الإجراءات وغيرها لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ إلا في وجود جمهور واعٍ ومستنير ومتفهم لعواقب عدم التحرّك.

ومن هنا، فإنه من الأهمية بمكان تضمين البرامج التعليمية المفاهيم الخاصة بالتنمية العالمية بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتصنيع، وبحيث تصبح هذه البرامج مشتملة على التوجيهات الخاصة بحماية البيئة وتوفير الطاقة والموارد والحفاظ على القيم الثقافية، فضلاً عن جوانب عديدة أخرى. ولهذا فإننا نناشد منظمة الأونسكو ووزراء التعليم واتحادات أولياء الأمور والأجهزة المسؤولة عن التلفزيون، الاضطلاع بهذه المهمة الضرورية.

ثالثاً: التنمية في مواجهة التخلف

أما القضية الملحة الثالثة، فهي تمثّل عنصراً حاسماً في الثورة العالمية الأولى، ونعني بها الوضع الحالي الذي يعيش فيه عدد من بلدان نصف الكرة الجنوبي التي تتعرض لتدهور مستمر بسبب مجموعة من العوامل سوف نقوم بتحليلها في ما بعد.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي في عام ١٩٩٠، فإن هناك بليون فرد في هذه الدول يعيشون الآن تحت حد الفقر المطلق إذ يقلّ دخل الفرد عن ٣٧٠ دولاراً في السنة، بينما كان هذا الرقم لا يتجاوز ٥٠٠ مليون فرد في بداية الثمانينيات. والواقع أن هناك من الأسباب ما يدفع إلى الاعتقاد بأن تفاقم الفقر والتخلّف والمجاعة وسوء التغذية سوف يستمر على امتداد السنوات القادمة بالرغم من ظهور مناطق تتحقق فيها تنمية ملموسة.

والواقع أنه من المهم في هذا الصدد أن نتذكر المستويات الاقتصادية المتباينة التي بدأت منها هذه الدول، نظراً لأنه - وكما أكدنا من قبل في هذه الدراسة - لم يعد من الصواب معاملة الدول التي يُطلق عليها اصطلاح العالم الثالث كمجموعة متجانسة.

وينصبّ اهتمامنا هنا بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً التي يوجد معظمها في افريقيا، التي حصل العديد منها على استقلاله عن القوى الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي، فإن هذه الدول كان عليها إما أن تبدأ من الصفر، أو أن تحاول تحويل هياكلها الاقتصادية من حالة التبعية القوية للاستعمار إلى اقتصاد يتجه

بشكل أوضح إلى إشباع الحاجات المحلية وتحقيق المصالح القومية. وقد استتبع ذلك ضرورة تنويع الصادرات وأيضاً تنويع مصادر الحصول على المعونات المالية.

أما الدول المصنّعة حديثاً في آسيا، فقد مرّت بتجربة مختلفة استندت إلى استراتيجيات مختلفة وحقّقت نجاحاً ملحوظاً في التكيّف مع ظروف الاقتصاد العالمي ورفع مستويات المعيشة فيها؛ على حين تميّزت دول أخرى مثل الهند والصين بصفة خاصة بخصائص تختلف اختلافاً كبيراً عن أقل الدول نمواً وأيضاً عن اقتصادات السوق الدينامية لدول حافة الباسفيكي. بينما نجد دول أمريكا اللاتينية التي استقلت منذ وقت طويل لا زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير السلع الأولية في الوقت نفسه الذي يشهد عدد منها حركة تصنيع سريعة. ومن بين دول أمريكا اللاتينية، هناك عدد قليل من الاقتصادات التي تعاني ضعفاً ملحوظاً يجعلها تقترب من أقل البلدان نمواً. ويصدق هذا أيضاً على الدول الجزيرية الصغيرة في بحر الكاريبي.

رابعاً: عدم ملاءمة السياسات التنموية في خلال السنوات العشرين الماضية

من الملاحظ أن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً قد شُجِّعت في بداية «مشوارها» التنموي على القيام بمشروعات ضخمة سواء كانت صناعية أو في مجال البنية الأساسية تعتمد على ارتفاع نفقات التشييد على غرار النموذج الغربي كثيف رأس المال. وقد أهملت هذه الدول تنمية الصناعات الصغيرة والتنمية الريفية الأساسية التي كان من الممكن أن تحقّق مزايا فورية لقطاعات عريضة من السكان وليس لأقلية محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فشل العديد من هذه المشروعات الضخمة في تحقيق أهدافه إذ اصطدمت السياسات التي تم تبنيها، اقتداء بالدول الصناعية الغربية، مع العادات والتقاليد والبنية المحلية، وولّدت نوعاً من الرفض لها من جانب الشعوب التي كان من المفترض أن تستفيد منها. وفي غالبية الأحوال، تمّت تنحية السياسات التنموية ذات التوجهات الشعبية لصالح المشروعات التي لا يستطيع أن يتحمّل عبء تكلفتها سوى الدول الغنية. وجدير بالذكر أن ذلك لم يحدث فقط نتيجة رغبة الزعماء في تحقيق تحول بالغ السرعة لاقتصاداتهم ومجتمعاتهم، ولكنه جاء نتيجة دعم وإغراء من جانب الوكالات الدولية والبرامج الثنائية بين دول الشمال والجنوب بل وبناءً على اقتراح منها في كثير من الأحيان.

وقد تمخّضت هذه السياسات عن سلسلة طويلة من المشروعات التي أدّت ـ من بين أشياء أخرى ـ إلى وقوع العديد من الدول في شرك المديونية وفي حالة من الارتباك المالي دون الحصول على فائدة ملموسة تذكر. ومن أبرز هذه المشروعات، مشروعات

السدود الضخمة التي يعدّ سد أسوان في مصر مثالاً رائداً لها، بالرغم من أن هناك أمثلة عديدة أخرى في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. لقد كانت هذه السياسات بمثابة قائمة من المصائب والكوارث، ولكن الدروس المستفادة منها لم يتم استيعابها أو تعلّمها؛ فقد شُرِّد مئات الآلاف من الأفراد دون إعداد مسبق لأماكن استيطان لهم، كما انتشرت الأمراض الوبائية التي تنقلها المياه، وأُضيرت البيئة المحلية. وبطبيعة الحال، تسبّبت الكوارث البيئية والبشرية التي ترتبت على هذه المشروعات الضخمة في تبديد غير مسبق للموارد المالية. وتقف المشروعات الضخمة الأخرى مثل ايتايبو في البرازيل ومشروع نارمادا في الهند شواهد أخرى على ذلك. وعلاوة على هذا، فقد أثبتت منشآت الحديد والصلب وأحواض بناء السفن والمنشآت البتروكيميائية أنها غير اقتصادية، وتعرّضت لانتقادات واسعة فضلاً عن أن معظمها لم يولِ الآثار البيئية أو احتياجاته من الأيدي العاملة والصيانة أو أثرها في تشريد السكان... الخ اهتماماً يذكر.

وعلى صعيد آخر، نجد حتى في البلدان شبه الصناعية، أن التنمية الصناعية التي قامت على أساس من سياسة إحلال الواردات التي تتطلب حماية جمركية قوية وغير جمركية، قد أدت إلى تباين هائل بين القطاعات الحديثة في الاقتصاد والقطاعات الريفية التي عانت الفقر منذ مدة طويلة، والتي نزح السكان منها إلى المدن الكبيرة وأصبحوا مصدراً للعمالة الرخيصة. وقد انضم هؤلاء في معظم الأحيان إلى الأعداد الضخمة من سكان الحضر المهمشين الذين يعيشون في ظروف انسانية متردية.

«إن الجوع لا يخجل من أحد ولا يخشى الله، وليس هناك من شيء يحمله على التراجع سوى العمل المنظم الواعي».

مزارع من بوركينا فاسو

خامساً: سكان الأحياء الفقيرة ومناطق الإسكان العشوائي، وما شابهها

ارتفع عدد سكان الحضر في البلدان النامية من ٩٠ مليوناً في سنة ١٩٠٠ إلى حوالى بليون نسمة في عام ١٩٨٥، فضلاً عن أنهم يتزايدون بمعدل يزيد عن ٤٠ مليون نسمة في العام.

ويمثل سكان الحضر في أمريكا اللاتينية ثلثي السكان، على حين تزايدت نسبتهم في افريقيا من ٥ بالمئة من السكان في عام ١٩٨٥، إلى ٢٥ بالمئة في عام ١٩٩٠. هذا، ويعيش ٦١ بالمئة من سكان المدن في العالم في آسيا حيث يقترب معدل

تزايد سكان الحضر من مثيله في الدول المتقدمة. ووفقاً لآخر تقديرات الأمم المتحدة، فإنه من المتوقع أن يصل عدد سكان المدن إلى ما يقرب من بليوني نسمة بحلول عام ٢٠٠٠، حيث يبلغ معدل تزايدهم في افريقيا ١٠٩ بالمئة، وفي أمريكا اللاتينية ٥٠ بالمئة، وفي آسيا ٦٥ بالمئة. والواقع أن هناك عدداً من الأسباب وراء هذه الظاهرة.

يقترن تناقص عدد سكان الريف دائماً بتدفق موجات من الأفراد على حوافّ المدن الكبيرة. وهؤلاء هم الأفراد الذين نزحوا من أراضيهم بسبب الفقر بل واستحالة الحياة وأيضاً بسبب الحروب المحلية (حوالى ٢٠ حرباً في افريقيا وحدها)، وكذلك نتيجة اقامة مشروعات البنية الأساسية الضخمة التي تتطلب إخلاء مناطق كبيرة من سكانها.

بيد أنه من المهم هنا أن نقبل حقيقة أنه بالرغم من إمكانية إبطاء ظاهرة تناقص عدد سكان الريف لصالح المدن الكبيرة، فإنه من المؤكد أنه لا يمكن وقفها تماماً. ويأتي في مقدمة أسباب ذلك أن المدينة تمثل اغراءً قوياً يجتذب الشباب من سكان الريف الذين يريدون الفرار من الفقر غير المحتمل؛ فالمدينة بعصريتها النسبية تمثل بالنسبة إلى هؤلاء الأمل. وهناك سبب آخر، وهو أن أيّ تقدم في مجال الانتاج الزراعي يعني حرمان نسبة متزايدة من الشباب من عملها. وكما حدث في الدول الغربية، فإن هؤلاء يتجهون إلى المدن على أمل العثور على نوع جديدٍ من العمل حتى ولو كان مجرد تجارة صغيرة. والحقيقة أن الإبهار والإغراء الذي تمثله المدن الكبيرة بالنسبة إلى الشباب (ومن هم أكبر قليلاً)، يستند إلى مجموعة من الدوافع بعضها عقلاني وبعضها غير عقلاني.

فكما كتب ماتاي دوغان (Mattei Dogan)، وجون دي كاساردا (John D. Kasarda)، في **عالم المدن العملاقة**[٤] «فإن المدن تقوم بدور أشبه بالدور الذي تقوم به مدينة لاس فيغاس العملاقة من حيث إن معظم سكانها هم من المقامرين، وإن اختلفت طبيعة المقامرة؛ فبدلاً من الروليت وغيرها، يصبح اسم اللعبة هو الأمن الوظيفي، والحراك الاجتماعي للفرد، وفرصة أفضل لحصول الأطفال على التعليم وحصول المرضى على العلاج. ويتناقل الأفراد قصصاً رائعة عن القلة السعيدة التي استطاعت أن تشق طريقها في هذه المدن الكبيرة».

غير أن مشاعر المواجهة سواء تم التعبير عنها بطريقة سلمية أو عنيفة آخذة في التنامي بين الفقراء والأغنياء في البلدان النامية. وفي الوقت الذي يتم فيه استنكار النموذج الغربي، فإنه استنكار لا يخلو من الحسد والكراهية بسبب العجز عن تحقيقه.

---

(٤) ماتاي دوغان وجون دي كاساردا، عالم المدن العملاقة (١٩٨٨).

إن كراهية الفقراء للأغنياء في هذه الدول موجهة في الأساس نحو الغرب وخاصة نحو النموذج الصارخ منه في صورة المجتمع الأمريكي الذي ينعم بالثروة ويعاني في الوقت نفسه الضياع كما تظهره شاشة التلفزيون. ولكن هذه الكراهية موجهة أيضاً إلى غطرسة وغرور النخبة المحلية وأسلوب حياتها.

وقد عجزت حكومات المدن حتى الآن عن التحكم في هذه الموجات المتدفقة أو توفير الخدمات الصحية والتعليمية لها أو الهياكل المناسبة لاندماج هذه الطبقة الجديدة المطحونة المعرّضة للإصابة بأنواع الأمراض كافة، وإلى السقوط في هاوية جميع أشكال السلوك الانحرافي مثل الدعارة والاتجار بالمخدرات.

سادساً: الحاجة إلى السياسات السكّانية

نعود هنا مرة أخرى إلى القضية المحورية الخاصة بالانفجار السكاني التي يجب أن تحتل مكانها داخل «الحلولية». وكما سبق وأوضحنا، فإن العديد من البلدان تشهد سباقاً كئيباً بين النمو السكاني والتنمية، حيث تلتهم الأعداد المتزايدة من السكان الكثير من الانجازات الاقتصادية التي تحقّقت بفضل جهد بشري هائل. وبعد أن وقعت الواقعة، لا يملك المرء إلا أن يستغرق متأملاً في ما كان من الممكن أن تنعم به اليوم بلدان مثل الهند ـ التي أفاءت عليها الطبيعة خيراً وفيراً ـ لو انها استطاعت أن تحافظ على أعداد سكانها عند مستواهم في أوائل القرن العشرين.

ومما لا شك فيه أن هناك حاجة ملحة في هذه الدول الى تبنّي سياسات تتسم بالمعقولية والإنسانية من أجل تنظيم نمو السكان وتشجيع وسائل تنظيم الأسرة، بما يعوِّض عن الانجازات التي تحقّقت في مجال خفض الوفيات بفضل تحسّن مستوى الطب والصحة العامة. ومن بين الوسائل المضمونة النتائج في مجال خفض معدل الخصوبة، تحسين الظروف الاقتصادية وما يستتبعها من تغيرات فورية. ولكن ذلك ما زال يمثل أملاً بعيد المنال في مناطق كثيرة، بل أملاً تزداد صعوبة تحقيقه بسبب معدلات النمو السكاني المرتفعة مما يدفع بالقضية برمتها إلى حلقة مفرغة بشعة.

هناك أيضاً التقدم العلمي الهائل الذي حدث في تقانة منع الحمل الذي كان ينبغي اتّباعه من مدة طويلة، خاصة بعد أن أصبحت وسائل منع الحمل رخيصة ومتاحة سواء ما يعطى منها عن طريق الفم أو غيرها من الوسائل التي تسهِّل إلى حد كبير من مهمة الحد من النمو السكاني. وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقة المباشرة بين الخصوبة ومستوى أميّة المرأة، هي من الأمور التي تستدعي اهتماماً عاجلاً.

إن ضبط النمو السكاني ـ على ضرورته ـ يجب أن يتم التخطيط له دون إهدار

المعايير الانسانية. ومن الأهمية بمكان هنا أن تضع جميع الدول التي تصارع من أجل تحقيق التنمية سياساتها السكانية على أساس من استكشاف دقيق لاحتمالات النمو السكاني وعلاقة ذلك بتوافر الموارد وغايات التنمية بما في ذلك مستوى المعيشة الذي تتطلع كل دولة إليه؛ ذلك أن مثل هذا التقدير المستنير لاحتمالات المستقبل هو الذي يعطي التخطيط التنموي صفة الواقعية. أما بالنسبة إلى استجابة جمهور العامة لمتطلبات الحد من النمو السكاني، فإنها ترتهن بإعطائهم معلومات كافية تعينهم على فهم أخطار النمو السكاني المفرط بالنسبة إلى الفرد ومزايا كبح جماح هذا النمو. ومثل هذه الشروط تعدّ شروطاً ضرورية حتى يمكن وضع التخطيط السكاني موضع التنفيذ بطريقة انسانية.

سابعاً: الحاجة إلى استراتيجيات تنموية جديدة

هناك ضرورة واضحة لإعادة النظر في سياسات وممارسات التنمية؛ فمن الناحية الأولى، فإنه يتعين إعطاء أولوية أكبر لاحتياجات الملايين من فقراء الريف المهمشين والمنسيين في جميع أنحاء بلدان العالم المتخلف. ومن ناحية ثانية، فإنه من الضروري العودة مرة أخرى إلى تمحيص صحة الفرضية التي تستند إليها معظم السياسات التنموية ونعني بذلك الفرضية القائلة إن النجاح الاقتصادي الذي تم إحرازه في الدول الصناعية الحالية من خلال السعي المنظم إلى نمو اقتصادي ينهض على أساس تقاني، هو النهج الذي يتحتّم أن تسير على هديه جميع الدول وجميع الثقافات. وبالرغم من أن الأجيال الجديدة في كثير من البلدان لا ترفض الحاجة إلى التحديث والتحسن المادي، إلا أنها تصرّ على ضرورة الاعتماد على مهاراتها وتقاليدها في خلق أنماط تنموية خاصة بها دون أن تكتفي بمجرد التقليد. وربما كان الشيء الأهم بالنسبة إلى هذه البلدان أن تبني قدراتها الذاتية اللازمة للبحث العلمي ولعملية نقل التقانة؛ ففي عصر يتسم بتسارع التغيرات العلمية والتقانية في الدول الصناعية من الممكن أن يؤدي استيراد أساليب التصنيع التقليدية إلى دفع الصناعة إلى التقادم. ولعل من الأمور اللافتة للنظر أن يتلازم في عديد من الدول ازدهار الصناعة الحديثة والخدمات مع انتشار الأمية وسوء التغذية، ومع معاناة نسبة كبيرة من السكان الفقر المدقع.

وقد اقترب الوضع في كثير من الحالات من حافة الكارثة، حيث تفاقم الفقر وازدادت حدة عدم المساواة، وأصبح من الواضح أن التنمية العالمية لا يمكن أن تستمر على هذا النحو. إن هناك حاجة ماسة الى إعادة النظر بشكل جادّ في استراتيجيات التنمية. والواقع أن التحوّل عن هذه الاتجاهات ينطوي أيضاً على ضرورة حدوث تغيّر جذري في الأنظمة السياسية وتحقيق الاستقرار والقضاء على الفساد وتحديد

الأولويات على أساس من احتياجات الأجيال القادمة والحد من انتشار البيروقراطية المتعسّفة.

وجدير بالذكر أن الدول شبه الصناعية، خاصة تلك التي أصبحت تعاني مديونية ضخمة خلال السبعينيات والثمانينيات، والتي كان عليها أن تتخذ بعضاً من إجراءات التكيّف حتى تستطيع الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية وخفض التضخم والفاقد، قد اضطرت إلى إلغاء عدد من المشروعات الكبيرة وإلى إعادة رسم استراتيجياتها بهدف تحجيم القطاع العام ومنح القطاع الخاص المحلي حوافز قوية. والواقع أنه يمكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تضطلع بدور هام في هذا المجال. كذلك لم يكن أمام العديد من هذه البلدان من بديل سوى خلق الظروف التي تجعل صناعاتها تتمتع بقدرة تنافسية على المستوى الدولي، واقتدت في ذلك إلى حد ما بتجربة دول حافة الباسفيكي. وقد تمّ ذلك في بعض الأحيان على حساب السوق الداخلية وبتضحيات كبيرة، في ما يتعلق بالعمالة وبالدخول التي تعتمد على المرتّبات الثابتة.

غير أننا لا يمكننا تجاهل أنه في عديد من البلدان، خاصة تلك الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء، احتل تحسين الزراعة مكانة منخفضة للغاية في سلّم الأولويات، الأمر الذي يعود في جزء منه إلى الآمال المبالغ فيها المعقودة على ما يمكن أن يحققه التصنيع، ويعود في الجزء الآخر إلى حقيقة أن الصناعات تنشأ أساساً في المدن أو بالقرب منها. علاوة على ذلك، فإن الخطر الذي يتهدّد النظم السياسية غير المستقرة يتولد أساساً في البيئة الحضرية، حيث من السهل التحريض على القلاقل وعلى العصيان المسلح بين جماهير العاطلين من فقراء الحضر، أما المعارضة الريفية فمن الصعب تنظيمها نظراً لأن أفرادها مشتتون وموزعون على مناطق متباعدة على امتداد الريف. وهذا الوضع هو الذي يغري الحكومات على الاستثمار في المشروعات التنموية التي تتيح فرصاً للعمالة وبالتالي فرصة تحقيق الاستقرار في مناطق الحضر. ولقد كانت العواقب التي تمخضت عن عدم توجيه استثمارات كافية إلى القطاع الزراعي، إحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون ملاحقة إنتاج الغذاء للنمو السكاني.

والواقع أن تنمية الريف يجب أن تظل من الأولويات المسلّم بها، نظراً لأن السكان جميعهم، حضريين كانوا أم ريفيين، يتعين إطعامهم، كما أن جميع الدول تجعل من بين أهدافها تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

هذا ويتعينّ التأكيد بكل قوة في النهاية على أن مشكلة تنظيم السوق الدولية للمواد الخام لا زالت تنتظر الحل، وأنه من الأهمية بمكان ايجاد السبيل الذي يضمن

ألاّ تتحدد أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية على النحو الذي يحقق مصلحة الدول الصناعية ويضرّ بالدول النامية.

ثامناً: المبادرات المحلية

من الأمور اللافتة للنظر سواء في الشمال أو الجنوب أنه بالرغم من المعوقات الشديدة والمختلفة تمكّنت المجموعات الصغيرة من الرجال والنساء بفضل ما أوتيت من قوة إرادة من البدء في التحرّك نحو تحقيق انجازات لصالح شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض وذلك من خلال جهود هذه الجماعات الذاتية، بالإضافة إلى المعونات التي قدّمتها الحكومات المركزية والمحلية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الأجنبية، وكذلك البرامج الثنائية الجديدة.

وقد أجرى نادي روما مسحاً واسعاً لدور المبادرات المحلية في المناطق الريفية(٥). ونحن هنا نركز على هذا المجال آخذين في اعتبارنا أن المبادرات الموازية في قطاع الصناعات الحرفية والصغيرة وفي ضواحي الحضر تمثّل أيضاً دوراً فعالاً ويتعين تشجيعها؛ فلقد انتشرت في المناطق الأكثر فقراً في أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا أعداد كبيرة من المشروعات التنموية الصغيرة في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم، أنشأتها منظمات غير حكومية وهيئات مستقلة وجماعات المزارعين والمجتمعات القروية. ووفقاً لتقديرات سنة ١٩٨٥، فقد شارك أكثر من مئة مليون مزارع في مشروعات التنمية التي قامت بها منظمة أو أكثر من المنظمات غير الحكومية، ويشهد هذا الاتجاه تزايداً سريعاً.

واليوم نجد أن هناك الآلاف من المنظمات غير الحكومية في الهند والفيليبين وأمريكا الجنوبية، كما أن هناك المئات منها في افريقيا واندونيسيا وتايلاند. وبالرغم من اختلاف تاريخ هذه المنظمات إلا أنه يجمع بينها جهد واحد تقوم به اعتماداً على موارد قليلة وعلى بعض التأييد من جانب المنظمات غير الحكومية في الشمال بهدف تلبية احتياجات متماثلة رغم اختلاف المكان، وتتمثل أساساً في الحاجة إلى الغذاء والمياه النظيفة والصحة العامة. كذلك تستهدف هذه المنظمات توعية سكان القرى بمشكلاتهم وإشراكهم في تحمّل مسؤولية تحقيق التنمية الخاصة بهم. ويعني ذلك تنظيم هؤلاء السكان وتدريبهم وإشراك الجميع بما في ذلك النساء والمعوقين والمنبوذين، كما يعني ذلك أيضاً تحقيق التقدم عن طريق حفر الآبار أو بناء الصهاريج لجمع مياه الأمطار لاستخدامها في الري، وتحسين نوعية البذور والماشية وغرس الأشجار وبناء

---

(٥) Schneider (1988).

المراحيض وتعليم الأطفال وتعليم الادخار، فالمدخرات المحلية، التي يعود الفضل فيها أساساً إلى المرأة تعتبر استثماراً هاماً للمستقبل يتعين تنميته بصفة خاصة. غير أنه في غمار كل ذلك ينبغي ألا نقلل على الإطلاق من الدور الأساسي الذي لا يمكن الاستعاضة عنه والذي تضطلع به المرأة في عملية التنمية في جميع أنحاء العالم.

وقد قدمت المنظمات غير الحكومية والهيئات التطوعية اسهامات حيوية وحاسمة خاصة في المناطق الأكثر فقراً من العالم. وليس هناك شك في أن هذه الجهود سوف يتّسع نطاقها حيث ستتناقل الألسنة وبسرعة أنباء القرى التي عادت إلى الازدهار، وسوف تصل هذه الأنباء إلى أقصى القرى الواقعة في الصحارى والغابات بل وفي الجبال. كذلك فإن سكان القرى الذين كان يعتقد أنهم عاجزون وقدريون ومستسلمون بينما الحقيقة أنهم يائسون وجائعون إلى الحد الذي يقعدهم عن العمل، قد بدأوا يؤمنون بأن الحياة من الممكن أن تبتسم لهم أيضاً، ويجدون الإرادة اللازمة لتحسين حياتهم وبناء مستقبل أفضل لأطفالهم.

ومن هنا، فإنه يتعيّن إعطاء المشروعات الصغيرة الأولوية في مناطق عديدة على أن تتكامل هذه المشروعات في ظل استراتيجيا شاملة.

وحتى يمكن تجنّب تبديد الموارد المالية، وكذلك النتائج غير المرغوب فيها التي تترتب على المشروعات الضخمة التي أشرنا إليها آنفاً، والاستفادة من الدروس التي تمخّضت عنها تلك التجارب، فإنه يبدو أن هناك ضرورة لتغيير الاتجاه الذي ما زال مستمراً حتى الآن والبدء بنهج جديد يحبِّذ المشروعات الصغيرة التي تحتاج إلى استثمارات أقل بكثير وتسفر عن إحراز تقدم يعود بالخير على أغلبية الأفراد.

ومع تزايد ندرة الموارد المالية، فإن الأمر سوف يقتضي من المنظمات غير الحكومية في الشمال بل وأيضاً الهيئات والمؤسسات الدولية، أن تراجع السياسات التي تطبِّقها حتى الآن. وبعبارة أكثر تحديداً، فإنه ينبغي تحويل جزء من الاستثمارات المخصَّصة للمشروعات الضخمة إلى تمويل المشروعات الصغيرة نظراً لأن هذه الأخيرة تتميَّز بأنها تتيح الفرصة لتدريب الأيدي العاملة المحلية من النساء والرجال، وأيضاً إلى إنشاء المؤسسات مثل اتحادات الفلاحين والمجتمعات القروية القادرة على القيام بتنمية تنهض على أساس من احتياجات وخيارات الأفراد، ويتمّ تنفيذها بمشاركة فعّالة منهم وعلى مسؤوليتهم. وجدير بالإشارة أن انتشار تجربة المشروعات في قرية تلو الأخرى قد بدأ ينتج آثاره المتضاعفة على تقدم التنمية في مجموعة من القرى، ثم في أقاليم بأكملها.

غير أنه بعد مرحلة معينة من هذه النوعية من التنمية تصبح المشروعات المتوسطة مثل الطرق والأسواق والمستشفيات الصغيرة والمدارس ضرورة لا غنى عنها،

الأمر الذي يحتِّم على القرى والمنظمات غير الحكومية ـ حتى وإن بدا ذلك أمراً صعباً ـ ضرورة أن تسير جهودها بشكل متسق مع السياسات الحكومية. وبالطريقة نفسها تتم اقامة الصناعات المنزلية والشركات الصغيرة أو المشروعات الحِرفية التي تتيح الفرصة لمنتجات جديدة، وبالتالي تحقق دخولاً جديدة مناسبة.

تاسعاً: دور الحكومات

إن هذه الرؤية الشاملة للتنمية الريفية التي ترتكز على أساس منظور جديد وأولويات جديدة، تتطلب اعترافاً كاملاً من قبل الحكومات بدور المبادرات المحلية وبدور ما يُعرف باسم المنظمات غير الحكومية. وفي الحقيقة أنه إذا ما قرَّرت حكومة ما تنفيذ سياسة للتنمية الريفية، فإن ذلك يفترض أنها قد استقرّت على مجموعة من الخيارات السياسية الأساسية، التي لا بد أن تشتمل على سياسات خاصة بالإصلاح الزراعي وبالسكان وبتنمية المنشآت الصحية الصغيرة. ومع هذا، فإن اعتراف الحكومات بفاعلية المنظمات غير الحكومية لا يزال في غالبية الأحيان يقتصر على المستوى النظري.

فقد لوحظ مراراً وتكراراً كيف أنه من الممكن أن تتعرض للخطر النتائج الايجابية التي تترتب على المشروعات الصغيرة بسبب ممارسات أو سياسات تتناقض مع نمط التنمية الذي تمثله هذه المشروعات؛ فأسعار شراء المنتجات الزراعية لا تدرّ على الفلاح عائداً كافياً، وبالتالي تكون عاملاً مثبطاً بدلاً من أن تكون عاملاً مشجعاً. وبالمثل، فإن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المستوى القومي تستشعَر آثارها بمرارة في المناطق الريفية حيث الدخل منخفض بصفة عامة. والواقع أن السياسات الضريبية التي تنتهجها الحكومات وما تتمخض عنه من اختناق مالي، من الممكن جداً أن تؤدي إلى ابطاء الجهود في مجال المشروعات الصغيرة أو وقفها كلية مهما بلغت المساعدات المالية الخارجية.

ومن هنا، فإنه عندما تقرِّر الحكومات دعم هذا المدخل من مداخل التنمية الريفية، فإنه يتعينّ عليها أن تعدِّل خياراتها السياسية والمالية، وأن تتبنّى سياسة تنطوي على زيادة أسعار شراء ما يبيعه سكان القرى علاوة على تخفيف بعض أعبائهم الضريبية.

كذلك تقتضي التنمية التي تنهض على أساس المشروعات الصغيرة أن تضع الحكومات موضع التنفيذ سياسات تخطيط قومية تحبِّذ بناء الطرق وتنمية مجتمعات متوسطة الحجم ما بين القرى والمدن الكبيرة.

فالافتقار إلى الطرق يعني حرمان عدد كبير من المجتمعات القروية من أساليب التجارة العادية ويجعلهم يعيشون في دائرة مغلقة، ولهذا فقد لجأ البعض إلى اقامة الطرق والجسور بجهود ذاتية، ولكن دون أن يكونوا مؤهلين للقيام بهذه المهمة التي يجب أن يتم التخطيط لها على المستوى القومي، كما يجب أن تنفذ وفقاً لسياسة مرسومة. كذلك تنشأ مشكلات مماثلة في مجال مدارس التعليم الابتدائي والثانوي والمستشفيات وبعض الأنشطة التدريبية ذات المستوى العالي وأيضاً بعض الأنشطة الترفيهية الخاصة بالشباب. وكما أشرنا من قبل، فإن المشكلة تكمن في عدم وجود مستوى وسط بين القرية والمدينة الكبيرة.

وفضلاً عما تقدّم، فإنه لا بد من محاربة الفساد على جميع مستويات الدولة وهو ما يعني ـ ضمن اجراءات أخرى ـ تدريب صغار الموظفين المدنيين بهدف تحفيزهم وإشراكهم في سياسة تنموية واضحة لهم، وذات أولوية على المستوى القومي.

وسوف نطرح في ما بعد الحجة القائلة إن هناك حاجة أساسية بالنسبة إلى ما يتعلق بالتنمية في الجنوب إلى خلق قدرات وطنية في مجال البحث والتطوير. ولكن من الملاحظ أن الوظائف العلمية ليس لها مكانة تُذكر في العديد من هذه الدول، حيث يتّجه الأفراد الموهوبون في مثل هذه المجتمعات إلى مجالات أخرى غير المجال العلمي الذي لا يحظى بالتقدير الكافي، على حين يتّجه عدد منهم إلى الاشتغال في المجال البحثي في خارج دولهم، وعادة ما يكون ذلك في الدول الغربية. ومن هنا فإن أي سياسة قومية في مجال العلوم لا بد أن تضع نصب عينيها اعتباراً هاماً ألا وهو خلق الظروف والتسهيلات الأساسية التي تجتذب هذه المهارات والعقول وتدفعها إلى العودة مرة أخرى إلى بلادها، وتحافظ على تلك التي لم تغادر أوطانها بعد وذلك بمنحها رعاية أكثر وأجوراً أفضل.

وفي النهاية يتعيّن أن نقول كلمة أخيرة في ما يتعلق بهروب رأس المال الذي يمثّل في بعض البلدان النامية أرقاماً تعادل تقريباً اجمالي المديونية الخارجية. ولا شك أن مثل هذا الموقف المتناقض يتعيّن تغييره من خلال قرارات تتخذها الحكومات، ونظم وقواعد تضعها.

ومن المؤكد أن تزايد الوعي بين الأفراد بكل هذه الحقائق سوف يقوم بدور حاسم في دفع الحكومات إلى إيلائها مزيداً من الاهتمام كما حدث بالفعل في بعض الدول الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية.

عاشراً: دور المؤسسات الدولية

على امتداد السنوات الأخيرة، أصبحت المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والمجموعة الأوروبية والمعونات اليابانية الرسمية في مجال التنمية، واعية مشكلات تخلّف الريف. غير أنه ينبغي لبنوك التنمية الاقليمية في أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا، وكذلك في الشرق الأوسط أن توفر اهتماماً متزايداً لهذا النمط من التنمية. والواقع أن هناك اتجاهاً جديداً بالفعل ـ وإن كان لا يزال متواضعاً ـ نحو منح المشروعات الصغيرة تسهيلات مالية دون المرور عبر القنوات الحكومية. ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تزايد احتمالات أن تصل هذه التسهيلات إلى مستحقيها دون أن تُحوَّل وجهتها في الطريق كما كان يحدث كثيراً في الماضي. لكن هناك نوعاً من التعارض الهيكلي بين الإدارات البيروقراطية الكبيرة والمنظمات غير الحكومية الصغيرة؛ فالحماس الخلّاق الذي تتميّز به الأخيرة علاوة على الطابع اليومي العاجل الذي يتّصف به عملها الميداني لا يترك لها وقتاً كافياً للتعامل مع المتطلبات البيروقراطية والتفصيلات الادارية التي تتطلب منها.

ولهذا، فإننا نعتقد أن ترويج وتسريع هذا النمط من التنمية الريفية يقتضي من تلك المؤسسات الدولية أن تكرّس جزءاً أكبر من ميزانيتها للمبادرات المحلية والمشروعات الصغيرة، لأن ذلك من شأنه دعم كفاءتها والمساعدة على انتشارها.

كذلك ينبغي لهذه المؤسسات أن تنشىء لجاناً استشارية تتكوّن من المنظمات غير الحكومية العاملة في دول الجنوب وغيرها من المنظمات، مثل نادي روما، وذلك من أجل زيادة معرفتها بهذا المجال وإرشادها إلى اختيار المشروعات الأكثر ملاءمة لتقديم دعمها المالي، علاوة على الإسهام في تقييم نتائج هذه المشروعات.

بيد أن المسؤولية الأكثر إلحاحاً التي يتعينّ على المؤسسات الدولية الاضطلاع بها، هي تلك المتعلقة بمشكلة المديونية في الدول النامية. ومن الملائم هنا أن نؤكّد التطور الايجابي الذي حدث في السنوات القليلة الأخيرة، والذي بدأ بالاتفاق الذي وُقّع بين صندوق النقد الدولي والمكسيك في سنة ١٩٨٦ والذي أقام، ولأول مرة، علاقة بين مستوى النمو في الدولة المعنية وحجم أقساط سداد الديون. والحقيقة ان هناك تطوراً في الفكر المتعلق بمشكلة المديونية يمكن ملاحظته اليوم في الدول المدينة والمؤسسات الدائنة على حد سواء.

ففي الدول المدينة، بدأت أزمة الدَّيْن تُحدث آثارها في اتجاه مراجعة استراتيجيات التنمية وتنفيذ سياسات تستهدف خفض عجز الموازنة ومحاربة التضخم ووضع برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، واستعادة سيطرة الدولة على سياستها

الاقتصادية؛ أما بالنسبة إلى المؤسسات الدائنة وصندوق النقد الدولي بصفة خاصة، فقد أصبح وعي النتائج الاجتماعية التي تترتب على الإجراءات القاسية التي تنطوي عليها عملية إعادة التكيّف التي تطالب بها هذه المؤسسات، أصبح اكبر. وبات واضحاً أن مشكلة المديونية لا يمكن أن تُحلّ إلا على المدى الطويل، وإلاّ إذا استؤنف النمو في دول الشمال وأيضاً في دول الجنوب، وهو ما أقرته الخطة التي طرحها وزير الخزانة الأمريكي.

وقد ظهر في الآونة الأخيرة أن هناك تغيراً في توجهات فكر قيادات المنظمات الدولية المالية؛ فعلى سبيل المثال نجد أن أنريكه ڤي ايغليسياس[٦] (Enrique V. Iglesias) في معرض مناقشته نقل الموارد الحقيقية إلى الدول النامية يقول إنه «من بين الأنشطة المستهدفة من قبل البنك الدولي تبرز بعض المجالات بسبب ما تحظى به من أولوية متقدمة، وهي بالتحديد: تشجيع الاستثمارات الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد الرئيسية مثل الطاقة والنقل والاتصال والتنمية الزراعية والصناعية وتخفيف عبء الدين الاجتماعي في المنطقة (أمريكا اللاتينية)، ومن ذلك مساعدة قطاعات السكان ذات الدخل المنخفض، والتعاون في مجال التنمية الريفية والزراعية، وتشجيع صغار المنتجين، ودعم مشاركة المرأة في التنمية ودعم جهود تحديث القطاع الخاص (مثال ذلك القروض والمساهمات التي تقوم بها مؤسسة الاستثمار في الأمريكتين، والقروض والتعاون الفني الذي يقدِّمه البنك في مجالات تحديث أنظمة التجارة وتنمية القدرات التصديرية وتحديث القطاع المالي ودعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمشاركة في تمويلها) وتحفيز تنمية الموارد البشرية خاصة في المجالات العلمية والتقانية، وأخيراً تشجيع الإدارة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية».

ولعله من بين المهام القيِّمة التي يضطلع بها نادي روما، إقناع صانعي السياسات في مختلف الدول أنه باستطاعة دول الشمال والجنوب أن تعمل سوياً من أجل أن تتحقّق التنمية دون تكلفة بيئية باهظة سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي؛ ذلك أنه يمكن التخطيط التنموي أن يعتمد على التقانات المتقدمة المتاحة بالفعل في مجال الارتفاع بكفاءة استخدام الطاقة والموارد، كما يمكن هذا التخطيط أن يشجِّع الجهود الرامية إلى خلق نسق من القدرات البحثية العلمية والتقانية الوطنية قادر على النمو الذاتي في البلدان النامية. كذلك يتعينّ على التخطيط التنموي أن يشدّد على استخدام الموارد المحلية ومصادر الطاقة المتجددة، لكي يؤدي ذلك إلى أنماط من التنمية المتوازنة وغير المركزية. ولأول وهلة، قد يبدو العبء المالي اللازم

---

(٦) رئيس بنك التنمية الأمريكي، ٢٤ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٠، في اللجنة المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لتحقيق ذلك، فوق طاقة البلدان النامية. لكن لن يكون الأمر كذلك لو ان المعونات التي تُمنح لسياسات التنمية صُمِّمت على أساس يضمن الاستفادة الكافية من التقدم الذي أحرزته الثورة التقانية. والواقع أن النظرة إلى الأمر من منظور تاريخي، تفصح عن أن الدول الصناعية تتمتع الآن بميزة كبيرة، إذ إنها تنمّي قدراتها الرأسمالية في وقت أصبحت فيه الخيارات التقانية الجديدة متاحة، ولكن من واجبنا أن نضمن ألاّ تظل هذه الخيارات حكراً على دول الشمال، بل يجب أن تتاح أيضاً لدول الجنوب وعلى أساس شروط يمكن تحمُّلها، وهو أمر من الممكن تحقيقه إذا ما خُصِّص على سبيل المثال جزء من معونات التنمية لدفع تعويضات إلى شركات القطاع الخاص مقابل ما تقدِّمه إلى الدول النامية من معارف تقانية.

ومن ناحية أخرى، علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت الظروف الحالية تسمح بتصور قيام تعاون دولي ناجح بالقدر المطلوب. من الواضح أن هناك عقبتين قد تعترضان سبيل ذلك، العقبة الأولى ذات طبيعة سياسية؛ فلقد بشَّر زوال التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب ببزوغ مناخ دولي جديد من المنتظر أن يستمر بالرغم من ظهور بوادر مثيرة للانزعاج تشير إلى حدوث انقلاب في الاتجاه داخل البيروقراطية السوفياتية المنحرفة (نومنسكلاتورا). حقيقة إن هذا المناخ الجديد يحيي الآمال والتطلعات في إطار العلاقات بين الشرق والغرب، ولكن ليس بالضرورة أن ينسحب ذلك على العلاقات بين الشمال والجنوب، خاصة أن المواجهة بين الشرق والغرب قد أدت بالفعل في كثير من الأحيان إلى تنافس على منح الدول النامية المعونات سواء لأسباب سياسية أو لتحقيق مكاسب تجارية.

ولقد أصبح من الواضح أن العديد من رجالات الاقتصاد وصانعي السياسة في البلدان الصناعية في الشمال، على وشك أن ينفد صبرهم فهم يشعرون أنه بالرغم من أن إعادة هيكلة دول الكتلة الشرقية هو اقتراح عملي، فإن التنمية في دول الجنوب ما زالت تمثِّل مشكلة مستعصية. وعلاوة على ذلك، فإن حرب الخليج أدت إلى زيادة حدة التوتر بين الشمال والجنوب، في الوقت الذي أضحى فيه عمق المشاعر الأصولية في العالم الاسلامي يهدِّد ليس فقط التحليل الموضوعي للمصالح الاقتصادية بل يهدِّد أيضاً التقاليد التي استقرت في معظم أجزاء العالم العربي منذ وقت طويل، والتي تقوم على التسامح مع معتقدات غير المسلمين.

إن نادي روما يمكن أن يقدِّم اسهاماته في هذا الصدد؛ فمن الواضح أن هناك حاجة إلى تدابير تنشأ من أعلى وتسري إلى أسفل، تستهدف إيجاد آلية يمكن التحكّم فيها تسمح بتحقيق التنمية دون استنزاف كبير للموارد الدولية الكلية.

كما أن هناك حاجة الى تكييف قوى السوق على نحو يأخذ في اعتباره المتغيرات

الأطول مدى، وغير القابلة للقياس الكمّي مثل حماية البيئة على أساس عادل؛ لكن ذلك لن يكون كافياً؛ فهناك حاجة إلى دعم مثل هذه التدابير بتعبئة أخلاقية على مستوى العالم أجمع حتى يمكننا التغلّب على ما يواجهنا من تحديات، خاصة أن الجميع مطالَب بتقديم التضحيات، على حين أن الأجيال القادمة هي التي ستنعم بالنتائج. إن الدعوة إلى إيثار الغير هي دعوة طيبة، ولكن هناك حاجة إلى بذل ضغوط مستمرة من أجل مزيد من التوعية بالنسبة إلى الآثار المتبادلة بين البيئة والنمو، وبين تحقيق التنمية من جانب، وقيام نظام عالمي أكثر عدلاً وأمناً من جانب آخر.

حادي عشر: آثار التغيرات والتغيرات الوشيكة في الأفراد والمجتمعات

إن الواقع الذي نعيشه أصبح يفرض علينا إما التغير أو الفناء، كما بات من المحتم حدوث تحوّل في المفاهيم وفي السلوك حتى يمكننا التصدّي للأولويات الثلاث التي تتطلّب تحرّكاً فورياً، وحتى يمكننا أن نشرع في ادارة التغيير دون أن نضيِّع أي وقت.

غير أن الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك سوف تكون مؤلمة ومكلفة وغير محببة، كما أنه سوف يتعينّ حتماً اقتسام الثروة. إن ذلك يعني ضرورة تعديل كامل لأسلوب الحياة ولنمط الاستهلاك في الدول الصناعية، على حين يتعينّ إحداث تغيّر في الدول النامية على نحو يؤدي إلى خلق روح المبادرة والانضباط والسلوكيات الراقية على المستويات كافة.

ولكن العقول لا زالت غير مهيأة على الاطلاق لهذه الثورة المتعددة الجوانب، وما لم يتم توعية الرأي العام توعية حقيقية وتهيئته لقبول الظروف الحياتية الجديدة، فإنه من المتوقع اندلاع موجات من التمرّد والثورة أو شيوع حالات من الخمول والقصور الذاتي، في الوقت الذي ستغدو فيه الحكومات وصانعو القرارات في حاجة إلى تأييد الرأي العام أكثر من أي وقت مضى.

الفصل الثامن

الحاكمية والقدرة على الحكم

إن تشابك المشكلات التي أشرنا إليها يثير قضية كيفية السيطرة عليها من خلال سياسات تأخذ تماماً في اعتبارها تأثيراتها المتبادلة. وهنا يثور التساؤل عما إذا كانت الأنظمة التقليدية سواء السياسية أو المؤسسية أو الإدارية، قادرة على التصدي لهذا الوضع.

إن معرفة كيفية اتخاذ القرارات السليمة على أساس من دراية كاملة بالحقائق ثم وضع هذه القرارات موضع التنفيذ في الوقت المناسب، هي بلا شك مهمة ليست سهلة، لكنها مع هذا تمثّل عنصراً أساسياً من عناصر الإشكالية. فعدم كفاءة «الحاكمية» هو أصل الكثير من تعقيدات الإشكالية، وبالتالي فإن تحسينها يعدّ جانباً أساسياً من جوانب الحلولية.

وسوف نحاول في هذا الفصل دراسة أصل بعض مشكلات الحاكمية وأبعادها الجديدة.

كما سنطرح بعض الاقتراحات التي تستهدف إحداث التغيرات التي قد تسهم في الحلولية.

إننا نستخدم هنا اصطلاح «الحاكمية» لكي نعني به الآليات الآمرة التي يملكها النظام الاجتماعي، ومهامها التي تستهدف تحقيق الأمن والرفاهية والتضامن والنظام والاستمرار للمجتمع. وبالضرورة، فإن هذا المصطلح لا بد أن يشتمل أيضاً على ايديولوجيا النظام التي - سواء كانت ديمقراطية أو شمولية - تحدّد وسائل الاحترام الفعّال للإرادة العامة ومحاسبة هؤلاء الذين يتولون السلطة. كما يشمل أيضاً هذا الاصطلاح هيكل حكومة النظام وسياساتها وإجراءاتها. وقد يقول البعض ساخراً إن

الحاكمية هي الوسيلة التي توفّر التوازن المستقر بين مختلف مراكز القوى، ولكن النظر إلى مفهوم الحاكمية بالمعنى الواسع يفرض عدم قصره على الأنظمة القومية والدولية، بل ينبغي استخدامه أيضاً بالنسبة إلى الحكومة الاقليمية والمحلية وكذلك بالنسبة إلى الأنظمة الاجتماعية الأخرى بدءاً من النظام التعليمي والعسكري ومروراً بالمشروعات الخاصة وحتى خلية الأسرة، وذلك في محاولة لإضفاء قدر من العقلانية على السلوك غير العقلاني وغير الموضوعي والمتناقض في غالبية الأحيان، الذي ينتهجه رجال السياسة والاقتصاد وسائر البشر.

بيد أن المبالغة في تعميم هذا المصطلح ينطوي على قدر من عدم الحكمة، لأن الدول المختلفة تتبنى مناهج مختلفة كما أنها تعاني مشكلات مختلفة. ولكن مع هذا، فإن الأفكار الغربية قد تمخضت عن تحفيز النمو والتقدم المادي في جزء كبير من العالم وجلبت معها البنى والهياكل الغربية وكذلك المفاهيم الغربية التي أصبحت تحظى الآن بقبول عام ولكن مع اختلافات وتباينات عديدة في التطبيق.

والواقع أن فكرة الحاكمية ليست بالفكرة الجديدة إذ إن جوهرها الأساسي يعود إلى ٥٠٠٠ سنة على الأقل وربما أكثر.

ولقد تفهّمنا الآن معنى سوء الإدارة العالمية التي تحيط دلائلها بنا من كل جانب؛ فهناك خضمّ هائل من البؤس والفقر، وهناك تجارة الأسلحة ومشكلة المديونية التي أصابت العالم النامي بالشلل، وهناك العجز السنوي الضخم في موازنة الولايات المتحدة التي بلغ دينها القومي حوالى ٣ تريليون دولار، وهناك أيضاً المضاربات الجامحة والفساد والعنف. ولكن هل نخلص من ذلك إلى أنه قد أصبح من المستحيل أن نسوس العالم؟ وهل حكوماتنا هي حكومات غير كفء أو غير صالحة؟ أم أن عدم الكفاءة يعود إلى سوء الاختيار؟ إن هذه شكوك تراود المواطنين والرأي العام، وربما بشكل أقوى من الساسة أنفسهم. والواقع أنه يتعيّن علينا أن نسأل أنفسنا ثلاثة أسئلة أساسية:

- هل استطعنا ونحن عند نهاية هذا القرن أن نفهم عالمنا فهماً سليماً؟ أم أن مفاهيمنا ومناهجنا لم تعد ملائمة لمواجهة الموقف المعقد والخطير الذي نواجهه؟

- لماذا ظلت أعمالنا ونتائجها العملية محدودة للغاية بالرغم من تنامي القلق على امتداد عقود متوالية، وبالرغم من المناقشات الدولية التي لا حصر لها إلى جانب العديد من الاقتراحات البنّاءة؟

- ما هي الاقتراحات التي يمكن طرحها الآن من أجل تحسين قدرتنا على تحويل الاهتمام الواسع النطاق إلى تحرّك عملي؟

إن أخطار انعدام فعالية الحاكمية تتجلى على مستويات مختلفة: على مستوى الفرد والأسرة (وهو ما ناقشناه تحت عنوان «اعتلال البشرية») وعلى مستوى الأنظمة السياسية على الصعيدين القومي والدولي.

أولاً: أبعاد جديدة لمشكلة الحاكمية

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتسع نطاق الأنشطة التي تقوم بها الحكومات اتساعاً هائلاً، في الوقت الذي أضحى العديد من المجالات الخاضعة لسلطتها يتطلّب تفهماً فنياً متخصصاً وعلى مستوى عالٍ. ولهذا، فإنه يتعيّن علينا تأكيد مدى التعقيد الذي أضحت تتصف به النظم القومية والدولية. وعلى حد تعبير اندريه دانزين[١] (André Danzin) إن هذا التزايد المفاجىء في درجة التعقيد قد قذف بنا إلى خارج نظام اجتماعي كان يمكن إخضاعه للمنطق، ودفع بنا داخل منظمة اجتماعية تسيطر عليها ردود الأفعال السيبرانية. وفي ظل البيئة البالغة التعقيد التي تعاني الاختلالات وعدم التوازن كما هو وضع البشرية اليوم، تتعدد وتتشابك نظم التغذية الارتجاعية إلى الحد الذي يجعل من الصعب وضعها داخل إطار نموذج شامل، بل يصبح من الأصعب الإلمام بهذه النظم عن طريق الحدس العادي أو حتى رسم صورة ذهنية تقريبية لها. ولهذا، فإنه من الصعب حل المشكلات داخل مثل هذا النظام المعقّد، كما تزداد صعوبة ذلك بسبب أنه من غير المحتمل في حالات كثيرة التوصل إلى قبول شعبي لتلك الحلول.

السؤال إذن من أين ينشأ ذلك التزايد في درجة التعقيد؟ ونستطيع هنا أن نذكر عدداً قليلاً من العوامل التي تمارس أثرها على المستويين القومي والاقليمي:

- تسارع معدلات التغير في المجال الاقتصادي والفني والديمغرافي.

- تزايد عدد القوى الفاعلة في النظم التي يتعيّن حكمها سواء كانت مدينة كبيرة أو دولة أو مناطق الجنوب المترامية الأطراف أو البشرية ككل.

- زيادة عدد الدول ذات السيادة التي تقوم بدور فاعل في أي نظام دولي.

- شدّة الاعتماد المتبادل بين المجتمعات القومية في عدد كبير ومتنوع من المجالات مثل نقل المعارف وموجات الهجرة الدائمة أو المؤقتة، والتأثيرات الثقافية، والتبادل الاقتصادي.

---

(١) المدير العام السابق لشركة طوسون CSF، وعضو نادي روما.

- اتصال المجتمعات المتغايرة الخواص والعناصر التي تختلف من حيث الثقافة والقيم والتقاليد السياسية ومستويات المعيشة.

- تـأكل السيادة القومية، ونقتبس هنا كلمات سادجاتموكو[٢] حين قال: «في ظل الاعتماد المتبادل، أصبحنا جميعاً نعاني الانكشاف وأصبحت مجتمعاتنا عرضة للتأثر بقرارات يتمّ اتخاذها في مناطق أخرى من العالم. والواقع إن ديناميات عملية الاعتماد المتبادل يمكن تفهُّمها بشكل أفضل إذا ما نظرنا إلى العالم ليس على أنه خريطة من الدول، ولكن بوصفه خريطة من خرائط الأرصاد الجوية حيث النظم الجوية تتحرك دون تقيد بالحدود السياسية، وحيث المرتفعات والمنخفضات الجوية تخلق أحوالاً مناخية في مناطق قبل أن تصل إليها بوقت طويل».

- الكم الهائل من المعلومات وسرعة الاتصال وأهمية وسائل الإعلام كأجهزة مضخمة وانتقائية ومرشحة ومشوّهة لما تنقله من معلومات، بالرغم من حقيقة أن حرية الوصول إلى المعلومات في دول الجنوب ما زالت محدودة للغاية.

- بزوغ نظام تقاني عالمي جديد يقوم على أساس الالكترونيات الدقيقة.

- ظهور مشكلات تتطلب إدارة على مستوى عالمي لإرث البشرية المشترك في مجالات مثل المناخ والبيئة واستغلال المحيطات، والتراث المعماري.

- النتائج المتزامنة للتطور التقاني وتفتيت السلطة السياسية وأثرها في أمن المجتمعات القومية.

- معضلة التضخم البيروقراطي؛ ذلك أن طبيعة وتنوّع المشكلات التي هي في حاجة إلى حل وكذلك النظم التي هي في حاجة إلى ادارة (مثل نظام الصحة والضمان الاجتماعي... الخ) قد شجّع على نمو البيروقراطيات الكبيرة التي تؤدي إلى تزايد مقاومة التغيير.

- في بعض المجتمعات القومية أدى تغيّر اتجاهات الأفراد إلى زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها الحكومة، وأصبح من الصعب على المواطنين أن يصدّقوا أن الحكومة غير قادرة على ايجاد حلول لا تسبّب لهم متاعب أو صعوبات. وفي الوقت نفسه، هناك تدنٍّ في مستوى احترام السلطة وثقة أقل بمؤسساتها وتأييد أقل لها.

---

(٢) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة، والعضو السابق لنادي روما (توفي). وقد كتب سادجاتموكو ذلك في الورقة التي شارك بها في المؤتمر السنوي لنادي روما الذي عقد عام ١٩٨٥ في سانتاندير في اسبانيا حول موضوع «التحاكمية في عالم في مرحلة التحوّل».

وبـالرغم من أن هـذه القائمـة لا يمكن اعتبارهـا شـاملة، إلا أنها تشـير إلى أن معظم هذه العوامل سوف تُستشعَر بحدة متزايـدة في خلال العشرين أو الثـلاثين سنـة القادمة. والحقيقة أن هذه الأبعاد الجديدة للحاكميـة تضع البشريـة في مواجهـة وضع تاريخي جديد عليها بالكامـل، ومن ثم، فإنـه يجب علينا ألاّ نـندهش من عدم كفـاية العديد من الحلول التي تطرح الآن للمشكلات المعاصرة.

ثانياً: عدم كفاية الاستجابة للمشكلات الحالية

من الضروري أن نؤكـد مجدداً أن وجـود الأوضاع المـأسـاويـة مثـل النـزاعـات العسكرية وتهـديدات السـلام وانتهاكـات حقوق الانسـان، والتدمـير البيئي واستمرار الفقر والجوع عـلى نطاق واسـع في العالم، إنمـا تكشف عن سوء أداء النـظام العالمي. وقد تضافرت الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية والبيئية ذات الأبعاد العالمية في السنوات الأخيرة، لكي تخلق نـوعية مختلفـة بشكل واضـح من المشكلات العمليـة التي لم تكن معروفة من قبل تقريباً من الدبلومـاسية التقليـدية؛ فهي مشكـلات تجاوز طاقات الحكومات القـومية فـرادى كما لا يمكن أن تـنطبق عليها النـظريات المسلّم بهـا والخـاصة بـالسلوك التنافسي بـين الدول، فضـلاً عن أنها أخذت تسيـطر على الشؤون العالمية بدرجة متزايدة، وهي مشكلات لا يمكن تجاهلهـا كما أنها لا تستجيب للتـدخل العسكري.

والواقع أن عدم ملاءمة أداء النظم الحالية إنمـا ينصبّ أولاً وقبل كـل شيء على الحكومات القومية وعلى الوكالات الدولية الحكومية، ومع هذا، فإنه ينصبّ أيضاً على مجمـوعة واسعـة من القوى الفـاعلة الأخـرى (مثـل الأفـراد، الأحـزاب السيـاسيـة، الشركات، النقابات العمالية، النظم التعليمية، المنظمات غير الحكومية... الخ) وعلى الدور الذي تضطلع به أو الدور الذي لم يُسمح لها بعد بالاضطلاع به في تسيير النظام العالمي.

وفي مـا يلي نعـرض لبعض من المظاهـر الأكثر وضـوحاً ـ لعـدم الكفايـة، التـي تكشف عنها ممارسات الحكومات القومية والأجهزة الحكومية الدولية:

ـ بالرغم من أن مبدأ السيادة بـالنسبة إلى بعض الـدول يعدّ الأسـاس الوحيـد لتلاحمها ولهويتها القـومية، إلا أن هـذا المبدأ أصبـح يتعارض، وبشكـل متزايـد، مع واقع الاعتماد المتبادل في عالم اليوم.

ـ إن الحكـومات تعـطي الحلول قصيرة الأجـل التي تحقّق لهـا فـائـدة سياسية، الأولوية، على حين أنها تهمل باستمـرار النظرة الأطـول مدى. ونتيجـة تراكـمات هذا

الإهمال تميل المشكلات إلى أن تصبح أكثر تفاقماً وتعقيداً وتميـل الحكومـات إلى العمل وفقاً لإيقاع حكومة الأزمات.

- إن الحكومات تنظّم هياكلها أساسـاً في شكلٍ وزارات قـطاعية وتحـدّد لنفسها خيـارات قطاعيـة وتعالـج أعراض المشكـلات كـلاً منهـا عـلى حـدة، وتقـترح حلولاً «استاتيكية» محلية. ولهذا، فإن هذه الحكومات، بـأسلوب تنظيمهـا الحالي، غـير قادرة على تفهُّم الاشكالية أو تطبيق وسائل الحلولية.

- إن عملية توزيع الموارد على الاحتياجـات القطاعيـة العديـدة تتم في كثير من الـدول على النحـو الذي يسهـل معه حصـول الـوزراء ذوي السلطة القـويـة أو ذوي الشخصيات القوية على مخصّصات تفوق مـا يحصل عليـه زملاؤهم الـذين لا يمتلكون هذه الصفات مما يؤدي إلى حدوث اختلالات.

- إن الحكومات المركزية تواجه التحديات من خلال محاولتها زيادة سيطرتها على مراكز القوى الأخرى، مما يولّد آثاراً سلبية عشوائية كما يـولّد في الـوقت نفسه المطالبة باللامركزية.

- إن القيادات، حين تتخذ قراراتها في ظل أوضاع تتّسم بعدم التأكد، لا تعاني فقط مواطن الضعف التي يعانيها الإنسان العادي، ولكن تعاني أيضاً صعوبات تتلازم مـع طبيعة وظـائفهـا مثـل ضغط العمـل الـزائـد وعـدم وجـود وقت كـافٍ للتفكـير، والتلاعب في المعلومات التي تقدم إليها، وعدم حيدة مـا يُقترح عليهـا من قرارات من جانب المراكز الأدنى في تراتبيـة السلطة، والاعتماد المبـالغ فيـه في غالبيـة الأحيان عـلى الأتباع والمرؤوسين.

- وفي مـا يتعلق بالـوكالات الحكـومية، فـإن النـظام الـذي أُنشيء في أعقـاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، قد صُمِّم على عجـل وبهدف تلبيـة احتياجـات العالم في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين نما هذا النظام بشكل مقلوب وغير منظم وغير مخـطط. وجاءت الإضافات التي طرأت عليه استجابـة للاحتيـاجات الجـديدة. كـذلك لم تحظَ بقدر وافٍ من التفكير، عملية التفاعـل والتداخـل بين تلك الكتلة الضخمـة والمحيرة من الوحدات المتخصصة. وقد كان من المحتم أن يبدأ العديد من الـوكالات تـدريجياً في خدمة مصالحها الضيقة، كما أن اختيار العاملين في هذه الوكالات أصبح لا يستنـد بدرجة كبيرة إلى معيار الكفاءة بقدر ما يستند إلى ضمان توزيع متكافىء للمنـاصب على الدول الأعضاء، وذلك من خلال نظام الحصص. وعلاوة على ذلك، تضاءلت فعالية بعض الوكالات الرئيسية بسبب المغالاة في البيروقراطية أو بسبب تسيُّبها.

إن شنّ هجوم على المشكلات المعاصرة التي تتسم بالتشابك والتعقيد ينطوي في

واقع الأمر على مخاطرة مزدوجة: الأولى تتمثّل في إقصاء أو إبعاد الرأي العام والنواب المنتخبين عن المعرفة اللازمة لتفهُّم الوضع، والثانية تتمثّل في تقوية نفوذ المتخصصين والخبراء الذين يصعب على صانعي القرار تمحيص معارفهم المعقّدة وتقييمها.

ولقد تفاقم تشابك وتعقُّد المشكلات بسبب تزايد عدد القوى الفاعلة وتعقُّدها مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والشركات والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى جماعات الضغط بجميع أنواعها بما في ذلك الجماعات غير الرسمية التي قد لا تستمر فترة طويلة، ولكن مع هذا يكون لها أثر فعّال وقوي في تعبئة الرأي العام بصدد قضية معينة. إن كل هذه الجماعات المتعددة أصبحت تسهم في عملية الحاكمية من خلال ما تقدِّمه من اقتراحات وما تعبِّر عنه من احتجاجات. ومن ثم لم تعد عملية الحاكمية حكراً على الحكومات أو الأجهزة الحكومية الدولية، كما أن فعالية هذه العملية سوف تعتمد على قدرة الزعماء على الانتقاء من بين هذه القوى الفاعلة الجديدة، تلك القوى التي يمكن إشراكها في صنع القرار السياسي، بعد أن أضحت في الواقع شريكة في عملية الحاكمية.

ثالثاً: هيكل الحكومات وسياساتها وإجراءاتها

إن صفة التقادم أصبحت هي الخاصية الرئيسية لحكومات اليوم...، فقد وضعت أسس هياكل هذه الحكومات منذ أكثر من قرن مضى لكي تلبي احتياجات مجتمعات أبسط بكثير من مجتمعات اليوم. وبطبيعة الحال فقد حدثت ابتكارات هامة على مر الأيام مثل ظهور حق الانتخاب العام وظهور دولة الرفاهية والاعتراف بحقوق الانسان. ولكن بصفة عامة، كانت هذه التغيرات إما إضافات أو توسعات في ما هو قائم بالفعل، واقترنت بتكلفة باهظة وبتضخم البيروقراطية وتدنّي مستوى الكفاءة مع ازدياد مدى التدخل الحكومي. وسوف نعرض هنا لعدد قليل فقط من المجالات التي تحتاج بشكل ملحّ إلى تجديدات هامة في هياكلها وفي ممارستها أيضاً.

وتأتي في مقدمة ذلك الحاجة إلى آليات أفضل لتحقيق التكامل بين السياسات القطاعية وهو ما يفرضه تداخل وتفاعل عناصر الإشكالية. ومن المعروف أن الهياكل الحكومية تتألف أساساً بصفة عامة من سلسلة من الوزارات الرأسية تعنى كل منها بقطاع معينّ مثل الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والدفاع والشؤون الخارجية، بالإضافة إلى الآليات الاقتصادية والمالية المركزية. وحتى الآن، استطاع هذا النظام أن يعمل بصورة لا بأس بها، ولكن اليوم أضحى العديد من مجالات الإشكالية يمتد بشكل أفقي وينتشر دونَ اتساق أو انتظام عبر الهيكل الرأسي الحكومي بأكمله. ومع

هذا لا يزال هناك ميل إلى معالجة عناصر هذه المشكلات تدريجياً وعلى مستوى القطاع تلو الآخر.

وفي غالبية الأحيان، تُعتبر السياسة القومية من الناحية العملية محصلة لعدد من السياسات القطاعية لا تتصف دائماً بالاتساق، وذلك بسبب غيبة السياسات أو الآليات التكاملية على المستوى العام، والافتقار إلى التحديد الصريح للأهداف القومية؛ فعلى سبيل المثال نجد أن مشكلات قطاع الحضر يختص بها أكثر من عشر ادارات أو عشرة أجهزة، بحيث إن تحقيق أهداف سياسة إحدى هذه الإدارات قد يثير صعوبات في المجالات التي تعنى بها سياسة أخرى، أو قد يؤدي في بعض الأحيان إلى آثار غير متوقعة. بيد أن الطبيعة المعقّدة والمتشابكة للمشكلات المعاصرة تشير إلى أنه سوف يتعيّن علينا في المستقبل أن نتوقع حدوث تناقضات بين القطاعات أكثر من ذي قبل، الأمر الذي سيتسبّب في تعطيل عملية صنع القرار وتنفيذه.

وبطبيعة الحال، فإن تحقيق تكامل السياسات، هو مهمة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء. ومن الملاحظ أن معظم الدول تولي تحقيق هذا التكامل في المجال الاقتصادي ومجال الشؤون الخارجية اهتماماً جاداً، بينما يقلّ هذا الاهتمام بشكل كبير بالنسبة إلى المجالات الأخرى؛ فالقيادات القومية تستغرقها إلى حد كبير المشكلات اليومية الملحة وإطفاء الحرائق السياسية، بحيث لا يبقى هناك وقت لديها للمعلومات المفصلة اللازمة للمعالجة المتعمّقة لتلك المجموعة غير العادية من السياسات المتفاعلة التي يتعيّن على الحكومات المعاصرة التصدّي لها. وعلاوة على ذلك، فإن أداء العاملين ـ الذي تعتبره المؤسسة العسكرية والشركات الكبيرة عنصراً في غاية الأهمية ـ لا يطرأ عليه أي تطوير تقريباً في معظم الادارات القومية، بل إنه عندما تُبذل محاولات من أجل دعم هذا الأداء عن طريق الاستعانة بالمستشارين، فإنه عادة ما يقابَل ذلك بالرفض من قبل العامة الذين ينظرون إليه باعتباره تضخماً بيروقراطياً، ومن جانب الوزراء الذين يعتبرونه تهديداً لسلطتهم ونفوذهم.

وعلى المستويات الأدنى لصنع القرار، نجد أن المنهج التقليدي في تحقيق التناسق بين السياسات القطاعية، يعهد بهذه المهمة إلى اللجان التي تضم ممثلين عن إدارات متعددة، التي بالرغم من فائدتها المؤكدة، قد تكون مضيعة مخيفة لوقت كبار المسؤولين. كذلك لا بد من الاعتراف أيضاً بأن مثل هذه اللجان تُعتبر نقاط التقاء بين ممثلي المصالح الخاصة للإدارات المختلفة، ولكن على أساس اتفاق ضمني بينهم وهو ألا يثير أي منهم الشكوك حول سياسات الآخرين أو امتيازاتهم. ولهذا نجد أنه من الممكن أن تجري مناقشات علنية للتغيّرات الإضافية المراد إدخالها، ولكن السياسات والبرامج التي يجري تنفيذها تعدّ من المقدسات التي لا تمسّ. وفي التحليل النهائي،

نقول إن عملية التنسيق تتولاها بصفة عامة وزارة الخزانة التي تؤدي هذه المهمة وفقاً للاعتبارات المالية، ودونما اهتمام، في أغلب الأحيان، بالحقائق والأهداف. وجدير بالذكر أن المشكلات الأفقية قد ازدادت حدّتها أثناء أزمة النفط في السبعينيات حين أصبح من المتعذّر تجاهل آثار نقص النفط وارتفاع أسعاره على قطاعات عديدة متنوعة بدءاً من قطاع الشؤون الخارجية وحتى قطاع البيئة. وكان أحد الحلول هو تعيين «امبراطور» للطاقة لكي يتولى عملية التنسيق، ولكن دون إعطائه صلاحيات حقيقية للقيام بذلك. كما كان هناك حل آخر هو إنشاء وزارات عليا عن طريق دمج بعض الأجهزة القائمة. ولكن التجربة أثبتت أن الحواجز بين الأقسام داخل الإدارة الواحدة قد يكون من الصعب اختراقها تماماً، كما كان الحال بين الوزارات المنفصلة سابقاً.

أما الصعوبة الثانية، فإنها تتعلق بالتعارض بين القضايا القصيرة والطويلة المدى. ويمثل ذلك مشكلة رئيسية ومتأصلة في الوقت نفسه. إن الفصل التشريعي العادي للبرلمان الذي يمتد أربع سنوات أو خمساً، ويفصل ما بين انتخاب تشريعي وآخر، هو من خصائص الحكم الديمقراطي. ووفقاً للعبة السلطة بين الأحزاب السياسية، فإنه يتعينّ على الحكومة وعلى المعارضة أن تستجيب بسرعة للقضايا التي تحظى باهتمام آني من قبل الناخبين حتى يمكن الاحتفاظ بالسلطة أو الوصول إليها في الانتخابات التالية.

إن الحكومات ـ شأنها شأن الأفراد ـ نزّاعة إلى تجاهل المشكلات التي يمكن تأجيلها حتى الغد، أو بالمعنى السياسي حتى إلى ما بعد الانتخابات التالية. وربما لم تكن لذلك أهمية كبيرة في الماضي، ولكن في فترة التغيّرات السريعة كتلك التي نعيشها اليوم، فإن القضايا التي كانت تبدو في الماضي طويلة الأجل أصبحت الآن تحتل مكانها بين القضايا التي سيتعين مواجهتها بعد خمس سنوات أو عشر، أو بمعنى آخر، خلال فترة الولاية التالية للحكومة. ونتيجة ذلك، فإن الحكومة الجديدة ترث تركة من الإهمال ومن المشكلات التي لم تحلّ والتي تزداد تعقيداً فتنحدر الحكومة إلى أسلوب الإدارة بالأزمات، حيث تتخبط من أزمة طارئة إلى أخرى سواء كانت أزمات نقدية أو اجتماعية أو متعلقة بميزان المدفوعات أو البطالة أو التضخم... الخ، وحيث تتم معالجة كل أزمة علاجاً شكلياً أشبه بوضع شريط لاصق على الشقوق وحيث لا تمسّ الإجراءات العلاجية جذور المشكلة إلا في حالات نادرة. والواقع أنه نظراً لأن علاج الأسباب الرئيسية للمشكلات لا تظهر آثاره إلا بعد فترة طويلة، فإن الحكومات تميل إلى تجاهلها أو عدم التعريف بها مفضلة الإجراءات التجميلية التي سرعان ما يزول أثرها.

وهناك صعوبة أخرى هي تلك المتعلقة بالمستويات الملائمة لصنع القرار؛

فالوضع الحالي ينطوي على شيء من التناقض. . . ؛ فمن ناحية، نجد أن تعقّد المشكلات علاوة على طبيعتها الفنية البالغة، يشجّعان على مركزية الجهود التي تُبذل في تحليلها أو علاجها والتي يصعب على الأجهزة الاقليمية والمحلية القيام بها. كذلك فإن الطبيعة العالمية للعديد من المشكلات مما يتطلب اهتماماً على المستوى العالمي، ويبدو أيضاً أنه يقتضي مركزية القرارات التي تُتخذ على المستوى القومي. لكن من ناحية أخرى، هناك مطالبات متزايدة باللامركزية والحكم الذاتي الاقليمي وبمزيد من مشاركة المواطن الفرد في عملية صنع القرار الذي يؤثر فيه بشكل مباشر. وتتعزز هذه المطالبات في الوقت الحالي بفضل مطالب الاستقلال والحكم الذاتي التي ترفعها جماعات عرقية عديدة، وهو ما يظهر حالياً في يوغوسلافيا، وفي ذلك الاتجاه نحو تجزئة الاتحاد السوفياتي الذي يصعب تصديقه.

بيد أن هذين الأمرين هما في الواقع وجهان لعملة واحدة ربما كانت هي تزايد الآلام في فترة تحوّل الدولة القومية نحو نظام عالمي من نوع جديد. وسوف تكون القضية الأساسية في المدى المتوسط هي كيف يمكن ـ من أجل وجود حكم يتصف بالاتساق ـ إنشاء نظام توجد بداخله مستويات متعددة لصناعة القرار، ويكون المبدأ الرئيسي له هو ضمان أن تجري المناقشات وأن تُتّخذ القرارات عند أكثر المستويات قرباً من الأفراد الذين سوف ينعمون أو يعانون نتائجها. وبالنسبة إلى المشكلات العالمية، فإن هناك حاجة إلى منتدى عالمي من طرف، بينما في الطرف الآخر تتطلب القضايا المحلية عقد اجتماعات على مستوى المدينة أو الجماعة المحلية بدلاً من الاعتماد على تفسير القرارات التي تصدر من الحكومة المركزية البعيدة والتي تبدو غير مهتمة بهذه الشؤون المحلية.

وفي النهاية يبقى أن نتعرّض بكلمات قليلة للبيروقراطية؛ ففي كثير من البلدان أصبح هناك انتقادات شعبية وعلنية لحجم الجهاز البيروقراطي ومدى ما يتمتع به من سلطة. . . ذلك الجهاز الذي يبدو كأنه يستمتع باختراع قيود تعسفية على حريات الأفراد وبتعقيد حياة المواطنين دونما أية ضرورة لذلك. كما أن هناك شعوراً بأن هذا الجهاز بعيد عن الأفراد، لا يشعر بهم ولا يستجيب لحاجاتهم، فضلاً عن أنه يتألف من أشخاص لهم وظائف ثابتة ويجدون متعة في ممارسة تلك الجوانب التافهة من السلطة.

والواقع أنه مهما بلغت درجة براعة وموضوعية جهاز الوظائف المدنية ـ وهو أمر محل جدال في بلدان كثيرة ـ فإنه قد أصبح من المعروف أن العاملين فيه يتم انتقاؤهم بهدف ضمان الاستقرار والاستمرارية مهما تعاقبت الإدارة السياسية وتغيرت. ومن ثم، فإنه ينظر إليهم باعتبارهم المدافعين عن الوضع الراهن، وممجدي القصور الذاتي

ومقاومة التغيير، خاصة التغيير الجذري. بل إنه في بعض الأحيان قد يبدو أن قطاع الوظائف المدنية المتبلِّم لا يخضع لسيطرة أسياده السياسيين، وبالتالي فهو غير مسؤول أمام الشعب. ومن المؤكد أنه من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى أي وزير أن يسيطر على كل تفصيلات الأنشطة التي تقوم بها وزارته والتي من المرجح أنه ليس له خبرة سابقة فيها، في حين أن المسؤولين في وزارته الذين لديهم جميع المعلومات والخبرة يبدون كما لو ان لديهم حلولاً لكل شيء.

ومما لا شك فيه أن هناك جانباً من الصحة في هذه الانتقادات، كما أن هناك فائدة كبيرة تُجنى في بعض الأحيان بسبب الحذر الواعي من جانب المسؤولين حين يجدون أنفسهم مواجَهين بوزير يفتقر إلى الخبرة. إن تزايد مسؤولية الحكومة تزايداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وامتداد هذه المسؤولية لكي تغطي جوانب عديد من الحياة قد أدى بالضرورة إلى التضخم البيروقراطي، كما أنه أدى في بعض القطاعات - مثل قطاع الدفاع - إلى استمرارية السياسات السابقة وتوزيع القوى. ومثل هذه الأوضاع قد تؤدي إلى خلق مصالح خاصة وخطيرة وخفية.

رابعاً: بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة

وبعد أن استعرضنا بعض الاعتبارات العامة المتعلقة بعملية الحاكمية، نجد أنه من الضروري هنا أن نناقش بعض القضايا بشيء من التفصيل.

مقاومة التغيير

نادراً ما تبادر الحكومات إلى التجديد، الذي يأتي كردّ فعل للضغوط من أجل التغيير التي تتولّد عن المطالب الشعبية التي تعبّر عن نفسها إما من خلال انتخابات ديمقراطية أو في أعقاب ثورة ناجحة. غير أنه عادة ما تتمكن طبيعة الحكومات المحافظة (وليس الطبيعة المحافظة لجهاز الوظائف المدنية فيها) عند التعامل مع المطالبة بمناهج جديدة، من كبح جماح هذه المطالب. ومناهج الحكومات هي بالأساس مناهج خطية وترتكز إما على قواعد صارمة للإجراءات والسلوك أو على تراكم الخبرة. وهي كسائر المؤسسات لا تمارس النقد الذاتي، وعندما تتعرض لضغوط خارجية، فإن ردود أفعالها تكون دفاعية. كما تعتقد الحكومات أن التجربة قد أثبتت أن وسائلها هي الوسائل المثلى وأنها هي السبيل الوحيد لحل المشكلات، ولهذا فهي دائماً ما تستهجن أية اقتراحات بالتحسين موجزة أسبابها في عبارة واحدة «لقد جرّبنا ذلك منذ عدة سنوات ولكنه لم ينجح». كذلك، فإنه نادراً ما يتم الاعتراف بالأخطاء أو بالفرص الضائعة، كما تتم معالجة المشكلات وفق نظام تتابعي وعلى نحو تتراكم فيه الأخطاء

التي تنتج من قرارات خاطئة. بعض الشيء صدرت بشأن مشكلات لم تُفهم على الوجه الأكمل. بيد أنه في ظل بيئة مؤاتية كتلك التي سادت إبان فترة النمو الاقتصادي التي دامت وقتاً طويلاً، لم يكن هناك سوى القليل من إشارات التحذير. ومن ثم بدت الأخطار بعيدة إلى الحد الذي جعل المؤسسات الحكومية ترتكز على أمجادها السابقة بدلاً من أن تكون في حالة يقظة وتأهّب. لكن من الواضح أن هذه البيئة قد تغيّرت الآن لكي تتحوّل إلى بيئة معادية ولم تعد تجدي معها حيل الماضي ووسائله.

وفي ضوء حالة عدم التأكّد التي تقترن بالثورة العالمية الشاملة، فإنه سوف يتعيّن التخلّي عن هذه المناهج إذ إن هناك حاجة إلى مؤسسات تتّسم بالمرونة و «الدينامية» تكون غالباً غير نهائية وغير دائمة. كما سيتعين استبدال هدف الاستقرار بهدف القدرة على التكيّف السريع من أجل تلبية الاحتياجات واستغلال الفرص. كذلك ينبغي أن تكون هناك درجة أكبر من الوضوح ودرجة أقل من التفرقة الصارمة بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي. وكل ذلك يتطلب حدوث تغير في سيكولوجيا الموظفين والسياسيين، كما يقتضي أيضاً أن ينضم إلى هذا النظام ـ سواء لفترات قصيرة أو طويلة ـ أفراد ممثلون للصناعة وللاتحادات العمالية ومن الأكاديميين. وفي هذا المجال، وكسائر المجالات الأخرى في مجتمع التغيير، تتعاظم أهمية التعليم والتدريب. وهنا يتعيّن أن نأخذ في الاعتبار أنه من الصعب، كما يقولون، أنْ يتعلّم الكلب العجوز حيلاً جديدة، ولهذا فإن هناك حاجة ماسة إلى عملية إعادة تدوير طويلة وجادة للموظفين والساسة على حد سواء.

الفساد

ينتشر الفساد السياسي والأخلاقي في عدد كبير من الدول، فضلاً عن أنه آخذ في الاستشراء. ويعدّ القضاء على هذا الفساد شرطاً ضرورياً ومسبقاً لقيام حكومة فعّالة وسليمة. بيد أنه من الصعب تحديد كيفية تحقيق ذلك، وإن كان من المؤكد أن الاكتفاء برفع الشعارات هو أمر عديم الجدوى، وأن الثورة غالباً ما تتمخّض عن مزيد من تدهور الوضع وعن مجرد تغيير في نظام المحسوبيات. والواقع أن هذه القضية تحتاج إلى دراسة متعمّقة، لكن من دون شك، إن إضفاء درجة كبيرة من الوضوح على عملية الحاكمية تعدّ الخطوة الأولى على الطريق.

المواجهة في مقابل الاتفاق الجماعي في الرأي

من الملاحظ في معظم الدول الديمقراطية التي تتبنّى نظام التعدّد الحزبي، أن هناك نموذجاً من المواجهة قد نما وانتشر في جوانب الحياة كافة، ومثل هذا الوضع قد يكون وضعاً صحياً طالما ظلّ في نطاق محدود. وقد قامت فكرة «الاحتكاك الخلّاق»

بين العمال والإدارة بدورها في تحسين ظروف العمال المستمر، كما كان لها على الصعيد السياسي دور كبير في الحيلولة دون الركود والرضاء المفرط بالواقع. ولكن هذه المواجهة قد مضت إلى حد مبالَغ فيه، ولدينا العديد من الأمثلة التي تكشف عن أن المصالح الحزبية أصبحت مقدمة على المصلحة القومية. وبالرغم من أن هدفنا هنا ليس، بأي حال من الأحوال، مهاجمة مثل هذه السياسات الحزبية، إلا أن هناك أسباباً قوية تدعونا إلى محاولة إحداث تغيير في المواقف بهدف الوصول إلى اتفاق جماعي في الرأي سواء على صعيد العلاقات السياسية أو العلاقات العمالية؛ ذلك أنه في مواجهة خطورة القرارات التي سيتعيّن اتخاذها في المستقبل القريب، فإن المنافسات الحزبية المصطنعة التي تتولد عن محاولات كسب الأصوات في الانتخابات التالية التي لا ترتكز في غالبية الأحيان على اختلافات ايديولوجية حقيقية، قد تؤدي إلى كارثة. ومن هنا، فإن هناك ضرورة ماسّة لتحقيق أقصى درجة من الاتفاق المشترك بين الأحزاب السياسية التي تزعم أنها أمينة على الصالح القومي، إذا كنا نريد بالفعل التصدّي للعواصف العديدة القادمة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سوف يكون من المفيد أن يجتمع ممثلو الأحزاب المختلفة في إطار منتدى غير سياسي، مثل ذلك الذي يمكن أن يوفره نادي روما وغيره من المنظمات المشابهة، وذلك من أجل مناقشة قضايا محددة.

الحكومة وقوى السوق

كان من المحتم أن يكشف التخلي عن اقتصادات التخطيط المركزي في دول أوروبا الشرقية والاتجاه نحو الديمقراطية، عن الحاجة الواضحة إلى الكفاءة الاقتصادية التي تنهض على أساس المنافسة والحوافز، أي الحاجة إلى قبول آليات السوق. غير أن هذا القبول قد أدى إلى حماس واسع النطاق قائم على افتراض أن هذا هو الدواء الناجع لجميع الأمراض. وإذا كنا نؤيد تماماً حاجة هذه الدول إلى أن تعمل اقتصاداتها على أساس من قوى السوق، إلاّ أننا قد حذّرنا من قبل من خطر الاعتماد بشكل كامل على هذه القوى فقط. وهنا يصبح من الضروري أن نناقش بشكل موجز العلاقة بين الحكومة وقوى السوق.

إن قوى السوق غير مؤهلة للتعامل مع الآثار الطويلة المدى أو مع مبدأ المسؤولية تجاه الأجيال القادمة أو مع الموارد ذات الملكية العامة؛ فهذه القوى تعمل أساساً استجابة للإشارات القصيرة الأجل، وهي إشارات قد تكون مضلِّلة إلى حدٍ كبير إذا ما طُبِّقت على الاحتياجات الطويلة الأجل. ومن المعروف أن نظامٍ اقتصادات السوق يقوم على أساس المنافسة التي تحركها دوافع المصلحة الخاصة التي يمثل الجشع أقصى صورها. وفي غيبة أنواع القيود كافة، فإن الإعمال العنيف لقوى السوق يؤدي إلى الاستغلال وإلى إهمال الاحتياجات الاجتماعية، وإلى تدمير البيئة، كما يؤدي إلى

استهلاك سريع للموارد اللازمة للمستقبل. مع هذا، فإن هناك احتياجاً من جانب المجتمع وقبولاً من جانب الصناعة والتجارة لضرورة وجود نظام أخلاقي متفق عليه تعمل في إطاره قوى السوق، الأمر الذي يكفل إلى حد ما نوعاً من التنظيم الذاتي لنظام السوق.

ومن المؤكد أن نظام السوق له نقائضه، إلا أن المنافسة والحوافز تُعتبر بلا شك ذات فعالية في عملية توزيع الموارد في الوقت الحالي، وفي ابتكار تقانات جديدة، وفي تحقيق الرخاء المادي الذي تنعم به الدول الصناعية الآن.

غير أنه حتى أكثر الحكومات ولاءً لمبادىء المشروع الخاص، تدرك الحاجة إلى رسم الحدود التي يمكن قوى السوق أن تعمل في داخلها. ومن أجل تحقيق الصالح العام، تجد هذه الحكومات نفسها مضطرة الى وضع اطار متين من القواعد والنظم الخاصة بالقطاع الخاص، وكذلك وضع الآليات التي تقوم بعملية تصحيح فعّالة للانحرافات. وفي الوقت نفسه تُعدُّ السياسات الحكومية ضرورية من أجل خلق مناخ اقتصادي مؤاتٍ يسمح لقوى السوق بأن تعمل بكفاءة داخل حدود الدولة، كما يضمن تمتع منتجاتها بقدرة تنافسية في الأسواق الدولية. كذلك يتعيّن على الاستراتيجيات الحكومية أن توفّر الحوافز اللازمة للتنمية على المدى الأطول بأن تقدّم على سبيل المثال حوافز مالية من أجل تشجيع الصناعة على الاستثمار في مجال البحث العلمي والتطوير التقاني بهدف تحقيق التنمية المستمرة. وقد نجحت اليابان بصفة خاصة في وضع نظام يجمع ما بين مبادرات قطاع الأعمال والحوافز الحكومية، وأمكن قيام تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص كأساس للتطور التقاني على المدى الطويل، خاصة من خلال برامج التنمية التي تموّلها الحكومة والتي يشارك فيها القطاع الخاص مشاركة واسعة. ولعله من الأهمية بمكان في هذه المرحلة بالذات، أن تكون الدول التي تتحرك بقوة الآن بعيداً عن التخطيط المركزي ونمو اقتصادات السوق، واعية وعياً تاماً نقائص نظام السوق تماماً مثل وعيها مزاياه.

البعد الانساني في السياسة

هناك ضرورة لإضفاء بعد انساني جديد على السياسة؛ فقد شهدت السنوات الأخيرة فقدان الثقة بشكل ملحوظ بالشخصيات والأحزاب السياسية مع احتقار البيروقراطية وانتشار ظاهرة عزوف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم، ومشاعر الاغتراب عن المجتمع ومؤسساته. ومن الممكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى المغالاة في المركزية التي تفقد النظام ملامحه المميزة، كما يعزى أيضاً إلى تسلّط البيروقراطية. وعلى أية حال، فإن كل ما سبق يعدّ بمثابة أعراض لاعتلال عميق. ويبدو أن الساسة والمسؤولين

البيروقراطيين قد نسوا أن الشعب هو محور السياسة (وكذلك الاقتصاد)، وأن الهدف من هذه السياسة هو خدمة صالح الشعب. ومن ثم، فإن مشاعر الاغتراب سوف تستمر، طالما ظل البعد الانساني والعاطفي غائبين عن السياسات، أو طالما ظل وجود هذا البعد قاصراً على فترة الانتخابات، وإلى أن يتم تضمين السياسات بعداً إنسانياً وعاطفياً يتجاوز مجرد «تقبيل الأطفال» أثناء الحملات الانتخابية.

البعد الدولي

تعرّضنا في ما سبق لعدد من الصعوبات المرتبطة بـ «الحاكمية الدولية» حيث يزداد تفاقم الكثير من المشكلات التي توجد على المستوى القومي. والواقع أن الاتجاه نحو العالمية وإدراك حقيقة أن كثيراً من المشكلات المعاصرة هي مشكلات عالمية بالأساس ولا يمكن حلّها اعتماداً على مبادرات فردية من جانب الدول، قد أضفى مزيداً من الأهمية على منظمة الأمم المتحدة وغيرها من الأنظمة الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن الدول ربما أصبحت أخيراً على استعداد لأن تمنح الأمم المتحدة دوراً أكبر بكثير في عملية حفظ السلام وفي عملية المحافظة على البيئة.

إن نظام الأمم المتحدة ـ وفقاً للتصور الأولي الذي قام على أساسه بوكالاته وبرامجه المتعددة التي أضيفت ونمت بشكل عشوائي ـ لم يعد قادراً على الوفاء بمتطلبات العالم الذي يعيش ثورة شاملة. وبالرغم من أن الحاجة إلى الإصلاح قد استُشعرت منذ وقت طويل، فقد تعذّر تحقيقها بسبب الجمود «الجيوبوليتيكي» الذي ساد فترة طويلة. ولكن هذا الوضع قد تغيّر الآن؛ فقد أصبح الاتحاد السوفياتي يتبنّى موقفاً فعّالاً تجاه شؤون الأمم المتحدة، كما أن تحفّظ الولايات المتحدة تجاهها يبدو أنه آخذ في التضاؤل. ومن ثم فإن الوقت قد أضحى مناسباً لإجراء اصلاح شامل لهذا النظام يعتمد على التحليلات الجديدة بالإضافة إلى الدراسات التي لا حصر لها التي جرت خلال العقد الماضي حول موضوع متطلبات الإصلاح لنظام الأمم المتحدة. ولهذا، فإننا نطالب بكل قوة بالبدء فوراً في عملية إعادة تصميم هذا النظام على ألاّ تُترك هذه العملية بأكملها لممثلي وزارات الخارجية المختلفة، لأن الخبراء في قطاع الصناعة وفي القطاع الأكاديمي يمكنهم أن يقدموا إسهامات قيّمة في هذا الصدد.

هذا ويتعينّ أن ينصرف جزء من جهود مراجعة هذا النظام إلى دراسة صلاحيات وأنشطة الوكالات والبرامج المتعددة بهدف التنسيق بين هذه الصلاحيات من جانب، وبهدف التحديد الواضح لدوائر اهتماماتها، وضمان التوفيق بشكل متوازن نسبياً بين ذلك الكم الضخم والمتنوّع من المصالح من جانب آخر؛ ذلك أنه من الواضح في الوقت

الحالي، أن هناك قدراً كبيراً من الازدواجية بين هذه الوكالات والبرامج. والواقع أن جزءاً كبيراً من هذه الازدواجية قد يكون مطلوباً في ضوء طبيعة الاشكالية؛ فموضوع مثل التقانة يدخل في نطاق منظمة الأونسكو، باعتبار أنه يرتبط بالمجال العلمي الذي يدخل ضمن صلاحياتها، كما أنه في الوقت نفسه من اختصاص منظمة التنمية الصناعية في ما يتعلق بالتطوير الصناعي، فضلاً عن أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عليه أن يدرس ما يترتب على استخدام التقانة من آثار بيئية. كذلك من المهم أن يكون موضوع التقانة جزءاً من اختصاص منظمة العمل الدولية والفاو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، ولكن مع هذا فإن هناك حاجة كبيرة إلى التنسيق بين أنشطة هذه الوكالات. حقيقة إن هناك اللجان المشتركة بين الوكالات، لكن المنافسات المؤسسية تؤدي إلى عدم الفاعلية نفسه الذي أشرنا إليه عند حديثنا عن اللجان المشتركة بين الوزارات على المستوى القومي. إن أهمية وطبيعة العديد من المشكلات العالمية تفرضان ضرورة ايجاد وسائل جديدة ومرنة لمعالجة تلك القضايا التي نظراً لتعقدها لا يمكن أن تقع في دائرة اختصاص وكالة بعينها أو برنامج بعينه. لذا، فإنه يتعين أن يسمح النظام الجديد للأمم المتحدة الذي يتصف بدرجة أكبر من الترابط والاتساق، بتحديد بعض المشكلات التي تقتضي اشتراك عدة أجهزة متخصصة في علاجها، وحينئذ يتعين وضع البرامج التي تشترك فيها الوكالات المعنية بتقديم التمويل والخبرة، وبمساعدة من الجهاز المركزي إذا اقتضى الأمر ذلك. ومثل هذا المشروع يستلزم زيادة سيطرة الجهاز المركزي في الأمم المتحدة على عمل الوكالات المتخصصة، وهي فكرة قد لا تكون سيئة إذا ما أمكن تنفيذها بأقل قدر من التدخل البيروقراطي، وإذا ما أمكن الحفاظ على الاستقلال الحقيقي للبرامج.

كذلك هناك حاجة إلى مناهج جديدة في ما يتعلق بالأعمال الجارية لبعض المنظمات المختلفة؛ فالمنظمات الحكومية ـ تماماً مثل الأجهزة الحكومية على المستوى القومي ـ ليست هي المكان المناسب لإجراء الأبحاث، فهذه المنظمات يمكنها أن تطرح وتحدد المشكلات وأن تتيح الفرصة لمناقشات دولية مفيدة لها، ولكن الافتقار إلى التمويل الكافي يجعلها غير قادرة على القيام بمهمة البحث المتعمّق بمعنى أن عمل هذه المنظمات هو في الأساس عمل حفّاز.

وجدير بالذكر أن العدد الضخم من الموضوعات الذي يتعيّن على منظمة مثل اليونسكو دراسته، يجعل من المستحيل أن يتوافر لهذه المنظمة العدد الكافي من العاملين الأكفاء من ذوي الخبرة في تفصيلات جميع هذه الموضوعات. وعلاوة على ذلك، فإن المجالات التي تستدعي اهتماماً خاصاً تتغير بالضرورة، وهو ما يعني أن العديد من القضايا محل الاهتمام سوف تظل مطروحة على جدول الأعمال فترة مؤقتة فقط، حين تظهر بعد ذلك مشكلات جديدة يتطلب علاجها مجموعة مختلفة تماماً من

المهارات والخبرات. وقد عُولجت هذه المشكلة في عديد من الوكالات عن طريق الاستعانة بالمستشارين. ولكن يبدو أنه من الأصوب تبني سياسات يتم بمقتضاها تفويض مسؤولية اجراء دراسة معينة إلى أكثر المعاهد كفاءة في العالم في مجال التخصّص المطلوب.

ومن ناحية أخرى، فإن اختيار الأفراد الأكفاء يجب أن يتم أساساً وفقاً لمعيار نوعي ويجب ألّا يكون هناك أي مجال لتطبيق مبدأ «التوزيع العادل». ومن شأن هذا النظام أن يسمح بالاكتفاء بعدد قليل من العاملين من ذوي المستوى العالمي وذوي الدوائر الواسعة من الاهتمامات والاتصالات في المقار الرئيسية.

وأخيراً، نجد لزاماً علينا أن نتعرّض لقضية القيادة، خاصة تلك الصفات والخصائص التي يجب أن تتوفر في الشخص الذي يتقلّد منصب الأمين العام للمنظمة. وكانت مؤسسة «داغ همرشلد» قد ناقشت هذه القضية بشكل جيد في تقرير حديث لها. وتجدر الاشارة هنا إلى أن ميثاق الأمم المتحدة قد وصف من يشغل هذا المنصب بأنه الرئيس الإداري الأعلى للمنظمة، ولكن سرعان ما اتضح أنه من المحتم أن يقوم من يشغل هذا المنصب بمهام قيادية وبجهود وساطة سياسية هامة. ولا شك أن صورة السكرتير العام تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى تلك المنظمة التي ستصبح أكثر فعالية في المستقبل بعد اصلاحها، هذا فضلاً عن أن الأمين العام يُعد بالنسبة إلى ملايين البشر في العالم تجسيداً أو رمزاً لمنظمة تصبح من دونه مجرد جهاز بيروقراطي ضخم آخر. والواقع أن الصفات الواجب توافرها في هذا الشخص رجلاً كان أم امرأة (حتى الآن لم يحدث أن رُشِّحت سيدة لهذا المنصب) هي صفات تتجاوز صفات البشر، فهو لا بد أن يتّصف بالشجاعة وبالحذر في الوقت نفسه، كما يجب أن يكون ملمّاً إلماماً عميقاً بالأوضاع والمشكلات الدولية، كما يجب أن تتوافر له درجة كبيرة من الموضوعية والقدرة على إظهار درجة كبيرة من الحياد، علاوة على ضرورة تمتعه بدرجة كبيرة من الذكاء والدبلوماسية ومن القدرات الإبداعية، بالإضافة إلى القدرة على الظهور بمظهر الزعيم العالمي العظيم. وفضلاً عن كل ما تقدّم، فإن صعوبة مهام هذا المنصب تتطلب أيضاً توافر قدرة جسمانية كبيرة.

غير أنه بالرغم من ذلك، فإن عملية اختيار وتعيين الأمين العام للمنظمة لا زالت تتم بطريقة عشوائية، إلى حد كبير، فضلاً عن أنها تخضع لتأثيرات استخدام حق الفيتو؛ فالمرشحون لهذا المنصب يتقدمون بطريقة غير منظمة إما بمبادرة من أنفسهم أو بناء على ترشيح حكوماتهم. وتُعتبر عملية الاختيار في الأساس شأناً من الشؤون الداخلية للمنظمة، حيث تتم مناقشة الأسماء المرشحة في أروقتها وفي العديد من حجرات الاجتماعات، على حين يتّخذ القرار النهائي ـ من الناحية العملية ـ

بواسطة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ثم تصادق عليه الجمعية العامة. والواقع أن هناك العديد من الشخصيات الحكيمة ذات المكانة المرموقة التي توجد خارج الدوائر الدبلوماسية والحكومية وتمتلك الصفات المطلوبة؛ ولهذا، فإنه مع كل احترامنا لمن يشغل هذا المنصب حالياً، فإننا نرى ضرورة أن يتم اختيار هذا الشخص في المستقبل بأسلوب أكثر علانية وأكثر نظاماً حتى يمكن اختيار أفضل الرجال لهذه الوظيفة.

القدرة على الحكم

ويقودنا ذلك إلى عملية اعادة تقييم عامة للصفات التي يجب توافرها في هؤلاء الذين نختارهم لحكمنا؛ فإصلاح الهياكل والإجراءات والمواقف لن يكون له فائدة تذكر إلّا إذا كان هناك استعداد لتولّي مهمة الحكم من جانب هؤلاء النساء أو الرجال الذين يمتلكون الصفات والقدرات اللازمة له، وفي الوقت نفسه استعداد من جانب المواطنين القادرين على تقييم هذه الصفات، للإدلاء بأصواتهم لصالح هؤلاء؛ فلا يكفي ببساطة أن تتاح فرصة الوصول إلى احتلال موقع الزعامة من خلال المناظرات التلفزيونية، والخطب المنطوية على تبسيط شديد للأمور وتستهدف التأثير في الجماهير وكسب تأييدها الحماسي بوعود جوفاء وبتجنب عرض الحقائق. والواقع أنه ليس هناك «قالب» عام للصفات المناسبة نظراً لتنوّع الأوضاع والثقافات، ومع هذا فإنه في ضوء الحاجة إلى زعامات ذات شخصية جديدة تلائم العالم الجديد، نعرض في ما يلي لبعض هذه الصفات:

- امتلاك رؤية استراتيجية ومنهج عالمي شامل ازاء عناصر الاشكالية التي تحظى بالأولوية.

- القدرة على الإبداع والقدرة على التكيّف مع التغيرات.

- امتلاك نظرة أخلاقية وعدم تقديم تنازلات مهما كانت المنفعة العاجلة.

- الفعالية في اتخاذ القرارات بعد اجراء الحوار المناسب بشأنها مع الأقران والمستشارين، والفعالية في ضمان تنفيذ هذه القرارات في الوقت المناسب، والقدرة على تقييم نتائجها.

- القدرة على التعلُّم وعلى تشجيع الآخرين على التعلّم.

- الشجاعة اللازمة لتغيير الموقف عندما تتكشّف أعماق الأوضاع والمشكلات. والواقع أنه في ظل مناخ المواجهة السائد اليوم من الممكن أن يعتبر ذلك نوعاً من الانتحار السياسي.

- القدرة على اطلاع جمهور العامة بشكل واضح على التوجهات العامة للسياسة وعلى نحو يشجعهم على المشاركة فيها.

- القدرة على توزيع الاستراتيجيات والتكتيكات بشكل مناسب باعتبارها وسائل لا غايات.

- الاستعداد لإنشاء الأنظمة التي يستطيع من خلالها أن يتعرّف إلى احتياجات المواطنين ومخاوفهم ومطالبهم واقتراحاتهم.

وإذا كانت هذه هي بعض الصفات المرغوب فيها، تُرى ما هو الواقع الحالي؟ إن عائد الزعامة في الوقت الحالي - حتى في تلك البلدان التي لم ينتشر فيها الفساد الحكومي - وإن كان يتمثّل على المستوى النظري في خدمة المجتمع وفي الرضاء النابع من الأداء الجيد لمهام منصب الزعامة، إلا أنه من الناحية العملية يتمثّل عادة في الاستمتاع بالسلطة. ومن هنا فإن هؤلاء الذين يرشحون أنفسهم في الانتخابات يميلون إلى كونهم أفراداً يمتلكون قدراً من الغرور ومن حب السلطة يفوق ما يمتلكه المواطن العادي. ومثل هذا المعيار لا يمكن أن يكون هو أساس اختيار الأفراد الحكماء الذين يتولّون قيادة العالم وسط تلك المشكلات التي تطرحها الثورة الشاملة. ومع بقاء الحال على ما هو عليه، فإن العديد من الأفراد ذوي الصفات الممتازة والذين يصلحون لأن يكونوا زعماء قوميين أو عالميين، ينأون بأنفسهم عن دخول الحلبة السياسية بكل ما فيها من سوقية وابتذال وطعن في الظهر وقلة العوائد بالنسبة إلى هؤلاء الذين لا تمثّل السلطة بالنسبة إليهم أهم أولوياتهم.

ومن هنا، فإن الأمر يقتضي إيلاء اهتمام بالغ عملية انتقاء زعمائنا التي تتم حالياً وفقاً لنظرية البقاء للأصلح، التي تؤدي إلى اختيار الأشخاص الذين يسعون دون مواربة إلى تحقيق ذاتهم، والذين هم على استعداد في بعض الأحيان للتضحية بالصالح العام في سبيل تحقيق طموحاتهم الشخصية أو الحزبية. وبعبارة أخرى، فإن الصفات الضرورية الآن لتولي المناصب العليا هي تماماً الصفات نفسها التي تجعل الفرد غير ملائم لها. إن الصفات الكاريزماتية هامة جداً بالنسبة إلى الزعيم، ولكنها ليست كافية، بل إنها عادة ما تقترن بصفات غير مرغوب فيها. ولكن بفضل التلفزيون، أصبحت الصفات الكاريزماتية هي تقريباً أهم مؤهلات الفوز بالانتخابات. وعلى الرغم أنه من الصعب تصور كيف يمكن تغيّر هذا الوضع، إلاّ أنّه من المؤكد أن مثل هذا التغيير لن يحدث من داخل النظام نفسه؛ ولهذا فإن هناك حاجة إلى أن يقوم أفراد يمتلكون حكمة غير مشوبة بطموح سياسي بطرح هذه المشكلات على جمهور العامة.

وعلى صعيد آخر، نجد أن القرارات السياسية نادراً ما تُتّخذ على أساس عقلاني، كما أنها عادة ما تُتّخذ في كل حالة اعتماداً على مزيج معقد من الحدس النابع

من التجربة والدوافع الشخصية، دون وعيها غالباً، وكذلك الحدود التي تفرضها العقيدة السياسية والنفعية السياسية. حقيقة إن هذا الوضع ليس من المحتمل أن يتغير إلا أنه من الممكن أن تُتَعلّم هذه العملية، وأن تتاح معلومات أفضل بشأنها بعد اخضاعها لتحليلات دقيقة، كما يمكن تحقيق مزيد من التوعية بالدوافع مما يسمح بتعديلها. كذلك من الممكن التخلّي عن النفعية إذا ما أصبح النظام يعطي الاعتبارات الأطول مدى فرصة.

وفي ظل الظروف المتغيّرة التي أشرنا إليها في كل ما سبق، يصبح من الضروري أن تنمّي الحكومات ذات النظرة المستقبلية على كل المستويات سياسات المبادرة لا أن تحاول فقط الحفاظ على الاستقرار والانسجام وسط تلك الدوامة من الأحداث المختلطة، بمعنى أنه من الضروري ليس فقط ابقاء سفينة الدولة فوق سطح الماء، بل إنه يتعينّ أيضاً توجيهها بإصرار وتعمّد، نحو غاية مستهدفة؛ ومن ثم فإنه ينبغي للحكومات في المستقبل أن تتعلّم كيف تصبح إلى حد ما مهندساً معمارياً اجتماعياً، الأمر الذي يستلزم مناقشات مستمرة وأعمق لمختلف القضايا داخل إطار من الاتجاهات القومية والعالمية. وفي ظل هذا الوضع تتعاظم أهمية الوظائف الاستشارية وفقاً لعلم وفن تقديم المشورة بشأن السياسات.

كذلك يتعينّ ألاّ تتكوّن هيئة المستشارين السياسيين فقط أو بالأساس من موظفين بل يجب أن تضم أفراداً من تخصّصات مختلفة، دون أن تكون لهم انتماءات حزبية سياسية. وفضلاً عن ذلك، فإن عملية التحليل السياسي تعدّ بمثابة كتاب مفتوح، ويقتضي الأمر منح مزيد من الاهتمام لكيفية استغلال هذه الوظيفة الاستشارية استغلالاً أمثل.

الفصل التاسع

عناصر الحلولية

تتمثّل العناصر الأساسية للحلولية في تلك التي تسمح للأفراد والمجتمعات بتعلُّم سبل التكيّف مع المتغيرات التي تعمل بشكل مستمر على تغيير وجه الكوكب الذي نعيش على ظهره.

إن التكيّف مع التغير هو التحدي الرئيسي الذي نعتقد أنه سبق بشكل أساسي كل العناصر الأخرى المكوِّنة للإشكالية التي ناقشناها في القسم الأول من هذا الكتاب، لأنه تحدٍّ يواجه جميع من يعيشون على أرض هذا الكوكب مهما كانت ثقافتهم وتقاليدهم وديانتهم أو خياراتهم الفلسفية ومهما كان تدريبهم.

والواقع أن أي تغيّر سواء كان إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، يقتضي ضمناً أن يدرس الفرد ويمحِّص علاقاته بالآخرين وبالبيئة.

ولا شك أن هذه المهمة صعبة وتحتاج إلى بذل الجهد، فالإنسان الذي تربّى على التمسّك بيقينيات قيمه ومهنته وعقيدته. . . الخ، يجد نفسه الآن مطالباً ليس بتغيير واحد فقط بل بسلسلة غير منقطعة من التغييرات التي تؤثر في صميم توجهات وجوده بالكامل. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة إليه، بسبب توالي التغييرات بسرعة غير مسبوقة؛ ومن ثم يصبح التحدي ليس القيام بعملية تكيّف واحدة تجاه وضع جديد، بل الدخول في عملية مستمرة من التكيّف حتى يستطيع الإنسان أن يواجه حالة عدم التيقن وأن يواجه الأبعاد الجديدة من التعقيد والتشابك، وكذلك التغيرات الخفية أو الصارخة والفرص المحتملة التي تؤثر في عالمنا ككل وفي الإنسان في البيئة التي تحيط به مباشرة.

غير أن مثل هذا الوضع المتغير لا يعني أنه يتعين على الفرد أن يقف موقفاً سلبياً

بحيث يسمح للتغيرات بأن تصوغه أو تضعه داخل نموذج معين، أو بحيث يترك نفسه لكي يعانيها دون إبداء رد فعل من جانبه، كما أنه لا يعني أيضاً أنه يتعين على الإنسان أن يعيش تحت ضغط مستمر يتولد من عدم معرفته سبل تفهُّم ما يواجهه من ظواهر غير مسبوقة أو سبل التغلّب عليها.

ولكن ما هي الأدوات التي يمكن أن يستخدمها الإنسان لكي يفهم التغيرات التي تحدث حوله، ولكي يحمي حريته وقدرته على التبصّر والتمييز؟ وكيف يمكن الإنسان أن يصبح قوة فاعلة ومنظّمة قادرة - من خلال ما يمتلكه من روح الإبداع ومن قوة الإرادة - على الإسهام في بناء المجتمع الذي يتوق إليه، بدلاً من أن يكتفي بمقعد المتفرج غارقاً في عزلته وتشاؤمه؟

إن هناك ثلاثة عناصر من عناصر الحلولية يستطيع الإنسان أن يضعها تحت تصرّفه لكي تعينه على عبور هذه الفترة الانتقالية. حقيقة أن هذه العناصر ليست جديدة تماماً، ولكن منهج الحلولية يضفي عليها الأبعاد الملائمة لمواجهة الأوضاع المستقبلية الجديدة، وهذه العناصر هي: تحدي التعلّم الذي يواجهه التعليم، وإسهامات العلوم والتقانة، ودور أجهزة الاعلام الجماهيرية.

ولقد استخدمنا طوال الفصول السابقة اصطلاحات عديدة لكي نشير بها إلى الحتمية المشار إليها ونعني بها: الحاجة إلى التعلّم وإلى التفهم وإلى الاتصال والاعلام والتكيّف والتصرف.

وقد تكرّرت هذه الكلمات باستمرار نظراً الى حقيقة أن قضية التعليم تبرز دائماً باعتبارها الفكرة المهيمنة: التعلّم في الحياة ومن الحياة وليس مجرد التعلم في المدرسة، وتفهُّم العالم المتغير الذي نعيش فيه والتكيّف مع التقانات الجديدة، والمشاركة في الاتصال بين التخصصات المختلفة على المستوى العالمي الذي وُجدنا فيه، والعمل انطلاقاً من الإحساس بالمسؤولية. إن التعليم هو كل ذلك معاً، حتى وإن بدا أن الكلمة قد شابها شيء من الابتذال من كثرة الاستعمال. والواقع أن النظم التعليمية في معظم البلدان تتعرّض لأزمة وتعجز في معظم الأحيان عن تلبية الاحتياجات القائمة. وعلينا اليوم أن نحدِّد أهدافاً جديدة وأولويات جديدة بعد أن تزايد إدراكنا حقيقة أن النظم التعليمية المتمثلة في المدارس والجامعات تحقّق فقط جزءاً من العملية التي نطلق عليها اسم التعليم، وأن الأسرة والإطار المهني وغير ذلك من الخلايا الاجتماعية على مختلف المستويات، تؤدي وظيفة تعليمية هامة. إن أزمة التعليم تجعله عنصراً أساسياً من عناصر الإشكالية العالمية، ولكنه في الوقت نفسه يبرز بشكل متزايد كعنصر متميِّز من عناصر الحلولية. وهذا هو السبب الذي يجعله يمثل إحدى نقاط الارتباط الأساسية بين الاشكالية والحلولية.

أولاً: التحدي الذي تمثّله عملية التعلّم

في البداية، علينا أن نؤكد مجدداً أن اصطلاح «التعليم» هو أوسع بكثير من النظم المدرسية القائمة. وفي اعتقادنا أن أهم وظيفة للتعليم على الإطلاق هي تعليم الفرد كيف يتعلم[1].

والقول إن التعليم هو مفتاح معرفة القدرات البشرية، قد يكون قولاً صحيحاً، ولكن شريطة أن يُفهم التعليم على أنه سلسلة من العمليات التي لا تستهدف فقط إكساب الفرد مؤهلات مهنية، بل أيضاً تمكينه من الإعمال الفعلي لطاقاته من خلال الاستيعاب والسيطرة على العوامل الثقافية اللازمة للمشاركة الواعية في المجتمع ولقبول المسؤولية، واللازمة أيضاً للحفاظ على الكرامة الإنسانية الحقيقية. غير أنه لسوء الحظ، بلغت المعرفة والعلاقات الاجتماعية درجة من التعقيد أضحى معها النظام التعليمي فريسة طبيعية لثلاث علل هي: وفرة المعارف، وعدم التوافق الزمني، وعدم الملاءمة.

وتنطبق هذه الوفرة من المعرفة على جميع المستويات العُمرية، ذلك أن التراكم الضخم للمعرفة في جميع المجالات يعني أننا لم نعد قادرين على معرفة كيف وماذا نختار ما يجب أن ننقله إلى الأطفال والطلبة. ونضرب مثلاً على ذلك بحجم ما صدر في عام ١٩٨٦ وحده في مجال التطبيقات العلمية والتقانية، والذي تساوى بـ، أو ربما تجاوز إنتاج الباحثين والخبراء منذ الماضي البعيد وحتى قيام الحرب العالمية الثانية. كيف يمكن إذن تصنيف واستيعاب هذا الفيض الهائل من المعلومات؟ وكيف يمكن نقلها إلى الآخرين؟ وكيف يمكن انتقاء ما يتمّ نقله؟

وفي ما يتعلّق بعدم التوافق الزمني، فقد حدث نتيجة خضوع هذا الكم الهائل من المعلومات بصفة مستمرة للتجديد والتحديث؛ فالأفكار تتغير مع ظهور معارف جديدة تنسخ ما قبلها، ومع هذا فإن المعلمين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي لا يخضعون في أي مكان لعملية إعادة تأهيل، بمعنى أنهم يعلّمون طلبتهم ما تعلّموه هم قبل عشرين سنة في ظل بيئة مختلفة تماماً، وحتى بافتراض خضوعهم لعملية اعادة تأهيل، وهو ما سوف يعدّ انجازاً كبيراً في حد ذاته، فإنهم سوف يظلون دائماً عاجزين عن اللحاق بالعصر، نظراً لأنه من غير الممكن أن يتم نقل المعرفة، إلا بعد نضوجها واستيعابها، وهذا بدوره يستغرق وقتاً طويلاً.

---

(١) انظر: James W. Botkin, Mahdi Elmandjra and Mircea Malitza, *No Limits to Learning: Bridging the Human Gap: A Report to the Club of Rome,* Pergamon International Library (Oxford; New York: Pergamon Press, 1979).

أما بالنسبة إلى عدم الملاءمة، فلعل هذا هو الشيء المحيِّر الذي يشعر الأطفال والشباب أنه أصبح يمثل السمة الرئيسية للتعليم التقليدي الذي يتلقونه نظراً لأنه لا يرتبط بالعالم الذي يتعين عليهم مواجهته؛ فالتلفزيون والرسوم المتحركة الهزلية والقصص وأفلام الخيال العلمي، وعالم الماديات من الاسمنت والزجاج والألومنيوم ـ كلها تبدو بعيدة كل البعد عما يتعلمونه في المدرسة. كذلك فإن التدريب المهني لا يؤهلهم عادة التأهيل الذي يتفق مع احتياجات سوق العمل، بل أحياناً يدرِّبهم على أنواع من الأعمال لم تعد موجودة. والواقع أنه من الصعب علاج هذا الوضع نظراً لأن آثار الإصلاح الهيكلي مع كل ما يتمخض عنها من آثار جانبية غير مرغوب فيها، أو إصلاح مناهج الدراسة، لا تُستشعر إلا بعد وقت طويل يتراوح ما بين عشر سنوات أو خمس عشرة سنة على الأقل. ومما لا شك فيه أنه من الصعب التنبؤ بما يمكن أن يحدث خلال هذه الفترة الطويلة.

إن التعليم الذي كان يُنظر إليه في الماضي باعتباره تدريساً وتلقيناً، أصبح يعني الآن عملية التعلم المستمرة التي يخضع لها كل فرد من أفراد المجتمع، وهو معنى سوف يزداد ترسخاً في المستقبل، كما أصبح تعلّم كيفية التغير يمثل إحدى الغايات الرئيسية الجديدة للتعليم.

> «استمع وانظر وتفهّم، فمن أجل ذلك خُلِقت على الأرض. لا تكن خاملاً ولا تمشِ بلا هدف، ولا تتحوّل دون أن تحدِّد وجهتك. كيف يجب أن تحيا، وكيف يجب أن تسير وفق نظم معينة لفترة قصيرة قبل أن تتغير؟
>
> يا سيدتي الصغيرة، ويا طائري الصغير، ويا طفلي الصغير، إنهم يقولون إنه من الصعب جداً الحياة على هذه الأرض التي أضحت ميداناً لصراع رهيب».
>
> هيوثيو تلاتولي
>
> من تعاليم العصر الأمريكي القديم

إن الانسان يبدأ منذ طفولته في التعلم من خلال العمل والمشاركة والتجربة، وليس فقط من خلال المراقبة السلبية. كذلك فإن الانسان يتعلم منذ طفولته المبكرة كيف يكون محركاً للأحداث، لا أن يكتفي بدور مشاهدها. ومن خلال هذه العلاقة النشطة مع بيئته الإنسانية والطبيعية والمادية، بل من خلال هذه العلاقة فقط تتطور حرية الفرد واستقلاله وشخصيته وقدراته الخلاّقة حتى تصل إلى أعلى مراحل تطورها. بيد أنه يتعينّ تذكر أن الإيجابية لا تعني إلغاء كل القواعد أو رفض كل القيود.

والتعليم بالنسبة إلى أي فرد وفي أي مرحلة من مراحل العمر، يعني أن تكون له وظائف متعددة تميِّز العملية التعليمية وتقودها نحو المستقبل القريب، مستهدفة الغايات الآتية:

- اكتساب المعرفة.
- بناء الذكاء وتنمية القدرات النقدية وبناء القدرات العقلية.
- تنمية معرفة الذات وإدراك الفرد مواهبه وحدوده.
- تعلُّم كيفية التغلّب على النزوات غير المرغوب فيها وعلى السلوك التدميري.
- إيقاظ القدرات الخلاَّقة والإبداعية لدى الفرد.
- تعلُّم كيفية الاضطلاع بدور مسؤول في حياة المجتمع.
- تعلُّم كيفية الاتصال بالآخرين.
- مساعدة الفرد على التكيّف مع التغيّرات والاستعداد لها.
- تمكين الفرد من اكتساب رؤية شاملة للعالم.
- تدريب الفرد لكي يصبح عملياً وقادراً على حل المشكلات.

وتُعدّ النقاط الأربعة الأخيرة السبيل الوحيد في عالم اليوم لإعداد شباب المستقبل لمواجهة عالم الغد. وبالرغم من ذلك ما زالت من الناحية العملية محل تجاهل من جانب العمليات التعليمية التقليدية. ويُبرَّر ذلك بكلّ أنواع الحجج المقنعة وغير المقنعة، بدءاً من امتلاء المناهج الدراسية وانتهاءً بعدم وجود تدريب كافٍ للمعلمين في ما يتعلّق بهذه المجالات شبه المجهولة. وجدير بالذكر هنا أن بعض الدول مثل فرنسا تُضمِّن مناهجها الدراسية الإجبارية مادة يطلق عليها اسم «التربية المدنية». ويبدو من الواضح أن هناك ضرورة لإدخال موضوع «التربية العالمية» أو «مقدمة للمشكلات العالمية الكبرى والإشكالية» كمادة إجبارية في مناهج تعليم الأطفال والبالغين.

ومن ناحية أخرى، فإن الدور الذي يضطلع به المعلم الذي يُعهد إليه بمستقبل الطفل، هو من أنبل الأدوار في المجتمع التي تتطلب تفانياً وإخلاصاً وتقديراً عميقاً لمهنته. ولكن، مع هذا، نجد أن المعلم لا يأخذ ما يستحقه من تقدير أو من أجر في كثير من البلاد، علاوة على تدني وضعه الاجتماعي نسبياً. والحقيقة أن الحاجة إلى توظيف أفضل العقول وذوي الدوافع النبيلة في هذه المهنة، يتطلب موقفاً اجتماعياً جديداً من جانب جمهور العامة ومن جانب أولياء الأمور بصفة خاصة. إن هذه المهنة التي يعتمد عليها المستقبل يجب أن تُعطى وضعها، ويجب أن يكون لها عائدها المجزي الذي يجتذب إليها خيرة الأفراد، كما يجب الارتقاء بكلياتها التدريبية بحيث لا تقدم أفضل مستوى من التعليم ومن استثارة الهمم فحسب، بل غرس اتجاهات المشاركة

والنظرة المستقبلية أيضاً. وتعدّ هذه إحدى القضايا الرئيسية المرتبطة بإصلاح التعليم بسبب ما سوف تحدثه من آثار متضاعفة.

إن التعليم يجب أن يُدخل الفرد في عملية واعية وحاسمة تمتد طوال مراحل حياته بدءاً بالمنزل والأسرة، ومروراً بالمرحلة الدراسية، وبعد ذلك في مكان العمل وفي ما يمارسه من أنشطة في أوقات الفراغ، وكذلك في إطار بيئته الدينية وداخل أي جماعة منظمة مثل النقابات العمالية أو المنظمات السياسية، بل وطوال سنوات ما بعد التقاعد عن العمل من خلال أنشطة شخصية تطوعية.

وعلى صعيد آخر، ينبغي أن يلبي التعليم الحاجة إلى مدخل لعلاج المشكلات يعتمد على تعدد التخصصات، نظراً لأن كل مشكلة تتكون من عناصر عديدة فنية واقتصادية واجتماعية وسياسية وبشرية، الأمر الذي يتعذّر معه حلها إذا تصدّى لها أصحاب تخصص واحد بمعزل عن التخصصات الأخرى سواء كانوا من السياسيين أو العلميين أو المهندسين أو الاقتصاديين... الخ. ومع تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول وظهور كثير من المشكلات ذات البُعد العالمي، أصبح الأمر يقتضي استدعاء عدة تخصصات في آن واحد لمواجهة مشكلة معينة. ومع هذا فإنه من الصعب إعمال هذا المنهج نظراً لأن المجتمع منظم أساساً بشكل رأسي؛ فكل وزارة حكومية تُعنى بقطاع معيّن، كما أن سياسات كل منها توضع دون أن يكون لآثارها على سياسات الأخرى سوى اعتبار ثانوي. وينطبق القول نفسه على الجامعات التي تُقسَّم هي الأخرى إلى كليات وأقسام وأقسام فرعية، كل منها يسعى إلى تفهُّم أعمق لمجال تخصصه، دون أن تعي في معظم الأحيان ما تتوصل إليه الأقسام الأخرى من نتائج.

وقد أثبتت التجربة أنه عندما يعمل الخبراء الممثلون لتخصصات مختلفة كفريق واحد لحل مشكلة مشتركة ومعقدة، فإنهم يستطيعون إقامة نوع من الاتصال بينهم يسمح لكل منهم بتطبيق معرفته التخصصية على المشكلة. ومع هذا، فإن نظام الحوافز المعمول به في الحقل الأكاديمي يقف ضد هذا المنهج حيث السمعة العلمية والترقية تعتمد على تقييم القرناء الذين ـ بوصفهم متخصِّصين ناجحين ـ لا يقيمون وزناً كبيراً لإسهامات الفريق المتعدد التخصصات، بل يميلون إلى رفض هذا العمل باعتباره نوعاً من الانحراف أو من التسيّب.

إن رجال ونساء اليوم والغد الذين تربُّوا على الالتزام بيقينيات، يتعيّن عليهم الآن كما سيتعين عليهم أكثر في المستقبل، أن يرقبوا عن كثب تطور العالم الذي يحيط بهم وأن يعيشوا في عالم من التعقيد وعدم التأكد. ومن هنا فإنهم في حاجة إلى تطوير قدرتهم على الإبداع وعلى التكيّف مع التغيير وعلى ادارة الأوضاع غير المستقرة على

النحو الذي يجعلها أوضاعاً خلاقة[٢]. وهم من أجل الحفاظ على كيانهم الروحي والعقلي، وحتى يمكنهم التغلّب على ما يُطلق عليه أوضاع الأزمات، فإنهم بحاجة إلى أسلحة جديدة. وبالرغم من أنهم يستطيعون فعلاً العثور على هذه الأسلحة داخل أنفسهم، فإنهم لم يعوها ولم يستخدموها من قبل على الاطلاق. كذلك سوف يتعين عليهم الالتجاء إلى التوليفات التي كانت موضع سخرية وقتاً طويلاً؛ وكما كتب باسكال (Pascal) «فإن الانسان هو آلة مفكّرة، ولكن ما يمتلكه من قدرات عقلية وفكرية لا تمكّنه من التعامل مع حقيقة شديدة الغموض كالواقع الذي يعيش فيه، إلا إذا التجأ وبالقدر نفسه إلى ما يوجد في داخله من مشاعر غير عاطفية وغير عقلانية ومن قدرات حدسية تعتبر إلى حد كبير أساس العلاقات الانسانية».

إن دور التعليم هو أكثر أهمية مما نتصور، ولكن الأمر يحتاج إلى عمل وإلى جهود بحثية كبيرة حتى يمكن إعادة تحديد مفهوم التعليم وتمكينه من الانفتاح على أبعاد المراحل القادمة، وعلى نحو يجعل معلمي اليوم والغد في وضع أفضل يمكّنهم من اكتشاف مدى أهمية ونبل مهمتهم، تلك المهمة التي تتمثّل في قيادة الطريق نحو تطور العقل والسلوك، وبالتالي نحو ميلاد حضارة جديدة متكاملة ومتعددة الجوانب.

ثانياً: اسهامات العلم والتقانة

كانت التقانة هي التي صاغت شكل المجتمع في البلدان الصناعية في الشمال، حيث اتجه نمط الحياة إلى الاستغلال الأمثل لها وحيث قام الرخاء على أساسها. كذلك اخترقت التقانة المستوردة من العالم الصناعي مناطق الحضر في دول الجنوب. غير أنه من الملاحظ في الوقت نفسه أن التقانة ـ أو سوء استخدامها ـ كانا السبب المباشر أو غير المباشر للعديد من المشكلات التي يعانيها المجتمع المعاصر. ولهذا فإنه من المتوقع أن تمثل التقانة ـ بالإضافة إلى العلم ـ عنصراً أساسياً من عناصر الحلولية.

وجدير بالذكر، أنه عادة ما يفترض أن العلم والتقانة هما بصفة عامة وجهان لعملة واحدة، إذ إن كليهما ينشأ من جهود البحث والتطوير. ولكن الواقع أن نظام التقانة يختلف تماماً عن نظام العلم؛ فالعلم نشاط علني ونتاجه يُنشر بحرية في مختلف أنحاء العالم، على حين أن التقانة توجهها الدوافع الاقتصادية، وتندرج ثمارها أو نتاجها تحت الملكية التجارية التي يحرص صاحبها على الاحتفاظ بها لنفسه.

ويتمثّل دور العلم في اكتشاف المعرفة إذ تسبر عملياته أغوار المجهول وتوفر

---

(٢) يوضّح إيليا بريغوجين (Ilya Prigogine)، عالم الطبيعة الحائز على جائزة نوبل، وعضو نادي روما، هذا المنهج بشكل بارع في دراسته.

بيانات جديدة. والواقع أن هذه البيانات لا تُعتبر في حد ذاتها معلومات ولكنها المادة الخام للمعلومات، إذ يقوم العقل البشري من خلال الانتقاء ومن خلال الربط بين البيانات وتنظيمها باستنباط معلومات. كذلك من الممكن أن تتحول مصفوفة من المعلومات إلى معرفة. غير أن الفهم لا يتولّد تلقائياً عن المعرفة، ولكن يحتاج إلى الحكمة المكتسبة من التجربة. وهكذا، فإن اهتمامنا ينصبّ على تلك السلسلة المتصلة التي تبدأ من البيانات الخام مروراً بالمعلومات والمعرفة حتى تصل في النهاية إلى قمة الحكمة. والحقيقة ان ما نمتلكه اليوم من كميات ضخمة من البيانات والمعلومات، من السهل أن تختفي أو أن تضيع دون استخلاص اننا نمتلك اليوم كمية من المعلومات والمعرفة عن الإنسان والكون، تفوق بكثير ما أتيح لأجدادنا، ولكن لا يوجد من الدلائل سوى القليل الذي يشير إلى أن حكمة الانسان قد تزايدت بشكل هام على امتداد السنوات الخمسة آلاف الأخيرة. ولقد بدأنا ندرك في ظل هذه الأوضاع الصعبة والمعقدة، أن السعي إلى الحكمة هو التحدي الأساسي الذي يواجه البشرية.

أين المعارف التي ضاعت بين المعلومات؟
وأين الحكمة التي ضاعت بين المعارف؟

ت. إس. إليوت[٣]

ومن هنا، فإننا نتوقع أن تحتل الأبحاث الخاصة بطبيعة الحكمة وكيفية تولدها مكان الصدارة في سلّم الأولويات. ولكن هل لدينا المقومات التي تمكّننا من البدء في هذا المشروع؟ وهل هناك أمل في أن تقبل إحدى المؤسسات الكبيرة القيام به؟ في الواقع، إن السنوات الأخيرة قد شهدت تعاظم معرفة الإنسان بطبيعة عمل العقل والعلاقة بين المخ والسلوك البشري وكذلك بطبيعة الجنس البشري.

ومثل هذه الأبحاث التي تتطلب تخصصات متعددة. إذ إنها تتصل بالكيمياء الأحيائية الحيوية وبعلم النفس والأعصاب والغدد الصماء، والأحياء الجزيئية، والفسيولوجيا والانثروبولوجيا وغير ذلك من العلوم، هي أبحاث واعدة ومبشرة إلى حد كبير، وينبغي دعمها بكل فعالية بالرغم من أن نتائجها قد تبدو في هذه المرحلة مجرد نتائج نظرية. كما يتعينّ أن تتجه هذه الأبحاث إلى سبر أغوار ليس فقط الجوانب العقلانية بل أيضاً الجوانب العاطفية وتلك المتعلقة بالحدس لدى الإنسان، التي تمثّل دوراً هاماً للغاية في حياة الفرد وفي سلوكه واتجاهاته التي تبدو في كثير من الأحيان غير عقلانية.

ومثل هذه الأبحاث التي تستهدف زيادة المعرفة دون أن يكون لها استخدام

---

(٣) كاتب وشاعر بريطاني (١٨٨٨ - ١٩٦٥).

عملي فوري تُعرف باسم الأبحاث الأساسية أو البحتة، وتمثّل نتائجها العملية عنصراً من عناصر الهيكل المتباين للمعرفة التي تنمو باستمرار. وعادة ما تجري هذه الأبحاث في مختبرات الجامعات أو في معاهد أكاديميات العلوم كما هو الحال في دول أوروبا الشرقية. ويعتبر الفهم العلمي الذي ينشأ من هذه الأبحاث البحتة عنصراً أساسياً من عناصر الثقافة المعاصرة. وعلاوة على ذلك، فإن الأبحاث الجامعية لها دور تعليمي هام، ذلك أن أساتذة الجامعات الذين يشاركون بفعالية في الجهود البحثية، وبالتالي يعملون عند الحدود المتقدمة للمعرفة، يستطيعون نقل روح الأسلوب العلمي إلى طلابهم وتحفيزهم. وهذا الدور هو دور له أهميته في البلدان الصناعية وفي البلدان الأقل نمواً على حد سواء، بل إنه شرط أساسي ومسبق لتفهُّم عالم اليوم كما أنه شرط ضروري لتضمين عملية التنمية نتائج العلم والتقانة.

وهناك نوع آخر من الأبحاث الأساسية التي تحظى باهتمام متزايد في البلدان الصناعية، ونعني بها الأبحاث الأساسية الهادفة التي تعتبر سمة رئيسية لمدخلات عملية تطوير التقانات الأكثر تقدماً. وبالرغم من أن مثل هذه الأبحاث لا يُتوقَّع أن تكون لها تطبيقات عملية مباشرة، فإنها ضرورية لإلقاء الضوء على المجالات التي ما زال الإنسان يجهلها، والتي لا بد من تفهُّمها لتطوير العمليات التقانية المتقدمة. وقد تجرى هذه الأبحاث في مختبرات المؤسسات والشركات أو في الجامعات بمقتضى تعاقدات، وهي من هنا يمكن أن تكون إحدى الأدوات الهامة للغاية في تحقيق الارتباط بين الصناعة والحقل الأكاديمي.

بيد أن معظم أبحاث اليوم لها طبيعة تطبيقية مباشرة تستهدف حل مشكلات بعينها في مجال الصناعة والزراعة أو الخدمات العامة، وهي قد تكون بطبيعتها أبحاثاً في مجال العلوم الطبيعية مثل الكيمياء والطبيعة والأحياء (البيولوجيا) أو في مجال علوم الاقتصاد والعلوم السلوكية. والحقيقة أن الطبيعة المعقدة للعديد من المشكلات المعاصرة تتطلب شن هجوم موحد عليها من قبل عدة تخصصات. وقد أثبتت التجربة أن الباحثين في فروع العلم المختلفة الطبيعية والاجتماعية سرعان ما يتمكنون عند معالجتهم مشكلة معقدة ما باستخدام هذا المنهج المتعدد التخصصات، أن يقيموا نوعاً من الاتصال بينهم يتجاوز الحدود التي تفصل بين تخصصاتهم. ويعتبر غرس وترسيخ ذلك النوع من الأبحاث المتعددة التخصصات متطلباً عاجلاً من متطلبات الحلولية. بيد أنه من الصعب أن يتولّد هذا المنهج داخل الجامعات التي تنظّم على أساس رأسي في شكل كليات وأقسام لا يكون هناك عادة اتصال قوي بينها. وبطبيعة الحال، فإن هناك حاجة إلى توسيع نطاق الأبحاث التطبيقية في البلدان النامية التي تجري على نطاق واسع بالفعل وإن كان غير كافٍ في قطاع الزراعة، على حين تعتبر هذه الأبحاث أقل شيوعاً في قطاع الصناعة في هذه البلدان، حيث إن صغر حجم

الشركات والانخفاض النسبي لمستوى تقدمها يجعل من الصعب تحديد المشكلات التقانية أو تحمّل تكلفة عمل العلماء اللازمين لحلها.

وفي ما يتعلق بالتطور التقاني، فبالرغم من أنه يعتبر الخطوة الأساسية في مجال الابتكار الصناعي، إلا أنه الخطوة الأولى فقط. وينصرف معنى التطور التقاني إلى الجمع بين المعارف الفنية التي يتم اكتسابها بواسطة البحث أو بواسطة الشراء، وتطويرها ـ من خلال المصانع الكيميائية التجريبية أو النماذج الأولية الهندسية ـ إلى عمليات صناعية تمتاز بالفعالية والجدارة والقدرة على المنافسة في الأسواق. وعادة ما تكون تكلفة مرحلة التطوير هذه أكبر من تكلفة مرحلة البحث التي تمثّل في الواقع أساسها. غير أن هناك عناصر أخرى عديدة للابتكار التقاني مثل مسوح السوق التي تستكشف الطلب المحتمل على المنتج الجديد وبالتالي قابليته لأن يكون منتجاً اقتصادياً، ومثل امتلاك رأس المال الذي يمكن المخاطرة به، وامتلاك مهارات التنظيم علاوة على توافر العمالة المدربة الجديرة بالاعتماد عليها. ونتيجة تكلفة وتعقيد الابتكار الصناعي، فإن جزءاً كبيراً من عملية التصنيع في البلدان النامية قد تمّ إما بواسطة الشركات متعددة الجنسية أو بواسطة استيراد التقانات من الخارج وفقاً لأسلوب «تسليم المفتاح»، في الوقت الذي ثبت فيه فشل عملية نقل التقانة إما بسبب افتقار الدولة المستوردة لها إلى الخبرة الكافية التي تمكّنها من اختيار التقانات التي تلائم احتياجاتها وتقاليدها وكذلك الافتقار إلى المهارة التفاوضية، أو بسبب غياب الخبرة التقانية والتنظيمية الكافية. وجدير بالذكر أن الدول المصنّعة حديثاً في جنوب شرق آسيا قد نجحت في جهودها التنموية من خلال سيرها على النهج الذي تبنّته اليابان في فترة ما بعد الحرب، والذي ركّز أساساً على تدعيم النظام التعليمي وإنشاء معاهد حديثة للبحث والتطوير، ثم استيراد التقانات التي يتم اختيارها بعناية. كذلك تمكّنت البلدان النامية الأكبر، من بناء قدرات كافية في مجال العلوم والتقانة تمكّنها من الاختيار الصائب للتقانات التي تستوردها من الخارج بما يتلاءم واحتياجاتها التي تمكّنها أيضاً من القيام ببعض الابتكارات الجديدة.

إن التحديات التي فرضها الاضطراب الناشىء عن الثورة العالمية الشاملة توضح الحاجة إلى القيام بعملية إعادة توجيه أساسية لبرامج البحث والتطوير وإعادة تنظيم جذرية للأولويات. والواقع أن المجال هنا غير مناسب لتقديم اقتراحات مفصلة ـ حتى وإن استطعنا ذلك ـ ومع هذا، فقد يكون من المفيد اقتراح بعض الخطوط العامة.

ثالثاً: الأبحاث الاساسية

ينبغي ـ كما ذكرنا من قبل ـ أن تُوجَّه الجهود إلى الأبحاث المتعلقة بالإنسان الفرد وبطبيعته وبدوافعه وبطاقاته الكامنة وحدوده، علاوة على دراسة الهياكل الاجتماعية والتعليمية وغيرها التي تبرز صفات الإنسان ونواقصه. كما يتعيّن تشجيع الأبحاث الأساسية في البلدان النامية وتوفير التسهيلات اللازمة لتطوير معارف العلماء في الجنوب، مثل هؤلاء العاملين في مركز عبد السلام الدولي للعلوم الفيزيائية النظرية في تريستا.

الأبحاث المتعلقة بكيفية عمل النظام الطبيعي لكوكب الأرض

نحن جميعاً لا نعرف إلا النزر اليسير عن مدى قدرة النظام الطبيعي على الاحتمال وعن ردود أفعاله في مواجهة ما يحدثه الإنسان من آثار. وقد كشفت النماذج المتطورة المتعلقة بالنظام المناخي العالمي، عن مدى تعقيد هذا النظام، وعن الحاجة إلى مزيد من المعرفة الدقيقة بالآثار الإقليمية والمحلية للنشاط البشري، وهو ما يُعدّ على جانب كبير من الأهمية للتنبؤ بعواقب ظاهرة تسخين الأرض وغيرها من الظواهر الكلية للتلوث. فهناك على سبيل المثال ثغرات كبيرة في المعارف المتعلقة بمدى توافر أحواض امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، إذ يُعتقد أنه من الممكن امتصاص ما بين ثلث ونصف كمية الغاز المنبعث، وهناك إلى جانب ذلك مجالات واسعة أخرى لا نزال نجهلها، وتمثّل ثغرات يتعيّن سدها حتى يمكننا أن نعلم القدر الكافي عن مدى قدرة احتمال النظام الطبيعي قبل أن ندمره وندمر أنفسنا بسبب جهلنا إياه.

إن الأبحاث التي تؤدي إلى الابتكارات التقانية هدفت الى حل الكثير من المشكلات المعاصرة أو التخفيف من حدتها. وتعدّ هذه الأبحاث ذات طبيعة علاجية ووقائية. وسوف نوجز هنا بعضاً من مداخل معالجتها.

كما أكدنا من قبل، فإن هناك حاجة فورية الى شن حملة مكثفة من أجل الاقتصاد في استخدام الطاقة والارتفاع بكفاءة استخدامها. وفي ما يتعلق بجانب الاقتصاد، فإن الحاجة أكبر إلى تطبيق الأساليب التقانية المعروفة وليس اجراء الأبحاث. بيد أن نجاح هذه الأساليب يتطلب حدوث تغيرات هامة في العادات البشرية وهو ما يفرض أن تطرق العلوم الاجتماعية مجالات جديدة. ومن ناحية أخرى، هناك مجال واسع أمام الأبحاث التي تستهدف تحسين كفاءة توليد ونقل واستخدام الطاقة، وذلك بالاعتماد على سبيل المثال على قدرة التوصيل الفائقة عند تصميم الأنواع الجديدة من المحركات وعند تصميم الأنواع المختلفة من الآلات،

وكـذلك في الصنـاعات الكيميـائية، وهنـاك أيضاً ضرورة لتـطوير أسـاليب محاسبـات الطاقة وتطبيقها.

وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من هذه الجهود يتعـين أن يبذل في دول الشـمال ذات الاقتصادات الكثيفة الطاقة، فإن دول الجنوب بسكانها الآخذين في التزايد سوف تواجه المتطلبات نفسها. ومن الأمور المشجعـة أن نلحظ إدراك هذه الحقيقـة في إعلان نيروبي حول التغيّرات المناخية الذي صدر مؤخراً (أيار/ مايو ١٩٩٠).

ومن نـاحية ثـانية، سـوف يكون من الضروري إعـطاء أولويـة متقدمـة لوضـع برنامج دولي لأبحاث مصادر الطاقة البديلة وإلى وجود جهود مماثلة على مستوى الدول فرادى. وينبغي أن تشمل هذه الأبحاث تنمية الاندمـاج النووي والـطاقة المغنـاطيسية الهيـدروديناميـة، ومختلف الأنواع الأخـرى من الطاقـة النـظيفـة. كـما ينبغي الإسراع بالجهود الخاصة بإمكانية قيام اقتصاد هيدروجيني في المستقبل حين يتم إنتـاج الغاز عن طريق تحليل الماء بطرق كهربائية أو حفّازة.

وجدير بالذكر أن هذا لا يعدّ مصدراً بديلاً للطاقـة، ولكنه وسيلة لنقـل الطاقـة من أجل استخدامها كوقود للسيارات والـطائرات. . . الـخ، في حالـة ارتفاع أسعـار النفط أو التراجع عن استخدامه بهدف التصدي لظاهرة تسخين الأرض.

وإلى جانب ذلك، يجب البحث عن تقانات جديدة ونـظيفة والبحث أيضـاً عن وسائل تنظيف العمليات التقليدية؛ ففي مجال الصناعات الكيميائية على سبيـل المثال، يجب أن توجَّه الأبحاث نحو ايجاد مزيـد من الطرائق الصنـاعية بمـا في ذلك الأبحـاث الخاصة بالمواد الحفّازة الجديدة؛ كذلك يتعين في مجال هذه الصناعة أن تهدف الأبحاث إلى جعـل المخلفات السـامة غـير ضارة، عـلى أن يتحقّق ذلك بـأقل تكلفـة ممكنة من حيث الطاقة. وفضلاً عن هذا، هناك حاجة في هذه الصناعة ـ شأنها شأن الصنـاعات الأخرى ـ إلى الأبحاث الخـاصة بـطرق التدويـر، كما أن هنـاك مهمة أخـرى يجب أن تضـطلع بها الصنـاعة الكيميـائية، وهي ابتكـار أنواع من البـلاستيـك قـابلة للتحلّل بيولوجياً لاستخدامها في أغراض التغليف وغيرها من الأغراض.

أما بالنسبة إلى الزراعة والصناعات الزراعية، فإن هنـاك حاجـة إلى بذل جهـد حاسم من أجل تقليل استخدام الطاقة. وفي الـواقع، أن هنـاك أبحاثـاً مفيدة تجـري بـالفعـل من أجـل استنبـاط حبـوب غـير خضريـة قـادرة عـلى تثبيت مـا يلزمهـا من النتروجين، وبالتالي تقليل الاعتماد على الأسمدة الآزوتيـة. ولكن يجب بذل مـزيد من الجهد لاستبدال المبيدات الحشرية الكيميائية بنظم مكافحـة بيولـوجية. كـذلك هنـاك حاجة ملحة إلى تكثيف عملية التكاثر الجيني بهدف استنباط أنواع من محاصيل الحبوب

الأساسية تتميّز بمقاومة عالية للحشرات والفطريات، وكذلك مقاومة التغيرات المناخية المحتملة.

وفي مجال النقل، هناك جهود كثيرة مثيرة للاهتمام تُبذل بالفعل. وفي ضوء الرغبة في تشجيع وسائل الانتقال الجماعي، فإن هناك حاجة ملحّة إلى ابتكار أنظمة جديدة ومرنة للنقل في المناطق الحضرية.

رابعاً: العلوم والتقانة من أجل التنمية

إن التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في مجال العلوم والتقانة يزيد على التفاوت بينهما في المستوى الاقتصادي؛ ذلك أن ٩٥ بالمئة من جهود البحث والتطوير في العالم تجرى في الدول الصناعية. كذلك فإنه كلما زاد فقر الدولة زادت نسبة من يعمل من علمائها ـ على قلة عددهم ـ في الأبحاث الأساسية. وعلى حين أن البلدان النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند والمكسيك فيها بنية أساسية قادرة على تقديم دعم كبير إلى جهود البحث والتطوير التطبيقية، فإن الأبحاث التطبيقية في سائر البلدان النامية محدودة للغاية باستثناء مجال الزراعة. ومن هنا، فإنه ليس من المحتمل أن يؤدي مجرد الزيادة في عدد العلماء إلى التأثير في النمو الاقتصادي، بل إن الأمر الأكثر احتمالاً هو أن تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة هجرة العقول بسبب عدم وجود فرصة عمل لهؤلاء العلماء في القطاعات المنتجة. والواقع أن العلوم في مثل هذه البلدان لا تستطيع أن تسهم بشكل جاد في التنمية إلا إذا ارتبطت بشكل وثيق بالعملية الانتاجية.

ومن المسلَّم به أن أحد المتطلبات الأساسية ـ بل ربما المتطلب الأساسي للتنمية في دول الجنوب ـ يتمثّل في خلق قدرات وطنية في كل دولة في مجال البحث والتطوير. وقد كانت تلك هي النتيجة الأساسية التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة حول العلوم والتقانة من أجل التنمية الذي عُقد في فيينا عام ١٩٨٩، والذي استُحدث فيه عدد متنوع من الآليات المالية وغيرها التي تكفل تحقيق ذلك. ولكن بالرغم من انقضاء أكثر من عقد على ذلك، لم تتحقق نتائج يُعتدّ بها. ومن هنا تظل الحاجة إلى بناء هذه القدرات متطلباً هاماً في البلدان النامية حتى يمكنها الولوج إلى الاقتصاد الحديث. ولكن تحقيق ذلك يُواجه بحلقة مفرغة بشعة؛ ذلك أنه لكي تنمو القدرات الانتاجية ومن ثم تتحقق التنمية، فإنه من الضروري أن تتوفر بنية أساسية علمية تقانية، ولكن يبدو من المستحيل في الوقت نفسه بناء مثل هذه البنية إلا من خلال الاعتماد المتبادل على القطاعات الانتاجية. ومن هنا، فإن مواجهة هذا المأزق يعدّ تحدياً رئيسياً بالنسبة إلى البلدان المعنية وكذلك بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

دور أجهزة الاعلام

إن تأثير أجهزة الإعلام في الرأي العام وفي الأفراد لم يعد بحاجة إلى توضيح؛ فقد تركت برامج الراديو والتلفزيون بصماتها العميقة على الأفراد الذين تبثّ إليهم، وأصبحت هناك حاجة واضحة إلى مناقشة مدى ما تتمتع به أجهزة الإعلام في المجتمع المعاصر من قوة، التي تمثّل بغضّ النظر عما تخلّفه من آثار - سيئة كانت أم طيبة - أحد العناصر الأساسية التي تشكل الرأي العام كما تشكّل فكر الأفراد.

ومع هذا، فإن دور أجهزة الاعلام الجماهيرية بأبعاده كافة لم يخضع حتى الآن لتحليل عميق؛ فنحن لا نعلم إلا النزر اليسير عن طبيعة ما تحدثه هذه الأجهزة من آثار أو عن مدى ديمومتها، كما أن تفسيراتنا تقوم على أساس من الانطباعات والافتراضات أكثر من الحقائق الثابتة. بل إنه حتى في الغرب، لا تزال هذه الظاهرة حديثة ولا تزال تفسيراتها تبنى على أساس ردود أفعال الرأي العام الغربي. أما في الدول النامية، فإن الظاهرة لا تزال أكثر حداثة كما أن نطاقها لا يزال محدوداً للغاية، الأمر الذي يجعل دراسة ردود أفعال الرأي العام في هذه البلدان أكثر صعوبة.

إن ردود الأفعال التي سُجّلت حتى الآن، كانت في معظمها انتقادية عندما لم تكن سلبية تماماً. فقد وُجّهت انتقادات مستمرة إلى مسؤولية الصحافة بسب عدم تحمُّل الصحفيين مسؤوليتهم وافتقارهم إلى الموضوعية وإلى احترام آداب المهنة. ولكن الدور الذي تقوم به أجهزة الاعلام الجماهيرية بصفة عامة لا يزال من الحداثة بالنسبة إلينا إلى درجة تجعلنا غير قادرين على استخلاص نتائج محددة، وهذا هو السبب الذي من أجله يصبح من الملائم دراسة قضية القوة الحقيقية لأجهزة الاعلام وماهية الدور الذي تضطلع به في بناء المجتمع العالمي الجديد. ولا شك أن ذلك يفرض ضرورة اجراء حوار مع المتخصصين في علوم الاتصال بهدف التعرّف إلى ماهية الدور الذي هم على استعداد للاضطلاع به ليس فقط من أجل تحقيق تفهُّم أفضل من قبل العامة للإشكالية العالمية، بل وأيضاً من أجل مواجهة تحدي الحلولية.

وقد أثبتت التجربة أن اصطلاح قوة أجهزة الاعلام الذي يتردّد دائماً ليس مجرد انطباع لأنه ليس هناك من شك في حقيقة هذه القوة، ويكفي أن نذكر هنا على سبيل المثال الدور الاستشاري الذي مثّلته أجهزة الراديو الترانزستور إبان حرب الاستقلال في الجزائر، أو الضغوط التي مارستها الصحافة بصدد قضية ووترغيت التي أدت إلى استقالة رئيس الولايات المتحدة.

وعلى صعيد آخر، تُعتبر أجهزة الاعلام عامل توازن في النظم الديمقراطية إذ إنها تكشف عن الفضائح السياسية والمالية، كما تدافع عن مصالح المستهلكين. حقيقة إن هذه الأجهزة تكون دائماً معرّضة، الى حدّ ما - وبغضّ النظر عن النظام السياسي -

لخطر التلاعب بها بسبب الضغوط السياسية والمصالح الاقتصادية وعمليات تشويه المعلومات بل عملية الرقابة الذاتية، إلا أن أجهزة الاعلام الجماهيرية ـ خاصة التلفزيون ـ قد اكتسبت قوة ونفوذاً كبيرين على مدى العقدين الماضيين، ولكنها مع هذا لم تصل إلى مستوى النضج والمسؤولية اللازم لممارسة هذه السلطة. أما في ما يتعلق بالتنمية، فقد أظهر التلفزيون ـ بتهاون في غالبية الأحيان ـ صوراً بشعة للجوع وموت الأطفال في اثيوبيا والسودان، صوراً تبدو كأنها قد التُقطت من معسكرات التعذيب النازية، وبهذا أمكن ملايين المشاهدين في مختلف أنحاء العالم، أن يطلعوا على ذلك الجانب العاطفي المثير من جوانب التخلّف مما أدى إلى اثارة مشاعرهم وحواسهم بكل قوة.

ولكن، ألا يتوقع الجمهور في الحقيقة مثل هذا العرض المثير للمعلومات؟ إن الأحداث المخيفة المرعبة تولّد الفضول، والصحف التي تختار لصفحتها الأولى عنواناً يقول «الحرب غداً» هي أكثر مبيعاً من تلك التي تقول «السلام غداً»، فهناك نسبة من جمهور العامة تحب صور الحرب والموت والتخلّف والأطفال الذين يموتون من الجوع، أي أن الحاجة إلى المسامرة هي المسيطرة. وعلى أية حال، فإننا لا ننوي هنا دراسة الدوافع الدفينة للجمهور، ولكن علينا أن نتذكر دائماً أن أجهزة الإعلام هي شركات أعمال، وبالتالي فإن عليها أن تستجيب لرغبات الجمهور سواء كانت هذه الأجهزة ذات ملكية عامة أو خاصة، وأنها تعمل على أساس مبدأ تحقيق الأرباح والاستثمارات، وأنها تبيع منتجاً ذا طبيعة خاصة للغاية ـ وهو المعلومات ـ تلك السلعة التي على وفرتها وتنوّعها قابلة للفساد السريع، علاوة على أن هذه الأجهزة تعمل في ظل منافسة شرسة. فهل نستطيع القول بعد ذلك إن الصحفيين لهم الحرية في كتابة ما يريدون؟ وليس هذا هو كل ما في الأمر؛ فالتخلف في بعض الأحيان ـ اعتماداً على نوع الحكومة وعلى العصر ـ قد يصبح من الموضوعات التي يتعين اخفاؤها في البلدان التي تدّعي أنها ماضية في طريق التنمية، على حين أنه في حالات أخرى يعتبر حقيقة يتعيّن إبرازها وتأكيدها بهدف دعم المطالب الخاصة بالحصول على معونة مالية أو انسانية. وبعبارة أخرى، فإن العديد من القضايا مثل التدهور البيئي والانفجار السكاني والنزاعات المحلية والجوع وسوء التغذية والفقر والاعتماد المتبادل بين الدول، هي قضايا يمكن معالجتها من زوايا متناقضة تماماً.

ومن ناحية أخرى، فإن الاختيار من بين القضايا العالمية الكبرى وكذلك الأنباء اليومية القادمة من قارات العالم الخمس، هو مشكلة حقيقية؛ فإذا كان المعيار هو اختيار آخر الأنباء فإنه نظراً لأن إطار هذه الأنباء هو الأرض التي نعيش عليها قاطبة، فإن هذه الأنباء تصبح وفيرة إلى الحد الذي يصعب معه تقدير حداثتها وأسبقيتها، وإلى الحد الذي يولّد شعوراً بوجود التشتيت والبعثرة وانعدام الترابط بينها.

وبالرغم من هذا، فإننا نظل مصرّين على أن المنهاج الشامل في علاج الإشكالية العالمية لا يزال غائباً تقريباً؛ فقائمة المشكلات تكتب بسرعة دون نظام معين ودون تحليل كافٍ لأسبابها أو اقتراحات حلول لها مهما بلغ تواضعها. ويعتمد الأمر برمته على ماهية المشكلات التي يمكن أن تصنع أنباءً تستحق النشر. إن ذلك إنما يؤكد شعور جمهور العامة أننا نعيش في عالم من المشكلات التي بلغت ضخامتها حداً تصبح معه جهود أي دولة منفردة بلا جدوى، ويولّد ذلك حالة عامة من اليأس ومن تثبيط الهمم تدفع الأفراد إلى التحوّل إلى الاهتمام بمشكلاتهم الشخصية، وبعيداً عن تلك المرتبطة بالعالم الذي يحيط بهم. وفضلاً عن ذلك، فإن الحلول الممكنة لهذا المشكلات المطروحة غير معروفة للجمهور الذي يشعر أنه قد أصبح غارقاً في فيض من الأنباء وأضحى عديم الفائدة وأن وجوده قد أصبح وجوداً طفيلياً.

إن التلفزيون يُواجه يومياً بكمٍّ ضخم هائل من المعلومات التي يتعين تصنيفها والاختيار بينها على أساس معيار لا يمكن أن يكون موضوعياً تماماً، فضلاً عن أنه يتفاوت تبعاً للدولة، وتبعاً لتوجهات وميول الصحفي. وتزداد المهمة صعوبة لأن على التلفزيون بطبيعته أن يبسِّط القضايا التي هي في الحقيقة شديدة التعقيد. إن هذا الجهاز الذي وقع ضحية وفرة الموضوعات والأنباء التي تتوافد عليه ليل نهار، نادراً ما يجد الوقت الكافي لدراستها المتعمقة، ولذا فإن ما لا يستطيع مذيعو الأخبار أن يقدِّموه، يتعين أن يتم شرحه وتفسيره من خلال البرامج الخاصة والبرامج التعليمية ومناقشات المائدة المستديرة. ولقد بدأت قضايا البيئة والتلوث تظهر على استحياء في هذه البرامج، على حين بدأت للتو معالجة الجوانب الإيجابية لقضية التنمية.

ذكرنا في توصياتنا من قبل عدداً من الموضوعات الأكثر تحديداً التي يتعين أن يُدفع بها إلى دائرة اهتمام الجمهور من خلال البرامج التعليمية مثل حماية البيئة والاقتصاد في استخدام الطاقة ودور العلوم والتقانة والاعتماد المتبادل بين دول الشمال والجنوب وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى كل منهما. . . الخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حرية الحصول على المعلومات وتعدّدها تظل جميعها أسباباً نبيلة لمعارك لم يتحقّق فيها نصر كامل بعد. . . معارك سوف تنشب مرات ومرات عديدة. وفي إطار عملية التكيّف مع التغيرات والتعلم المستمر في المجتمع الانتقالي، والتكيّف مع التعقيد وعدم التأكد، يصبح لأجهزة الإعلام دور هام للغاية.

ومما لا شك فيه أنه سوف يكون من الضروري اجراء مناقشات واسعة مع رجال الصحافة وكبار المسؤولين التنفيذيين في أجهزة الاعلام يكون هدفها دراسة الظروف التي تمكّنهم من تحديد طبيعة هذا الدور الجديد. وهذه مبادرة سوف يقوم بها نادي روما بالتأكيد كخطوة أولى في حوار طويل.

الفصل العاشر

الدوافع والقيم

نعود هنا مرة أخرى إلى الحديث عن أحد العوامل الأساسية المحركة للوضع المعاصر، ونعني بذلك أثر التقانة المهيمن في صياغة حياتنا وحياة المجتمع؛ فمنذ الثورة الصناعية بدأنا تدريجياً في تكييف تطلعاتنا ونمط حياتنا مع التقانة البالغة التطور والرقي والانتشار، التي سمحت للبشرية بالاستمتاع بالتقدم المادي. وبالطبع، فقد أدى ذلك إلى زيادة رخاء شريحة واسعة من مواطني الدول الصناعية والحدّ من العديد من أشكال الفقر الصارخ وتحسين الظروف الصحية وزيادة العمر المتوقع للفرد مع توفير التعليم بصفة عامة، وإن لم يكن بصورة ملائمة دائماً، وكذلك إدخال العديد من سبل تيسير الحياة الاجتماعية. والواقع أن إدراك الدور الحاسم الذي تقوم به التقانة في التنمية العالمية هو إدراك حديث نسبياً. وحتى اليوم، فإن النظم الاقتصادية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الحلول التقانية للمشكلات، لم تستطع بعد التكيّف معها بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، فإن فكر العديد من الاقتصاديين لا يزال يتبنى ضمنياً مبدأ أن التطور التقاني ينشأ من تفاعل القوى الاقتصادية كما لو كان أحد عضلات يد آدم سميث الخفية. ومما لا شك فيه أن هناك جانباً كبيراً من الصحة في ذلك، إلا أن كثيراً من الابتكارات التقانية تنشأ نتيجة اكتشافات يتمّ التوصل إليها في المختبرات العلمية، وهي اكتشافات لم يكن من الممكن التنبؤ بها. وهكذا فإن العلم الذي يتعينّ النظر إليه باعتباره قوة مستقلة ذاتياً، يؤدي إلى ظهور التقانة التي تحرّكها القوى الاقتصادية، التي تخلق منتجات جديدة وأنظمة جديدة، ومن ثم مطالب جديدة.

وبالرغم من الآثار الجانبية الاجتماعية والبيئية غير المرغوب فيها التي تحدثها التقانة، وبالرغم أيضاً من التشكك فيها بسبب أنها كانت وراء انتاج القنبلة النووية ووراء عملية التأثير في الجينات، فإن التطلّع إلى ما تؤدي إليه التقانة من وفرة هائلة

ومن زيادة كبيرة في المقتنيات المادية، لا يزال يسود على نطاق واسع داخل النظام الاقتصادي الذي يحرِّكه الإنفاق الاستهلاكي وتوافر الائتمان. إن كماليات الأمس تصبح ضروريات اليوم، كما أن تقادم السلع الذي يحدث بناء على تخطيط متعمد يؤدي إلى الإسراع ببيع المنتجات، في الوقت الذي تتراكم فيه مخلَّفات المجتمع التي تتزايد صعوبة التخلص منها مع انتشار التقدم العلمي الذي يمتد إلى سلع الاستعمال اليومي في عالم يزخر بالماديات.

غير أن هناك بالطبع وجهاً آخر للعملة؛ فهناك جزء كبير من الثروة التي تحقَّقت نتيجة النمو الاقتصادي، تمّ توجيهه إلى انتاج سلع اجتماعية مثل اعانات البطالة والخدمات الصحية والتعليم وتدابير الرفاهة التي تستهدف الحد من الفقر. وقد وصلت هذه التدابير في بعض البلدان إلى درجة من القوة بحيث أدت إلى ظهور ما يُعرف بدولة الرفاهية، التي بالرغم مما تحققه من مزايا اجتماعية، فإن لها تكلفة سيكولوجية؛ فعلى سبيل المثال، يُعتقد أن منهج دولة الرفاهية يشجع على زيادة اعتماد الفرد على الدولة، وما يستتبع ذلك من ظواهر غير صحية تتمثّل في إضعاف شعور الفرد بالمسؤولية وإضعاف روح المبادرة لديه، كما أن السلطة الأبوية لصاحب العمل ترفضها بشدة النقابات العمالية وتستبدل بالسلطة الأبوية للدولة التي يُنظر إلى أجهزتها البيروقراطية الضخمة على أنها أجهزة بعيدة عن الإحساس بالفرد.

والواقع أن المدخل المادي للتنمية والقائم على أساس التقانة قد اخترق المجتمعات والثقافات على اختلاف أنواعها، بل إن أكثر الثقافات صرامة وتلك المغالية في الأصولية، قد تجد أن من المستحيل مقاومة القوة والوفرة اللتين يبدو أن هذا المدخل يعد بتحقيقهما. وتجدر الإشارة إلى أن هدف تحقيق الوفرة المادية يبدو أنه يولِّد الجشع والأنانية، وليس معنى ذلك أن هذه الصفات كانت غائبة عن الفرد والمجتمعات، ولكن يبدو أنها تضخمت بفعل تقلص القيم غير المادية، كما أضحت أكثر وضوحاً من خلال ما تكشف عنه أجهزة الاعلام من صور الفساد ومن الجرائم والفضائح المالية.

إن المثلب الأساسي للعلم يتمثّل في أنه على الرغم من اسهاماته الكبيرة في تحقيق رخائنا المادي وفي الارتقاء بمستوى الصحة وزيادة العمر المتوقع وإتاحة أوقات الفراغ، إلاّ أنه لم يسهم بشكل يذكر في إثراء الوجود الإنساني بالمقارنة بما يتحقق من تحسّن مادي مباشر. ومن هنا، فإن هناك حاجة ملحة الآن إلى محاولة السيطرة على التقانة وتحفيزها داخل إطار انساني بهدف أن تسهم في تحقيق الحياة الكريمة المستمرة لجميع الشعوب وللأجيال القادمة داخل إطار من الفهم العالمي بل الكوني الشامل، وبهدف موازنة التقدم المادي بواسطة غرس القيم الاجتماعية والمعنوية والروحية.

وسوف يصدق هذا القول قريباً على البلدان النامية تماماً كما صدق بالفعل على البلدان الصناعية.

«إن حضارتنا الحالية ترتكز من الناحية المادية على التقانة التي حققت نجاحاً غير عادي، ولكنها تفتقر إلى أية ركيزة روحية».

دنيس غابور[1]

إن المكوِّنات التي يتألف منها كيان المجتمع بل الفرد تفتقر إلى التوازن؛ فلقد طغت الانجازات المادية على العناصر العاطفية والروحية بل والفكرية. ولم يعد من الممكن اقامة توازن معقول إلاّ من خلال تفهّم أعمق للإنسان الفرد وإدراك كامل لطبيعة دوافعه، بمعنى القبول الصادق لجوانبها الايجابية والسلبية، وكذلك من خلال تنامي الحكمة والقدرات الخلاّقة داخل الذات الإنسانية. إن مشكلات الفرد والمجتمع تكمن في أعماق الطبيعة البشرية، ولذلك فإنه من دون الفهم العميق لطاقات الإنسان الكامنة وما يرد عليها من حدود داخلية، ومن دون الاعتراف الصريح بها، سوف يظل منهجنا في حل المشكلات قاصراً على تحديد أعراض مرض لم يتم تشخيصه بعد؛ فالمحاولات التي تُبذل من أجل الحيلولة دون نشوب حرب على سبيل المثال، لا يمكن أن يُكتب لها النجاح الكامل إلاّ إذا تفهّمنا كيف ينشأ النزاع داخل كل فرد منا.

إن حب الذات الذي تُعتبر الأنانية إحدى صور التعبير عنه، أو «قوة الحياة»، كما كان يطلق عليها في مستهل انتشار نظرية داروين، صفة تمتلكها الكائنات الحية كافة وهي التي تزودها بالدافع البدائي للبقاء والتناسل والارتقاء والتميز، وهي أيضاً القوة المحركة للإبداع والتقدم. ولكن حب الذات يعبر عن نفسه دائماً في صورة الأنانية والجشع والسلوك المناهض للمجتمع، وفي صورة الوحشية وعشق السلطة مهما كانت تفاهتها، والاستغلال والسيطرة على الآخرين.

ومن ثم، فإن الصراع بين الجانب السلبي والجانب الإيجابي لحب الذات هو دراما «فاوست» الأبدية التي نحياها جميعاً، كما أن تحقيق توازن دينامي بين هذين الجانبين المتعارضين، هو الهدف المحوري للسياسة الاجتماعية وإن كان من النادر أن يُعترف بذلك. وبالرغم من أن إفساح مجال أوسع لممارسة دوافع الأنانية قد يؤدي إلى خلق مجتمع دينامي، إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى الاستغلال وإلى غياب العدالة الاجتماعية وإلى الفساد والقهر.

إن ميراثنا الجيني يطاردنا ويلاحقنا، وقد استطاعت الجوانب السلبية في الطبيعة

---

(١) Gabor (1978).

البشرية التي يصعب علينا الاعتراف بها حتى لأنفسنا والتي تعكس حب الذات بشكل صارخ، مثل الجشع والغرور والخوف والكراهية، أن تخدم الجنس البشري على امتداد تلك الفترات الطويلة من التطور العضوي، إذ سمحت له بتحقيق السيطرة على كل المخلوقات الأخرى وعلى الأجناس البشرية الأخرى الأضعف، وكذلك الأجناس التي ظهرت قبل الإنسان واختفت منذ وقت طويل. ولكن الآن وبعد أن وصلت البشرية إلى هذه المرحلة من الوعي ومن إدراك تعرّضها للفناء، ومن القدرة على النظر إلى المستقبل باعتباره عملية تواصل للأجيال المتتالية، أضحت هذه الجوانب السلبية أقل نفعاً للبشرية في صراعها من أجل الارتقاء. ومع هذا، فإن هذه الجوانب لا تزال موجودة ويتعين وضعها في الاعتبار سواء بالنسبة إلى السلوك الشخصي أو الجماعي. وقد أمكن قروناً طويلة المحافظة على انضباط الأفراد البسطاء، وكبح جماح صفاتهم السلبية إلى حد ما اعتماداً على أمل هؤلاء الأفراد في دخول الجنة وخوفهم من النار. ولكن مع انتشار فقدان الإيمان بالديانات، وضياع الايديولوجيات والمؤسسات السياسية، تبخرت القيود والضوابط، وتراجع احترام القانون وتزايدت موجات الجريمة والإرهاب، وأصبح الجيل الحالي يشعر بغياب الإحساس بالذات ولا يدري أين يبحث عنه.

ومثل هذه الصفات التي تنتقل من الفرد إلى المستوى الجماعي، تمارس آثاراً مناظرة في البيئة الاجتماعية؛ فحب الذات القومية له أيضاً وجهان متعارضان؛ فمن الممكن أن يعبر عن نفسه كحب طبيعي ومرغوب فيه للوطن وللجماعة العرقية، ولكن من الممكن أن يُستثار هذا الحب لكي يصل إلى حد الغلوّ والتعصّب والخوف من الغير والعنصرية وكراهية الدول الأخرى أو الأنماط المعيشية الأخرى مما يؤدي في النهاية إلى الحرب. وعلى صعيد المفاوضات الدولية، عادة مع تعبر هذه المشاعر عن نفسها في شكل الدفاع عن المصالح الذاتية الضيقة لدولة ما على حساب التوافق الأوسع نطاقاً والمستقبل الأفضل لمجموعة من الدول بما فيها الدولة المعنية، كما تدفع هذه المشاعر غالباً إلى التضحية بالمصالح الذاتية الطويلة الأجل من أجل تحقيق مكاسب تكتيكية فورية.

إن هذه الأمور نادراً ما يتم الاعتراف بها، وعندما يحدث وتطفو على السطح، فإنه يتم حجبها كأنها نوع من المحظورات أو المحرّمات. وإن صح تشخيصنا هنا، فإن ذلك يعني أن هناك حاجة إلى رفع هذا الحظر والاعتراف الصادق بوجود، وبقوة، الجوانب السلبية والايجابية في السلوك الفردي والجماعي، علاوة على الحاجة إلى تبني منهج يقوم على أساس مراعاة المصلحة الذاتية المشتركة المستنيرة لكل من يعيش على هذا الكوكب الصغير، وذلك من أجل ضمان تحقيق تواصل بيئي مادي واجتماعي لنا وللأجيال القادمة.

بيد أن هذا التركيز على الذات ليس إلّا جانباً واحداً فقط من سؤال أعم ألا وهو: ما هي القيم الروحية والأخلاقية - إن كان هناك ثمة وجود لها - التي ستشكّل أساس المجتمع العالمي الجديد الذي نشهد بزوغه الآن؟

أساس جديد للقيم الروحية والأخلاقية

آه يا سارقاً أغانيَّ
تُرى أين ستجدها يا قلبي وأنت فقير ومحتاج؟
ولكن مع هذا فإنك لا تزال قابضاً على الحكمة بجميع جوانبها
وربما سيأتي اليوم الذي لن تكون فيه متسولاً

شعر أزديكي(٢)

إن هذا المجتمع الجديد الذي نمضي نحوه لا يمكن أن ينشأ إلّا إذا نهل من منبع القيم الأخلاقية والروحية التي هي محور ديناميته؛ ذلك أن هناك تعطشاً داخل الإنسان إلى الحرية، وتطلعاً من جانبه إلى التغلب على قصوره، وسعياً إلى آفاق أرحب قد يبدو أنه عاجز عن إدراكها أو تسميتها. وهذه أمور تتجاوز الثقافات والديانات والفلسفات. وقد أثبتت التجربة أن العنف والأنظمة الدكتاتورية ومختلف القيود، لم تنجح كلية في أن تمحو من قلب الانسان ذلك السعي الخفي - العاطفي في معظم الأحيان - الذي يتدفق باستمرار من اللاوعي الجماعي الذي تناوله بالتحليل كارل يونغ (Carl Jung).

وفي الوقت نفسه أصبح الأفراد والجماعات يضعون هذه القضية وبشكل متزايد في مقدمة اهتماماتهم، ولذا نجد أن لجنة الجنوب برئاسة جوليوس نيريري في تقريرها الأخير، تعبّر عن اتخاذها موقفاً واضحاً في هذا الصدد يدلّ على وعي متزايد ومشجِّع حيث تقول:

«وفي التحليل النهائي، فإن مطالبة الجنوب بالعدالة والمساواة والديمقراطية في المجتمع العالمي لا يمكن أن تنفصل عن سعي الجنوب نفسه إلى تحقيق هذه الأهداف داخل مجتمعاته، فالالتزام بالديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية، خاصة حق المعارضة، والمعاملة العادلة للأقليات والاهتمام بالفقراء والمحرومين، والطهارة في الحياة العامة، والاستعداد لتسوية المنازعات دون اللجوء إلى الحروب - كل ذلك يدعم من فرصة الجنوب في إقامة نظام عالمي جديد».

بيد أن مثل هذه الإعلانات النبيلة التي كانت في الماضي ملهماً لسلوك الأفراد

---

(٢) *Mss Cantares Mexicanos*, vol. 68, r.

والمجتمعات، لم تعد، على ما يبدو، تحظى بالقبول من جانب الأنشطة المعاصرة؛ فسلوكيات الأفراد والدول - حتى في ظل وجود حقوق يضمنها الدستور - تنمّ عن استهزاء بالقيم وتجاهل للقانون أو تلاعب بهما على النحو الذي يخدم مصالح السلطة. وأصبح الاتجاه الخفي الذي يسود مجالات عديدة من العلاقات والاتصالات، هو «العودة إلى قانون الغابة».

ولقد ذكرنا من قبل أن الانسان بحاجة إلى امتلاك نوع من الإحساس بالذات حتى يمكنه أن يحيا حياة انسانية كريمة. وقد كان هذا الأمر محل تفهم عميق من جانب العديد من المجتمعات التقليدية، ولكن أصبح من الصعوبة بمكان الحفاظ عليه في ظل هذه الدوامة من التغيير. ونتيجة الهجرات العديدة، أصبح الأفراد مواجهين بتناقضات ثقافية ويعانون في معظم الأحيان فقدان هويتهم وانخفاض روحهم المعنوية والافتقار إلى عمل ذي مغزى.

وفي المجتمعات الغربية بنزعتها الاستهلاكية الضحلة، حيث يُقيِّم الفرد بما يملك أو بما يعمل، نجد أن الجوانب الأكثر أهمية في الحياة قد تراجعت بما في ذلك الديانة والهوية العرقية والقيم والمعتقدات المتوارثة. ويؤدي هذا الوضع إلى المغالاة في الفردية وإلى شيوع الأنانية بأشكالها كافة، وإلى الإفراط في الاستهلاك؛ علاوة على المغالاة في التلهي من خلال مشاهدة التلفزيون أو إدمان المخدرات، على سبيل المثال. ومن هنا يتضح مدى الحاجة إلى مدخل جديد يعتمد على استحضار متعمدٍ ومتروٍّ للقيم بحيث تفرز أهدافاً وغايات، وتخلق لدى الفرد تفهّماً لمغزى الوجود، وإن كان من الملاحظ أن عملية التغيير هذه كثيراً ما يُنظر إليها على أنها تنطوي على تهديد للذات.

ولعل التساؤل الذي يتعينّ إثارته هنا هو: هل طوى النسيان فجأة القيم التقليدية؟ أم أنه قد تم التخلي عنها؟ وهل تم تنحية القيم الروحية برمتها؟ وما هو الدليل على ذلك؟ لقد سبق أن أوضحنا في الفصل السادس المعنوَن «اعتلال البشرية» أن هناك رفضاً متزايداً لهذه القيم من جانب الأجيال الجديدة، وأن القيم الروحية قد تأكلت في المجتمعات الصناعية بسبب طغيان المادية، وهي العدوى التي انتقلت إلى طبقة النخبة في البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، تعرّضت القيم لنوع من الاضطراب والتشويش في بعض البلدان بسبب الأزمة التي تواجهها الديانات الكبرى التي نشأت من صعوبة تكيّف هذه الأديان مع عالم يمرّ بتغيرات أساسية وهامة دون أن تفقد جوهر رسالتها، وكذلك صعوبة الإجابة عن التساؤلات الصعبة التي يطرحها أتباع هذه الديانات الذين وقعوا فريسة الحيرة. كذلك تتعرّض القيم الأخلاقية للتأكل بسبب تجاهلها الصارخ من جانب هؤلاء الذين يبشّرون بها، ومن جانب مجتمعات

كان من المفترض أن تكون هذه القيم مصدر إلهام لها، هذا في الوقت الذي جعل فيه السلوك المتسيِّب والأنانية والمادية هذه القيم تبدو غير ذات أهمية. ولكن الناس يشعرون بانزعاج وقلق إزاء هذه الظاهرة ولم يحدث من قبل أن أصبحت قضية القيم موضوعاً لمثل هذا العدد من الندوات والمناقشات والأبحاث، الأمر الذي يوضح أنه بغضّ النظر عن انهيار النسق القيمي القديم، فإن هناك تعبيراً متزايداً ومكثفاً عن الحاجة إلى نسق قيمي يوفر الأساس لاستقرار حياة الفرد والمجتمع، كما يشكل أساساً لرؤية واستقرار منظومة اليوم القادرة على أن تقود خطانا نحو منظومة الغد.

ولكن هل يعني هذا أن النسق القيمي الجديد المتصوَّر سوف يكون متعارضاً مع التقاليد؟ أو مع قدرة القيم التقليدية على اتخاذ موقف من التحديات الجديدة مثل الهندسة الوراثية التي تُعتبر مصدر قلق وإزعاج لا يتوقف، للضمير والتمييز البشري؟ وهل نستطيع أن نتحدّث اليوم عن قيم إنسانية عالمية مشتركة بين جميع من يعيشون على ظهر هذا الكوكب تتجاوز التباين الثقافي بينهم؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست سهلة بالرغم من أن مستقبلنا يعتمد عليها؛ ذلك أنه من الصعب تصور قيام مجتمع عالمي دون أن تكون له قاعدة من القيم المشتركة أو المتوافقة التي يمكنها أن تحدّد الاتجاهات وتصوغ الإرادة المشتركة لمواجهة التحديات، والقوة المعنوية اللازمة للاستجابة للتغيير وإدارته. إننا لا نريد هذا المجتمع العالمي البازغ إلا إذا أُسِّس على قاعدة من إمكانية العيش سوياً وقبول مبدأ الاختلاف والتعددية.

والواقع أن هناك نسبة كبيرة من القيم التقليدية الأخلاقية لا تزال صالحة اليوم بالرغم من أنها قد تتخذ أشكالاً مختلفة بسبب التغيرات التي طرأت على الظروف البيئية؛ ففي كل مكان تقريباً أضحى مجتمع اليوم أكثر انفتاحاً وأكثر غنى أو أصبح على الأقل يتطلع إلى المشاركة في حياة كريمة، علاوة على أنه أصبح أكثر وعياً واستنارة. ومن هنا، فإن فكرة التضامن على سبيل المثال، قد أخذت تتغير من كونها مفهوماً قاصراً على الأسرة القبلية، إلى مفهوم أوسع بكثير يتجاوز مضمونها القبلي المحدد الذي أصبح موضع استهجان صريح.

ومن ثم، فإنه من الممكن تحديد مفهوم القيم الأخلاقية الملائمة والاتفاق عليها إذا ما تمّ التعبير عنها بطريقة تتفق على نحو أفضل مع الوضع الحالي. ومن بين هذه القيم الأخلاقية الثابتة التي يتعينّ تحديد مفهومها، نقترح قيمة الحرية وحقوق الإنسان ومسؤولياته، والحياة الأسرية، والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، والعطف على المسنين والمعوقين، واحترام الآخرين، والتسامح واحترام الحياة، والسلام، والبحث عن الحقيقة.

إن الكلمات الصادقة لا تكون لطيفة
على حين أن الكلمات اللطيفة لا تكون صادقة
والرجل الصالح لا يجيد فن الحديث
على حين أن من يجيد الحديث لا يكون رجلاً صالحاً
ومن ثم فإن الرجل الصالح يقنع بأن يكون ذا رأي دون أن يلجأ إلى القوة
ولكن هل يمكن أن يكون الرجل ذا رأي دون كبرياء؟
وهل يمكن أن يكون ذا رأي دون مبالغة؟
وهل يمكن أن يكون ذا رأي دون تباهٍ؟
وهل يمكن أن يكون ذا رأي بحكم الضرورة؟

لاو تسي (Lao Tse)

هذا ومن الضروري أن نميِّز بكل دقة بين المستويين الفردي والجماعي؛ ذلك أنه في كثير من الأحيان لا يكون هناك تعارض بينهما. ولعل مكافحة التلوث تقدِّم مثالاً جيداً على ذلك. والحقيقة، أن الاعتماد المتبادل بين الدول وعالمية كثير من المشاكل تتطلب رفع مستوى الوعي العالمي، كما تتطلب وجود أخلاقيات دولية جديدة. ومن هنا، فإنا نلاحظ ظهور عدد من المداخل الجديدة على المستوى الجماعي أملتها ضغوط الحقائق الجديدة:

أخلاقيات الطبيعة التي فرضتها القضايا البيئية ذات الطبيعة العالمية.

أخلاقيات الحياة وتمثلها الهندسة الوراثية.

أخلاقيات التنمية التي نشأت بفعل الهوة المتعاظمة وغير المحتملة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء.

أخلاقيات المال التي تنفصل عن الحقائق الاقتصادية وتسيطر على طموحات عدد كبير جداً من الأفراد.

أخلاقيات الإعلام التي يجب أن تحكم أجهزة الإعلام وتطوِّر من تأثير جهاز التلفزيون في ما يتعلق بالأسلوب المسرحي المبالغ فيه في عرض المعلومات.

أخلاقيات التضامن التي أملتها حقيقة أن أبعاد المشكلات التي تواجهها البشرية اليوم تتطلب تعاوناً بين بني البشر كشرط لبقائهم.

ولا شك أن مثل هذه الرؤية الأخلاقية الجديدة سوف يكون لها انعكاساتها على المستوى القومي.

وخلاصة القول، إن سرعة التطورات والتغيرات الأساسية الحالية، تدفعنا إلى

النظر إلى عامل الوقت باعتباره قيمة أخلاقية في حد ذاته؛ فكل دقيقة تضيع أو كل قرار يؤجَّل، يعني مزيداً من حالات الوفاة بسبب الجوع وسوء التغذية، ويعني تطور الظواهر البيئية إلى حد يتعذّر معه تصحيح أضرارها. والواقع أنه ليس هناك من يعرف على وجه التحديد التكلفة المالية والبشرية لذلك الوقت الضائع.

وعلى صعيد آخر، فإن أخلاقيات التضامن وأخلاقيات الوقت تفضي إلى أخلاقيات العمل، إذ يتعين أن يشعر كل مواطن بالمسؤولية كما يتعينّ أن تعبًأ جهوده مع جهود الآخرين؛ فالفرد المنعزل يقف عاجزاً أمام هول المعركة التي يجد نفسه فيها، وهذا يدفع الأفراد إلى الاتحاد وتنظيم جهودهم من أجل أن يتمكّنوا سوياً من امتلاك القوة والفاعلية التي لا تتأتى لكل منهم على حدة.

وتعتمد الأخلاقيات الجماعية على السلوك الأخلاقي للأفراد، كما أنه من الواضح، على النقيض من ذلك، أن المنهاج الجماعي من الممكن أن يؤدي إلى تشجيع الفرد ودعوته وحثه على الالتزام بالأخلاقيات الجماعية.

ولكن كيف يمكن الأنساق القيمية التقليدية والحديثة والفردية والجماعية أن تتعايش معاً داخل المجتمع وعلى مستوى الفرد؟

إن ظهور بعض القيم العالمية مثل حقوق الإنسان واحترام الطبيعة لا يعني نهاية قيم الأجداد بالرغم مما قد يكون بينها من تعارض، فضلاً عن أن القيم الفردية قد تتعارض مع القيم الجماعية أو قد تتعارض قيمة مع أخرى.

ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد، التعارض بين بيع الأسلحة الذي يعدّ مصدراً لتحقيق الأرباح بالنسبة إلى دولة معينة ومصدراً لعمل العديد من الرجال والنساء فيها، ومع هذا فإنه يتعارض مع رغبة الدولة نفسها في تحقيق السلام.

إن تعايش القيم المتباينة في توافق وانسجام ليس بالأمر الجديد ولكن ظهور الاتجاهات الأصولية أثارت شكوكاً خطيرة حوله؛ فقد أصبحت الأهمية النسبية للقيم هي التي تتغير وفقاً لايديولوجيا العصر أو الديانة الرائجة. ونظراً لأن كل فرد له كيان بيولوجي واجتماعي وثقافي متفرد، فإنه يتعينّ الاهتمام والتشديد على الجانب الفردي إذ إن القيم الجماعية عادة ما تكون نتاجاً لاختيار قام به أو فرضه هؤلاء الأفراد الممسكون بزمام السلطة، الذين يسعون إلى فرض قيمهم مهما كان الثمن، من خلال احتقارهم لقيم الآخرين بل ومحاولة طمسها. ومن هنا، فإنه ينبغي ألا توضع القيم الجماعية في الاعتبار إلا عندما توجد حرية حقيقية ومستوى عالٍ من الثقافة.

وجدير بالذكر أنه من السهل التوفيق بين النخبات الحاكمة بالرغم من التناقض الظاهري بينهم، أما جمهور العامة فلا يشترك في عملية التوفيق هذه وإنما يتم التلاعب

به واستغلاله من خلال ما يدور من مناقشات ومناظرات سياسية. إن الهوّة التي تفصل بين فكر النخبة والفكر على المستوى الشعبي هي جد عميقة، وهنا تنشأ عملية التضليل والانقسامات التي يصعب بل يتعذر ايجاد حل لها. ولعل الأمر المثير والمهم في هذا الصدد، هو أن الأنساق القيمية المختلفة تتعايش فعلاً معاً حتى وإن شاب هذا التعايش أحياناً شيء من التعارض والريبة، وبحيث تصبح القضية ليست تعايش الأنساق القيمية المتعارضة بل التفسيرات المتباينة للقيم نفسها، وإن كانت القدرة على التحاور والاتصال تظل في النهاية العامل الذي يجعل هذا التعايش ممكناً لأنه يسمح بتعدد التفسيرات.

وقبل أن ننهي هذا الاستعراض الموجز، نجد لزاماً علينا أن نؤكِّد وجود ظاهرتين متعارضتين: فمن الناحية الأولى، هناك حقاً ضعف في الالتزام الأخلاقي لدى الأفراد الذين يشعرون أنهم قد خُدعوا ليس فقط بسبب انهيار النسق الأخلاقي الذي اعتادوا الرجوع إليه والخضوع له، بل أيضاً بسبب الأخطار الهائلة التي يموج بها العالم المعاصر والتي أرهبتهم وأجبرتهم على الانطواء على أنفسهم.

ولكن من الناحية الثانية، وفي الوقت نفسه، هناك وعي جماعي متعاظم بالنسبة إلى المشكلات الخطيرة التي يعانيها العالم سواء القديم منها أو الجديد والتي تخلق تطلعات وتشجع على البحث. إن البعد الروحي والأخلاقي لم يعد يُنظر إليه باحتقار أو لامبالاة بل أصبح يعدّ ضرورة من أجل الانتقال إلى مفهوم انساني جديد.

«فلتحفظنا جميعاً الروح الإلهية، ولنعمل معاً بكل طاقتنا وليكن سعينا مثمراً ومتقناً، ولننتزع بذور الكراهية من أنفسنا».
السلام، السلام، السلام.

صلاة فيداوته[٣] عن السلام
(٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد)

---

(٣) منسوبة إلى الفيدا (Veda) ـ والفيدا كتب الهندوس الدينية الأربعة أو واحد منها.

خاتمة ومُلحَق

فلنتعرّف على طريقنا نحو عصرٍ جديد

في الـواقع اننـا لن نحاول هنـا تلخيص ما تـوصّلنا إليـه من نتائج لأن طبيعـة الاشكـاليـة ذاتهـا تجعـل ذلـك مستحيـلاً، ولكننـا سـوف نبـدي بعض المـلاحـظات والاقـتراحات التي تضيء طـريقنا نحـو غياهب المستقبـل عن طريق التعلّم الـذي يعدّ الخاصية الأساسية للحلولية. ولكن قبل أن نشرع في ذلك سوف نعيد تأكيـد عدد من المبادىء الهامة التي وردت هنا وهناك على صفحات هذا الكتاب:

- الحاجة إلى مشاركة، بل وانهماك كل فـرد في السعي إلى ايجاد مخـرج من ذلك المزيج المعقد والمتشابك من المشكلات المعاصرة.

- الاعتراف بحقيقة أن امكانية حدوث تغيّر ايجابي إنما تكمن في الدوافع والقيم المحددة لسلوكياتنا.

- تفهُّم حقيقـة أن سلوك الدول والمجتمعـات يكون انعكـاسـاً لسلوك المـواطن الفرد فيها.

- التسليم بالفرضيـة القائلة إنـه من غير المـرجح أن تـأتي الحلول الجذريـة من زعـماء الحكومـات وأن الآلاف من القـرارات الصغـيرة والحكيمـة التي تعكس الـوعي الجديد للملايين من الأفراد العاديين هي التي تعتبر ضرورية لضمان بقاء المجتمع.

- الحاجة إلى إعمال المبدأ القائل «إن كـل امتياز يتمتـع به فـرد أو دولة يجب أن تقابله مسؤولية مناظرة».

وكما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب، فإن الأفكار والمقترحات العملية التي وردت فيه إنما طُرحت لتكون أساس تعلّم واكتشاف الطريق إلى المستقبل، وليس من الضروري - بل إنه من المستحيل - أن يكون هناك اتفاق كامل حول جميع الأفكار التي عبّرنا عنها في ما يتعلق بعالمنا الذي يشهد الآن ثورة شاملة، أو حول الأهمية النسبية التي أعطيناها للمشكلات المختلفة. ولكن مادة هذا الكتاب ينبغي بالأحرى أن يُنظر إليها باعتبارها قضايا تصلح لأن تكون موضوعاً لمناقشات ومناظرات واسعة النطاق، وأن الهدف منها هو دفع هؤلاء المسؤولين عن ادارة المجتمع على جميع المستويات، إلى القيام بعمليات متعددة من التمحيص وإعادة التقييم. وعلاوة على ذلك، فإن الأمل معقود على أن تساعد مادة هذا الكتاب هؤلاء الذين ليس لهم اتصال قريب بعملية الحاكمية، ولكن يتأثر مستقبلهم تأثراً عميقاً بالتغيرات المتوقعة، على أن يتفهموا بشكل أوضح دلالات الكثير من القضايا التي طرحناها مثل الاعتماد المتبادل بين الدول والتشابك بين المشكلات. ولقد آن الأوان لكي يعرف كل فرد كيف أنه معنيّ بشكل مباشر، وبدرجة أو بأخرى، بمشكلات العالم وبالتغيرات التي أخذت تختمر فيه، حتى وإن كان من الأسهل على هذا الفرد أن يرى أعراض تلك المشكلات وليس أسبابها. والواقع أننا لسنا في حاجة إلى انتظار المستقبل لأن الكثيرين قد أصبحوا بالفعل يشعرون بهذه المشكلات. ويكفي أن نذكر هنا مشكلة التعايش مع المهاجرين المنتمين إلى أصول عرقية مختلفة، وتأثير بعض برامج التلفزيون في الأطفال والبالغين، والانتشار الواسع للسيارات، والانتشار الدولي للمنتجات التي تُباع في محالّ السوبر ماركت.

إن تعلّم واكتشاف الطريق خلال فترة التحوّل هذه، وكذلك التعرّف إلى معالمه المحددة، يتطلب منا تعديل أسلوب تفكيرنا ومفاهيمنا الذهنية وسلوكياتنا، وكذلك الواقع الذي نبني عليه أحكامنا، حتى يمكننا تفهُّم هذه التغيرات العالمية بما تطرحه من عدد هائل من القضايا العالمية مثل البيئة، والأمن الغذائي، وتنمية البلدان الفقيرة، وأزمة الحاكمية وغير ذلك من القضايا التي حاولنا شرحها في هذا الكتاب.

إن حالة عدم الوضوح وعدم التأكد، علاوة على تعقُّد وتشابك المشكلات، سوف تفرض على صانعي القرار على المستويات كافة وخاصة رجال السياسة، البحث عن مداخل جديدة وتبني مواقف غير تقليدية. بيد أنه مهما بلغت شجاعة ومنطقية ما يتخذ من قرارات، فإنه لن يمكن وضعها موضع التنفيذ إلاّ إذا حظيت بتأييد شعبي واسع. ومع هذا فإن المقاومة العامة للتغيير والخوف من المجهول يمثلان بيئة غير مؤاتية للجهود القوية وغير التقليدية، كذلك فإنّ ديناميات الرأي العام لن تتمكن من ممارسة تأثيراتها بشكل ايجابي إلا إذا أتيح للأفراد الذين يشكلون في مجموعهم هذا الرأي العام، معرفة طبيعة المشكلات العالمية واقتناعهم من خلال هذه المعرفة بأن الشيء

المعرض للخطر هو بقاء الجنس البشري ذاته. بيد أنه من الواضح أن بلاغة هذه الحقائق لن تكون وحدها كافية لإقناع الأفراد بإلحاح هذه المشكلات التي ستبدو للكثيرين منهم أنها مشكلات بعيدة ونظرية وضخمة جداً بالمقارنة بمشكلات حياتهم اليومية سواء مشكلاتهم الأسرية أو المهنية أو المالية أو الصحية. إن ضخامة ومدى هذه المشكلات قد يكونان دافعاً إلى انسحاب الفرد ورفضه محاولة الفهم أو شعوره بالقلق حين يفكر أن عليه، بالرغم من عجزه وعزلته، أن يصارع تلك المجموعة من الحقائق التي يبعث تشابكها وتباينها على الحيرة والارتباك.

إن هذا الشعور بالارتياب والاغتراب يجب الاعتراف به كما يجب مواجهته حتى يمكن تبديده بواسطة التعرّف إلى الأخطار المشتركة وبواسطة الحوار مع الآخرين حول حقائق الموقف بحيث تصبح مألوفة للجميع. ويجب أن يتم هذا كله أيضاً على المستوى الشخصي والجماعي. ويمثل ذلك أحد أسباب الحاجة إلى إحياء الديمقراطية على أساس مزيد من المشاركة وتحفيزها من خلال تفهم وإدراك القضايا العالمية. وبعبارة أخرى، فإن هناك حاجة إلى «التفكير على المستوى العالمي والعمل على المستوى المحلي». وقد أدرك نادي روما منذ البداية الحاجة إلى مثل هذا المنهج الذي يمكن تحقيقه من خلال وسائل متعددة نعرض لأمثلة قليلة منها في ما يلي:

التفاعل المحلي - العالمي

بناء على مبادرة من جانب موريس سترونغ[1]، ونادي روما، عُقد في دنفر في عام ١٩٨٩ اجتماع ضم حوالى أربعين من الشخصيات المعنية بصناعة القرار في كولورادو، من أجل مناقشة القضية التالية:

كيف تؤثر المشكلات العالمية الكبرى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ولاية كولورادو؟ وكيف يمكن الزعامات السياسية والاقتصادية في الولاية ممارسة تأثير في هذه المشكلات؟

ومن خلال أعمال ومناقشات هذا الاجتماع، وضحت عملية التفاعل في عدد من المجالات وخاصة في ما يتعلق بالقضايا البيئية؛ ذلك أنه إذا ما حاول كل فرد يعيش في ولاية كولورادو أن يجعل من مسؤوليته اليومية الاقتصاد في استخدام الطاقة، ومحاربة تبديد الموارد، فإن ذلك سيكون له انعكاساته على الوضع في الولاية، ومن ثم على الوضع في الولايات المتحدة، ومن ثم على العالم بأكمله. وبطبيعة الحال، إنه إذا قام بذلك كل فرد على حدة، فإن النتائج سوف تكون رمزية. ولكن إذا اجتمع عدد

---

(١) الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وعضو نادي روما.

من الأفراد للعمل سوياً في اتجاه حماية أفضل للبيئة، وإذا ما تدعَّم عملهم هذا بفضل تأثيرهم في الجماعة، فإن النتائج سوف تكون هامة. وقد أعقب اجتماع دنفر، عقد منتدى مفتوح تمّت فيه مناقشة الأفكار والنتائج التي طُرحت في الاجتماع الصغير الضيق، مع عدد كبير من أفراد الجمهور العام. وجدير بالذكر أنه يجري التخطيط لعقد اجتماعات مماثلة في دول أخرى مثل اليابان، كما أن بعض الهيئات، بل أحياناً بعض الحكومات، أصبحت تتبنى مداخل مماثلة.

وقد سبق لنا أن أكدنا في مجال آخر، وهو مجال التنمية[٢]، أهمية دور المبادرات المحلية في عملية التنمية، وهو الدور الذي عادة ما تضطلع به منظمات غير حكومية أو الجماعات الريفية وما شابهها من أجل القيام بعمل في مجالات الزراعة والصحة والنظافة العامة والتعليم... الخ. كذلك بدأت أنشطة مماثلة تنتشر في الأحياء الفقيرة من المدن الكبيرة. والواقع أن هذه الأنشطة قد بدأت تسهم في تغيير مفهوم سياسات التنمية والنظرة الشاملة إليها، وهي السياسات التي خاضت من خلال هذه الأنشطة تجربة حقيقية في المجالات التي تعتبر انعكاساً لعديد من الأوضاع الجغرافية والثقافية والانسانية.

وفي إطار سعيه إلى نشر دعوته الخاصة بتشجيع الأنشطة المحلية على هدي من التفكير العالمي، قام نادي روما بتشجيع قيام اتحادات قومية تابعة له وهي الاتحادات التي أصبحت موجودة الآن في حوالى ثلاثين دولة على امتداد القارات الخمس. ويحكم هذه الاتحادات ميثاق مشترك تؤكد بعض مواده طبيعة التفاعل بين المستويين المحلي والعالمي، إذ تنص على أنه:

«على كل اتحاد قومي أن يعالج المشكلات العالمية على أساس من القيم الثقافية لدولته وبذلك يسهم في التوصل إلى تفهّم عام لوضع الانسان على هذا الكوكب».

«كما أن على كل اتحاد أن يقوم محلياً باطلاع صانعي القرار والأكاديميين والدوائر الصناعية وجمهور العامة على التقارير التي يعدّها نادي روما والنتائج التي يتوصل إليها، وكذلك ما يقوم به النادي من أعمال. كما يقدّم كل اتحاد إلى نادي روما التجارب والأفكار الخلاّقة والاقتراحات التي تسهم في تفهّم المشكلات العالمية».

وهكذا، فإن الاتحادات القومية التابعة لنادي روما تقوم بمهمة إقامة جسور الاتصال بين الواقع المحلي والنظرة المحلية للإشكالية من جانب، وبين الفكر العالمي لنادي روما من جانب آخر، علاوة على كونها قنوات لنشر فكر النادي والترويج له

---

(٢) انظر: «ثالثاً: التنمية في مواجهة التخلف،» في الفصل السابع من هذا الكتاب.

على المستوى القومي. والواقع أن الانتقال من العالمية إلى المحلية ومن المحلية إلى العالمية، يمثل تحوّلاً جذرياً في أساليب التفكير والتدبر، وهي الأساليب التي ستصبح ضرورية من الآن فصاعداً، والتي تمثّل ممارسة فكرية جديدة علينا أن نوسّع من نطاقها ونعمل على تكاملها.

التفاعل بين الفرد ومجتمعه المحلي

غير أن الصورة لن تكتمل إلا إذا تعرّضنا لإمكانات عمل الإنسان الفرد الذي يمثّل محور البناء بأكمله.

ففي الأحوال الاستثنائية مثل التعرّض لخطر الحروب أو الكوارث الطبيعية، سرعان ما يتحوّل الأفراد إلى مواطنين يعون مسؤولياتهم وعلى استعداد للعمل المشترك. ومع هذا، فإنه في الحالات الأقلّ خطراً، لا تزال توجد أمثلة هامة تقف شاهداً على حقيقة أن الأفراد لا يواجهون الأخطار الوشيكة بنوع من اللامبالاة أو من القصور الذاتي؛ فعندما يكون هناك خطر بيئي وشيك أو عندما تتعرض مصالح الأفراد للخطر أو عندما يكشف النقاب عن محاولات استغلال فاضحة، نجد أن هناك العديد من المبادرات التي تُتخذ في مجالات مختلفة من جانب الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي هي على استعداد للنضال في سبيل القضايا التي تؤثر فيهم بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تحركهم وتدفعهم إلى العمل.

ويكفي أن نذكر هنا على سبيل المثال منظمات مستخدمي وسائل النقل والتليفون أو المنظمات غير الحكومية التي ترعى الأطفال المعوقين والمسنين أو الزوجات المقهورات، وكذلك المنظمات غير الحكومية لمكافحة الإيدز وغيره من الأمراض، والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية البيئية وجماعات السلام، الى جانب العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية مثل التي أشرنا إليها آنفاً. كذلك ينبغي ألا ننسى المبادرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل في كثير من البلدان من أجل خلق فرص عمل لأنفسهم أو إقامة مشروعات خاصة بهم، هذا بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التي أنشئت لمساعدة المشروعات الصغيرة وتقديم المعونة الفنية لها.

وهكذا نجد أن التزام الفرد تجاه مثل هذه الأعمال هو التزام ممكن بل هو التزام موجود على نطاق واسع بالفعل، الأمر الذي يكشف عن امكانية قيام صلة أو علاقة بين الإنسان الفرد وبين العمل على المستوى المحلي أو القومي الذي يمكن في بعض الحالات أن يزدهر ويتسع لكي يتحوّل إلى عمل دولي.

ظهور القطاع غير المنظم

إن نجاح مبادرات المنظمات غير الحكومية لم يعد بحاجة إلى توضيح، تلك المنظمات التي تنطلق شرارتها الأولى في كثير من الأحيان على يد انسان فرد رجلاً كان أم امرأة. وهناك أمثلة عديدة على ذلك في مختلف أنحاء العالم. . . ؛ ففي ولاية اتار براديش في الهند تجمّع السكان المحليون حول رجل يدعى سانديرلال باهوغونا (Sun-derlal Bahuguna)، لوقف بناء سد يتكلّف ١,٧ بليون دولار أمريكي كان سيترتّب عليه إغراق قراهم وزيادة خطر الانهيارات في المنطقة. وقد أدت التقارير المختلفة التي شكّكت في جدوى هذا المشروع من الناحية الفنية، علاوة على الإضراب عن الطعام والشراب لمدة أحد عشر يوماً من جانب باهوغونا، إلى تراجع الحكومة عن خططها. وفي كينيا استطاعت سيدة تُدعى وانغاري ماتاهاي (Wangari Maathai) - وهي مؤسسة ورئيسة حركة الحزام الأخضر وعضو نادي روما - أن تقود معركة ناجحة من أجل وقف بناء مبنى اداري يتكوّن من ٦٢ طابقاً في حديقة عامة شعبية في نيروبي. وفي مكسيكو سيتي، حيث بلغت مشكلة التلوث حداً لا يمكن احتماله، استطاع ماركوس تشان رودريغز (Marcos Chan Rodriguez) أن يعبّىء جهود جيرانه نحو إنشاء جماعة شعبية تستهدف الحد من نشاط أحد مصانع الاسمنت الذي كان ينشر جزيئات الاسمنت في الهواء. وقد أدركت هذه الجماعة في غمار سعيها إلى تحقيق هدفها أن عليها أن تتجه إلى المعارضة اليسارية من أجل اثارة اهتمام الحزب الحاكم بالقضية، وبالتالي تدفع بالنظام الديمقراطي إلى العمل.

والواقع أنه من الممكن ملاحظة انتشار المنظمات غير الحكومية الهائل في كل قطاع من قطاعات النشاط على المستويين القومي والدولي. وبعض هذه المنظمات قد يكون منظمات مهنية، على حين أن البعض الآخر قد يمثل مصالح معينة. كذلك قد يعنى بعض هذه المنظمات بقضية واحدة فقط أو بعدد من القضايا العامة، كما قد يكون لبعضها توجهات دينية أو أساس سياسي ايديولوجي. والواقع أن ظهور هذا العدد المتنوّع من المنظمات غير الحكومية يعدّ ظاهرة صحية تؤكد أن الانسان قادر على أن يبدي رد فعل إزاء هذا الجمود والعجز الواضحين من جانب الهياكل الرسمية على المستويين القومي والدولي في مواجهة المشكلات الحالية. بيد أن هذا النمط الجديد من الهيئات غير المنظمة يفتقر إلى الترابط، بل عادة ما يبدو متسماً بالفوضى إلى حد ما، وذلك أن هذه المنظمات تتميّز بالمرونة والتلقائية أكثر من اهتمامها بالناحية التنظيمية أو الهيكلية التي كثيراً ما تعزف عنها. إن الكثير من المنظمات غير الحكومية الجديدة يعاني الضعف المالي وغيره، ولكن ما تتمتع به هذه المنظمات من حماس وحيوية ونشاط عادة ما يعوِّض عن هذا الضعف. وقد تلجأ بعض هذه المنظمات مثل منظمات الخضر إلى

اختراق الهياكل الرسمية عن طريق تقديم مرشحين عنها في الانتخابات التشريعية، كذلك بعض المسوحات التي تقوم بها هذه المنظمات مثل مسوحات الاتجاهات العالمية التي يقوم بها معهد ويرلدووتش في واشنطن، تحظى بتمحيص ودراسة جادّين من جانب الشخصيات السياسية في كثير من البلدان.

ولقد بدأت الحكومات أو المؤسسات الدولية تنظر نظرة جادة إلى هذا القطاع غير المنظّم رغم كراهيتها له في كثير من الأحيان، ورغم التعارض الظاهري الذي يوجد بين ما هو رسمي وما هو غير ذلك. وعلى أية حال، فإن بعض المنظمات غير الحكومية تمتلك من التجربة والمعرفة ونفاذ البصيرة ما تفتقر إليه الحكومات نفسها، علاوة على أنها تمثل قضايا هامة تحظى باهتمام شعبي ولا يمكن تجاهلها. ومن هنا بدأ يظهر نوع من التعاون بين القطاع الرسمي والقطاع غير المنظم الأمر الذي عاد بالفائدة على هذا الأخير، إذ بدأت المنظمات غير الحكومية المختلفة تجتمع معاً وتكتشف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها. والواقع أننا نشعر أن هناك حاجة إلى قيام تعاون مماثل على الصعيد الدولي؛ ذلك أن المباحثات والمناقشات التي تجرى بين الحكومات تميل إلى أن تكون عقيمة وبعيدة عن الواقع، وربما بدرجة أكبر من تلك المناقشات التي تجرى على المستوى القومي. ومن ثم، فإن تنشيط هذه المناقشات من خلال اشراك بعض الخبراء غير الرسميين الذين يتم اختيارهم بعناية، قد يكون مفيداً. وقد اقترحنا ذلك بالفعل عند طرحنا فكرة إنشاء مجلس أمن بيئي تابع للأمم المتحدة.

بيد أنه بالرغم من الاجتماعات المتزايدة التي يلتقي في اطارها العديد من المنظمات غير الحكومية، فإن أهداف هذه المنظمات لا تزال مشتتة وجهودها الفعّالة لا تزال مبعثرة، فضلاً عن أن بعضها غير معروف بصفة عامة للبعض الآخر. ودون محاولة الدفاع عن تنظيم هياكل هذا القطاع غير المنظم لما قد يؤدي إليه ذلك من فقدان روح هذه المنظمات، فإن هناك حاجة إلى وجود نظام أكثر فعالية لتبادل المعلومات بينها بما يحول دون كثير من تبديد الجهود، ويؤدي إلى التشجيع على تبادل الخبرات المثمر، ويفضي إلى قيام تحالفات بينها مما يسفر في نهاية الأمر عن زيادة فعاليتها.

ويعدّ هذا واحداً من المجالات التي ستنصرف إليها مبادرات نادي روما الجديدة، لأنه بالرغم من أن الجهود العالمية تعتبر ضرورية لمواجهة بعض القضايا العالمية التي لا يمكن تجاهلها، فإنه ينبغي علينا في الوقت نفسه أن نتحرك على مختلف المستويات العالمية والاقليمية والقومية والمحلية؛ ففي بعض الأحيان لا تكون هناك حاجة إلى القفز بسرعة إلى أعلى المستويات، بينما الجهود المحلية والاقليمية قد تكون أكثر نجاحاً. والحقيقة أن الجهود المتعددة على نطاقات محدودة يمكن أن تؤدي إلى احداث تأثيرات هامة حتى على القضايا الواسعة النطاق.

لا شك أننا نفتقر إلى معرفة كثير من عناصر هذه الثورة العالمية، كما أنه ليس هناك من ضمان بأن المزيد من البحث سوف يؤدي إلى مزيد من الوضوح والتيقن، أو أن نتائج هذا البحث سوف تأتي في وقت مناسب بحيث يمكنها أن تؤثر في القرارات الملحة التي يلزم اتخاذها الآن.

إننا نعرف الكثير ولكننا لا نفهم إلا القليل، ومن ثم فإن علينا أن نتعلّم كيف نعمل في ظل استمرار حالة عدم الوضوح وعدم التيقن. لقد كانت السياسة دائماً فن صنع القرار في ظل ظروف غير واضحة أو غير مؤكدة، ولكن الفارق اليوم هو أن حالة عدم الوضوح هذه قد تعمّقت وتفاقمت بفعل التغيرات السريعة. ومثل هذا الوضع المستمر، يقتضي تكييف مؤسساتنا ومناهجنا من أجل تحقيق قدر أكبر من المرونة ودرجة أكبر من القدرة على التفاعل في الوقت الذي يتعين أن تظل أعيننا مفتوحة على التطورات التاريخية المتعاقبة.

وفي هذا الصدد، فإن التحدي المحوري يتمثّل في كيفية التوفيق بين لغة الاقتصاد التي تسيطر على حياتنا الآن ومفاهيمها، ولغة البيئة ومفاهيمها. والواقع أنه من الممكن أن يتحقّق ذلك من خلال منهجين: إما إضافة الجوانب البيئية إلى التحليل الاقتصادي التقليدي أو إدماج المناهج الاقتصادية داخل رؤية بيئية أوسع. ويحتاج هذا الأمر إلى عناية فائقة وتفكير دقيق، كما يتطلب التفرقة بين الأنواع المختلفة من الاقتصادات... الاقتصادات الكلية والاقتصادات الجزئية، والاقتصادات البيئية. وهنا يتعيّن علينا إيجاد الوسيلة التي يتحقق بواسطتها وعلى نحو أكثر فعالية، الاندماج التكاملي بين الجوانب البيئية والمناهج الاقتصادية الثابتة والمستقرة سواء بالنسبة إلى الاقتصادات الكلية أو الجزئية.

ويعدّ الدور الذي تقوم به قوى السوق وعلاقته بدور الحكومة ذا أهمية حيوية في ما يتعلق بالسعي إلى حلٍ المشكلات البيئية وإدارتها، لأنه ليس هناك في الواقع العملي حلول تعتمد اعتماداً كاملاً على قوى السوق بمفردها؛ فقد استحدثت معظم الدول الغربية على سبيل المثال، أنواعاً من الاقتصادات المختلطة التي تضع الحكومات في ظلها إطاراً من الضوابط والحوافز والدعم والخطوط الإرشادية للقطاع الخاص، بعد أن أصبح من المسلّم به أن قوى السوق وحدها لا تستطيع أن تعالج المشكلات المتعلقة بالملكية المشتركة للموارد أو القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة في المدى الطويل. ولهذا أصبح يتعيّن على الحكومات أن تضع الحدود والضوابط وأن تحدّد المجالات تحقيقاً للمصلحة العامة.

بيد أن المشكلات التي نواجهها ليست ذات طبيعة فكرية تحليلية فقط، ولكنها تتعلق أيضاً بالمصالح الواقعية وبهيكل السلطة؛ فالمصالح المتعارضة من المحتم أن تمارس تأثيراتها في أرض الواقع، ومن هنا فإن المنهاج المعياري لا بد أن يأخذ في اعتباره وضع تدابير تحكم العمل بين جماعات المصالح، وأيضاً بين الدول التي يتّضح أن مصالحها وقيمها ومعاييرها وتقاليدها الثقافية ستظل مختلفة ومتباينة.

الركائز القيمية للحلولية

في الواقع، إنه يتعين علينا أن نكون أكثر وضوحاً في ما يتعلق بأهمية القيم والأخلاقيات بالنسبة إلى مختلف مجالات الاشكالية، فهذه هي القضية التي ستدور حولها معركة المستقبل، فضلاً عن أنها تمثّل عنصراً أساسياً من عناصر الحلولية. وإذا كنّا قد قبلنا مبدأ الاهتمام بمستقبل الأجيال القادمة، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الاعتبارات الخاصة بالكيفية التي ستؤثر بها مشكلات وقيم الجيل الحالي في هذا المستقبل. إن جهودنا الرامية إلى اقامة مجتمع واقتصاد عالمي متواصل تقتضي منا القضاء على أنماط الحياة السائدة في الدول الصناعية التي تتميّز بالإسراف والتبذير، وذلك من خلال الحدّ من الاستهلاك وهو الأمر الذي قد تفرضه على أي حال الضغوط البيئية. كذلك تفرض المقتضيات الأخلاقية بذل جهود جديدة من أجل القضاء على الفقر في مختلف أنحاء العالم.

غير أن المنهج الأخلاقي لم يحظَ حتى الآن باهتمام كبير على الأقل من جانب المعنيين بصنع القرار في مجال السياسة أو مجال الأعمال، وأقصى ما يمكن أن نجده اليوم هو نوع من ردود الفعل الأخلاقية غير الواضحة من جانب الجمهور بصفة عامة في مواقفه ازاء الفساد والتلوث وإزاء المفهوم الاقتصادي الذي يبدو أنه قد تناسى أن الهدف منه أولاً وقبل كل شيء يجب أن يكون خدمة الأفراد رجالاً ونساء.

وكما أشرنا من قبل، فإن هناك أطراً تشريعية في الدول الغربية تنظّم عمل قوى السوق والقوانين المناهضة للاحتكارات ولسياسات الإغراق واتفاقات التجارة الحرة والضوابط على الائتمان وما شابه ذلك، بالإضافة إلى آداب أو أخلاقيات الممارسة التي عادة ما تكون مقبولة بشكل ضمني من جانب مجتمع الأعمال. ومثل هذه الإجراءات تعدّ ضرورية لضمان تسيير المجتمع الرأسمالي بسهولة ويسر وعلى نحو مقبول يحول دون عمليات الغش ويضمن حماية القوى العاملة وجمهور العامة. وبالرغم من أن هناك قدراً من الدافع الأخلاقي وراء هذا النسق التنظيمي، إلا أن العديد من اجراءاته تنبع في الواقع من اعتبارات الملاءمة وبهدف توفير الظروف المؤاتية لتحقيق التقدم الاقتصادي. غير أن الكوارث البيئية التي تتسبَّب أحياناً في الدمار وفي إزهاق الأرواح، ترقى بهذه الاعتبارات إلى مستوى جديد من الأهمية وتجبر الصناعة على قبول

قدر من المسؤولية الاجتماعية تحقيقاً لمصلحتها الذاتية في الأجل الطويل بالرغم من حقيقة أن تكلفة هذه المسؤولية قد تهدِّد أرباح العام القادم. وسوف تتزايد من يوم إلى آخر، ضرورة تطوير القواعد الأخلاقية التي يحتاج إليها المجتمع والتي يمكن أن تتعايش معها الصناعة، بالرغم من أن هذا الوضع قد لا يكون مريحاً بالنسبة إليها. ومثل هذه الأمور، ينبغي أن تكون محل اهتمام من جانب دول أوروبا الشرقية التي تقبل الآن نظام قوى السوق وبحماسة تفتقر إلى الدقة إلى حد ما.

بيد أن المفهوم الأخلاقي للعلاقات الدولية الذي يحتاج إليه العالم بشدة، لا يمكن أن يبرز ويتطور إلاّ إذا أصبح له تأثيره الملهم على المستوى القومي وفي النهاية على المستوى الفردي أيضاً. ولا شك أن تطوير هذا المفهوم سوف يتطلب قدراً كبيراً من البحث والحوار يهدف إلى اقتراح نهج للتعايش يتصف بالتوافق والانسجام والدينامية، ويتم قبوله كقاسم مشترك من جانب مختلف الشعوب، وتطويعه بما يلائم تاريخها وثقافتها وقيمها.

دعوة إلى التضامن

إن هذا الكتاب برمته، ما هو إلا دعوة إلى التضامن العالمي؛ فوجودنا الآن على مشارف أول ثورة عالمية شاملة، وحياتنا على هذا الكوكب الصغير الذي يبدو أننا قد عقدنا العزم على تدميره، ومعاناتنا بفعل التناقضات الحالية من فراغ سياسي وايديولوجي، ومواجهتنا مشكلات ذات أبعاد شاملة تعجز الدولة القومية الآيلة إلى الزوال، عن التصدي لها، وامتلاكنا إمكانات علمية وتقانية هائلة تسمح بتحسين حياة الإنسان، وافتقارنا إلى الحكمة بالرغم من معارفنا الثرية ـ كل ذلك يدفعنا إلى البحث عن مفاتيح البقاء والتواصل.

ويبدو أن الأمل الوحيد أمامنا يكمن في القدرة على العمل المشترك الذي يحرّكه الفهم المشترك للمخاطر التي تتعرض لها البشرية، وكذا تطابق المصالح الذاتية لجميع الأفراد رجالاً ونساء.

وقد أكدنا من قبل أهمية السلوك والقيم الفردية التي تشكّل خلايا جسم المجتمع وتحدّد وظائفه وأخلاقياته. وربما كان السبيل الوحيد لحدوث ازدهار ونمو في الحكمة البشرية هو التطوير الداخلي للفرد. وقد حاولت الديانات الكبرى بتطلعاتها المثالية أن تحقق ذلك على مدى العصور، ولكن لا يوجد من الدلائل ما يشير إلى نجاحها، ولهذا فإنه ينبغي ألا نتوقع حدوث المعجزات بل يتعين علينا أن نتعامل مع الواقع.

ولا يمكن أن ينهض ذلك إلّا على أساس من غرس مصلحة ذاتية مشتركة ومستنيرة وعلى مستوى العالم أجمع، في بقاء الجنس البشري وبقاء المجتمعات الانسانية، وهذا بدوره لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الفهم المشترك للمأزق الذي تواجهه البشرية ونذره وبشائره.

«إن على البشرية أن تختار بين بديلين متطرفين: إما أن ترتكب نوعاً من الابادة الجماعية في حق نفسها، أو أن تتعلم من الآن فصاعداً كيف تعيش كأسرة واحدة».

أرنولد توينبي

إن أنانيتنا وتركيبنا البيولوجي قد يصبحان حليفين قويّـين لنا في سعينـا إلى خلق هذا التضامن، ذلك أن الأنانية بالنسبة إلى معظم الناس لا تقتصر على حياتهم الفردية بل تمتد إلى حياة أطفالهم وأحفادهم الذين يعتبرونهم امتداداً لذاتهم. ومن هنا فإنه من الممكن أن يكون هناك سعي يتّسم بالأنانية من أجل خلق الظروف التي يمكن في ظلها أن تحيـا الأجيال القـادمة حيـاة كريمـة وانسانيـة حقة. غير أن ذلك لا بـد أن يتطلب تضحيات من الجيل الحالي، ولكن سوف يحقق في الـوقت نفسه فـوائد عـظيمة في مـا يتعلق بالارتقاء بالجوانب النوعية في الحياة.

بيـد أن نجاحنـا في اقامـة مثل هـذا التضامن العـالمي لكي يصبح هـو القيمـة الأخـلاقية العليـا للبقاء، يـرتهن بأن تكـون الخـطوة الأولى هي ايقـاظ وتعميق وعيـه وتفهّمه.

في أثناء الإجتماع الأخير الذي عقده نادي روما في مدينة هانـوفر، في ألمـانيا، في سنة ١٩٨٩، عبّر الأعضاء عن رغبة قوية في تكريس عام كـامل للقيـام بعملية اعـادة نظر في الوضع العالمي الحالي وبشيء من التعمق، وبالتـالي تحديـد المهمة الجـديدة التي سيضطلع بها النادي. وقد تم الإعداد لذلـك من خلال استبيـان تم ارسالـه إلى جميع أعضاء النادي، بواسطة زميلنـا ميهاجاو ميزاروفيتش (Mihajlo Mesarovic)، كـما تم تلخيص تلك التوليفة من الأفكار الرئيسية الجديدة في تقرير واحد. وبعـد ذلك وبنـاء على القرار الذي تم اتخاذه، عقـد نادي رومـا اجتماعـاً أشبه بمحـراب فكري في نهايـة شهـر شباط/ فـبرايـر سنـة ١٩٩٠ في مـدينـة بـتروفـو - دالنيـي (Petrovo Dalneye) (بالقرب من موسكو) في مقر مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي، ثم في سـانت هيلينا، في اسبانيا، في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٠.

هذا وقد تمّت مناقشة ومـراجعة هـذا الكتاب وكـذلك المـوافقة عليـه من جانب مجلس نادي روما. وتُعدّ هذه هي المرة الأولى في تاريخ النادي التي تصدر فيها دراسـة عن النادي لا أن تقدّم إليه كما كان الحال في الماضي.

ولا شـك أن ذلك يقف شـاهداً عـلى أن أعضاء نـادي روما قـد أصبحوا عـلى استعـداد أكثر من أي وقت مضى لـلارتفاع فـوق الخلافـات التفصيليـة، وتبنّي تحليـل مشترك، وكذلك الإعلان عن أهداف مشتركة.

أعضاء مجلس نادي روما

ابراهيم حلمي عبد الرحمن	
امبرتو كولومبو	Umberto Colombo
اندريه دانزين	André Danzin
ريكاردو ديز هوخليتنر	Ricardo diez - Hochleitner
جون إي. فوبز	John E. Fobes
كيرت فورغلر	Kurt Furgler
جيرمين جي. جفيشياني	Jermen G. Gvishiani
بودان هويليشين	Bohdan Haweylyshyn
هيليو جاغوريب	Helio Jaguaribe
الكسندر كنغ	Alexander King
ميسائيل باسترانا	Misael Pastrana
آدم تشاف	Adam Schaff
برتراند شنايدر	Bertrand Schneider
كاران سنغ	Karan Singh
هوغو تايمان	Hugo Thiemann
فيكتور اوركيدي	Victor Urquidi
لاياتشي ياكر	Layachi Yaker

Go... ...ction of the Alex... GOAL

هذا الكتاب

تقرير صدر عن **نادي روما** بعنوان **الثورة العالمية الأولى**، وهو موجَّه إلى كلّ من يحمل بين جنباته قبساً من حب الريادة والكشف وخوض المخاطر وبحور العلم، وإلى أولئك المهتمين بمستقبل كوكبنا ومستقبل الانسان الذي يعيش على ظهره؛ فهؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد عليهم في التصدي للقضايا الصعبة التي يشير إليها هذا الكتاب، وهم القادرون على تحديد الأهداف ومحاولة الوصول إليها والتعلم من اخفاقاتهم ونجاحاتهم والاستمرار في المحاولة والتعلم.

وهذا الكتاب موجَّه كذلك إلى الشباب حتى يتمكنوا من اجراء تقدير أكثر تكاملاً لأوضاع العالم الذي ورثوه عن الأجيال السابقة، وحتى يمكن أيضاً حفزهم على العمل من أجل بناء مجتمع جديد قادر على الاستمرار والنمو، وعلى توفير الرخاء لحياة كريمة لأبنائهم وللأجيال القادمة.

يحاول هذا الكتاب عرض التغيرات الرئيسية التي حدثت خلال العقدين الماضيين، وتحديد عدد من أهم القضايا والأخطار التي يتعين على البشرية أن تتّحد في مواجهتها، وتقديم عدد من الاجراءات التي يبدو من الضروري اتخاذها في هذه المرحلة. ويتناول بوجه خاص الحاجة إلى خلق التضامن العالمي.

أما **نادي روما** فهو مؤسسة فكرية غير حكومية، تهتم بمستقبل الانسان على الأرض بصورة جامعة، تتجاوز حدود الدول الكبرى والصغرى. وقد أسستها مجموعة من المفكرين في عام ١٩٦٨، ولا يتعدى عدد أعضائها المئة.

تُرجم هذا الكتاب إلى لغات عدّة، وصدرت طبعات مختلفة منه في تشيكوسلوفاكيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، الهند، ايطاليا، اليابان، المكسيك، هولندا، بولندا، اسبانيا، تايوان، الاتحاد السوفياتي، انكلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، يوغوسلافيا.

وها هي الطبعة باللغة العربية، لهذا الكتاب المهم، نقدمها الى قرّائنا في الوطن العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ - ١)